الردود الشنيعة
على أباطيل الشيعة

وهي مجموع الردود المستخلصة من كتب العلامة محدث الديار الشامية

محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى

ويذيله

إتحاف الطالب بالأحاديث الضعيفة والموضوعة
في فضائل علي بن أبي طالب

استخرجها ورتبّها وعلّق عليها

محمد حامد محمد



بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢٣٥٤

الترقيم الدولي: 978-977-429-180-9



للطبع والنشر والتوزيع

الإدارة: ٤٤٧١٥٥٠٦ - ٠١٠١٦٦٨٠٦٧

١٥ ش ١٥ مايو - شبرا الخيمة

ف / ت / ٤٤٧١٥٥٠٦ - م / ٠١٠١٥٩٢٢٧١

٥ ش ابن البيطار خلف الجامع الأزهر

ت / ٢٥١٤١٧٠٤

موقعنا على الإنترنت:

www-daraltakoa.com

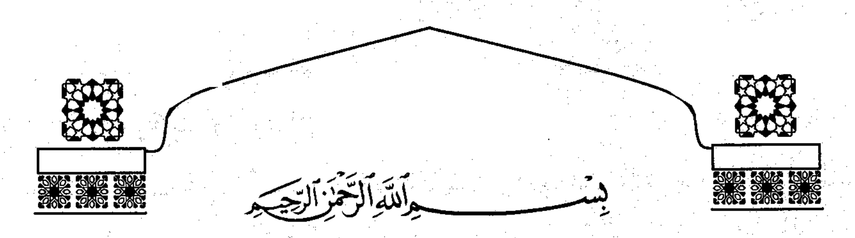
E-mail: webmaster@daraltakoa.com

التوزيع

اليقين - شبر الخيمة: ٤٤٧٣١٨٢٤

المدينة المنورة - مدينة نصر: ٢٧٥٥٣٠٤

مكتبة الشامي - بالإسكندرية: ٠٣٤٩٦٠٦٢٠



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله.

اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

ثمَّ أما بعد...

فالحمد لله الذي هدانا بعد ضلال، وبصرنا بعد عمى، وأرشدنا سبيل المؤمنين الأتقياء، المتبعين بإحسان النبي الأمين، وصحابته الأخيار الراشدين، فبهم نهتدي ونقتدي إلى يوم الدين.

فهذه درّة من درر محدث الديار الشامية، وناصر السنة محمد ناصرالدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ نستخرجها من بطون كتبه وتسجيلاته النادرة، ونسلكها في عِقد منظوم، لنخرجها لك عزيزي القارئ في سبيكة من الفوائد والفرائد، التي طالما أمتعنا بها الشيخ – رحمه الله تعالى –.

ودرّتنا هذه المرة، في فضح القوم المتلبسين بالتشيع، والمدعين بحب آل البيت، ومع المد الشيعي في منطقتنا العربية والإسلامية، كان ولابد أن يظهر هذا المجموع

لفضح عوارهم، وكشف تلبيساتهم، وطوامهم.

لا سيما إذا أتت هذه الكشوف، وهتك ستورهم، من مثل هذا الجبل الشامخ، ناصر الدين الألباني – رحمه الله تعالى –.

والله أسأل أن يهدي بهذا الكتاب القوم، فهم في عمياء عامية، وضلال مبين، وأن يبصرهم بحقيقة خرافاتهم وأباطيلهم.

وأن ينفع به كل من قرأه واطلع عليه، ومن قام على نشره وإخراجه، هو ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

محمد حامد محمد

نبذة مختصرة عن السيرة الذاتية
لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني
رحمه الله تعالى

نشأته:

* ولد الشيخ محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني عام ١٣٣٣ هـ الموافق ١٩١٤ م في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا - حينئذ - من أسرة فقيرة متدينة يغلب عليها الطابق العلمي، فكان والده مرجعًا للناس يعلمهم ويرشدهم.

* هاجر صاحب الترجمة بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها بعد أن انحرف أحمد زاغو (ملك ألبانيا) ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانية.

* أتم العلامة الألباني دراسته الابتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق.

* نظرًا لرأي والده الخاص في المدارس النظامية من الناحية الدينية، فقد قرر عدم إكمال الدراسة النظامية ووضع له منهجًا علميًّا مركزًا قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم، والتجويد، والنحو والصرف، وفقه المذهب الحنفي، وقد ختم الألباني على يد والده حفظ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، كما درس على الشيخ سعيد البرهاني مراقي الفلاح في الفقه الحنفي وبعض كتب اللغة والبلاغة، هذا في الوقت الذي حرص فيه على حضور دروس وندوات العلامة بهجة البيطار.

* أخذ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات فأجادها حتى صار من أصحاب الشهرة فيها، وأخذ يتكسب رزقه منها، وقد وفرت له هذه المهنة وقتًا جيدًا للمطالعة والدراسة، وهيأت له هجرته للشام معرفة باللغة العربية والاطلاع على العلوم الشرعية من مصادرها الأصلية.

توجهه إلى علم الحديث واهتمامه به:

على الرغم من توجيه والد الألباني المنهجي له بتقليد المذهب الحنفي وتحذيره الشديد من الاشتغال بعلم الحديث، فقد أخذ الألباني بالتوجه نحو علم الحديث وعلومه، فتعلم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثرًا بأبحاث مجلة المنار التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب: «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» للحافظ العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ مع التعليق عليه.

كان ذلك العمل فاتحة خير كبير على الشيخ الألباني حيث أصبح الاهتمام بالحديث وعلومه شغله الشاغل، فأصبح معروفًا بذلك في الأوساط العلمية بدمشق، حتى إن إدارة المكتبة الظاهرية بدمشق خصصت غرفة خاصة له ليقوم فيها بأبحاثه العلمية المفيدة، بالإضافة إلى منحه نسخة من مفتاح المكتبة حيث يدخلها وقت ما شاء، أما عن التأليف والتصنيف، فقد ابتدأهما في العقد الثاني من عمره، وكان أول مؤلفاته الفقهية المبنية على معرفة الدليل والفقه المقارن كتاب «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» وهو مطبوع مرارًا، ومن أوائل تخاريجه الحديثية المنهجية أيضًا كتاب «الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير» ولا يزال مخطوطًا.

كان لاشتغال الشيخ الألباني بحديث رسول الله ﷺ أثره البالغ في التوجه السلفي للشيخ، وقد زاد تشبثه وثباته على هذا المنهج مطالعته لكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من أعلام المدرسة السلفية.

حمل الشيخ الألباني راية الدعوة إلى التوحيد والسنة في سوريا حيث زار الكثير من مشايخ دمشق وجرت بينه وبينهم مناقشات حول مسائل التوحيد والاتباع والتعصب المذهبي والبدع، فلقي الشيخ لذلك المعارضة الشديدة من كثير من متعصبي المذاهب ومشايخ الصوفية والخرافيين والمبتدعة، فكانوا يثيرون عليه العامة والغوغاء ويشيعون عنه بأنه «وهابي ضال» ويحذرون الناس منه، هذا في

الوقت الذي وافقه على دعوته أفاضل العلماء المعروفين بالعلم والدين في دمشق، والذين حضوه على الاستمرار قدمًا في دعوته ومنهم، العلامة بهجت البيطار، الشيخ عبد الفتاح الإمام رئيس جمعية الشبان المسلمين في سوريا، الشيخ توفيق البزرة، وغيرهم من أهل الفضل والصلاح (رحمهم الله).

نشاط الشيخ الألباني الدعوي:

نشط الشيخ في دعوته من خلال:

أ) دروسه العلمية التي كان يعقدها مرتين كل أسبوع حيث يحضرها طلبة العلم وبعض أساتذة الجامعات ومن الكتب التي كان يدرسها في حلقات علمية:

- فتح المجيد لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب.
- الروضة الندية شرح الدرر البهية للشوكاني شرح صديق حسن خان.
- أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير شرح أحمد شاكر.
- منهاج الإسلام في الحكم لمحمد أسد.
- فقه السنة لسيد سابق.

ب) رحلاته الشهرية المنتظمة التي بدأت بأسبوع واحد من كل شهر ثم زادت مدتها حيث كان يقوم فيها بزيارة المحافظات السورية المختلفة، بالإضافة إلى بعض المناطق في المملكة الأردنية قبل استقراره فيها مؤخرًا، هذا الأمر دفع بعض المناوئين لدعوة الألباني إلى الوشاية به عند الحاكم مما أدى إلى سجنه.

صبره على الأذى.... وهجرته:

في أوائل ١٩٦٠م كان الشيخ يقع تحت مرصد الحكومة السورية، مع العلم أنه كان بعيدًا عن السياسة، وقد سبب ذلك نوعًا من الإعاقة له. فقد تعرض للاعتقال مرتين، الأولى كانت قبل ٦٧ حيث اعتقل لمدة شهر في قلعة دمشق وهي نفس القلعة التي اعتقل فيها شيخ الاسلام (ابن تيمية)، وعندما قامت حرب ٦٧ رأت الحكومة أن تفرج عن جميع المعتقلين السياسيين.

لكن بعدما اشتدت الحرب عاد الشيخ إلى المعتقل مرة ثانية، ولكن هذه المرة ليس في سجن القلعة، بل في سجن الحسكة شمال شرق دمشق، وقد قضى فيه الشيخ ثمانية أشهر، وخلال هذه الفترة حقق مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذري واجتمع مع شخصيات كبيرة في المعتقل.

أعمال... انجازات... جوائز:

لقد كان للشيخ جهود علمية وخدمات عديدة منها:

١) كان شيخنا رَحِمَهُ اللهُ يحضر ندوات العلامة الشيخ محمد بهجت البيطار رَحِمَهُ اللهُ مع بعض أساتذة المجمع العلمي بدمشق، منهم عز الدين التنوحي رَحِمَهُ اللهُ إذ كانوا يقرؤون «الحماسة» لأبي تمام.

٢) اختارته كلية الشريعة في جامعة دمشق ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصة بموسوعة الفقه الإسلامي، التي عزمت الجامعة على إصدارها عام ١٩٥٥ م.

٣) اختير عضوًا في لجنة الحديث، التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، للإشراف على نشر كتب السنة وتحقيقها.

٤) طلبت إليه الجامعة السلفية في بنارس «الهند» أن يتولى مشيخة الحديث، فاعتذر عن ذلك لصعوبة اصطحاب الأهل والأولاد بسبب الحرب بين الهند وباكستان آنذاك.

٥) طلب إليه معالي وزير المعارف في المملكة العربية السعودية الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ عام ١٣٨٨ هـ، أن يتولى الإشراف على قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة، وقد حالت الظروف دون تحقيق ذلك.

٦) اختير عضوًا للمجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من عام ١٣٩٥ هـ إلى ١٣٩٨ هـ.

٧) لبى دعوة من اتحاد الطلبة المسلمين في أسبانيا، وألقى محاضرة مهمة طبعة فيما بعد بعنوان «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام»

٨) زار قطر وألقى فيها محاضرة بعنوان «منزلة السنة في الإسلام».

٩) انتدب من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء للدعوة في مصر والمغرب وبريطانيا للدعوة إلى التوحيد والاعتصام بالكتاب والسنة والمنهج الإسلامي الحق.

١٠) دعي إلى عدة مؤتمرات، حضر بعضها واعتذر عن كثير بسبب انشغالاته العلمية الكثيرة.

١١) زار الكويت والإمارات وألقى فيهما محاضرات عديدة، وزار أيضا عددًا من دول أوروبا، والتقى فيها بالجاليات الإسلامية والطلبة المسلمين، وألقى دروسًا علمية مفيدة.

١٢) للشيخ مؤلفات عظيمة وتحقيقات قيمة، ربت على المائة، وترجم كثير منها إلى لغات مختلفة، وطبع أكثرها طبعات متعددة ومن أبرزها، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، وصفة صلاة النبي من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

١٣) ولقد كانت قررت لجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية من منح الجائزة عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، وموضوعها «الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقًا وتخريجًا ودراسة» لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني السوري الجنسية، تقديرًا لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي تخريجًا وتحقيقًا ودراسة وذلك في كتبه التي تربو على المائة.

***

قالوا عن الشيخ:

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله تعالى -:

«ما رأيت تحت أديم السماء عالمًا بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وسئل سماحته عن حديث رسول الله ﷺ: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**» فسئل من مجدد هذا القرن، فقال رَحِمَهُ اللهُ: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدد هذا العصر في ظني والله أعلم».

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد:

«لقد كان رَحِمَهُ اللهُ من العلماء الأفذاذ الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة والتأليف فيها والدعوة إلى الله عز وجل ونصرة العقيدة السلفية ومحاربة البدعة، والذب عن سنة الرسول ﷺ وهو من العلماء المتميزين، وقد شهد تميزه الخاصة والعامة. ولاشك أن فقد مثل هذا العالم من المصائب الكبار التي تحل بالمسلمين. فجزاه الله خيرًا على ما قدم من جهود عظيمة خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته».

العلامة محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله تعالى -:

«فالذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به وهو قليل، أنه حريص جدًّا على العمل بالسنة، ومحاربة البدعة، سواء كان في العقيدة أم في العمل، أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك، وأنه ذو علم جم في الحديث، رواية ودراية، وأن الله تعالى قد نفع فيما كتبه كثيرًا من الناس، من حيث العلم ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين ولله الحمد، أما من حيث التحقيقات العلمية الحديثية فناهيك به».

العلامة المفسر محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله تعالى -:

يقول الشيخ عبد العزيز الهده: «إن العلامة الشنقيطي يجل الشيخ الألباني إجلالًا غريبًا، حتى إذا رآه مارًّا وهو في درسه في الحرم المدني يقطع درسه قائمًا ومسلمًا عليه إجلالًا له».

الشيخ عبد الله العبيلان:

أعزي نفسي وإخواني المسلمين في جميع أقطار الأرض بوفاة الإمام العلامة المحقق الزاهد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وفي الحقيقة الكلمات تعجز أن تتحدث عن الرجل، ولو لم يكن من مناقبه إلا أنه نشأ في بيئة لا تعد بيئة سلفية، ومع ذلك صار من أكبر الدعاة إلى الدعوة السلفية والعمل بالسنة والتحذير من البدع لكان كافيًا، حتى أن شيخنا عبد الله الدويش والذي يعد من الحفاظ النادرين في هذا العصر وقد توفي في سن مبكرة، يقول رَحِمَهُ اللهُ: منذ قرون ما رأينا مثل الشيخ ناصر كثرة إنتاج وجودة في التحقيق، ومن بعد السيوطي إلى وقتنا هذا لم يأت من حقق علم الحديث بهذه الكثرة والدقة مثل الشيخ ناصر.

***

وصية العلامة الألباني لعموم المسلمين

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله.. وبعد،

فوصيتي لكل مسلم على وجه الأرض وبخاصة إخواننا الذين يشاركوننا في الانتماء إلى الدعوة المباركة دعوة الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح.

أوصيهم ونفسي بتقوى الله تبارك وتعالى أولًا، ثم بالاستزادة بالعلم النافع، كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ وأن يعرفوا عملهم الصالح الذي هو عندنا جميعًا لا يخرج عن كونه كتاب وسنة، وعلى منهج السلف الصالح، وأن يقرنوا مع عملهم هذا والاستزادة منه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا العمل بهذا العلم، حتى لا يكون حجة عليهم، وإنما يكون حجة لهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، ثم أحذرهم من مشاركة الكثير ممن خرجوا عن المنهج السلفي بأمور كثيرة.. وكثيرة جدًّا، يجمعها كلمة «الخروج» على المسلمين وعلى جماعتهم، وإنما نأمرهم بأن يكونوا كما قال - عليه الصلاة والسلام - في الحديث الصحيح: «**وكونوا عباد الله إخوانًا كما أمركم الله تبارك وتعالى**» وعلينا - كما قلت في جلسة سابقة وأعيد ذلك مرة أخرى- وفي الإعادة إفادة، وعلينا أن نترفق في دعوتنا المخالفين إليها، وأن تكون مع قوله تبارك وتعالى دائما وأبدًا: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وأول من يستحق أن نستعمل معه هذه الحكمة هو من كان أشد خصومة لنا في مبدئنا وفي عقيدتنا، حتى لا نجمع بين ثقل دعوة الحق التي امتن الله عز وجل بها علينا وبين ثقل أسلوب الدعوة إلى الله عز وجل، فأرجو من إخواننا جميعًا في كل بلاد الإسلام أن يتأدبوا بهذه الآداب الإسلامية، ثم أن يبتغوا من وراء ذلك وجه الله عز وجل، لا يريدون جزاءً ولا شكورًا.

آخر وصية للعلامة المحدث:

أوصي زوجتي وأولادي وأصدقائي وكل محب لي إذا بلغه وفاتي أن يدعو لي بالمغفرة والرحمة - أولًا - وألا يكون علي نياحة أو بصوت مرتفع.

وثانيًا: أن يعجلوا بدفني، ولا يخبروا من أقاربي وإخواني إلا بقدر ما يحصل بهم واجب تجهيزي، وأن يتولى غسلي (عزت خضر أبو عبد الله) جاري وصديقي المخلص، ومن يختاره - هو - لإعانته على ذلك.

وثالثًا: أختار الدفن في أقرب مكان، لكي لا يضطر من يحمل جنازتي إلى وضعها في السيارة، وبالتالي يركب المشيعون سياراتهم، وأن يكون القبر في مقبرة قديمة يغلب على الظن أنها سوف لا تنبش...

وعلى من كان في البلد الذي أموت فيه ألا يخبروا من كان خارجها من أولادي - فضلًا عن غيرهم - إلا بعد تشييعي، حتى لا تتغلب العواطف، وتعمل عملها، فيكون ذلك سببًا لتأخير جنازتي.

سائلًا المولى أن ألقاه وقد غفر لي ذنوبي ما قدمت وما أخرت..

وأوصي بمكتبتي - كلها - سواء ما كان منها مطبوعًا، أو تصويرًا، أو مخطوطًا - بخطي أو بخط غيري - لمكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، لأن لي فيها ذكريات حسنة في الدعوة للكتاب والسنة، وعلى منهج السلف الصالح - يوم كنت مدرسًا فيها -.

راجيًا من الله تعالى أن ينفع بها روادها، كما نفع بصاحبها - يومئذ - طلابها، وأن ينفعني بهم وبإخلاصهم ودعواتهم.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

٢٧ جمادى الأول ١٤١٠ هـ.

***

وفاته

توفي العلامة الألباني قبيل يوم السبت في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ، الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م، ودفن بعد صلاة العشاء.

و قد عجل بدفن الشيخ لأمرين اثنين:

الأول: تنفيذ وصيته كما أمر.

الثاني: الأيام التي مر بها موت الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ والتي تلت هذه الأيام كانت شديدة الحرارة، فخشي أنه لو تأخر بدفنه أن يقع بعض الأضرار أو المفاسد على الناس الذين يأتون لتشييع جنازته رَحِمَهُ ٱللَّهُ فلذلك أوثر أن يكون دفنه سريعًا.

بالرغم من عدم إعلام أحد عن وفاة الشيخ إلا المقربين منهم حتى يعينوا على تجهيزه ودفنه، بالإضافة إلى قصر الفترة ما بين وفاة الشيخ ودفنه، إلا أن آلاف المصلين قد حضروا صلاة جنازته حيث تداعى الناس بأن يعلم كل منهم أخاه.

***

الشيعة الإمامية الاثنا عشرية

التعريف:

الشيعة الإمامية الاثنا عشرية هم تلك الفرقة من المسلمين الذين زعموا أن عليًّا هو الأحق في وراثة الخلافة دون الشيخين وعثمان رضي الله عنهم أجمعين وقد أطلق عليهم الإمامية لأنهم جعلوا من الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم وسُمُّوا بالاثنى عشرية لأنهم قالوا باثني عشر إمامًا دخل آخرهم السرداب بسامراء على حد زعمهم. كما أنهم القسم المقابل لأهل السنة والجماعة في فكرهم وآرائهم المتميزة، وهم يعملون لنشر مذهبهم ليعم العالم الإسلامي.

التأسيس وأبرز الشخصيات:

• **الاثنا عشر إمامًا الذين يتخذهم الإمامية أئمة لهم يتسلسلون على النحو التالي:**

- علي بن أبي طالب ﷺ الذي يلقبونه بالمرتضى - رابع الخلفاء الراشدين، وصهر رسول الله ﷺ، وقد مات غيلةً حينما أقدم الخارجي عبد الرحمن بن ملجم على قتله في مسجد الكوفة في ١٧ رمضان سنة ٤٠ هـ.
- الحسن بن علي رضي الله عنهما، ويلقبونه بالمجتبى (٣ - ٥٠هـ).
- الحسين بن علي رضي الله عنهما ويلقبونه بالشهيد (٤ - ٦١هـ).
- علي زين العابدين بن الحسين (٣٨ - ٩٥ هـ) ويلقبونه بالسَّجَّاد.
- محمد الباقر بن علي زين العابدين (٥٧ - ١١٤هـ) ويلقبونه بالباقر.
- جعفر الصادق بن محمد الباقر (٨٣ - ١٤٨هـ) ويلقبونه بالصادق.
- موسى الكاظم بن جعفر الصادق (١٢٨ - ١٨٣هـ) ويلقبونه بالكاظم.
- علي الرضا بن موسى الكاظم (١٤٨ - ٢٠٣هـ) ويلقبونه بالرضى.
- محمد الجواد بن علي الرضا (١٩٥ - ٢٢٠هـ) ويلقبونه بالتقي.
- علي الهادي بن محمد الجواد (٢١٢ - ٢٥٤هـ) ويلقبونه بالنقي.
- الحسن العسكري بن علي عبد الهادي (٢٣٢ - ٢٦٠هـ) ويلقبونه بالزكي.
- محمد المهدي بن الحسن العسكري (٢٥٦هـ - ...) ويلقبونه بالحجة القائم

المنتظر.

يزعمون بأن الإمام الثاني عشر قد دخل سردابًا في دار أبيه بِسُرَّ مَنْ رأى ولم يعد، وقد اختلفوا في سِنّه وقت اختفائه فقيل أربع سنوات وقيل ثماني سنوات، غير أن معظم الباحثين يذهبون إلى أنه غير موجود أصلًا وأنه من اختراعات الشيعة ويطلقون عليه لقب (المعدوم أو الموهوم).

• من شخصياتهم البارزة تاريخيًّا عبد الله بن سبأ، وهو يهودي من اليمن. أظهر الإسلام ونقل ما وجده في الفكر اليهودي إلى التشيع كالقول بالرجعة، وعدم الموت، وملك الأرض، والقدرة على أشياء لا يقدر عليها أحد من الخلق، والعلم بما لا يعلمه أحد، وإثبات البداء والنسيان على الله عزّ وجلّ ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا. وقد كان يقول في يهوديته بأن يوشع بن نون وصي موسى عليه السلام، فقال في الإسلام بأن عليًّا وصي محمد ﷺ، تنقل من المدينة إلى مصر والكوفة والفسطاط والبصرة، وقال لعلي: «أنت أنت» أي أنت الله مما دفع عليًّا إلى أن يهم بقتله لكن عبد الله بن عباس نصحه بأن لا يفعل، فنفاه إلى المدائن.

• منصور أحمد بن أبي طالب الطبرسي المتوفى سنة ٥٨٨هـ صاحب كتاب الاحتجاج طبع في إيران سنة ١٣٠٢هـ.

• الكُلَيني صاحب كتاب الكافي المطبوع في إيران سنة ١٢٧٨هـ وهو عندهم بمنزلة صحيح البخاري عند أهل السنة ويزعمون بأن فيه ١٦١٩٩ حديثًا.

• الحاج ميرزا حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي المتوفى سنة ١٣٢٠هـ والمدفون في المشهد المرتضوي بالنجف، وهو صاحب كتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رَبِّ الأرباب؛ يزعم فيه بأن القرآن قد زيد فيه ونقص منه. ومن ذلك ادعاؤهم في سورة الانشراح نقص عبارة (وجعلنا عليًّا صهرك)، معاذ الله أن يكون ادعاؤهم هذا صحيحًا. وقد طبع هذا الكتاب في إيران سنة ١٢٨٩هـ.

• آية الله المامقاني صاحب كتاب تنقيح المقال في أحوال الرجال وهو لديهم إمام الجرح والتعديل، وفيه يطلق على أبي بكر وعمر لقب الجبت والطاغوت، انظر

١/ ٢٠٧ ـ طبع ١٣٥٢ بالمطبعة المرتضوية بالنجف.

• أبو جعفر الطوسي صاحب كتاب تهذيب الأحكام، ومحمد بن مرتضى المدعو ملا محسن الكاشي صاحب كتاب الوافي ومحمد بن الحسن الحر العاملي صاحب كتاب وسائل الشيعة إلى أحاديث الشريعة ومحمد باقر بن الشيخ محمد تقي المعروف بالمجلسي صاحب كتاب بحار الأنوار في أحاديث النبي والأئمة الأطهار وفتح الله الكاشاني صاحب كتاب منهج الصادقين وابن أبي الحديد صاحب شرح نهج البلاغة.

• آية الله الخميني: من رجالات الشيعة المعاصرين، قاد ثورة شيعية في إيران تسلمت زمام الحكم، وله كتاب كشف الأسرار وكتاب الحكومة الإسلامية. وقد قال بفكرة ولاية الفقيه. وبالرغم من أنه رفع شعارات إسلامية عامة في بداية الثورة، إلا أنه ما لبث أن كشف عن نزعة شيعية متعصبة ضيقة ورغبة في تصدير ثورته إلى بقية العالم الإسلامي فقد اتخذ إجراءات أدى بعضها مع أسباب أخرى إلى قيام حرب استمرت ثماني سنوات مع العراق.

الأفكار والمعتقدات:

• الإمامة: وتكون بالنص، إذ يجب أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق بالعين لا بالوصف، وأن الإمامة من الأمور الهامة التي لا يجوز أن يفارق النبي ﷺ الأمة ويتركها هملًا يرى كل واحد منهم رأيًا. بل يجب أن يعين شخصًا هو المرجوع إليه والمعوَّل عليه.

ـ يستدلون على ذلك بأن النبي ﷺ قد نص على إمامة علي من بعده نصًّا ظاهرًا يوم غدير خم، وهي حادثة لا يثبتها محدثو أهل السنة ولا مؤرخوهم.

ـ ويزعمون أن عليًّا قد نص على ولديه الحسن والحسين.. وهكذا.. فكل إمام يعين الإمام الذي يليه بوصية منه. ويسمونهم الأوصياء.

• العصمة: كل الأئمة معصومون عن الخطأ والنسيان، وعن اقتراف الكبائر والصغائر.

• العلم اللدني: كل إمام من الأئمة أُودع العلم من لدن الرسول ﷺ، بما يكمل الشريعة، وهو يملك علمًا لدنيًّا ولا يوجد بينه وبين النبي من فرق سوى أنه لا يوحى إليه، وقد استودعهم رسول الله ﷺ أسرار الشريعة ليبينوا للناس ما يقتضيه زمانهم.

• خوارق العادات: يجوز أن تجري هذه الخوارق على يد الإمام، ويسمون ذلك معجزة، وإذا لم يكن هناك نص على إمام من الإمام السابق عليه وجب أن يكون إثبات الإمامة في هذه الحالة بالخارقة.

• الغيبة: يرون أن الزمان لا يخلو من حجة لله عقلًا وشرعًا، ويترتب على ذلك أن الإمام الثاني عشر قد غاب في سردابه، كما زعموا، وأن له غيبة صغرى وغيبة كبرى، وهذا من أساطيرهم.

• الرجعة: يعتقدون أن الحسن العسكري سيعود في آخر الزمان عندما يأذن الله له بالخروج، وكان بعضهم يقف بعد صلاة المغرب بباب السرداب وقد قدموا مركبًا، فيهتفون باسمه، ويدعونه للخروج، حتى تشتبك النجوم، ثم ينصرفون ويرجئون الأمر إلى الليلة التالية. ويقولون بأنه حين عودته سيملأ الأرض عدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، وسيقتص من خصوم الشيعة على مدار التاريخ، ولقد قالت الإمامية قاطبة بالرجعة، وقالت بعض فرقهم الأخرى برجعة بعض الأموات.

• التقية: وهم يعدونها أصلًا من أصول الدين، ومن تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة، وهي واجبة لا يجوز رفعها حتى يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإمامية، كما يستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾ وينسبون إلى أبي جعفر الإمام الخامس قوله: «التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له» وهم يتوسعون في مفهوم التقية إلى حد كبير.

• المتعة: يرون بأن متعة النساء خير العادات وأفضل القربات مستدلين على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗ﴾ وقد حرم الإسلام هذا الزواج الذي تشترط فيه مدة محدودة، فيما يشترط معظم أهل السنة وجوب استحضار نية التأبيد، ولزواج المتعة آثار سلبية كثيرة على المجتمع تبرر تحريمه.

• يعتقدون بوجود مصحف لديهم اسمه مصحف فاطمة: ويروي الكُليني في كتابه الكافي في صفحة ٥٧ طبعة ١٢٧٨هـ عن أبي بصير أي «جعفر الصادق»: «وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه حرف واحد من قرآنكم».

• البراءة: يتبرؤون من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان وينعتونهم بأقبح الصفات لأنهم ـ كما يزعمون ـ اغتصبوا الخلافة دون علي الذي هو أحق منهم بها، كما يبدؤون بلعن أبي بكر وعمر بدل التسمية في كل أمر ذي بال، وهم ينالون كذلك من كثير من الصحابة باللعن، ولا يتورعون عن النيل من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

• المغالاة: بعضهم غالى في شخصية علي رضي الله عنه والمغالون من الشيعة رفعوه إلى مرتبة الألوهية كالسبئية، وبعضهم قالوا بأن جبريل قد أخطأ في الرسالة فنزل على محمد ﷺ، بدلًا من أن ينزل على علي لأن عليًّا يشبه النبي ﷺ كما يشبه الغرابُ الغرابَ ولذلك سموا بالغرابية.

• عيد غدير خم: وهو عيد لهم يصادف اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة ويفضلونه على عيدي الأضحى والفطر ويسمونه بالعيد الأكبر، وصيام هذا اليوم عندهم سنة مؤكدة، وهو اليوم الذي يدَّعون فيه بأن النبي قد أوصى فيه بالخلافة لعلي من بعده.

• يعظمون عيد النيروز وهو من أعياد الفرس، وبعضهم يقول: غسل يوم النيروز سُنة.

• لهم عيد يقيمونه في اليوم التاسع من ربيع الأول، وهو عيد أبيهم (بابا شجاع الدين) وهو لقب لَقَّبوا به (أبا لؤلؤة المجوسي) الذي أقدم على قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

• يقيمون حفلات العزاء والنياحة والجزع وتصوير الصور وضرب الصدور وكثير من الأفعال المحرمة التي تصدر عنهم في العشر الأول من شهر محرم معتقدين بأن ذلك قربة إلى الله تعالى وأن ذلك يكفر سيئاتهم وذنوبهم، ومن يزورهم في المشاهد المقدسة في كربلاء والنجف وقم.. فسيرَى من ذلك العجب العجاب.

الجذور الفكرية والعقائدية:

• انعكست في التشيع معتقدات الفرس الذين يدينون لهم بالملك والوراثة وقد ساهم الفرس فيه لينتقموا من الإسلام ـ الذي كسر شوكتهم ـ باسم الإسلام ذاته.

• اختلط الفكر الشيعي بالفكر الوافد من العقائد الآسيوية كالبوذية والمانوية والبرهمية، وقالوا بالتناسخ وبالحلول.

• استمد التشيع أفكاره من اليهودية التي تحمل بصمات وثنية آشورية وبابلية.

• أقوالهم في علي بن أبي طالب وفي الأئمة من آل البيت تلتقي مع أقوال النصارى في عيسى عليه السلام ولقد شابهوهم في كثرة الأعياد وكثرة الصور واختلاق خوارق العادات وإسنادها إلى الأئمة.

الانتشار ومواقع النفوذ:

تنتشر فرقة الاثنا عشرية من الإمامية الشيعية الآن في إيران وتتركز فيها، ومنهم عدد كبير في العراق، ويمتد وجودهم إلى الباكستان كما أن لهم طائفة في لبنان. أما في سوريا فهناك طائفة قليلة منهم لكنهم على صلة وثيقة بالنُّصيْرية الذين هم من غلاة الشيعة.

ويتضح مما سبق:

أن التشيع الأول بدأ كحزب يرى أحقية علي بن أبي طالب في الخلافة، ثم تطوَّر حتى أصبح فرقة عقائدية وسياسية انضوى تحت لوائها كل من أراد الكيد للإسلام والدولة المسلمة، حتى أن المتتبع للتاريخ الإسلامي لا يكاد يرى ثورة أو انفصالًا عن الدولة الأم أو مشكلة عقائدية إلا وكان الشيعة بفرقها المتعددة وراءها أو لهم ضلعٌ فيها. ولهذا اصطبغ التاريخ الإسلامي بكثير من الثورات والتمزق، ونظرًا لوجود عناصر مندسَّةً بين المسلمين يهمها استمرار هذا الخلاف فإن المشكلة لم تنته، بل استمر الخلاف وكاد التشيع أن يكون دينًا مختلفًا عن الإسلام تمامًا، وقد استغلت الدوائر الغربية والمستشرقون هذا الخلاف لتصوير المسلمين شيعًا وأحزابًا متناحرة. بل يقارنونه بالمسيحية التي بلغت فرقها المئات.

هل يُكفر الشيعة بعامة؟

سؤال: هل يصح تكفير الشيعة عامتهم أم فرق خاصة منهم؟

الشيخ: نحن نقول دائمًا وأبدًا: لا يجوز في شرع الله -تبارك وتعالى- تكفير طائفة أو جماعة من المسلمين بالجملة، لا يجوز هذا؛ ذلك لأن أي طائفة قد يكون فيهم من لم يستحق أن يوجه إليه التكفير لعذر أو لآخر، كما أنه قد يوجد فيهم من يستحق التكفير، ولذلك فلا يجوز بوجه من الوجوه أن يقال: الشيعة مثلًا كلهم كفار، أو الزيدية مثلًا، أو الخوارج، أو الإباضية، أو غير هذه الفرق التي كانت قديمًا، ولا يزال شيء من آثارها موجودة حتى يومنا هذا، هذا أولًا، وخلاصة ذلك: لا يجوز التكفير بالجملة، وإنما لا بد من التفصيل، ونحن نعلم بالتجربة بأن كثيرًا من عامة المسلمين بغض النظر عن انتمائهم إلى السنة أو إلى الشيعة أو إلى غيرهم نجد فيهم من لا يزال على الفطرة ولم يتأثر بما يسمى عند العلماء بعلم الكلام، كما تأثر به كثير من المشتغلين بالعلم، ولذلك فهؤلاء العامة يبقون على سلامتهم، وعلى فطرتهم، بينما يكون بعض خاصتهم قد انحرفوا عن الخط المستقيم بسبب أنهم تثقفوا بثقافة غير إسلامية، وإن كان يطلق عليها أنها من الإسلام، فإذا تركنا هؤلاء العامة، وتوجهنا إلى الخاصة منهم من أي أعود لأقول: من أي جماعة كانت، حتى من أهل السنة الذين يقولون إنهم من أهل السنة والجماعة، فنحن مع الأسف نعلم بأن في أهل السنة والجماعة كثيرًا من الطرق الصوفية التي يتبنى بعضها على الأقل مذهبًا أو عقيدة يعتبر أنها تضل من عقيدة اليهود والنصارى، ألا وهي: عقيدة وحدة الوجود، فيوجد في الصوفية كثير من أمثال هؤلاء الذين يؤمنون بالوحدة هذه، ولا شك أن من كان يؤمن بها يكون كافرًا مرتدًّا عن الدين؛ لأن عقيدة وحدة الوجود تعني الطبيعة، كما يقول الكفار والملاحدة الشيوعيون وأمثالهم إنه ليس هناك إلا المادة، الكفر اليوم يعلن به صراحة، فالشيوعيون يعلنونها: ليس هناك شيء سوى المادة.

المؤمنون بوحدة الوجود يغمغمون للقضية ويلبسونها ثوبًا من الإسلام والدين،

كي يضللوا عامة المسلمين، فهم مثلًا حينما يفسرون كلمة التوحيد: لا إله إلا الله، ينتهون بها إلى أن يقول: لا هو إلا هو، ثم يختصرون هذه الجملة التي تتضمن مستثنًى ومستثنًى منه، فيقولون: هو هو، لا هو إلا هو يلخصونها فيقولون: هو هو، لا شيء سواه، ويعبرون عن ذلك بكثير من العبادات الشركية المكشوفة القناع، كقول بعضهم مثلًا: كل ما تراه بعينك فهو الله، إذًا هذه هي المادة التي يؤمن بها الملاحدة، وبعض آخر فيقول: لما عبد المجوس النار ما عبدوا إلا الواحد القهار، والشاهد هؤلاء ليسوا في الشيعة، ولا في الخوارج، هؤلاء من أهل السنة والجماعة، فهل يجوز تكفير الصوفية عامة؟ الجواب: لا؛ لأن كثيرًا منهم إنما يتبعون التصوف جملة بظنهم أنه هو السلوك الذي يوصلهم إلى رب العالمين، لكن أكثرهم لا يعلمون هذه العقيدة التي هي من أبطل الباطل، أما خاصتهم فهم يؤمنون بها، فإذًا لنبدأ بأصحابنا وأهل سنتنا ومذهبنا وهم أهل السنة والجماعة، وفيهم من ذكرنا ممن يؤمن بوحدة الوجود، وهؤلاء إنما يوجدون على الغالب عند الصوفية، ولكن مع ذلك يوجد هؤلاء حتى عند غير الصوفية، حتى عند بعض الذين يحاربون التصوف جملة وتفصيلًا كالمعتزلة مثلًا، المعتزلة الذين يسمون أنفسهم بأهل التوحيد، وأنهم يفخرون على الطوائف الأخرى منها أهل الحديث ومنها الأشاعرة والماتريدية وغيرهم، هؤلاء ليسوا من أهل التوحيد وأهل العدل؛ لأنهم في ظن المعتزلة يؤمنون بالجبر، يعني أهل السنة عند المعتزلة يؤمنون بالجبر حينما يعتقدون، واعتقادهم حق بلا شك أن ما من شيء يقع في هذا الكون من خير أو شر إلا بمشيئة الله -تبارك وتعالى- وإرادته، أما المعتزلة فيقولون لا: ليس كل شيء يقع في هذا الكون بإرادة الله ومشيئته، بل الإنسان هو الفعال لما يريد، وهو الذي يخلق، خاصة هم يدندنون حول الشر، فهو يخلق الشر وليس لله في ذلك إرادة، وهذا بحث طويل ولا نريد أن ننسى أصل السؤال، المهم أن هؤلاء المعتزلة يشتركون مع القائلين بوحدة الوجود حينما ينكرون نصوصًا قاطعة في الكتاب والسنة تثبت أن لله -عز وجل- صفة العلو، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، نقول في السجود: سبحان ربي الأعلى، والنصوص التي أشرنا إليها -إن شاء الله-

معروفة عندكم، هم ينكرون هذه النصوص، لا ينكرونها لفظًا، وإنما ينكرونها معنىً؛ لأنهم إن صرحوا بإنكارها لفظًا خرجوا عن الإسلام، فينكرونها بطريق التأويل، فهم لا يؤمنون بأن الله -عز وجل- على العرش استوى -كما قال الله -عز وجل-؛ لأنهم يؤولون الاستواء بمعنى الاستيلاء وهذا باطل -أيضًا-، وله مجال آخر لتفصيل القول في ذلك، فإذًا لو سئلوا السؤال الذي ورثنا إياه نبينا -صلوات الله وسلامه عليه- ألا وهو: «أين الله؟» فجوابهم: الله في كل مكان، إذًا الله في كل مكان، المكان خَلْقٌ من خلق الله، التقى قولهم هذا مع قول أهل الوحدة أي: لا شيء إلا هذا الكون المخلوق، وبخاصة حينما يؤكدون في نفي الوجود الإلهي بأن الله -عز وجل-، هكذا يقولون كما ستسمعون: الله لا يوصف بأنه فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، لا داخل العالم ولا خارجه؛ إذًا لم يبق إلا المادة؛ إلا هذا الكون المشاهد، فالتقت -أيضًا- المعتزلة مع الجماعة القائلين بوحدة الوجود في أن لا شيء هناك إلا الطبيعة، هل يشترك مع المعتزلة ومع الصوفية الغلاة في هذه النقطة بالذات كثير ممن ينتمي إلى السنة والجماعة ممن ينتمي إلى الماتريدية أو الأشعرية؟ نقول: نعم، وهذا نلمسه ونسمعه دائمًا أبدًا في كل مجتمع سني ليس شيعيًا ولا معتزليًا يقولون: الله موجود في كل مكان، الله موجود في كل وجود، أهل السنة هاللي عايشين معنا وعايشين معهم هكذا يقولون، إذا كان الأمر هكذا، فهل نكفر هؤلاء الذين ينكرون أن من صفة الله -تبارك وتعالى- أنه ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] و﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] إلى غير ما هنالك من كثيرة أجمعت على أن الله -عز وجل- فوق المخلوقات كلها، هل نكفر هؤلاء بالجملة بالكوم؟ نقول: لا، نبدأ بأهل العلم منهم: هل نكفرهم؟ أيضًا لا إلا بشرط واحد، بعد إقامة الحجة؛ لأنه يمنعنا من المبادرة إلى تكفير أي مسلم ما دام أنه يلتقي معنا في الأصل الأول من أصول الإسلام الخمسة، وهي شهادة أن لا إله إلا الله، فكل مسلم يشهد هذه الشهادة فابتداءً لا يجوز الحكم بتكفيره؛ لأنه رفع راية الإسلام بشهادته بشهادة الإسلام، وأنتم فيما أعتقد جميعًا تعلمون قول النبي ﷺ: **«أمرت أن أقاتل**

الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإذا قالوها: فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم عند الله-تبارك وتعالى-»، إذًا هذا المسلم الذي يشهد هذه الشهادة نحن لا يغيب عنا ولا يفوتنا أنه قد يقولها وهو كافر بما تدل عليه من الحق ومن العقيدة الصحيحة؛ لأن هذا من طبيعة المنافقين الذين كانوا موجودين حتى في العصر الأول الأنور الأطهر، وهو العصر الذي قال عنه الرسول -عليه السلام-: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**» قد كان فيهم خاصة في المدينة من أهل المدينة مردوا على النفاق، الله كان يعلمهم، وقال للنبي ﷺ: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، فكيف عاملهم الرسول -عليه السلام- هل عاملهم معاملة اليهود والنصارى؟ فرض عليهم الجزية يعطونها ويدفعون عن يد وهم صاغرون؟ أم مشى عليهم أحكام الإسلام؟ مشى عليهم أحكام الإسلام؛ لأنهم شهدوا بألسنتهم، أما قلوبهم فكما قال في الحديث السابق: «**حسابهم عند الله -تبارك وتعالى-**»، يؤكد لكم هذا المعنى الذي خلاصته أن الإسلام يبني أحكامه على ما يظهر للناس، ولذلك كان من قواعد علماء الفقه والأصول: نحن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر.

وهذا مأخوذ من بضعة أحاديث ثابتة في السنة الصحيحة، منها تلك القصة الواردة في كتب السيرة وفي الصحيح -أيضًا- أن رجلًا كان يبارز مشركًا فلما شعر المشرك بأنه صار تحت ضربة السيف وأنه مقتول لا محالة قال: لا إله إلا الله، فالمسلم ما بالاه، قتله، ولما بلغ الخبر النبي ﷺ أرسل خلفه وقال له: «**كيف أنت ولا إله إلا الله**»، قال: يا رسول الله ما قالها إلا خوفًا من القتل، وحقيقة الأمر: كل واحد منا فضلًا عن ذاك الصحابي الذي باشر الأمر يشعر تمامًا أنه هذا المشرك ما قال هذه الكلمة إلا فرارًا من القتل، ولذلك ما اقتنع هذا الصحابي بهذه الشهادة فقتله، مع ذلك فالرسول ﷺ قال له: «**هلا شققت عن قلبه؟!**»، «**هلا شققت عن قلبه؟!**»؛ إذًا كأنه يقول: ليس لك إلا الظاهر، أما القلوب فلا يعلم ما فيها إلا علام الغيوب -سبحانه وتعالى-.

وحقيقة الأمر أننا في الوقت الذي نتصور ما سبق بيانه أنه من الممكن أن هذا

المشرك ما قالها إلا تقية، وإلا خوفًا من القتل، يمكن -أيضًا- أن نلاحظ احتمالًا آخر، وهو أن يكون هذا المشرك معتدًّا بقوته وشجاعته وبطولته، فلما رأى نفسه مغلوبًا، بل ومقتولًا تحت ضربة سيف ذلك الصحابي كأنه تجلى له أن هناك قوة قاهرة مُدّ بها هذا الصحابي حتى تمكن من أن يجعل ذلك المشرك الذي كان يتوهم في نفسه أنه البطل الصنديد، فحينئذٍ خضع لهذه القوة وليس لأنه خاف كما قلنا في الاحتمال الأول من القتل فقال: لا إلهٰ إلا الله، وهذا يقربه إلينا -هذا الاحتمال الثاني- يقربه إلينا حادثة مصارعة الرسول ﷺ لركانة، الذي كان يعد في زمن الجاهلية المصارع الذي لا غالب له، فجاء إلى النبي ﷺ وطلب منه المصارعة، فما كان منه -عليه السلام- بقوة من الله -تبارك وتعالى- ولا شك إلا مجرد أن أخذه ورماه على ظهره، قوة خارقة، طلب منه المرة الثانية والثالثة، فكان عاقبة أمره أن قال: أشهد أنك رسول الله، فآمن، لماذا؟ لأنه رأى قوة لا يعتقد إنها من قوة البشر.

إذًا الشارع الحكيم يبني أحكامه على ما يظهر للناس، فكل مسلم إذًا يرفع هذه الراية الإسلامية، فيشهد أن لا إله إلا الله؛ لا يجوز لنا أن نبادر إلى تكفيره إلا في حالة واحدة، حينما يعلن مع تلك الشهادة ما يعارضها وما يعطلها وينكرها، حينئذٍ ندينه ونلزمه بما يلزم منه، حينذاك باستطاعتنا أن نكفره، ومع ذلك رويدك، ولا يجوز -أيضًا- المسارعة إلى تكفيره إلا بعد إقامة الحجة عليه.

إذًا عندنا الآن شرطان؛ ليجوز للعالم المسلم أن يكفر مسلمًا: الشرط الأول: أن يسمع من هذا المسلم ما يكفر به. الشرط الثاني: أن تقام الحجة عليه؛ لأن الله -تبارك وتعالى- ما أنزل الكتب وأرسل الرسل إلا لتكون حجة الله -تبارك وتعالى- قائمة على الناس، ولا يكون لإنسان ما ارتد أو كفر بالله ورسوله عذرٌ يوم القيامة، من هنا اتفق علماء المسلمين على أنه إذا وجد هناك قومٌ لم تبلغهم دعوة الإسلام فهؤلاء لا يحكم لهم بالنار التي وُعد بها الكفار؛ لأن الكفار هم الذين بلغتهم الدعوة ثم جحدوها وأنكروها، كما قال الله -عز وجل- في كثير من هؤلاء: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤] وأصل الكفر -كما تعلمون- من الكَفْر وهو التغطية؛

لذلك فالزراع يسمون بالكفار ﴿أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ﴾[الحديد: ٢٠] أي الزراع، فلما كان الزارع يستر الحب بالحرث وبالتراب، كذلك الكافر يستر الحق بباطله، فمن كان بهذه المثابة فهو الذي يكفر، ويكون مخلدًا في النار، أما من لم تأته الدعوة ولم تظهر له الحجة ثم ظل على كفره وعلى ضلاله، فهذا يعتبر عند علماء المسلمين من أهل الفترة، ولذلك فأهل الفترة لا يحكم لهم لا بإسلام ولا بكفر، لهم معاملة خاصة عند الله -تبارك وتعالى-، ونكتفي بهذه الإشارة إلى هؤلاء، والمهم: فلله الحجة البالغة على الناس، فلا يجوز المبادرة إلى تكفير أي إنسان ظهر منه ما يحملنا على أن نقتنع بأنه كفر بـ لا إله إلا الله، فلا بد من إقامة الحجة عليه، فإن جحدها ألحق بالكفار، وإن خضع لها فهو لا يزال في إسلامه، على هذا نحن نسوق هذه القاعدة بالنسبة لعامة المسلمين، سواء كانوا ينتمون إلى السنة أو إلى الشيعة أو إلى أي طائفة أخرى، لا بد قبل كل شيء من أن يعلن إنكاره لما هو ثابت في الشرع على طريق اليقين، وهنا يعبر العلماء بكلمة: أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، أنا أضرب لكم مثلًا: الذي ينكر حرمة الخمر، فهذا يعتبر كافرًا مرتد عن الدين؛ لأن هذا معلوم من الدين بالضرورة، وليس كذلك من ينكر حرمة الحشيش المخدر أو الأفيون أو هذا الدخان الذي ابتلي به عامة الناس، هؤلاء لا يكفرون؛ لأنهم لا ينكرون ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ثم إنهم يجدون كثيرًا ممن يظنون أنهم من أهل العلم يفتونهم بأنه هذا مكروه، معليش تركه أولى، من هذا الكلام، ولذلك فمن أنكر ما كان معلومًا من الدين بالضرورة ثم أقيمت عليه الحجة الشرعية من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ فكفر وجحد فهذا هو الكافر، ما يهمنا كان سنيًّا منتسبًا إلى السنة أو إلى الشيعة أو إلى غيرهم، هذا نهاية الجواب عن السؤال.

ولكن عندي شيء أريد أن ألفت نظر الشباب المسلم اليوم؛ هذا الكلام لا يفيد المسلمين اليوم، ذلك لأن قضية التكفير هذا يعود إلى رأي الحاكم المسلم؛ لأن هذا الحاكم المسلم هو الذي له صلاحية إقامة الحدود الشرعية، فإذا قال فرد من أفراد العلماء أو من طلاب العلم مثلي: فلان كافر، ماذا ترتب على ذلك؟ ترتب عليه فقط

إني أنا ما أزاوجه ما كذا.. أعامله إلى آخره، لكن لما بيكون هناك يوجد حاكم مسلم يدعوه أن يؤمن بالإسلام وإلا قطع رأسه، ولذلك فليس من المفيد اليوم بين المسلمين إثارة هذه القضايا؛ لأنها أحكام تتعلق بالحكام الذين يحكمون بما أنزل الله وأين هؤلاء في هذا الزمان، زمن الغربة بين أفراد المسلمين أنفسهم، فضلًا عن حكامهم، وصدق من قال: دود الخل منه فيه، ولذلك فما يفيد كثيرًا أن نتكلم: هل يجوز تكفير الشيعة؟ أو تكفير الخوارج، أو... إلخ؟! ما الذي يترتب من هذا؟! وإنما يجب أن نبلغ الناس شريعة الله، وهذا يتطلب منا نحن الذين نفكر ونتساءل: هل يجوز تكفير هؤلاء وهؤلاء؟ يجب علينا أن نتفقه في دين الله، وعلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ثم بعد ذلك نرجوا أن نكون قد وضعنا نواة لتحقيق المجتمع الإسلامي المنشود أولًا، والذي بدونه لا يمكن إقامة الحكم الإسلامي على وجه الأرض، بهذا أنصح بعد أن قدمت الجواب عن ذاك السؤال.

«الهدى والنور» (٥١٨/ ٤٢: ٠٠: ٠٠)

هل يجوز تخصيص علي رضي الله عنه بالإمامة وبقولنا: كرم الله وجهه؟

سؤال: يقول السائل: بعض من يتسمون بالمشايخ يتعاملون بما يسمى الجَفْر ومفاتيح الرموز والأعداد وغير ذلك، ويعدون هذه الأمور من الدين، فالمرجو هو توضيح الأمر في ذلك؟

الشيخ: يقول بعض الظرفاء أو الأدباء من أصعب الأمور التحدث عن البدهيات والتدليل عليها...

نحن نقول: هذا العلم لا هو في الكتاب ولا هو في السنة، ولا هو مدروس ومعلوم عند السلف الصالح، بل نقول: ولا أحد من علماء المسلمين لا المجتهدين ولا المتبعين ولا المقلدين يقولون بهذا العلم، إنما يقول به ويدعيه من يريد أن يأكل أموال الناس بالباطل، ولذلك الجفر المنسوب إلى علي رضي الله عنه وكدت أن أقع في خطأ مشهور يقع فيه غيري، كدت أن أقول: الجفر المنسوب إلى الإمام علي، فحبست

نفسي وحفظت لساني فلم أقل الإمام علي لأنه ليس إمامًا، لا. هو من أئمة المسلمين بلا شك، ولكن العرف خصه بهذه اللفظة الإمام، أيُّ عرفٍ؟ العرف السني أم العرف البدعي؟ نعم. هو العرف الشيعي، هم الذين سحبوا هذا اللقب وخصوه بعلي ﷺ تعصبًا منهم له وعلى الخلفاء الراشدين الأولين: أبي بكر وعمر وعثمان، ولذلك فمن الخطأ أن نذكر عليًّا بلفظة الإمام دون بقية الخلفاء الراشدين، فإذا قلنا: الإمام أبو بكر حينئذ جاز لنا أن نقول: الإمام علي، لكن أنا أذكركم: هل سمعتم يومًا ما عالمًا من أهل السنة، أما الشيعة فلا نسأل عنهم لأنهم أعداء الإمامين الشيخين أبي بكر وعمر، لكن هل سمعتم يومًا ما عالمًا من علماء المسلمين أهل السنة والجماعة يقولون: قال الإمام أبو بكر؟ الجواب: لا، لكن سمعتم مثلي وكدتم أن تسمعوا مني الإمام علي، لماذا؟ هذه الغفلة التي تسيطر على الناس، والتقليد الذي ران على قلوب كثير من الناس المسلمين فضلًا عن غيرهم، يقولون: قال الإمام علي ﷺ، على الرأس والعين هو إمامنا بلا شك، ولكن لماذا خصصتم عليًّا بالإمامة؟ لأنه الإمام عند الشيعة، ولأنهم يزعمون ضغثًا على إبالة أن الخلافة كانت له بوصية الرسول زعموا له، ثم صادرها منه أبو بكر وعمر وعثمان طيلة هذه القرون الفاضلة، وهو لم يستطع أن يحرك ساكنًا، لماذا؟ لأنهم زعموا أنه رأى المصلحة في ذلك، ما يطالب بحقه الذي أعطاه الرسول عليه السلام وفي حجة الوداع - زعموا.

إذًا: هذا تعبير شيعي، فيجب أن تحفظوا ألسنتكم منه.

ومثله أيضًا قولهم: علي كرم الله وجهه، أيضًا خصصوا عليًّا بهذا التكريم، نحن نقول: عليٌّ كرم الله وجهه لا شك، لكن لماذا خصصنا عليًّا دون أبي بكر وعمر وعثمان؟ نقول لكم كما قلنا آنفًا: لقد سمعتم الشيعة يقولون: الإمام علي كرم الله وجهه، لكن ما سمعتم منهم من يقول في أبي بكر والبقية: الإمام أبو بكر.

كذلك ما قالوا ولن يقولوا: أبو بكر كرم الله وجهه إلى آخره، لكن ألم تسمعوا كثيرًا من مشايخ المسلمين يقولون: قال علي كرم الله وجهه؟ نعم. الأخرى كالأولى تمامًا، والأخرى كالأولى تمامًا. أعني: الأخرى كالأولى تمامًا من حيث استعمالهم،

والأخرى كالأولى من حيث عدم جواز تخصيص الأولى كالأخرى بعلي دون الأولين من الخلفاء الراشدين، لذلك ينبغي أن نحفظ ألسنتنا من أن نقول: قال علي كرم الله وجهه وحده، أو قال الإمام علي وحده، إن كان ولا بد أعطينا لبقية الخلفاء ما نعطيه لهم من الوصف ووصف يصدق عليهم جميعًا لكي لا نفرق بين أحد منهم.

لا شك أن هذه آية جاءت في الأنبياء والرسل: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]ولكن أتباع الرسل ينبغي أن نسلك فيهم سبيل الذي نسلكه مع الرسل، فهؤلاء جمعهم الرسول عليه السلام في ملتقى واحد كما يقولون في عبارة واحدة في جملة واحدة حيث قال: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**».

وقال: «**النبي في الجنة وأبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة...**»[1] إلى آخر العشرة المبشرين بالجنة. فإذًا: لا نفرق بين أحد منهم. غيره.

«الهدى والنور» (٣١٣/ ٣٤: ٢٨: ٠٠)

من هو المهدي المنتظر؟ وهل هو مهدي الشيعة؟

سؤال: بالنسبة للمهدي، المهدي هل هو المهدي المنتظر اللي بيتكلموا عنه الشيعة أو المهدي اللي بيقولوا عنه... بيطلع بعد كذا عام؟

الشيخ: المهدي يا أخي تبع الشيعة خيال، مهدي الشيعة خيال لا وجود له، إلا في أدمغتهم. تسمع بالعنقاء؟

مداخلة: لا.

الشيخ: العنقاء: اسم بدون جسم، ومثله الخل الوفي، تعرفوه؟ الخل الوفي، المهم: مهدي الشيعي خيال، لأنو بيقولوا هو داخل في السرداب من كذا سنين، وكل يوم بيهيؤوا ثلة من الجيش، من العسكر، من الفرسان، وبيروحوا باب المغارة من شان يستقبلوه، وهكذا لا يزالون في ضلالهم يعمهون، أما المهدي المبشر به في الأحاديث الصحيحة، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تنقضي الدنيا حتى يبعث الله رجلًا يوافق اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي -أي: محمد بن عبد الله- يملأ الأرض**

(١) «صحيح الجامع» (رقم ٤٠١٠).

قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، يمكث في الأرض سبع سنوات أو ثمان سنوات»[(١)].

فإذن المهدي محمد بن عبد الله هو رجل من المجددين، الذين أخبر الرسول عليه السلام عنهم بقوله: «إن الله يبعث لهذه الأمة من يجدد لها دينها على رأس كل مائة سنة»[(٢)]. فالمهدي ما هو إلا إنسان عادي عالم مصلح، الناس يتبعونه لعلمه ولصلاحه؛ ولذلك ففي زمانه يرى الناس العدل، ولا يعودون يرون الجور والظلم كما هو حال المسلمين اليوم يعيشونه في كل بلاد الإسلام مع الأسف الشديد.

«لا تنقضي الدنيا حتى يبعث الله رجلًا يوافق اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا». هذا المهدي إنسان من العلماء المصلحين لم تلد النساء مثله بعد الصحابة والخلفاء الراشدين.

مداخلة: قبل نزول عيسى عليه السلام.

الشيخ: هو قبل لكن يلتقى به كما سمعت آنفًا، ذكرنا أنه بينزل عيسى شرقي دمشق، وبتكون الصلاة أقيمت للمهدي، فحينما يرى عيسى بيقدمه يصلي، يقول: لا، أي أنا لا أتقدمكم معشر أمة محمد تكرمة هذه الأمة. نعم.

مداخلة: شيخنا:... في شاهد لما تفضلت به وهو قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٩].

الشيخ: نعم، صدق الله.

«الهدى والنور» (٥٢٩/ ٠٩: ٠٦: ٠٠)

***

(١) رواه أبو داود رقم (٤٢٨٢) في المهدي، والترمذي رقم (٢٢٣١) و(٢٢٣٢) في الفتن، باب ما جاء في المهدي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وهو كما قال.

(٢) رواه أبو داود (٤٢٩١) في الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة.

ترتيب الخلفاء الأربعة من ناحية الأفضلية

[روي عن النبي ﷺ أنه قال]:

«أنا سيد ولد آدم وعلي سيد العرب».

[موضوع]

[قال الشيخ]:

ثم إن روح التشيع واضح من الحديث، فإن من الثابت عند أهل السنة أن فضل الخلفاء الأربعة على ترتيبهم المعروف، فأفضلهم أبو بكر، ثم عمر،ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وهذا التفضيل، ثابت عن علي نفسه، بل وفي زمن النبي ﷺ كانوا لا يعدلون بأبي بكر أحدًا كما في البخاري وغيره، فكيف يمكن أن يقول: «وعلي سيد العرب»، فلا شك أن هذا من وضع الشيعة.

«تحقيق بداية السول» (ص ٢٨)

كلمة حول علم الجفر

سؤال: يقول السائل: بعض من يتسمون بالمشايخ يتعاملون بما يسمى الجَفْر ومفاتيح الرموز والأعداد وغير ذلك، ويعدُّون هذه الأمور من الدين، فالمرجو هو توضيح الأمر في ذلك؟

الشيخ: يقول بعض الظرفاء أو الأدباء من أصعب الأمور التحدث عن البدهيات والتدليل عليها...

نحن نقول: هذا العلم لا هو في الكتاب ولا هو في السنة، ولا هو مدروس ومعلوم عند السلف الصالح، بل نقول: ولا أحد من علماء المسلمين لا المجتهدين ولا المتبعين ولا المقلدين يقولون بهذا العلم، إنما يقول به ويدعيه من يريد أن يأكل أموال الناس بالباطل، ولذلك الجفر المنسوب إلى علي رضي الله عنه وكدت أن أقع في خطأ مشهور يقع فيه غيري، كدت أن أقول: الجفر المنسوب إلى الإمام علي، فحبست نفسي وحفظت لساني فلم أقل الإمام علي لأنه ليس إمامًا، لا. هو من أئمة المسلمين

بلا شك، ولكن العرف خصه بهذه اللفظة الإمام، أيُّ عرفٍ؟ العرف السني أم العرف البدعي؟ نعم. هو العرف الشيعي، هم الذين سحبوا هذا اللقب وخصوه بعلي ﵁ تعصبًا منهم له وعلى الخلفاء الراشدين الأولين: أبي بكر وعمر وعثمان، ولذلك فمن الخطأ أن نذكر عليًّا بلفظة الإمام دون بقية الخلفاء الراشدين، فإذا قلنا: الإمام أبو بكر حينئذ جاز لنا أن نقول: الإمام علي، لكن أنا أذكركم: هل سمعتم يومًا ما عالمًا من أهل السنة، أما الشيعة فلا نسأل عنهم لأنهم أعداء الإمامين الشيخين أبي بكر وعمر، لكن هل سمعتم يومًا ما عالمًا من علماء المسلمين أهل السنة والجماعة يقولون: قال الإمام أبو بكر؟ الجواب: لا، لكن سمعتم مثلي وكدتم أن تسمعوا مني الإمام علي، لماذا؟ هذه الغفلة التي تسيطر على الناس، والتقليد الذي ران على قلوب كثير من الناس المسلمين فضلًا عن غيرهم، يقولون: قال الإمام علي ﵁، على الرأس والعين هو إمامنا بلا شك، ولكن لماذا خصصتم عليًّا بالإمامة؟ لأنه الإمام عند الشيعة، ولأنهم يزعمون ضغثًا على إبالة أن الخلافة كانت له بوصية الرسول زعموا له، ثم صادرها منه أبو بكر وعمر وعثمان طيلة هذه القرون الفاضلة، وهو لم يستطع أن يأتي ساكنًا، لماذا؟ لأنهم زعموا أنه رأى المصلحة في ذلك، ما يطالب بحقه الذي أعطاه الرسول عليه السلام وفي حجة الوداع - زعموا.

إذًا: هذا تعبير شيعي، فيجب أن تحفظوا ألسنتكم منه.

ومثله أيضًا قولهم: علي كرم الله وجهه، أيضًا خصَّصوا عليًّا بهذا التكريم، نحن نقول: عليٌ كرم الله وجهه لا شك، لكن لماذا خصصنا عليًّا دون أبي بكر وعمر وعثمان؟ نقول لكم كما قلنا آنفًا: لقد سمعتم الشيعة يقولون: الإمام علي كرم الله وجهه، لكن ما سمعتم منهم من يقول في أبي بكر والبقية: الإمام أبو بكر.

كذلك ما قالوا ولن يقولوا: أبو بكر كرم الله وجهه إلى آخره، لكن ألم تسمعوا كثيرًا من مشايخ المسلمين يقولون: قال علي كرَّم الله وجهه؟ نعم. الأخرى كالأولى تمامًا، والأخرى كالأولى تمامًا. أعني: الأخرى كالأولى تمامًا من حيث استعمالهم، والأخرى كالأولى من حيث عدم جواز تخصيص الأولى كالأخرى بعلي دون

الأولين من الخلفاء الراشدين، لذلك ينبغي أن نحفظ ألسنتنا من أن نقول: قال علي كرم الله وجهه وحده، أو قال الإمام علي وحده، إن كان ولا بد أعطينا لبقية الخلفاء ما نعطيه لهم من الوصف ووصف يصدق عليهم جميعًا لكي لا نفرق بين أحد منهم.

لا شك أن هذه آية جاءت في الأنبياء والرسل: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ولكن أتباع الرسل ينبغي أن نسلك فيهم سبيل الذي نسلكه مع الرسل، فهؤلاء جمعهم الرسول عليه السلام في ملتقى واحد كما يقولون في عبارة واحدة في جملة واحدة حيث قال: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**»[(١)].

وقال: «**النبي في الجنة وأبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة**»[(٢)] إلى آخر العشرة المبشرين بالجنة. فإذًا: لا نفرق بين أحد منهم. غيره.

مداخلة: الجفر يا شيخ.

الشيخ: أحسنت. كنا نتكلم، وسبحان الله! في ذهني - يعني: شردت - فجزاك الله خيرًا.

يقولون: أن الجفر هذا ينسب لمن؟ للإمام علي. علي ما عنده خبر لا بهذه اللفظة ولا عنده خبر بهذا الجفر المزعوم، ثم هذا الجفر باطل شرعًا ذلك؛ لأن الله عز وجل يقول منبهًا عباده معرفًا لهم به تعالى ببعض صفاته: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧].

فالجفر يزعمون أنهم- الذين يدرسونه ويتعاطونه ويعتمدون عليه- يزعمون أنهم به يتحدثون عن أمور غيبية، لا سبيل لأحد أبدًا بأي طريق من الطرق التي ليست طرقًا ميسرة إما كونًا أي بقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة: ١١٧] أو شرعًا أي: بما جاءنا به رسول الله ﷺ من التحدث عن

---

(١) أبو داود في «السنة» رقم (٤٦٠٧): باب لزوم السنة، والترمذي في العلم رقم (٢٦٧٨): باب ١٦، وإسناده صحيح، وأخرجه أحمد في المسند ٤/ ١٢٦، ١٢٧، وابن ماجة في المقدمة رقم ٤٢ باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين.

(٢) رواه أبو داود رقم (٤٦٤٨) و(٤٦٤٩) و(٤٦٥٠) في السنة، باب في الخلفاء، والترمذي رقم (٣٧٤٩) و(٣٧٥٨) في المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة

الأمور الغيبية، لا نستطيع أن نقول: سيكون كذا إلا إذا كان هناك نص في كتاب الله أو في حديث رسول الله ﷺ صحيح.

الجفر ليس فيه شيء من هذا وذاك، ولذلك فهم يتنبؤون ويضلون أنفسهم ويضلون غيرهم لأنه لا أحد يستطيع أن يطلع على الغيب، كما قال عز وجل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[النمل: ٦٥] تبارك وتعالى.

وإذا كان النبي ﷺ سمع يومًا جارية تُغنِّي وتقول في غنائها: وفينا نبي يعلم ما في غد، فقال لها عليه السلام وهي جارية، قال لها عليه السلام: «**لا يعلم الغيب إلا الله، -دعي هذا، دعي هذا، لا تقولي: وفينا نبي يعلم ما في غد لا يعلم الغيب إلا الله-، وقولي ما كنت تقولين**»[١] يعني من وصف الرسول عليه السلام وليس كما يفعل النشادون الذين ينشدون الأناشيد ويسمونها بأنها أناشيد إسلامية وهي بدعة اسمية وذاتية، ليست بدعة اسمية فقط بل وذاتية، لأن الإسلام في كل هذه القرون التي مضت-ولست أعني فقط القرون التي نحن نحتج بها دائمًا أبدًا هي القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية-بل كل هذه القرون-ما عدا هذا القرن الذي نعيشه أو كنا نعيشه القرن الرابع عشر-ما يعرف المجتمع الإسلامي في كل هذه القرون أناشيد تسمى بالأناشيد الدينية، لكن ضعفاء الإيمان وضعفاء العلم معًا لما ارتاحت نفوسهم إلى بعض الأغاني المائعة التي لا يجوز النطق بها إسلاميًّا، لا يجوز النطق بها لما فيها من الفسق والمجون والكلام الفاحش فمن باب أولى أنه لا يجوز التغني والتطريب بها.

لما وجدوا ذلك حرامًا بَيِّنَ التحريم أرادوا أن يجدوا مخرجًا لهم للتنفيس والترويح عن النفوس فجاءوا بأناشيد يسمونها أناشيد إسلامية، ولقد كانوا من قبل ما نجوا حتى من التحريم الظاهر الموجود في الأغاني الماجنة، فقد وجدت أغاني يسمونها أناشيد إسلامية وفيها من الكفر ما لا يوجد في الأغاني المائعة. أي نعم.

(١) رواه البخاري ٩ / ١٧٤ في النكاح، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة، وفي المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا، وأبو داود رقم (٤٩٢٢) في الأدب، باب النهي عن الغناء، والترمذي رقم (١٠٩٠) في النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح.

نحن مثلًا نقرأ فيما يسمونه بالبردة:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

رسول الله يقول للجارية كما سمعتم آنفًا: «**لا يعلم الغيب إلا الله**» ماذا قالت؟ ما قالت: يعلم الرسول كل شيء، وإنما قالت: وفينا نبي يعلم ما في غد. فرد عليها الرسول عليه السلام: «**لا يعلم الغيب إلا الله، دعي هذا**» إلى آخر الحديث.

أما هذا الشاعر البوصيري يقول:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

مش يدري ما يكون غدًا وما مضى ما كان وما سيكون إلى يوم يبعثون، هذا أكبر من تلك الكلمة التي صدرت من تلك الجارية الطيبة القلب مع ذلك لم يرض بها رسول الله وقال لها: «**دعي هذا، لا يعلم الغيب إلا الله**» إلى آخر الحديث.

أيضًا: مضى دور على هذه الأناشيد الدينية وبسبب دندنة الدعاة السلفيين فقط، برهة نصف قرن من الزمان في هذا القرن الماضي يدندنون حول إنكار مثل هذه الألفاظ دون سائر الجماعات الموجودة في الساحة قديمًا وحديثًا كان لدعوتهم ذلك التأثير المرجو والحمد لله، فتنبه كثير من الشباب المسلم أنه لا ينبغي نحن أن ننشد أناشيد ونروح عن نفوسنا ونُذْهِبُ الكلل عن أبداننا بالتطريب بأناشيد يكون فيها ما حرم الله عز وجل من مثل قول البوصيري.

إذًا يجب أن نأتي بأشعار جديدة تكون وسطًا بين أشعار المجون وأشعار المديح المغالي في الرسول عليه السلام أو في الأنبياء والصالحين، وفعلًا ظهرت مثل هذه الأناشيد في الزمن الأخير قد تكون يعني أنزه وأقرب إلى الشرع من سابقاتها من أناشيد، ولكن مع ذلك لا يخلو الكثير منها من شيء من الانحراف والغلو والتقرب إلى التصوف المقيت.

كنت أحفظ وأنا في دمشق بعض الأبيات من الشعر. أيش يقول. ساعدونا، أيش يقول ياسين.

مداخلة: أيش أولها.

الشيخ: لا، راح أقول... كل شيء باقي أولها وآخرها، باقي في ذهني: الدنيا فيء...

مداخلة:... فالدنيا فيء.

الشيخ: فالدنيا فيء.

مداخلة: الكل يفني والباقي حي.

الشيخ: أيش معنى الدنيا فيء؟ هذه وحدة الوجود، الدنيا خيال، ظلٌّ لمن؟ لرب العالمين، من هو رب العالمين؟ هنا بقى بدنا ندخل في كفريات ولكن ناقل الكفر ليس بكافر، يقولون: كل ما تراه بعينك فهو الله، وهذه المخلوقات هي ظل الله وهي وهم ولا حقيقة لها، هذا الشاعر يرمي إلى هذه العقيدة الباطلة.

المهم قد أيضًا تحسنت الألفاظ ولكن دخل فيها شيئان اثنان:

أول شيء دخل فيها: أن هذه الأناشيد إذا سلمنا بصحة معانيها وعدم تعارضها مع الشريعة-كما ذكرنا بعض الأمثلة آنفًا من التعارض-إذا سلمنا بسلامتها سلامة معانيها فقد دخل فيها أولًا شيء ثم لحقه شيء آخر.

الشيء الأول هو: أنهم يوزنوها بالأوزان الأغاني المائعة... هذا لا بد منه لكل هذه الأناشيد والمنشدين.

الشيء الثاني وهو الأفظع: أدخلوا فيه الضرب على الدف، فتسمع الآن أناشيد يسمونها بأناشيد دينية وقيض لي على قلة ما أبتلى بالنظر إلى التلفزيون بأنهم أحضروا شخصًا هنا ومع الأسف هو سوري من بلدي، وإذا به يضرب على الدف ومكيف تمامًا وشايف حاله بالتعبير السوري: قاضي غرض يعني.

فهذا يضرب على الدف ويغني أغاني وأناشيد دينية، حتى وصل الدف إلى المساجد بحيلة ماذا؟ أناشيد دينية وفي المساجد إسلامية، فكله متجانس. قلت متناجس، معليش لغو لكن له معنى... فمتجانس كله بعضه مع بعض.

المساجد اليوم مع الأسف لو دخلتها دخلتها كأنك تدخل كنائس، هذه مع الأسف ظاهرة تأخذ بألباب غير المسلمين من جهة وبألباب المسلمين المنحرفين.

نحن لما كنا في دمشق كنا نرى-مع الأسف الشديد-أصبح المسجد الأموي كعبة

الأوربيين والأمريكيين نساءً ورجالًا، لماذا؟ ليصلوا، ليهتدوا؟ لا، لم يكن شيء من هذا، وإنما يتفرجوا على الفسيفساء وعلى النقوش التي نقشت في زمن بني أمية وإلى آخره، آثار قديمة هذه، وتدخل النساء كاسيات متبرجات، وأكثر من ذلك نرى الذل المجسد المجسم واستعلاء الكافر على المسلم وربنا عز وجل يقول في القرآن الكريم: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

نرى ماذا؟ نرى بعض خدم المسجد وعلى رؤوسهم العمائم الصفراء ما تعرفونها هنا، هذه تدل على أن المتعمم بهذه العمامة ما هو عالم لكن هو متمسك بدينه، فبعض هؤلاء الخدم يأتي بنعال يكسيها على أقدام النساء الأوربيات اللي هن متبرجات كاسيات عاريات وهو جالس القرفصاء وهي فوقه فوق رأسه وهو يخدمها، لماذا؟ لتدخل المسجد، وفي اعتقادي أنا، لو دخلت هذه الكافرة أو ذاك الكافر بنعالهم أشرف للمسلمين من هذا الذل الذي كنا نراه آسفين.

المقصود: فالمساجد كما قال عمر رضي الله عنه لما جدد المسجد النبوي، قال للبَنَّاء المهندس: «أكِنَّ الناس من الحر والقر ولا تحمر ولا تصفر». رضي الله عن عمر، لو جاء اليوم ورأى مسجد «الفيحاء» مسجدنا هذا لكن ما هو مسجدنا، مسجد يعني سوريين لرأى العجب العجاب، لرأى أن خبر عبد الله بن عباس تحقق فعلًا مما يدل على أنه كان تلقى ما قاله لفظًا من نبيه معنىً أو لفظًا، حيث جاء في سنن أبي داود بالسند القوي عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما أمرت بتشييد المساجد»** أي: رفع بنيانها، كما قال في القرآن: ﴿وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥] قال ابن عباس معقبًا على الحديث: «لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى»[١].

زخرفة اليهود والنصارى دخلت مساجد المسلمين اليوم، لا أقول: كما دخلت صور اليهود والنصارى إلى بيوت المسلمين، هذا واقع أيضًا، لكن هناك فرقًا كبيرًا جدًّا بين دخول الزخارف إلى المساجد وبين دخول الصور إلى البيوت، صحيح كلٌّ

---

(١) رواه أبو داود (٤٤٨) في الصلاة، باب في بناء المساجد، وإسناده صحيح، ورواه البخاري تعليقًا ١ / ٤٤٩ في المساجد، باب بنيان المسجد، وقد وصله أبو داود وغيره.

منهما منكرٌ مخالف للشرع، لكن دخول الزخارف إلى المساجد أغرق في الإنكار من دخول الصور إلى البيوت، ذلك لأننا اتخذنا المعصية عبادة وتقربًا إلى الله.

إلى اليوم -والحمد لله- لم نسمع ونرجو ألا نسمع ونرجو أخيرًا أن لن نسمع أن أحدًا من المسلمين يتقرب إلى الله بإدخال الصور إلى البيوت، لكننا الآن نعيش في ناس يتقربون إلى الله بإدخال الزخارف إلى بيوت الله تبارك وتعالى، فصدق فيهم قول ابن عباس هو في اللفظ وفي الرواية موقوف، لأنه فرق بين ما سمعه من الرسول أو بين ما قاله الرسول وبين ما قاله هو.

قال عن الرسول عليه السلام أنه قال: «ما أُمرت بتشييد المساجد». قال ابن عباس: «لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى» فمن الممكن أن يكون ابن عباس سمع معنى هذا الكلام الذي قاله من عند نفسه من الرسول عليه السلام، لكن هو عبر عنه بلفظ من عنده، وممكن أن يكون هذا كما يقوله علماء الحديث في كثير من الأحاديث: إنه موقوف في حكم المرفوع.

«لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى» هذا اليوم واقع، فدخلت الأناشيد التي يسمونها بغيًا وظلمًا وعدوانًا بالأناشيد الدينية دخلت مع الدف إلى المساجد يتقربون بها إلى الله تبارك وتعالى. فنسأل الله عز وجل أن يُعرِّفنا بهدي نبينا ﷺ، وأن يمسكنا به حتى نلقاه تبارك وتعالى. نعم. «الهدى والنور»

(٣١٣/ ٣٤: ٢٨: ٠٠)

التسمي بعبد الحسين

فائدة: نقل ابن حزم الاتفاق على تحريم كل اسم معبد لغير الله كعبد العزى وعبد الكعبة، وأقره العلامة ابن القيم في «تحفة المودود» (ص ٣٧) وعليه فلا تحل التسمية بـ: عبد علي وعبد الحسين كما هو مشهور عند الشيعة، ولا بـ: عبد النبي أو عبد الرسول كما يفعله بعض الجهلة من أهل السنة.

[الضعيفة ١/ ٥٩٦]

ولاية علي رضي الله عنه

- «من أحب أن يحيا حياتي، ويموت موتتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي عز وجل، غرس قضبانها بيديه، فليتول علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى، ولن يدخلكم في ضلالة».

[موضوع]

رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠) والحاكم (٣ / ١٢٨) وكذا الطبراني في «الكبير» وابن شاهين في «شرح السنة» (١٨ / ٦٥ / ٢).

لقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث ونقده والكشف عن علته، أسباب عدة، منها أنني رأيت الشيخ المدعو بعبد الحسين الموسوي الشيعي قد خرج الحديث في «مرجعاته» (ص ٢٧) تخريجا أوهم به القراء أنه صحيح كعادته في أمثاله، واستغل في سبيل ذلك خطأ قلميا وقع للحافظ ابن حجر رحمه الله، فبادرت إلى الكشف عن إسناده، وبيان ضعفه، ثم الرد على الإيهام المشار إليه، وكان ذلك منه على وجهين، فأنا أذكرهما، معقبا على كل منهما ببيان ما فيه فأقول:

الأول: أنه ساق الحديث من رواية مطين ومن ذكرنا معه نقلا عن الحافظ من رواية زياد بن مطرف، وصدره برقم (٣٨). ثم قال: «ومثله حديث زيد بن أرقم....» فذكره، ورقم له بـ (٣٩)، ثم علق عليهما مبينا مصادر كل منهما، فأوهم بذلك أنهما حديثان متغايران إسنادا! والحقيقة خلاف ذلك، فإن كلا منهما مدار إسناده على الأسلمي، كما سبق بيانه، غاية ما في الأمر أن الراوي كان يرويه تارة عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم، وتارة لا يذكر فيه زيد بن أرقم، ويوقفه على زياد بن مطرف وهو يؤكد ضعف الحديث لاضطرابه في إسناده كما سبق. والآخر أنه حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه بيان علته، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في نقده.

وزاد في إيهام صحته أنه نقل عن الحافظ قوله في «الإصابة»: «قلت: في إسناده يحيى ابن يعلى المحاربي وهو واه». فتعقبه عبد الحسين (!) بقوله: «أقول هذا غريب من

مثل العسقلاني، فإن يحيى بن يعلى المحاربي ثقة بالاتفاق، وقد أخرج له البخاري... ومسلم...».

فأقول: أغرب من هذا الغريب أن يدير عبد الحسين كلامه في توهيمه الحافظ في توهينه للمحاربي، وهو يعلم أن المقصود بهذا التوهين إنما هو الأسلمي وليس المحاربي، لأن هذا مع كونه من رجال الشيخين، فقد وثقه الحافظ نفسه في «التقريب» وفي الوقت نفسه ضعف الأسلمي، فقد قال في ترجمة الأول: «يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة، من صغار التاسعة مات سنة ست عشرة». وقال بعده بترجمة: «يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي شيعي ضعيف، من التاسعة». وكيف يعقل أن يقصد الحافظ تضعيف المحاربي المذكور وهو متفق على توثيقه، ومن رجال «صحيح البخاري» الذي استمر الحافظ في خدمته وشرحه وترجمة رجاله قرابة ربع قرن من الزمان؟! كل ما في الأمر أن الحافظ في «الإصابة» أراد أن يقول «...الأسلمي وهو واه»، فقال واهما: «المحاربي وهو واه»!. فاستغل الشيعي هذا الوهم أسوأ الاستغلال، فبدل أن ينبه أن الوهم ليس في التوهين، وإنما في كتب «المحاربي مكان الأسلمي»، أخذ يوهم القراء عكس ذلك وهو أن راوي الحديث إنما هو المحاربي الثقة وليس هو الأسلمي الواهي!

فهل في صنيعه هذا ما يؤيد من زكاه في ترجمته في أول الكتاب بقوله: «ومؤلفاته كلها تمتاز بدقة الملاحظة.... وأمانة النقل». أين أمانة النقل يا هذا وهو ينقل الحديث من «المستدرك» وهو يرى فيه يحيى بن يعلى موصوفا بأنه «الأسلمي» فيتجاهل ذلك، ويستغل خطأ الحافظ ليوهم القراء أنه المحاربي الثقة، وأين أمانته أيضا وهو لا ينقل نقد الذهبي والهيثمي للحديث بالأسلمي هذا؟! فضلا عن أن الذهبي أعله بمن هو أشد ضعفا من هذا كما رأيت، ولذلك ضعفه السيوطي في «الجامع الكبير» على قلة عنايته فيه بالتضعيف فقال: «وهو واه».

وكذلك وقع في «كنز العمال» برقم (٢٥٧٨). ومنه نقل الشيعي الحديث، دون أن ينقل تضعيفه هذا مع الحديث، فأين الأمانة المزعومة أين؟!

(تنبيه): أورد الحافظ ابن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الأول من «الصحابة» وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته: «فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أولا - رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسما واحدا، وأميز ذلك في كل ترجمة».

قلت: فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة ما دام أنه قد نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ وهو هذا الحديث، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في «التجريد» بقوله: (١ / ١٩٩): «زياد بن مطرف، ذكره مطين في الصحابة، ولم يصح».

وإذا عرفت هذا فهو بأن يذكر في المجهولين من التابعين، أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين وعليه فهو علة ثالثة في الحديث. ومع هذه العلل كلها في الحديث يريدنا الشيعي أن نؤمن بصحته عن رسول الله ﷺ غير عابئ بقوله ﷺ: «من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». رواه مسلم[1] في مقدمة «صحيحه». فالله المستعان.

وكتاب «المرجعات» للشيعي المذكور محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضل علي رضي الله عنه، مع كثير من الجهل بهذا العلم الشريف، والتدليس على القراء والتضليل عن الحق الواقع، بل والكذب الصريح، مما لا يكاد القارىء الكريم يخطر في باله أن أحدا من المؤلفين يحترم نفسه يقع في مثله، من أجل ذلك قويت الهمة في تخريج تلك الأحاديث - على كثرتها - وبيان عللها وضعفها، مع الكشف عما في كلامه عليها من التدليس والتضليل، وذلك مما سيأتي بإذن الله تعالى برقم (٤٨٨١ - ٤٩٧٥)

[الضعيفة ٢/ ٢٩٥]

(١) ١/ ٧ (٢).

حرمان الشفاعة

- «من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال عليا من بعدي، وليوال وليه، وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، رزقوا فهما وعلما، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي»

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم (١ / ٨٦).

قلت: وكيف لا يكون منكرا وفيه مثل ذاك الدعاء! «لا أنالهم الله شفاعتي» الذي لا يعهد مثله عن النبي ﷺ، ولا يتناسب مع خلقه ﷺ ورأفته ورحمته بأمته. وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها صاحب «المرجعات» عبد الحسين الموسوي نقلا عن كنز العمال (٦ / ١٥٥ و٢١٧ - ٢١٨) موهما أنه في مسند الإمام أحمد، معرضا عن تضعيف صاحب الكنز إياه تبعا للسيوطي!.

وكم في هذا الكتاب «المراجعات» من أحاديث موضوعات، يحاول الشيعي أن يوهم القراء صحتها وهو في ذلك لا يكاد يراعي قواعد علم الحديث حتى التي هي على مذهبهم! إذ ليست الغاية عنده التثبت مما جاء عنه ﷺ في فضل علي رضي الله عنه، بل حشر كل ما روي فيه! وعلي رضي الله عنه كغيره من الخلفاء الراشدين والصحابة الكاملين أسمى مقاما من أن يمدحوا بما لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

ولو أن أهل السنة والشيعة اتفقوا على وضع قواعد في «مصطلح الحديث» يكون التحاكم إليها عند الاختلاف في مفردات الروايات، ثم اعتمدوا جميعا على ما صح منها، لو أنهم فعلوا ذلك لكان هناك أمل في التقارب والتفاهم في أمهات المسائل المختلف فيها بينهم، أما والخلاف لا يزال قائما في القواعد والأصول على أشده فهيهات هيهات أن يمكن التقارب والتفاهم معهم، بل كل محاولة في سبيل ذلك فاشلة. والله المستعان.

[الضعيفة ٢/ ٢٩٩]

رد الشمس لعلي رضي الله عنه

- «اللهم إن عبدك عليا احتبس نفسه على نبيك، فرد عليه شرقها، (وفي رواية): اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء، فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت»

[موضوع]

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢ / ٩) من طريق أحمد بن صالح: حدثنا ابن أبي فديك: حدثني محمد بن موسى عن عون بن محمد عن أمه أم جعفر عن أسماء بنت عميس: «أن النبي ﷺ صلى الظهر بـ (الصهباء)، ثم أرسل عليا عليه السلام في حاجة، فرجع وقد صلى النبي ﷺ العصر، فوضع النبي ﷺ رأسه في حجر علي (فنام)، فلم يحركه حتى غابت الشمس، فقال النبي ﷺ (فذكره باللفظ الأول وزاد): قالت أسماء: فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال، وعلى الأرض، ثم قام علي فتوضأ وصلى العصر، ثم غابت، وذلك في (الصهباء)».

قال الطحاوي: «محمد بن موسى هو المدني المعروف بـ (الفطري)، وهو محمود في روايته، وعون بن محمد، هو عون بن محمد بن علي بن أبي طالب، وأمه هي أم جعفر ابنة محمد بن جعفر بن أبي طالب». وأقول: وهذا سند ضعيف مجهول، وكلام الطحاوي عليه لا يفيد صحته، بل لعله يشير إلى تضعيفه، فإنه سكت عن حال عون ابن محمد وأمه، بينما وثق الفطري هذا، فلوكان يجد سبيلا إلى توثيقهما لوثقهما كما فعل بالفطري، فسكوته عنهما في مثل هذا المقام مما يشعر أنهما عنده مجهولان، وهذا هو الذي ينتهي إليه الباحث، فإن الأول منهما، أورده ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٨٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٢ / ٢٢٨) على قاعدته في توثيق المجهولين! وأما أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب، فهي من رواة ابن ماجه، أخرج لها حديثا واحدا في «الجنائز» (رقم ١٦١١) وقد أعله الحافظ البوصيري بأن في إسناده مجهولتين إحداهما أم عون هذه، وقد ذكرها الحافظ في «التهذيب» دون توثيق أو تجريح، وقال في «التقريب»:

«مقبولة» يعني عند المتابعة، وإلا فهي لينة الحديث عنده.

قلت: وقد توبعت من فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، وهي ثقة فاضلة، إلا أن الطريق إليها لا يصح، أخرجه الطحاوي (٢ / ٨) والطبراني في «الكبير» من طريق الفضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس قالت: «كان رسول الله ﷺ يوحى إليه، ورأسه في حجر علي، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس فقال رسول الله ﷺ: صليت يا علي؟ قال: لا، فقال رسول الله ﷺ:...» فذكر الرواية الثانية، قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٩٧) بعد أن ساق هذه الرواية والتي قبلها، ومنه نقلت الزيادة فيها: «رواه كله الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح غير إبراهيم بن حسن وهو ثقة وثقه ابن حبان، وفاطمة بنت علي بن أبي طالب لم أعرفها».

قلت: بل هي معروفة، فهي فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب كما تقدم، والظاهر أنها وقعت في معجم الطبراني منسوبة إلى جدها علي بن أبي طالب، ولذلك لم يعرفها الهيثمي، والله أعلم.

أما قوله في «إبراهيم بن حسن» أنه ثقة، ففيه تساهل لا يخفى على أهل العلم، لأنه لم يوثقه غير ابن حبان كما عرفت، وهو قد أشار إلى أن توثيقه إياه إنما بناه على توثيق ابن حبان، وإذا كان هذا معروف بالتساهل في التوثيق فمن اعتمد عليه وحده فيه فقد تساهل، وقد أورد إبراهيم هذا ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٩٢) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وهو في أول المجلد الثاني من «كتاب الثقات» لابن حبان.

ثم إن فضيل بن مرزوق وإن كان من رجال مسلم فإنه مختلف فيه، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في «التقريب»: «صدوق يهم»، وقال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في كلام له طويل على هذا الحديث في «منهاج السنة» (٤ / ١٨٩): «وهو معروف بالخطأ على الثقات، وإن كان لا يتعمد الكذب، قال فيه ابن حبان: «يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات». وقال فيه أبو حاتم الرازي: «لا يحتج به». وقال فيه يحيى بن معين مرة: «هو ضعيف» وهذا لا يناقضه قول أحمد بن حنبل فيه:

«لا أعلم إلا خيرا»، وقول سفيان: «هو ثقة»، فإنه ليس ممن يتعمد الكذب ولكنه يخطئ، وإذا روى له مسلم ما تابعه عليه غيره، لم يلزم أن يروي ما انفرد به مع أنه لم يعرف سماعه عن إبراهيم ولا سماع إبراهيم من فاطمة، ولا سماع فاطمة من أسماء، ولابد في ثبوت هذا الحديث من أن يعلم أن كلا من هؤلاء عدل ضابط، وأنه سمع من الآخر، وليس هذا معلوما».

قلت: ثم إن في هذه الطريق ما يخالف الطريق الأولى، ففيها أن النبي ﷺ كان يقظانا يوحى إليه حينما كان واضعا رأسه في حجر علي رضي الله عنه، وفي الأولى أنه كان نائما، وهذا تناقض يدل على أن هذه القصة غير محفوظة، كما قال ابن تيمية (٤ / ١٨٤). والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال (١ / ٣٥٦) «موضوع بلا شك، وقال الجوزقاني: هذا حديث منكر مضطرب».

ثم أعله بالفضيل هذا فقط، وفاته جهالة إبراهيم، ولم يتعقبه السيوطي في هذا، وإنما تعقبه في تضعيف الفضيل، فقال في «اللآلئ» (١ / ١٧٤ - الطبعة الأولى): «ثقة صدوق، واحتج به مسلم في «صحيحه» وأخرج له الأربعة».

وهذا ليس بشيء، وقد عرفت الجواب عن ذلك مما سبق، ثم ساق له السيوطي طرقا أخرى كلها معلولة، وأما قول الحافظ في «الفتح» (٦ / ١٥٥): «وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في «الموضوعات»، وكذا ابن تيمية في كتاب «الرد على الروافض» في زعمه وضعه والله أعلم».

فهو مع عدم تصريحه بصحة إسناده، فقد يوهم من لا علم عنده أنه صحيح عنده! وهو إنما يعني أنه غير موضوع فقط، وذلك لا ينفي أنه ضعيف كما هو ظاهر، وابن تيمية رحمه الله لم يحكم على الحديث بالوضع من جهة إسناده، وإنما من جهة متنه، أما الإسناد، فقد اقتصر على تضعيفه، فإنه ساقه من حديث أسماء وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة،ثم بين الضعف الذي في أسانيدها، وكلها تدور على رجال لا يعرفون بعدالة ولا ضبط، وفي بعضها من هو متروك منكر الحديث جدًّا، وأما حكمه على الحديث بالوضع متنا، فقد ذكر في ذلك كلاما متينا

جدًّا، لا يسع من وقف عليه، إلا أن يجزم بوضعه، وأرى أنه لابد من نقله ولوملخصا ليكون القارئ على بينة من الأمر فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحديث رد الشمس لعلي، قد ذكره طائفة كالطحاوي والقاضي عياض وغيرهما، وعدوا ذلك من معجزات النبي ﷺ، لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث، يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع، كما ذكره ابن الجوزي في (الموضوعات)».

ثم ذكر حديث «الصحيحين» في حديث الشمس لنبي من الأنبياء، وهو يوشع بن نون، كما في رواية لأحمد والطحاوي بسند جيد كما بينته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٢٠٢) ثم قال: «فإن قيل: فهذه الأمة أفضل من بني إسرائيل، فإذا كانت قد ردت ليوشع فما المانع أن ترد لفضلاء هذه الأمة؟ فيقال: يوشع لم ترد له الشمس، ولكن تأخر غروبها وطول له النهار وهذا قد لا يظهر للناس، فإن طول النهار وقصره لا يدرك، ونحن إنما علمنا وقوفها ليوشع بخبر النبي ﷺ، وأيضا لا مانع من طول ذلك، ولوشاء الله لفعل ذلك، لكن يوشع كان محتاجا إلى ذلك لأن القتال كان محرما عليه بعد غروب الشمس، لأجل ما حرم الله عليهم من العمل ليلة السبت ويوم السبت وأما أمة محمد فلا حاجة لهم إلى ذلك، ولا منفعة لهم فيه، فإن الذي فاتته العصر إن كان مفرطا لم يسقط ذنبه إلا التوبة، ومع التوبة لا يحتاج إلى رد، وإن لم يكن مفرطا كالنائم والناسي فلا ملام عليه في الصلاة بعد الغروب.

وأيضا فبنفس غروب الشمس خرج الوقت المضروب للصلاة، فالمصلي بعد ذلك لا يكون مصليا في الوقت الشرعي ولوعادت الشمس، وقول الله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠] يتناول الغروب المعروف، فعلى العبد أن يصلي قبل هذا الغروب وإن طلعت ثم غربت. والأحكام المتعلقة بغروب الشمس حصلت بذلك الغروب، فالصائم يفطر ولوعادت بعد ذلك لم يبطل صومه، مع أن هذه الصورة لا تقع لأحد، ولا وقعت لأحد، فتقديرها تقدير ما لا وجود له.

وأيضا فالنبي ﷺ فاتته صلاة العصر يوم الخندق، فصلاها قضاء هو وكثير من أصحابه، ولم يسأل الله رد الشمس، وفي «الصحيح» أن النبي ﷺ قال لأصحابه، بعد

ذلك لما أرسلهم إلى بني قريظة، «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**»[(١)]، فلما أدركتهم الصلاة في الطريق، قال بعضهم: لم يرد من تفويت الصلاة، فصلوا في الطريق، فقالت طائفة: لا نصلي إلا في بني قريظة، فلم يعنف واحدة من الطائفتين، فهؤلاء الذين كانوا مع النبي ﷺ صلوا العصر بعد غروب الشمس وليس علي بأفضل من النبي ﷺ، فإذا صلاها هو وأصحابه معه بعد الغروب،فعلي وأصحابه أولى بذلك، فإن كانت الصلاة بعد الغروب لا تجزي أو ناقصة تحتاج إلى رد الشمس كان رسول الله ﷺ أولى برد الشمس، وإن كانت كاملة مجزئة فلا حاجة إلى ردها.

وأيضا فمثل هذه القضية من الأمور العظام الخارجة عن العادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها، فإذا لم ينقلها إلا الواحد والاثنان، علم كذبهم في ذلك.

وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس، ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه، وأخرجوه في «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد» من غير وجه، ونزل به القرآن، فكيف ترد الشمس التي تكون بالنهار، ولا يشتهر ذلك، ولا ينقله أهل العلم نقل مثله؟!

ولا يعرف قط أن الشمس رجعت بعد غروبها، وإن كان كثير من الفلاسفة والطبيعيين وبعض أهل الكلام ينكر انشقاق القمر وما يشبه ذلك، فليس الكلام في هذا المقام، لكن الغرض أن هذا من أعظم خوارق العادات في الفلك، وكثير من الناس ينكر إمكانه، فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور ما دونه ونقله، فكيف يقبل وحديثه ليس له إسناد مشهور، فإن هذا يوجب العلم اليقيني بأنه كذب لم يقع.

وإن كانت الشمس احتجبت بغيم ثم ارتفع سحابها، فهذا من الأمور المعتادة، ولعلهم ظنوا أنها غربت ثم كشف الغمام عنها، وهذا إن كان قد وقع ففيه أن الله بين له بقاء الوقت حتى يصلي فيه، ومثل هذا يجري لكثير من الناس».

ثم قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ثم تفويت الصلاة بمثل هذا إما أن يكون جائزا،

---

(١) رواه البخاري ٧ / ٣١٣ في المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب، وفي صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبًا وإيماءً، ومسلم رقم (١٧٧٠) في الجهاد، باب المبادرة بالغزو.

وإما أن لا يكون، فإن كان جائزا لم يكن على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إثم إذا صلى العصر بعد الغروب، وليس علي أفضل من النبي ﷺ، وقد نام ﷺ ومعه علي وسائر الصحابة عن الفجر حتى طلعت الشمس، ولم ترجع لهم إلى الشرق. وإن كان التفويت محرما فتفويت العصر من الكبائر، وقال النبي ﷺ: «**من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله**»[(١)].

وعلي كان يعلم أنها الوسطى وهي صلاة العصر، وهو قد روى عن النبي ﷺ في «الصحيحين»[(٢)] أنه قال: «**شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر حتى غربت الشمس ملأ الله أجوافهم وبيوتهم نارا**».

وهذا كان في الخندق، وهذه القصة كانت في خيبر كما في بعض الروايات، وخيبر بعد الخندق، فعلي أجل قدرا من أن يفعل مثل هذه الكبيرة ويقره عليها جبريل ورسول الله، ومن فعل هذا كان من مثالبه لا من مناقبه، وقد نزه الله عليا عن ذلك ثم فاتت لم يسقط الإثم عنه بعود الشمس. وأيضا فإذا كانت هذه القصة في خيبر في البرية قدام العسكر، والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة، كان هذا مما يراه العسكر ويشاهدونه، ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فيمتنع أن ينفرد بنقله الواحد والاثنان، فلونقله الصحابة لنقله منهم أهل العلم، كما نقلوا أمثاله، لم ينقله المجهولون الذين لا يعرف ضبطهم وعدالتهم، وليس في جميع أسانيد هذا الحديث إسناد واحد يثبت، تعلم عدالة ناقليه وضبطهم، ولا يعلم اتصال إسناده، وقد قال النبي ﷺ عام خيبر: «**لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**»[(٣)]، فنقل ذلك غير واحد من الصحابة وأحاديثهم في «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد»، وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا رواه أهل الحديث ولا أهل «السنن» ولا «المسانيد»، بل اتفقوا على تركه، والإعراض عنه، فكيف في شيء

---

(١) أخرجه النسائي ١ / ٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ في الصلاة، باب صلاة العصر في السفر، وهو حديث صحيح.

(٢) البخاري ٦ / ٧٦ في الجهاد، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، ومسلم رقم (٦٢٧)، باب التغليظ في تفويت صلاة العصر.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٠٧) في الجهاد، باب غزوة ذي قرد وغيرها.

من كتب الحديث المعتمدة.

(قال): وهذا مما يوجب القطع بأن هذا من الكذب المختلق. (قال): وقد صنف جماعة من علماء الحديث في فضائل علي كالإمام أحمد وأبي نعيم والترمذي والنسائي وأبي عمر بن عبد البر، وذكروا فيها أحاديث كثيرة ضعيفة، ولم يذكروا هذا! لأن الكذب ظاهر عليه بخلاف غيره». ثم ختم شيخ الإسلام بحثه القيم بقوله: «وسائر علماء المسلمين يودون أن يكون مثل هذا صحيحا لما فيه من معجزات النبي ﷺ: وفضيلة علي عند الذين يحبونه ويتولونه، ولكنهم لا يستجيزون التصديق بالكذب فردوه ديانة، والله أعلم».

وقد مال إلى ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الحديث تلميذاه الحافظان الكبيران ابن كثير والذهبي، فقال الأول منهما بعد أن ساق حديث حبس الشمس ليوشع عليه السلام (١ / ٣٢٣) من «تاريخه»: «وفيه أن هذا كان من خصائص يوشع عليه السلام، فيدل على ضعف الحديث الذي رويناه أن الشمس رجعت حتى صلى علي بن أبي طالب صلاة العصر، بعد ما فاتته بسبب نوم النبي ﷺ على ركبته، فسأل رسول الله ﷺ أن يردها عليه حتى يصلي العصر فرجعت، وقد صححه أحمد بن صالح المصري، ولكنه منكر ليس في شيء من «الصحاح والحسان»، وهو مما تتوفر الدواعي على نقله، وتفردت بنقله امرأة من أهل البيت مجهولة لا يعرف حالها. والله أعلم».

وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات»: «أسانيد حديث رد الشمس لعلي ساقطة ليست بصحيحة، واعترض بما صح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أن الشمس لم تحبس إلا ليوشع بن نون، ليالي سار إلى بيت المقدس».[1] وقال شيعي: إنما نفى عليه السلام وقوفها، وحديثنا فيه الطلوع بعد المغيب فلا تضاد بينهما.

قلت: لو ردت لعلي لكان ردها يوم الخندق للنبي ﷺ أولى، فإنه حزن وتألم ودعا على المشركين لذلك. ثم نقول: لو ردت لعلي لكان بمجرد دعاء النبي ﷺ

(١) أخرجه أحمد ٢/ ٣٢٥.

ولكن لما غابت خرج وقت العصر ودخل وقت المغرب، وأفطر الصائمون، وصلى المسلمون المغرب، فلو ردت الشمس للزم تخبيط الأمة في صومها وصلاتها، ولم يكن في ردها فائدة لعلي، إذ رجوعها لا يعيد العصر أداء.

ثم هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت وتوفرت الهمم والدواعي على نقلها. إذ هي في نقض العادات جارية مجرى طوفان نوح، وانشقاق القمر».

هذا كله كلام الذهبي نقلته من «تنزيه الشريعة» لابن عراق (١ / ٣٧٩) وهو كلام قوي سبق جله في كلام ابن تيمية، وقد حاول المذكور رده من بعض الوجوه فلم يفلح، ولو أردنا أن ننقل كلامه في ذلك مع التعقيب عليه لطال المقال جدًّا، ولكن نقدم إليك مثالا واحدا من كلامه مما يدل على باقيه، قال: «وقوله: ورجوعها لا يعيد العصر أداء.

جوابه: إن في «تذكرة القرطبي» ما يقتضي أنها وقعت أداء، قال رحمه الله: فلولم يكن رجوع الشمس نافعا، وأنه لا يتجدد الوقت لما ردها عليه الصلاة والسلام».

والجواب على هذا من وجوه:

أولا: أن يقال: أثبت العرش ثم انقش.

ثانيا: لوكان الرجوع نافعا ويتجدد الوقت به لكان رسول الله ﷺ أحق وأولى به في غزوة الخندق، لاسيما ومعه علي رضي الله عنه وسائر أصحابه ﷺ كما تقدم عن ابن تيمية رحمه الله تعالى.

ثالثا: هب أن في ذلك نفعا، ولكنه على كل حال هو نفع كمال - وليس ضروريا، بدليل عدم رجوع الشمس له ﷺ في الغزوة المذكورة، فإذا كان كذلك فما قيمة هذا النفع تجاه ذلك الضرر الكبير الذي يصيب المسلمين بسبب تخبيطهم في صلاتهم وصومهم كما سبق عن الذهبي؟!

وجملة القول: أن العقل إذا تأمل فيما سبق من كلام هؤلاء الحفاظ على هذا الحديث من جهة متنه، وعلم قبل ذلك أنه ليس له إسناد يحتج به، تيقن أن الحديث كذب موضوع لا أصل له

[الضعيفة ٢/ ٣٩٥]

وقفة مع الكليني وكتابه الكافي

وأما الكليني مؤلف «الأصول» فهو إمام عندهم، وقد ترجمه الطوسي فقال (٥٩١):

يكنى أبا جعفر، ثقة عارف بالأخبار، له كتب منها كتاب «الكافي» يشتمل على ثلاثين كتاب أوله كتاب العقل.. وآخره «كتاب الروضة»، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة.

قلت: وهو من رجال «لسان الميزان» ولم يوثقه، فكأنه مستور عنده، وكذلك صنع الذهبي في «سير النبلاء» فقال (١٠/ ١٢٤ - من المصورة):

شيخ الشيعة وعالم الإمامية صاحب التصانيف، وكان ببغداد وبها توفي سنة ٣٢٨ وكتابه «الكافي» ينقسم إلى قسمين «أصول الكافي» و«فروع الكافي» وقد طبع كل منهما أكثر من مرة، وطبع الأول مع تعليقات عليه وتخريج بقلم عبد الحسين المظفر في النجف سنة (١٣٧٦)، وقفت على الجزء الأول والثاني منه فيهما (٢١١) حديثا،غالبه غير مرفوع إلى النبي ﷺ.

وكتابهم هذا «الكافي» له المنزلة الأولى من بين كتب الحديث الأربعة المعروفة عندهم، حتى لقد ذكر عبد الحسين المذكور في مقدمة التعليق (ص ١٣) أنه ورد فيه كما قيل عن إمامنا المنتظر عجل الله فرجه (!):«الكافي كاف لشيعتنا» ومن المشهور عنهم أنه بمنزلة «صحيح البخاري» عندنا! بل صرح لي أحد دعاتهم وهو الشيخ طالب الرفاعي النجفي أنه أصح عندهم من البخاري!!

وذكر أيضا في المقدمة المذكورة أن أحاديثه بلغت زهاء سبعة عشر ألف حديث! وفي هذا العدد من المبالغة والتهويل على من درس أحاديث الكتاب وأمعن النظر في متونها، فقد تتبعت أحاديث الجزأين المذكورين البالغ عددها (٢١١)، فوجدت غالبها موقوفا على علي رضي الله عنه وبعض أهل بيته، كأبي عبد الله زين العابدين وأبي جعفر الباقر رضي الله عنهم أجمعين، والمرفوع منها نحو ثلاثة وعشرين حديثا خمسة منها في الجزء الأول، والباقي في الثاني، أي بنسبة عشرة في المائة تقريبا، وإليك أرقامها:

(٩ و١١ و١٥ و٢٥ و٢٨ و٣٥ و٣٩ و٤٤ و٥٠ و٥٧ و٨٠ و٨٧ و١٠٤ و١٠٧ و١٠٨ و١١٥ و١١٩ و١٢٧ و١٥٩ و١٦١ و١٩٠ و١٩٩).

ولتعلم أيها القارئ الكريم مدى صحة قولهم أن هذا الكتاب أصح من «صحيح البخاري» أو على الأقل هو مثله عندهم، أذكر لك الحقيقة الآتية:

وهي أن هذا العدد من الأحاديث المرفوعة، لا يثبت إسناد شيء منها لضعف رجالها، وانقطاع إسنادها، كما بينه المعلق عليه نفسه في تعليقه على كل حديث منها، حاشا الأحاديث (٥٧، ٨٠، ١٩٩)، فقد قواها، وهي مع ذلك لا تثبت أمام النقد العلمي النزيه! وخذ هذه الشهادة الآتية، التي تبين لك بوضوح حقيقة ذلك القول، وهي من المعلق عبد الحسين فقد قال بعد ما ذكر عناية الشيعة بالكتاب شرحا واختصارا ونقدا (ص ١٩):

وكفاك لتعرف مدى العناية بنقده أنهم أحصوا ما يشتمل عليه من الأحاديث، فكان مجموعها (١٦.١٩٩) حديثا، ثم أحصوا ما فيه من أنواع الأحاديث من جهة التوثيق والتصحيح، فعدوا الأخبار الصحيحة فكانت (٥٠٧٣) أي أقل من الثلث، وعدوا الأخبار الضعيفة، فكانت (٩٤٨٥) أي أكثر من النصف، وذلك عدا الموثق والقوي والمرسل، فانظر إلى أي مدى بلغ نقده!

فأقول: بخ بخ لكتابهم «الصحيح» وأكثر من نصف أحاديثه يعني المرفوعة والموقوفة على أئمتهم غير صحيح! يشهد بذلك أشد الناس تعصبا له، ودفاعا عنه! «وشهد شاهد من أهلها».

وأنا إنما قدمت لك هذا الحديث، كمثال على تلك الأحاديث الضعيفة سندا، لتعلم أن فيها ما يقطع المبتدئ بهذا العلم الشريف ببطلانها متنا، فإن الألفاظ التي وردت فيه «الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه» هي كالألفاظ الأخرى التي اصطلح عليها أهل العلم، مثل «العام والخاص، والمطلق والمقيد» ونحوها مما أحدث بعد النبي ﷺ، لهي أكبر دليل على أنه حديث باطل موضوع، لم يقله ﷺ، ولا حدث به جعفر بن محمد عن أبيه رضي الله عنهما، ولا رواه ابن شبرمة، فإنه ثقة فقيه، وهو أتقى

من أن يروي الكذب على رسول الله ﷺ، وإنما هو من اختلاق بعض من دونه من الشيعة من الضعفاء والمجهولين، وفيهم بعض الغلاة والرافضة كما تقدم.

وكأن واضع هذا الحديث عامله الله بما يستحق وضعه ليمهد به لقبول الطعن في أبي حنيفة الإمام رحمه الله تعالى باعتباره أنه يكثر من استعمال القياس، فقد روى الكليني في كتابه (رقم ١٦٦ و١٧٠) بإسنادين له عن أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم أنه قال: لعن الله أبا حنيفة كان يقول: قال علي، وقلت أنا، وقالت الصحابة، وقلت، وقد حسن أحد إسناديه المعلق عليه عبد الحسين، وهو غير حسن لأن الكليني رواه عن شيخه علي بن إبراهيم وهو القمي الذي روى حديث تحريم لحم البعير الذي حكم الطوسي الشيعي عليه بأنه محال كما سبق في ترجمته قريبا (ص ١٩٨)، وهذا يرويه عن أبيه إبراهيم وهو ابن هاشم القمي، وهو مجهول الحال أورده الطوسي في «الفهرست» (رقم ٦) ثم الحافظ في «اللسان» ولم يذكرا فيه توثيقا.

وهذا يرويه عن ابن أبي عمير عن محمد بن حكيم.

ومحمد بن حكيم مجهول العين، ليس له ذكر عندنا أصلا، ولما أورده الطوسي برقم (٦٣٣ و٦٦٦) لم يزد على قوله:

له كتاب! بمثل هذا السند يروي الشيعة عن أئمة أهل البيت الطعن بل اللعن في أئمة المسلمين، فإذا أنكرنا أن يصدر ذلك عن أحد من عامة أهل البيت فضلا عن أئمتهم، قالوا: بلى ذلك مروي عندنا عنهم، فإذا قلنا: «هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» وجموا! وليس ذلك غريبا منهم، ما داموا أنهم لا يتورعون عن الجهر بتكفير معاوية رضي الله عنه، كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله، ولا عن تفسيق كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم، وقد سمعت ذلك من بعضهم، ثم هم مع ذلك كله يتظاهرون بالدعوة إلى التفاهم والتقارب، فهلا تركوا للصلح مجالا؟!

[الضعيفة ٣/ ١٩٨]

***

مسألة في الإمامة

- **«من مات ولم يعرف إمام زمانه، مات ميتة جاهلية».**

لا أصل له بهذا اللفظ كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على ابن المطهر الحلي في «منهاج السنة» (١/ ٢٦ - ٢٧)، وقال الحافظ الذهبي في مختصره: «المنتقى» (ص ٢٨) تبعا لأصله: «المنهاج»: «والله ما قاله رسول الله ﷺ هكذا». كما تقدم (١/ ٥٢٥).

قلت: والشيعة في كتبهم يتناقلون هذا الحديث تقليدا منهم لـ (الحلي)، لكن بعضهم يدلس، بل يكذب على المسلمين ليضلوهم، فهذا هو المدعو: روح الله الخميني يقول في كتابه: «كشف الأسرار» (ص ١٩٧):

«وهناك حديث معروف لدى الشيعة وأهل السنة منقول عن النبي يقول:..» فذكره.

وهذا الذي عزاه لأهل السنة من اختلاقه، وله من مثله الشيء الكثير، كما ترى في المجلد العاشر من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ابتداء من (٤٨٨١ - ٤٩٧٥)، فقد رأيت الذهبي ومن قبله ابن تيمية يجزمان بأنه لا أصل له.

ويشير بقوله: «هكذا» إلى أن له أصلا بلفظ:

«من مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية».

رواه مسلم وغيره، وهو مخرج في «الصحيحة» (٩٨٤).

[الضعيفة ٥/ ٨٧]

علي رضي الله عنه قائد الغر المحجلين

- **«ليلة أسري بي؛ انتهيت إلى ربي عز وجل؛ فأوحى إلي في علي بثلاث: أنه سيد المسلمين، وولي المتقين، وقائد الغر المحجلين».**

[موضوع]

أخرجه السلفي في «الطيوريات» (١٨٩/ ١)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٧/ ٢).

(تنبيه):عزا السيوطي حديث الترجمة في «الجامع الكبير» (٢/ ١٥٨/ ١) لابن النجار وحده! فيستدرك عليه أنه رواه ابن عساكر أيضًا.

وأما قول عبد الحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص ١٦٩) - بعد أن عزاه لابن النجار؛ نقلًا عن «الكنز» -: «وغيره من أصحاب السنن»!!

فهذا كذب وزور؛ فإنه لم يروه أحد من أصحاب «السنن»، والمراد بهم أصحاب «السنن الأربعة»: أبو داود، النسائي، الترمذي، ابن ماجه! وإنما يفعل ذلك تضليلًا للقراء، وتقوية للحديث!

ومن ذلك أنه فرق بين هذا الحديث وحديث الحاكم المذكور آنفًا؛ ليوهم أنهما حديثان! والحقيقة أنهما حديث واحد؛ لأن مداره على عبد الله بن أسعد. غاية ما في الأمر أن الرواة اختلفوا فيه، فبعضهم جعله من مسنده، وبعضهم من مسند أبيه! مع أن الطرق كلها إليه غير صحيحة كما رأيت. والله المستعان.

[الضعيفة ١٠/ ٥١١]

منزلة علي من رسول الله، بمنزلة الرسول من الله تعالى

- «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي».

[موضوع]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٢).

والحديث؛ أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/ ٦١/ ٢) من رواية الديلمي وحده!

وإليه عزاه الشيعي في «المراجعات» (١٧٢)، ونقل تصحيح الحاكم إياه، دون نقد الذهبي له؛ كما هي عادته في أحاديثه الشيعية، ينقل كلام من صححه دون من ضعفه!

أهكذا يصنع من يريد جمع الكلمة وتوحيد المسلمين؟!

ولا يقتصر على ذلك؛ بل يستدل به على:

«أن عليًّا من رسول الله، بمنزلة الرسول من الله تعالى...»!!! تعالى الله عما يقول

الظالمون علوًّا كبيرًا!

وأما إذا وافق الذهبي الحاكم على التصحيح؛ فترى الشيعي يبادر إلى نقل هذه الموافقة، بل ويغالي فيها.

[الضعيفة ١٠/ ٥١٦]

طاعة علي من طاعة الرسول

- «**من أطاعني فقد أطاع الله. ومن عصاني فقد عصى الله. ومن أطاع عليًّا فقد أطاعني. ومن عصى عليًّا فقد عصاني**».

[ضعيف]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢١)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٩/ ١)

(تنبيه): ذكر الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص ١٧٤)؛ فقال:

«أخرجه الحاكم في ص (١٢١) من الجزء الثالث من «المستدرك»، والذهبي في تلك الصفحة من «تلخيصه»، وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين»!!

قلت: وهذا كذب مكشوف عليهما؛ فإنهما لم يزيدا على قولهما الذي نقلته عنهما آنفًا:

«صحيح الإسناد»!

وكنت أود أن أقول: لعل نظر الشيعي انتقل من الحديث هذا إلى حديث آخر صححه الحاكم والذهبي على شرطهما في الصفحة (١٢١)، وددت هذا؛ عملًا بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، ولكن منعني منه أنه لا يوجد في الصفحة المذكورة حديث صححه الحاكم على شرطهما، ولا الذهبي!!

بل إنني أردت أن أتوسع في الاعتذار عنه إلى أبعد حد؛ فقلت: لعل بصره انتقل إلى الصفحة التي قبلها، على اعتبار أنها مع أختها تشكلان صفحة واحدة عند فتح الكتاب؛ فربما انتقل البصر من إحداهما إلى الأخرى عند النقل سهوًا، ولكني وجدت أمرها كأمر أختها، ليس فيها أيضًا حديث مصحح على شرط الشيخين!

فتيقنت أن ذلك مما اقترفه الشيعي وافتراه عمدًا! فماذا يقول المنصفون في مثل هذا المؤلف؟!

ثم وجدت له فرية أخرى مثل هذه؛ قال في حاشية (ص ٤٥):

«أخرج الحاكم في صفحة (٤) من الجزء (٣) من «المستدرك» عن ابن عباس قال: «شرى علي نفسه ولبس ثوب النبي...» الحديث، وقد صرح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه، واعترف بذلك الذهبي في (تلخيص المستدرك)»!!

وإذا رجع القارىء إلى الصفحة والجزء والحديث المذكورات؛ لم يجد إلا قول الحاكم:

«صحيح الإسناد ولم يخرجاه»! وقول الذهبي:

«صحيح»!

ولا مجال للاعتذار عنه في هذا الحديث أيضًا بقول: لعل وعسى؛ فإن الصفحة المذكورة والتي تقابلها أيضًا؛ ليس فيهما حديث آخر مصحح على شرط الشيخين.

ثم إن في إسناد ابن عباس هذا ما يمنع من الحكم عليه بأنه على شرط الشيخين؛ ألا وهو أبو بلج عن عمرو بن ميمون.

فأبو بلج هذا: اسمه يحيى بن سليم؛ أخرج له أربعة دون الشيخين.

وفيه أيضًا كثير بن يحيى؛ لم يخرج له من الستة أحد! وقال أبو حاتم: «محله الصدق».

وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو زرعة:

«صدوق». وأما الأزدي فقال: «عنده مناكير».

[الضعيفة ١٠/ ٥٢١]

***

علي رضي الله عنه سيد الدنيا

- «يا علي! أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي».

[موضوع]

أخرجه ابن عدي (٣٠٨/ ٢)، والحاكم (٣/ ١٢٧-١٢٨)، والخطيب (٤/ ٤١-٤٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٤/ ٢-١٣٥/ ١)

(تنبيه): أورد الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص ١٧٥) من رواية الحاكم؛ وقال:

«وصححه على شرط الشيخين»!!

ولم ينقل - كعادته - رد الذهبي عليه، وإنما نقل المناقشة التي جرت بين ابن معين وأبي الأزهر من رواية الحاكم، وفي آخرها قول ابن الأزهر:

«فحدثني (عبد الرزاق) - والله - بهذا الحديث لفظًا، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه»!

والذي أريد التنبيه عليه: هو أن تصديق ابن معين لا يعني التصديق بصحة الحديث؛ كما توهمه صنيع الشيعي، وإنما التصديق بصحة تحديث أبي الأزهر عن عبد الرزاق به. والذي يؤكد هذا؛ رواية الخطيب المتقدمة بلفظ:

«فتبسم يحيى بن معين؛ وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته. وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث».

قلت: فهذا نص فيما قلته، وهو صريح في أن الحديث غير صحيح عند ابن معين.

فلو كان الشيعي عالمًا حقًّا، ومتجردًا منصفًا؛ لنقل رواية الخطيب هذه؛ لما فيها من البيان الواضح لموقف ابن معين من الحديث ذاته، ولأجاب عنه إن كان لديه جواب! وهيهات هيهات!

[الضعيفة ١٠ / ٥٢٥]

علي رضي الله عنه هو الهادي

- «أنا المنذر، وعلي الهادي، بك يا علي! يهتدي المهتدون بعدي».

[موضوع]

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٧٢)، والديلمي (١/ ٣١٠-٣١١- زهر الفردوس)، وابن عساكر (١٢/ ١٥٤/ ١)

والحديث مما تلهج به الشيعة؛ ويتداولونه في كتبهم، فهذا إمامهم ابن مطهر الحلي قد أورده في كتابه الذي أسماه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص ٨١-٨٢- تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم) من رواية «الفردوس»؛ قال:

«ونحوه أبو نعيم، وهو صريح في ثبوت الإمامة والولاية له»!!

وقلده عبد الحسين في «مراجعاته» (ص ٥٥)، ثم الخميني في «كشف الأسرار» (ص ١٦١)؛ وزاد عليهما في الكذب والافتراء أنه قال:

«وردت في ذلك سبعة أحاديث عند أهل السنة»!

ثم لم يذكر إلا حديثًا واحدًا زعم أنه أسنده إبراهيم الحموي إلى أبي هريرة!

فمن إبراهيم الحموي هذا؟ والله لا أدري، ولا أظن الحميني نفسه يدري! فإن صح قوله أنه من أهل السنة؛ فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سليمان الحموي، المترجم في «الدرر الكامنة»، و«شذرات الذهب»، و«الفوائد البهية»، و«الأعلام» للزركلي، فإن يكن هو؛ فهو من علماء الحنفية المتوفى سنة (٧٣٢ هـ)، فإن كان هو الذي عناه الخميني، وكان صادقًا في عزوه إليه؛ فإنه لم يذكر الكتاب الذي أسند الحديث فيه. فقوله عنه:

«أسند»! كذب مكشوف؛ إذ كيف يسند من كان في القرن الثامن، فبينه وبين أبي هريرة مفاوز؟!

ولو فرضنا أنه أسنده فعلًا؛ فما قيمة مثل هذا الإسناد النازل الكثير الرواة؟! فإن مثله قل ما يسلم من علة؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم الشريف!

والعبرة من هذا العزو ونحوه مما تقدم عن هؤلاء الشيعة؛ أنهم كالغرقى يتعلقون ولو بخيوط القمر! فلقد ساق السيوطي في «الدر المنثور» في تفسير هذه الآية عدة

روايات؛ وليس فيها حديث الخميني عن أبي هريرة!

وأما حديث ابن عباس الذي احتج به ابن المطهر الحلي؛ فقد عرفت ما فيه من العلل، التي تدل بعضها على بطلانه؛ فكيف بها مجتمعة؟!

فاسمع الآن رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الحلي؛ لتتأكد من بطلان الحديث، وجهل الشيعة وضلالهم؛ قال رَحِمَهُ اللهُ (٤/ ٣٨):

«والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا لم يقم دليل على صحته؛ فلا يجوز الاحتجاج به، وكتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، فيجب تكذيبه ورده...».

ثم ذكر بقية الوجوه؛ وهي تسعة؛ ولولا أن يطول الكلام لسقتها كلها لأهميتها؛ منها قوله:

الخامس: أن قوله: «**بك يهتدي المهتدون**»؛ ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فبه اهتدى!

وهذا كذب بين؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلق كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة، وأكثر الذين آمنوا بالنبي ﷺ واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء، وكذلك لما فتحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم؛ كان جماهير المسلمين لم يسمعوا من علي شيئًا، فكيف يجوز أن يقال: بك يهتدي المهتدون؟!».

ثم ذكر في الوجه السادس؛ أن الصحيح في تفسير الآية: أن المقصود بها النبي ﷺ؛ فهو النذير وهو الهادي. وأما تفسيره بعلي فباطل؛ لأنه قال: (ولكل قوم هاد)؛ وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غير هادي هؤلاء، فتتعدد الهداة، فكيف يجعل علي هاديًا لكل قوم من الأولين والآخرين؟ [الضعيفة ١٠ / ٥٣٧].

علي رضي الله عنه حجة على الأمة

- «أنا وهذا - يعني: عليًّا - حجة على أمتي يوم القيامة».

[موضوع]

أخرجه الخطيب (٢/ ٨٨)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٩/ ٢)

قلت: والحديث مما أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٧٨) من رواية الخطيب فقط، ساكتًا عليه كعادته، بل محتجًّا به قائلًا:

«وبماذا يكون أبو الحسن حجة كالنبي؟ لولا أنه ولي عهده، وصاحب الأمر من بعده؟!».

فيقال له: أثبت العرش ثم انقش؛ فالحديث باطل بشهادة الإمام النقاد الذهبي، فإن كان هذا ليس حجة عنده بصفته شيعيًّا؛ فما باله يحتج بهذا الحديث وعشرات أمثاله على أهل السنة، وهو وأمثاله من الأئمة حجة عند أهل السنة؟! وليس هذا فقط؛ بل إنه ليوهمهم بأنه لا يحتج إلا بما هو صحيح، إلا بما هو صحيح عندهم، والواقع يكذبه. فالله المستعان!

[الضعيفة ١٠/ ٥٤١]

علي رضي الله عنه جامع الأنبياء

٤٩٠٣ - «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في فهمه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى يحيى بن زكريا في زهده، وإلى موسى بن عمران في بطشه؛ فلينظر إلى علي بن أبي طالب».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٤٠/ ٢)

(تنبيه): أورد حديث الترجمة هذا: الشيعي في «مراجعاته». وقال (ص ١٧٩):

«أخرجه البيهقي في «صحيحه»، والإمام أحمد بن حنبل في «مسنده»، وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في (ص ٤٤٩) من

المجلد الثاني من (شرح النهج)»!!

قلت: وهذا التخريج كذب لا أصل له، يقطع به كل من كان له معرفة بهذا العلم، فلو كان الحديث في «مسند الإمام أحمد»؛ فلماذا لم يورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والسيوطي في «جامعه الكبير»، و«الصغير»، ولا في «الزوائد عليه»؟!

ومما يؤكد لك ذلك: أن البيهقي ليس له كتاب باسم «الصحيح»، وإنما له «السنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار» وغيرهما. فمن الواضح البين أن المقصود من هذا التخريج؛ إنما هو إظهار الحديث بمظهر الصحة.

وابن أبي الحديد معتزلي شيعي غال؛ كما قال ابن كثير في «البداية» (١٣/ ١٩٩)، فلا يوثق بنقله؛ لا سيما في هذا الباب، كما لا يوثق بالناقل عنه، كما قدمنا لك فيما مضى من الأمثلة!!

[الضعيفة ١٠ / ٥٤٨]

خصال علي رضي الله عنه السبعة

- **«يا علي! لك سبع خصال، لا يحاجك فيهن أحد يوم القيامة: أنت أول المؤمنين بالله إيمانًا، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأرأفهم بالرعية، وأقسمهم بالسوية، وأعلمهم بالقضية، وأعظمهم مزيةً يوم القيامة».**

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم (١/ ٦٦)

(تنبيه): بهذا الحديث؛ ختم عبد الحسين الشيعي أحاديثه الأربعين وزيادة؛ التي ساقها في «مراجعاته»: المراجعة (٤٧) تحت عنوان: (أربعون حديثًا من السنن المؤيدة للنصوص)! ثم ختمها بقوله:

«إلى ما لا يسع المقام استقصاؤه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها على الدلالة على معنى واحد؛ هو أن عليًا ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ ما كان له ﷺ، فهي من السنن المتواترة

في معناها، وإن لم يتواتر لفظها»!!

وأقول - مستعينًا بالله تعالى وحده -:

ليس في الأربعين التي ساقها من الأحاديث الثابتة سوى أربعة أحاديث، ليس فيها مما أخرجه الشيخان حديث واحد؛ اللهم إلا حديث علي:

إنه لعهد النبي ﷺ: لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق... فإنه أخرجه مسلم.

وحديث آخر من الأربعة؛ حسن فقط! وكلها لا تدل مطلقًا على المعنى الذي ذكره الشيعي!

وما مثل حديث مسلم هذا إلا مثل حديثه الآخر؛ حديث البراء، عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار: «**لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق**»(١).

وبقية الأحاديث لا يصح منها شيء، وأكثرها موضوع كما سبق بيانه بما لا تراه في كتاب آخر، وهي ابتداءً من الحديث رقم (٤٨٨٢)، وانتهاء إلى هذا الحديث، ومجموعها (٣١) حديثًا، ومجموعة أخرى من الأربعين كنت خرجتها قديمًا برقم (٣٥٣، ٣٥٥،٣٥٧، ٢٢٩٥، ٢٣١٠، ٢٩٥٥).

[الضعيفة ١٠/ ٥٧٢]

آية الولاية

- (نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾، فخرج رسول الله ﷺ ودخل المسجد؛ والناس يصلون بين راكع وقائم يصلي؛ فإذا سائل، قال: «**يا سائل! أعطاك أحد شيئًا؟**» فقال: لا؛ إلا هذا الراكع - لعلي - أعطاني خاتمًا).

[منكر]

أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١٠٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٥٣/ ٢)

---

(١) رواه البخاري ٧/ ٨٧ في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب حب الأنصار، ومسلم رقم (٧٥) في الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان.

قلت: ويشهد لذلك أمور:

الأول: أنه ثبت أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت لما تبرأ من يهود بني قينقاع وحلفهم.

أخرجه ابن جرير (٦/ ١٨٦) بإسنادين عنه؛ أحدهما حسن.

الثاني: ما أخرجه ابن جرير أيضًا، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٨٥) عن عبد الملك بن أبي سليمان قال:

سألت أبا جعفر محمد بن علي عن قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ...﴾ الآية؛ قلنا: من الذين آمنوا؟ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (ولفظ أبي نعيم: قال: أصحاب محمد ﷺ). قلنا: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب؟! قال: علي من الذين آمنوا.

وإسناده صحيح.

قلت: فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصة؛ لكان أولى الناس بمعرفة ذلك أهل بيته وذريته، فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا علم عنده بذلك!

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يلصقون بأئمتهم ما لا علم عندهم به!

الثالث: أن معنى قوله تعالى في آخر الآية: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ أي: خاضعون. قال العلامة ابن حيان الغرناطي في تفسيره: «البحر المحيط» (٣/ ٥١٤) - عقب الآية -:

«هذه أوصاف ميز بها المؤمن الخالص الإيمان من المنافق؛ لأن المنافق لا يداوم على الصلاة، ولا على الزكاة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾. ولما كانت الصحابة وقت نزول هذه الآية من مقيمي الصلاة ومؤتي الزكاة، وفي كلتا الحالتين كانوا متصفين بالخضوع لله تعالى والتذلل له؛ نزلت الآية بهذه الأوصاف الجليلة. والركوع هنا ظاهره الخضوع، لا الهيئة التي في الصلاة».

قلت: ويؤيده قول الحافظ ابن كثير:

وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ أي: في حال ركوعهم! ولو كان هذا كذلك؛ لكان دفع

الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره؛ لأنه ممدوح! وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى».

(تنبيه): قال الشيعي في كتابه (ص: ٣٦):

«أجمع المفسرون - كما اعترف به القوشجي، وهو من أئمة الأشاعرة - على أن هذه الآية إنما نزلت على علي حين تصدق راكعًا في الصلاة. وأخرج النسائي في «صحيحه» (!) نزولها في علي: عن عبد الله بن سلام. وأخرج نزولها فيه أيضًا صاحب «الجمع بين الصحاح الستة» في تفسيره سورة المائدة»!!

قلت: في هذا الكلام - على صغره - أكاذيب:

أولًا: قوله: «أجمع المفسرون...» باطل؛ سواء كان القائل من عزا إليه الاعتراف به أو غيره! كيف وقد سبق أن الأرجح - من حيث الرواية - نزولها في عبادة بن الصامت؟! وهناك أقوال أخرى حكاها المحقق الآلوسي (٢/ ٣٣٠) رادًّا بها الإجماع المزعوم. وكيف يصح ذلك وقد حكى الخلاف إمام المفسرين ابن جرير الطبري؟! ورجح خلافه ابن حيان وابن كثير كما تقدم؟!

ثانيًا: قوله: «وأخرج النسائي...» إلخ! كذب أيضًا؛ فإنه لم يخرجه النسائي في أي كتاب من كتبه المعروفة، لا في «سننه الصغرى»، ولا في «سننه الكبرى»، ولا في «الخصائص»، وكيف يمكن أن يكون هذا العزو صحيحًا، ولم يعزه إليه الذين ساقوا روايات هذا الحديث وخرجوها وعزوها إلى مصادرها المعروفة من كتب السنة، كالحافظين ابن كثير والسيوطي وغيرهما؟!

زد على ذلك أن الحافظ المزي لم يورد الحديث مطلقًا في مسند عبد الله بن سلام من «أطرافه»؛ وهو يعتمد فيه على «السنن الكبرى» للنسائي!

ولا النابلسي في «ذخائره». واعتماده فيه على «السنن الصغرى»!

وأما «الخصائص»؛ فقد راجعته بنفسي!

ثالثًا: قوله: «في صحيحه»!! من أكاذيبه المكشوفة؛ فإن المبتدئين في هذا العلم الشريف يعلمون أن النسائي ليس له كتاب يعرف بـ «الصحيح»، وغالب الظن أن

الشيعة يستحلون هذا الكذب من باب (التقية)، أو باب (الغاية تبرر الوسيلة)! وقد أدخلهم في إباحة الكذب المكشوف؛ لتضليل عامة القراء، وذلك مطرد عنده؛ فقد رأيته قال في ترجمة علي بن المنذر (ص ٩٨):

«احتج النسائي بحديثه في (الصحيح)»!

وطرد ذلك في سائر «السنن الأربعة»؛ تارة جمعًا، وتارة إفرادًا، فهو يقول (ص ٥٠):

«وتلك صحاحهم الستة»!

ونحوه في (ص ٥٤).

وذكر أبا داود والترمذي؛ وقال:

«في (صحيحيهما)»! (ص ٥٥، ٥٧، ٩٥، ١١٦).

وذكر النسائي وأبا داود؛ وقال:

«فراجع (صحيحيهما)»! (ص ٥٩).

ويقول في ترجمة نفيع بن الحارث (ص ١١١): «واحتج به الترمذي في (صحيحه)»!

قلت: وفي هذا افتراء آخر؛ وهو قوله:

«احتج به الترمذي»! فهذا كذب عليه؛ كيف وهو القائل فيه:

«يضعف في الحديث»؛ كما في «التهذيب»؟! وفيه أن ابن عبد البر قال:

«أجمعوا على ضعفه، وكذبه بعضهم، وأجمعوا على ترك الرواية عنه»!

وإن إطلاقه اسم «الصحيح» على كل من «السنن الأربعة» ليهون أمام إطلاقه هذا الاسم على «سنن البيهقي»! فراجع التنبيه على ذلك تحت الحديث (٤٩٠٣)!

واحمد الله أن جعلك سنيًّا لا تستحل الكذب على المخالفين والتدجيل عليهم!

رابعًا: قوله: «وأخرج نزولها فيه أيضًا صاحب الجمع بين الصحاح الستة»...»!

قلت: يعني به: كتاب ابن الأثير المسمى بـ«جامع الأصول»! وهذا كذب عليه؛ فإنه لم يخرجه هناك، ولا في غيره من المواطن، وكيف يخرجه والحديث ليس من شرطه؟! لأنه لم يروه أحد الستة الذين جمع أحاديثهم في كتابه، وهم: مالك،

والشيخان، وأصحاب «السنن الأربعة»؛ حاشا ابن ماجه!

ثم رأيته كرر أكاذيبه المذكورة: في الصفحة (١٦٠) من «مراجعاته»!

وللحديث طريق أخرى ساقطة، يأتي لفظها مطولًا برقم (٤٩٥٨).

ثم رأيت ابن المطهر الحلي قد سبق عبد الحسين في فريته، فهو إمامه فيها، وفي كثير من فراه كما يأتي؛ فقد قال في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص ٧٤ - تحقيق الدكتور محمود رشاد سالم) - وقد ذكر هذه الآية: ﴿.. وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ -: «وقد أجمعوا على أنها نزلت في علي عليه السلام...»!!

ثم ساق الحديث مطولًا بلفظ آخر أنكر من حديث الترجمة، ذكره من رواية الثعلبي عن أبي ذر! وتبعه الخميني (ص ١٥٨)! وسيأتي برقم (٤٩٥٨).

وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية استدلاله هذا من وجوه كثيرة؛ بلغت تسعة عشر وجهًا، يهمنا هنا الوجه الثاني منها، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٤/ ٤) - وأقره الحافظ الذهبي في «المنتقى منه» (ص ٤١٩) -:

«قوله: «قد أجمعوا أنها نزلت في علي»: من أعظم الدعاوى الكاذبة، بل أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن الحديث من الكذب الموضوع، وأن «تفسير الثعلبي» فيه طائفة من الموضوعات؛ وكان حاطب ليل، وفيه خير ودين ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث. ثم نعفيك من دعوى الإجماع ونطالبك بسند واحد صحيح. وما أوردته عن الثعلبي واه، فيه رجال متهمون...».

ثم ذكر شيخ الإسلام أن في الآية ما يدل على كذب هذه الرواية؛ فقال:

«لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة في حالة الركوع؛ لوجب أن يكون ذلك شرطًا في الموالاة، وأن لا يتولى المسلم إلا عليًّا فقط، فلا يتولى الحسن والحسين! ثم قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ...﴾ صيغة جمع، فلا تصدق على واحد فرد. وأيضًا فلا يثنى على المرء إلا بمحمود، وفعل ذلك في الصلاة ليس بمستحب، ولو كان مستحبًّا؛ لفعله الرسول ﷺ، ولحض عليه ولكرر علي فعله، وإن في الصلاة لشغلًا، فكيف يقال: لا

ولي لكم إلا الذين يتصدقون في حال الركوع؟!...» إلخ كلامه.

وهو هام جدًّا، فيه من علم الشيخ ما لا يوجد عند غيره، ولولا الإطالة والخروج عن الصدد؛ لنقلته بحذافيره؛ أو على الأقل ملخصًا.

وإن من تضليلات عبد الحسين وإيهاماته القراء: أنه - بعد أن ادعى ذاك الإجماع الكاذب - أتبعه بقوله:

«... كما اعترف به القوشجي؛ وهو من أئمة الأشاعرة»!

فمن هذا القوشجي؟ وفي أي عصر كان؟

إذا رجعت إلى كتاب «الأعلام» للزركلي؛ وجدت فيه: أن وفاته كانت سنة (٨٧٩)، وأنه فلكي رياضي، من فقهاء الحنفية...! وذكر مصادره فيها، وهي سبعة.

فما قيمة هذا الاعتراف من مثل هذا الفقيه - إن صح نقل عبد الحسين عنه -؛ وهو لم يوصف بأنه من العارفين بأقوال العلماء، واختلافهم وإجماعهم، ثم هو في القرن التاسع الهجري؟!

هذا؛ وكونه حنفيًّا؛ يعني أنه ماتريدي، وليس أشعريًّا كما زعم عبد الحسين! فهل كان قوله: «من أئمة الأشاعرة»؛ لغاية في نفس يعقوب؟ أم ذلك مبلغه من العلم؟!

وزاد الخميني كذبة أخرى لها قرون!؛ فقال بين يدي حديث أبي ذر الباطل:

«وقد جاء في أربعة وعشرين حديثًا - من أحاديث أهل السنة - بأن هذه الآية في علي بن أبي طالب، ننقل هنا واحدة من تلك الأحاديث التي ذكرها أهل السنة»!!

ثم ذكر حديث أبي ذر المشار إليه آنفًا، وقد علمت - من كلام ابن تيمية والذهبي - أنه من الكذب الموضوع؛ فقس عليها تلك الأحاديث الأخرى؛ إن كان لها وجود!

[الضعيفة ١٠/ ٥٨٢]

***

يوم غدير خم

- (نزلت هذه الآية: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾، يوم غدير (خم) في علي بن أبي طالب).

[موضوع]

أخرجه الواحدي (ص ١٥٠)، وابن عساكر (١٢/ ١١٩/ ٢)

وهذا الحديث الموضوع مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه، وهم يتفننون في ذلك؛ تارة بتأويل الآيات وتفسيرها بمعان لا يدل عليها شرع ولا عقل، وتارة بالاحتجاج بالأحاديث الواهية والموضوعة. ولا يكتفون بذلك؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب؛ فتارة يعزون حديثهم إلى «أصحاب السنن» - وهم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه؛ كما تقدم -، ولا يكون الحديث رواه أحدهم! كما صنع المدعو عبد الحسين الشيعي في الحديثين المتقدمين (٤٨٨٩، ٤٩٥١). وقد يضمون إلى ذلك كذبة أخرى؛ فيسمون «السنن» بـ: «الصحاح»؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبل هذا.

وللعبد هذا أكاذيب أخرى متنوعة سبق التنبيه على بعضها تحت الحديث (٤٨٩٢).

ومن ذلك قوله في «مراجعاته» (ص ٥٧) في هذا الحديث:

«أخرجه غير واحد من أصحاب «السنن»؛ كالإمام الواحدي...»!

قلت: وهذا من أكاذيبه أيضًا؛ فإن الواحدي ليس من أصحاب «السنن» عندنا؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفًا، وإنما هو مفسر من أهل السنة؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق، فمن عزا إليه حديثًا موهمًا القراء بذلك أنه حديث صحيح - كما فعل الشيعي هنا وفي عشرات الأحاديث الأخرى، كما تقدم ويأتي -؛ فهو من المدلسين الكذابين بلا شك أو ريب! وقد عرفت حال إسناد الواحدي في هذا الحديث.

وقد جرى على سننه - في الكذب والافتراء - خميني هذا الزمان، فجاء بفرية

أخرى؛ فزعم في كتابه «كشف الأسرار» - وحري به أن يسمى بـ «فضيحة الأشرار»؛ فقد كشف فيه فعلًا عن فضائح كثيرة من عقائد الشيعة لا يعلمها عنهم كثير من أهل السنة كما سترى -؛ قال الخميني (ص ١٤٩) من كتابه المذكور:

«إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت - باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة - في غدير (خم) بشأن إمامة علي بن أبي طالب»!!

قلت: وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يهمنا هنا؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضل منه! وإنما البحث فيما زعمه من «اعتراف أهل السنة»؛ فإنه من أكاذيبه أيضًا الكثيرة التي يطفح بها كتابه! وإمامه في ذلك ابن المطهر الحلي في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» الذي يركض من خلفه عبد الحسين؛ فقد سبقهم إلى هذه الفرية، وإلى أكثر منها، تقدم أحدها في الحديث الذي قبله، قال (ص ٧٥) من «منهاجه»:

«اتفقوا على نزولها في علي عليه السلام»!

فقال ابن تيمية في الرد عليه في «منهاج السنة» (٢/ ١٤) - وتبعه الذهبي -:

«هذا أعظم كذبًا وفرية مما قاله في الآية السابقة: ﴿..وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ فلم يقل هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون...» إلخ كلامه المفصل؛ في أجوبة أربعة متينة مهمة، فليراجعها من شاء التوسع والتفصيل.

وإن مما يدل الباحث المنصف على افترائهم فيما ادعوه من الاتفاق: أن السيوطي في «الدر المنثور» - مع كونه من أجمع المفسرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشرًا لها؛ دون تمييز صحيحها من ضعيفها - لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا؛ وقد عرفت وهاءه! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه عن ابن مسعود، سكت عنه - كعادته -، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة، يدل مجموعها على بطلان ذكر علي وغدير (خم) في نزول الآية، وأنها عامة، ليس لها علاقة بعلي من قريب ولا بعيد، فكيف يقال - مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي -: إن الآية نزلت في علي؟! تالله إنها لإحدى الكبر!

وإن مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرفون القرآن - ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير (خم) -: أن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة، وقتله بشتى الطرق، كما قال الشافعي: «يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلغ ما أنزل إليك».

رواه عنه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ١٨٥).

فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم! وإنما نزلت الآية قبل حجته ﷺ وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها قريبًا، ومنها حديث أبي هريرة المشار إليه في أول هذا التخريج.

إذا عرفت هذا؛ فإنك تأكدت من بطلان الحديث، وبطلان قول الشيعة: إن المقصود بـ ﴿ٱلنَّاسِۗ﴾ في الآية أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه في يوم الغدير! بل المقصود عندهم أبو بكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة! لأن معنى الآية عندهم: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾: (أن عليًّا هو الخليفة من بعدك) ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾: كأبي بكر وغيره!

ونحن لا نقول هذا تقولًا عليهم، بل هو ما يكادون يصرحون به في كتبهم، لولا خوفهم من أن ينفضح أمرهم! ويشاء الله تبارك وتعالى أن يكشف هذه الحقيقة بقلم الخميني؛ ليكون حجة الله قائمة على المغرورين به وبدولته الإسلامية المزعومة، فقد قال الخميني - عقب فريته المتقدمة في آية العصمة؛ وقد أتبعها بذكر آية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ -؛ قال (ص ١٥٠):

«نزلت في حجة الوداع، وواضح بأن محمدًا (كذا دون الصلاة عليه ولو رمزًا؛ ويتكرر هذا منه كثيرًا!) كان حتى ذلك الوقت قد أبلغ كل ما عنده من أحكام. إذًا يتضح من ذلك أن هذا التبليغ يخص الإمامة.

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾: يريد منه أن يبلغ ما أنزل إليه؛ لأن الأحكام الأخرى خالية من التخوف والتحفظ.

وهكذا يتضح - من مجموع هذه الأدلة والأحاديث - أن النبي (كذا) كان متهيبًا من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة. ومن يعود إلى التواريخ والأخبار يعلم بأن النبي (كذا) كان محقًّا في تهيبه؛ إلا أن الله أمره بأن يبلغ، ووعده بحمايته، فكان أن بلغ وبذل الجهود في ذلك حتى نفسه الأخير؛ إلا أن الحزب المناوئ لم يسمح بإنجاز الأمر»!!

﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾، ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾!!

[الضعيفة ١٠/ ٥٨٩]

الرد على الخميني في تفسير قوله تعالى

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ...﴾

- (لما نصب رسول الله ﷺ عليًّا بغدير (خم)، فنادى له بالولاية؛ هبط جبريل عليه السلام بهذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١١٩/ ٢)

فقول الشيعي (ص ٣٨):

«وأخرج أهل السنة أحاديث بأسانيدهم المرفوعة إلى رسول الله ﷺ؛ صريحة في هذا المعنى»!

فهو من أكاذيبه أو تدليساته الكثيرة؛ فلا تغتر به - وتبعه عليه الخميني (ص ١٥٦) -! ومن الأمثلة على ذلك: أنه قال (ص ٣٨):

«ألم تر كيف فعل ربك يومئذ بمن جحد ولايتهم علانية، وصادر بها رسول الله ﷺ جهرة، فقال: اللهم! إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فرماه الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل، وأنزل في تلك الحال: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝ لِّلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾؟!»! وقال

في تخريجه في الحاشية:

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره الكبير» هذه الفضيلة مفصلة. وأخرجها الحاكم في تفسير (المعارج) من «المستدرك»، فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني»!!

وذكره نحوه الخميني (ص ١٥٧)!

قلت: «فرجعت إلى الصفحة المذكورة من «المستدرك»؛ فإذا فيها ما يأتي:

«عن سعيد بن جبير: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١ لِّلۡكَٰفِرِينَ لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ﴾: ﴿ذِي﴾: الدرجات. ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾: هو النضر بن الحارث بن كلدة؛ قال: اللهم! إن كان هذا هو الحق من عندك؛ فأمطر علينا حجارة من السماء».

هذا كل ما جاء في «المستدرك»؛ وأنت ترى أنه لا ذكر فيه لعلي وأهل البيت، ولا لولايتهم مطلقًا! فإن لم يكن هذا كذبًا مكشوفًا في التخريج؛ فهو على الأقل تدليس خبيث.

ثم كيف يصح ذلك؛ وسورة (سأل) إنما نزلت بمكة؛ كما في «الدر» (٦/ ٢٦٣)؟!، ولا وجود - يومئذ - لأهل البيت؛ لأن عليًّا إنما تزوج فاطمة في المدينة بعد الهجرة كما هو معروف!!

وانظر - إن شئت زيادة التفصيل في بطلان هذه القصة التي عزاها للثعلبي - في رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن المطهر الحلي الشيعي (٤/ ١٠-١٥)، وقابل روايته - وقد عزاها للثعلبي أيضًا - برواية عبد الحسين؛ تجد أن هذا اختصرها؛ سترًا لما يدل على بطلانها!

هذا؛ وقد أشار الخميني إلى هذا الحديث الباطل متبنيًا إياه بقوله (ص ١٥٤-١٥٥):

«إن هذا الآية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ ...﴾ نزلت بعد حجة الوداع، وعقب تنصيب أمير المؤمنين إمامًا، وذلك بشهادة من الشيعة وأهل السنة»!

وهكذا يتتابع الشيعة - خلفًا عن سلفهم - على الكذب على رسول الله ﷺ، والافتراء على المسلمين! دونما ورع أو حياء.

ومن تلاعب الخميني وتدليسه على القراء: أنه هنا يقرر أن الآية نزلت بعد حجة الوداع؛ وفي (ص ١٥٠) يقول:

«نزلت في حجة الوداع»! وقد تقدم نقله في آخر الحديث السابق.

وهذا القول هو الصحيح المطابق للأحاديث الصحيحة كما تقدم. ولا أعتقد أن الخميني قال هذا القول الموافق لما عليه أهل السنة إلا تدليسًا أو تقية!

[الضعيفة ١٠/ ٥٩٥]

الطعن في معاوية رضي الله عنه

- **«إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه».**

[موضوع]

أخرجه ابن عدي (ق ٣٠٩/ ١)، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١٦/ ٣٦٢/ ١). من حديث أبي سعيد الخدري.

قلت: وهذا الحديث مما اعتمده الشيعي في «المراجعات» في حاشية (ص ٨٩) في الطعن على معاوية، مشيرًا بالطعن على من أشار إلى استنكاره من أهل السنة، متجاهلًا ما يستلزمه الاعتماد عليه من الطعن بكل الصحابة الذين رأوا معاوية يخطب على منبره ﷺ، فنعوذ بالله تعالى من الهوى والخذلان!!

[الضعيفة ١٠/ ٦١١]

أول من يدخل الجنة علي رضي الله عنه

- **«إن أول أربعة يدخلون الجنة: أنا وأنت والحسن والحسين، وذرارينا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذرارينا، وشيعتنا عن إيماننا وعن شمائلنا».**

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٤٨/ ٢)

قلت: فهذه الطرق يدل مجموعها على أن الخلافة المذكورة في هذا الحديث - وكذا في غيره مما لم نذكره هنا - إنما هي خلافة خاصة في أهله ﷺ وعشيرته.

وقد أحسن بيان ذلك الإمام ابن كثير؛ فقال - عقب الطرق المتقدمة -:

«فهذه طرق متعددة لهذا الحديث عن علي رضي الله عنه، ومعنى سؤاله ﷺ لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دينه ويخلفوه في أهله، يعني: إن قتل في سبيل الله؛ كأنه خشي إذا قام بأعباء الإنذار أن يقتل، فلما أنزل الله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ ﴾؛ فعند ذلك أمن. وكان أولًا يحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾، ولم يكن أحد في بني هاشم - إذ ذاك - أشد إيمانًا وإيقانًا وتصديقًا لرسول الله ﷺ من علي رضي الله عنه، ولهذا بدرهم إلى التزام ما طلب منهم رسول الله ﷺ، ثم كان بعد هذا - والله أعلم - دعاؤه الناس جهرة على الصفا، وإنذاره لبطون قريش عمومًا وخصوصًا؛ حتى سمى من سمى من أعمامه وعماته وبناته لينبه بالأدنى على الأعلى؛ أي: إنما أنا نذير، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

(تنبيه): اعلم أن الشيعي - في كتابه «المراجعات» (ص ١٢٣-١٢٥) - قد دلس - كعادته - حول هذا الحديث تدليسات فاحشة؛ هي الكذب بعينه! ثم تبعه على ذلك الخميني في «كشف الأسرار» (ص ١٧٣-١٧٥)! وإليك البيان:

أولًا: زعم أن حديث الترجمة في:

«صحاح السنن المأثورة»! فهذا كذب؛ سواءً أراد به كتب الصحاح، أو الأحاديث الصحاح؛ فإن الحديث ليس في هذه ولا هذه؛ كما رأيت.

ثانيًا: عزا الحديث لجماعة من الأئمة، منهم الإمام أحمد في المواضع الثلاثة المتقدمة من «المسند»، والنسائي في «الخصائص» في الصفحة المشار إليها، و«مستدرك الحاكم» في الصفحة المتقدمة، موهمًا أن هذه المصادر فيها الحديث بعينه! بل صرح فقال (ص ١٢٥):

«إن حديث ابن عباس يتضمن هذا النص»!

وهذا زور وافتراء؛ كما يظهر لك واضحًا من هذا التخريج. فالله المستعان.

ثالثًا: ذكر في الحاشية أن مسلمًا رواه في «صحيحه»! عامله الله بما يستحق!

ثم رأيته في (ص ١٣٣) أوهم القارئ أنه أخرجه البخاري في كتابه!!

رابعًا: قال (ص ١٢٧):

«وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين»!!

وهذا كذب ظاهر؛ فإن الذين صححوه؛ إنما هو بغير لفظ الترجمة كما تقدم.

خامسًا: ثم قال:

«وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات الذين احتج بهم أصحاب الصحاح، ودونك (ص ١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد»؛ تجده يخرج هذا الحديث عن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي مرفوعًا. وكل واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم، وكلهم من رجال الصحاح»!!

وذكر في الحاشية أن شريكًا احتج به مسلم في «صحيحه»! وكذلك قال في (ص ٧٩).

وأن عباد بن عبد الله الأسدي هو «عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي؛ احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، سمع أسماء وعائشة...»!!

قلت: وفي هذا من الكذب ما لا يخفى على العارفين بتراجم الرجال؛ وهاك البيان:

الأول: قوله بأن مسلمًا احتج بشريك... وهو ابن عبد الله القاضي!

فإن مسلمًا لم يحتج به؛ وإنما روى له متابعة؛ كما صرحوا بذلك في ترجمته، منهم الحافظ المنذري في آخر كتابه «الترغيب» (٤/ ٢٨٤)، والذهبي في «الميزان» (١/ ٤٤٦)، وابن حجر العسقلاني في «التهذيب» (٥/ ٩٩) وغيرهم. ثم هو - إلى ذلك - سيئ الحفظ كما تقدم؛ قال الحافظ:

«صدوق يخطئ كثيرًا».

والآخر: قوله: بأن عباد بن عبد الله الأسدي هو... ابن الزبير بن العوام القرشي!

فهذا مما لم يقله أحد قبله، بل عباد بن عبد الله الأسدي - الراوي عن علي -: هو

غير عباد بن عبد الله الأسدي الراوي عن أسماء وعائشة؛ فإن الأول كوفي، والآخر مدني. والأول ضعيف كما تقدم؛ وهو صاحب هذا الحديث. وأما الآخر؛ فهو الذي احتج به الشيخان؛ ولا علاقة له بهذا الحديث، ولم يذكروا في الرواة عنه المنهال بن عمرو، وإنما ذكروا أنه روى عن الأول؛ ولم يذكروا معه غيره.

ولقد كنت أود أن أقول: إن هاتين الأكذوبتين لم يتعمدهما الشيعي، وإنما هما من أوهامه؛ لولا أنني أخذت عليه كثيرًا من الأكاذيب التي لا يمكن تأويلها؛ كما تقدم مرارًا.

ولم يقنع الشيعي بما افترى من أكاذيب؛ حتى بنى عليها قوله - بكل جرأة وقلة حياء -:

«وإنما لم يخرجه الشيخان وأمثالهما؛ لأنهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة، خافوا أن تكون سلاحًا للشيعة؛ فكتموها وهم يعلمون، وإن كثيرًا من شيوخ أهل السنة - عفا الله عنهم - كانوا على هذه الوتيرة، يكتمون كل ما كان من هذا القبيل»!!

هكذا قال - عامله الله بما يستحق -! وهو في الواقع وصفه ووصف إخوانه الشيعة؛ فهم الذين يردون النصوص الصحيحة، ويحتجون بالأحاديث الواهية والموضوعة، مع إيهام القراء أنها صحيحة عند أهل السنة؛ وهي عندهم ضعيفة أو موضوعة.

وهل أدل على ذلك من صنيع هذا الشيعي الذي فضحناه وكشفنا عنه عواره؛ في تخريج أحاديث كتابه التي نادرًا ما يكون فيها حديث صحيح؟! فإن وجد فلا حجة فيه مطلقًا على ما يزعمونه من النص على خلافة علي ﵁ - برأه الله مما يقولون فيه، ويعزونه إليه من الأكاذيب والأباطيل -!

سادسًا: ومن أكاذيبه وتلفيقاته: أنه ذكر (ص ١٢٨) على لسان الشيخ سليم البشري أنه قال:

«راجعت الحديث في (ص ١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد»، ونقبت

عن رجال سنده، فإذا هم ثقات أثبات حجج»!!

فهذا زور وكذب وافتراء على الشيخ البشري؛ فإن المبتدئين في هذا العلم يعلمون ما في سنده من الضعف الذي سبق بيانه.

سابعًا: ساق حديث ابن عباس الذين ذكرت طرفًا منه - شاهدًا فيما سبق في أول هذا الحديث - من رواية الأئمة الثلاثة الذين وغيرهم من أصحاب «السنن»؛ بالطرق المجمع على صحتها عن عمرو بن ميمون...»!!

قلت: وفي هذا أكذوبتان أيضًا:

الأولى: قوله: «وغيرهم من أصحاب السنن»!! فإنه لم يروه أحد منهم، بل ذلك من أكاذيبه أو تدليساته!

والأخرى: «بالطرق المجمع على صحتها»!! فإنه ليس له إلا طريق واحد عند الثلاثة المذكورين؛ مدارها على يحيى بن حماد: حدثنا أبو عوانة: حدثنا أبو بلج: حدثنا عمرو بن ميمون.

وأكذوبة ثالثة؛ وهي أن أبا بلج هذا - وإن كان ثقة على الأرجح - لكنه ليس مجمعًا على الاحتجاج به؛ فقد ضعفه ابن معين. وقال البخاري:

«فيه نظر». وقال ابن حبان:

«يخطئ»! وقد أشار إلى ذلك قول الهيثمي المتقدم:

«وهو ثقة فيه لين».

فقوله: «بالطرق المجمع على صحتها»؛ مزدوج الكذب.

وثبوت حديث ابن عباس هذا وما في معناه؛ لا ينفعه فيما هو في صدده من الاستدلال به على أن عليًا هو الخليفة من بعده ﷺ، كيف وليس فيه إلا قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه:

«أنت وليي في الدنيا والآخرة»! ونحوه قوله في الأحاديث الأخرى: «.. ويكون خليفتي في أهلي» كما هو ظاهر؟! بل في هذا الأخير إشارة لطيفة إلى أنه ليس ذكرنا هناك: أحمد والنسائي والحاكم؛ فقال عطفًا عليهم:

خليفته في أمته كلها؛ فتنبه، ولا تغتر بشقاشق الشيعي وأكاذيبه!

ثم إن في حديث ابن عباس هذا، جملة تعمد الرافضي حذفها؛ لأنها تخالف كفره بأبي بكر رضي الله عنه وفضائله، وهي في هجرته مع النبي ﷺ، ونصها:

قال ابن عباس: فجاء أبو بكر وعلي نائم، قال: وأبو بكر يحسب أنه نبي الله، قال: فقال: يا نبي الله! قال: فقال له علي: إن نبي الله قد انطلق نحو بئر ميمون؛ فأدركه. قال: فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار... إلخ الحديث.

فإذا كنت صادقًا في قولك: إن حديث ابن عباس هذا جاء بالطرق المجمع على صحتها؛ فلماذا حذفت هذه الجملة التي تشهد لأبي بكر رضي الله عنه بأنه صاحب النبي ﷺ في الغار؟!

أفلا يصدق عليك أنك كالذين عناهم الله بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾؟! ولم لا؟! وقد كفرتم بما هو أصح منه؛ وهو قوله ﷺ:

«يا أبا بكر! ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟!». رواه الشيخان[1]، وهو مخرج في «فقه السيرة» (١٧٣)، وهو تفسير لقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾.

(فأين تذهبون)؟!

وقد يتساءل بعض الناس فيقول: إذا أنكرت الشيعة أحاديث السنة الصحيحة؛ لمخالفتها ما هم عليه من الضلال والمعاداة لسلفنا الصالح - وفي مقدمتهم أبو بكر رضي الله عنه -، فماذا يقولون في هذه الآية الصريحة في الثناء على أبي بكر؟

فأقول: موقفهم من الآية موقف كل الفرق الضالة من نصوص الكتاب المخالفة لأهوائهم، وهو تحريف معانيها؛ كما فعلت اليهود من قبل بالتوراة والإنجيل! فهذا هو كبيرهم يقول في «منهاجه» (ص ١٢٥) - جوابًا عن الآية -:

«لا فضيلة له في الغار؛ لجواز أن يستصحبه حذرًا منه؛ لئلا يظهر أمره...»!!

---

(١) رواه البخاري ٧/ ٩ و١٠ في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، ومسلم رقم (٢٣٨١) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر رضي الله عنه.

وقد رد عليه وبسط القول فيه جدًّا: شيخ الإسلام ابن تيمية في «المنهاج» (٤/ ٢٣٩-٢٧٣)؛ فمن شاء زيادة علم وفائدة؛ فليراجع إليه.

[الضعيفة ١٠/ ٦١٦-٦٢٣]

كاد عليٌّ رضي الله عنه أن يكون نبيًّا

- «يا أم سلمة! إن عليًّا لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو بمنزلة هارون من موسى؛ غير أنه لا نبي بعدي».

[موضوع]

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ١٣١)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٦٦/ ١)

(تنبيه): أورد الحديث الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤١) في جملة أحاديث ثلاثة؛ استدل بها على أن قوله ﷺ لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك:

«أنت مني بمنزلة هارون من موسى...» ليس خاصًّا بمورده، استدل على ذلك بالأحاديث المشار إليها؛ وهذا أحدها!

وذلك كله مما يؤكد لكل منصف أن الشيعي - في استدلالاته - إنما يجري على قاعدة: «الغاية تبرر الوسيلة»! ولذلك فهو لا يهمه أن يستدل بما صح إسناده إلى النبي ﷺ؛ ما دام أنه يحقق غرضه؛ مهما كان واهيًا.

ومن تدليساته: أنه إذا كان الحديث في كتاب من كتب السنة معزوًّا إلى مخرج من المؤلفين؛ يكتفي بعزو الحديث إلى الكتاب الذي أخرج الحديث، مع العناية التامة ببيان الجزء والصفحة - وذلك من تمام التضليل -؛ ولا يذكر من خرجه من المؤلفين؛ لأنه لو فعل لكان كالذين قال الله فيهم: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ﴾!

فهذا الحديث؛ عزاه الشيعي «للكنز» و«منتخبه»، ولم يزد، وهو فيهما معزو للعقيلي! فأعرض الشيعي عن هذا العزو؛ لأنه يدل على ضعف الحديث، ذلك؛ لأن المقصود به كتابه «الضعفاء»!

والحديث الثاني من الأحاديث الثلاثة؛ علقه النسائي - وهو منكر - كما يأتي تحقيقه في الذي بعده بإذن الله تعالى.

[الضعيفة ١٠/ ٦٢٤]

علي رضي الله عنه وارث النبي صلى الله عليه وسلم

- «والذي بعثني بالحق! ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي». قال علي: وما أرث منك يا رسول الله؟! قال: «ما ورثت الأنبياء من قبلي». قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: «كتاب ربهم وسنة نبيهم. وأنت معي في قصري في الجنة، مع فاطمة ابنتي. وأنت أخي ورفيقي». ثم تلا: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾: «المتحابين في الله؛ ينظر بعضهم إلى بعض».

[ضعيف]

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١٠٨٥)، وابن عساكر (١٢/ ٦٩/ ١)

والحديث من أحاديث الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤٧،١٤٨)؛ التي ساقها مساق المسلمات كعادته؛ لموافقته لهواه! ولكنه غفل عن دلالته على ما فيه من الموافقة في قوله:

«ما ورثت الأنبياء من قبلي: كتاب ربهم وسنة نبيهم» - لحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

«لا نورث، ما تركنا صدقة»[1].

وهذا مما أنكرته الشيعة على الصديق رضي الله عنه، وطعنوا فيه ما شاء لهم هواهم وضلالهم؛ لأنه لم يورث السيدة فاطمة رضي الله عنها؛ عملاً بهذا الحديث المتفق عليه عنه، وقد رواه جمع آخر من الصحابة الكرام رضي الله عنهم مثل: عمر وعثمان وسعد وطلحة

(١) أخرجه البخاري ١٢/ ٤، ٥ في الفرائض، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا نورث ما تركنا صدقة»، ومسلم رقم (١٧٥٧) في الجهاد، باب حكم الفيء.

والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعائشة وغيرهم، فانظر المجلد الخامس من «الصحيحة» رقم (٢٠٣٨)؛ الأمر الذي يدل على كذب الشيعة وجهلهم، وفي مقدمتهم ابن المطهر الحلي، فقد زعم في «منهاجه» (ص ٣٥):

أن أبا بكر انفرد بهذا الحديث!

ولقد أحسن الرد عليه وبسط القول فيه شيخ الإسلام ابن تيمية - جزاه الله خيرًا - في «منهاج السنة» في ثمان صفحات كبار (٢/ ١٥٧-١٦٥)، فليراجعه من أحب أن يزداد معرفة بحقيقة ما عليه الشيعة من أكاذيب وضلالات.

ومن ذلك: أنني رأيت الكليني في كتابه «الكافي» - الذي يعتبره الشيعة كـ «صحيح البخاري» عندنا - روى فيه بإسناده (١/ ٣٢) عن أبي عبد الله (هو جعفر بن محمد الصادق رَحِمَهُ ٱللَّهُ) قال:

«إن العلماء ورثة الأنبياء؛ لم يورثوا درهمًا ولا دينارًا؛ وإنما ورثوا أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها؛ فقد أخذ حظًّا وافرًا».

فهذا يؤيد حديث الصديق الأكبر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ويؤكد ما تقدم من تحاملهم عليه.

وحديث أبي عبد الله الصادق: هو عندنا مرفوع في «صحيح ابن حبان» وغيره؛ في آخر حديث؛ أوله:

«**من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا...**»؛ انظر «صحيح الجامع الصغير» (٦٢٩٧).

وقد رواه الكليني في مكان آخر (١/ ٣٤) عن أبي عبد الله مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

[الضعيفة ١٠/ ٦٢٩]

علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ هو الوصي

- **«ألا أرضيك يا علي؟»** قال: بلى يا رسول الله! قال: **«أنت أخي ووزيري؛ تقضي ديني، وتنجز موعدي، وتبرئ ذمتي. فمن أحبك في حياة مني؛ فقد قضى نحبه. ومن أحبك في حياة منك بعدي؛ ختم الله له بالأمن والإيمان. ومن أحبك بعدي ولم يرك؛ ختم الله له بالأمن والإيمان، وأمنه يوم الفزع الأكبر. ومن مات وهو يبغضك يا علي؛ مات ميتة جاهلية،**

يحاسبه الله بما عمل في الإسلام».

[ضعيف]

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٠٥/ ٢)

أورد الشيعي حديث الطبراني هذا، وأتبعه بقوله (ص ٢٢٥):

«وهذا نص في كونه الوصي، وصريح في أنه أفضل الناس بعد النبي، وفيه من الدلالة الالتزامية - على خلافته ووجوب طاعته - ما لا يخفى على أولي الألباب»!

وأقول: أولو الألباب يقولون: أثبت العرش ثم انقش! فالحديث ضعيف جدًّا، بل هو موضوع؛ فقد ثبت من طرق عن علي رضي الله عنه:

أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر؛ كما في «البخاري» وغيره. ولكن الشيعي وأصحابه يكابرون ويجحدون!!

ثم رأيت الحديث هذا؛ قد أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١/ ١٨٥) من طريق جعفر بن أحمد عن مطر عن أنس وقال:

«مطر متروك. وجعفر تكلموا فيه».

ثم أورده من طريق أخرى عن أنس؛ وحكم بوضعها.

وأورده من حديث سلمان أيضًا من طريق أخرى عنه؛ وأعله بقوله:

«قال عبد الغني بن سعيد: رواته مجهولون وضعفاء. وإسماعيل بن زياد متروك».

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨) من طريق قيس بن ميناء عن سلمان به مختصرًا؛ بلفظ: «وصيي علي بن أبي طالب».

أورده في ترجمة قيس هذا. وقال:

«كوفي لا يتابع على حديثه، وكان له مذهب سوء».

وساق له الذهبي هذا الحديث. وقال: «كذب».

وأقره الحافظ في «اللسان»، والسيوطي في «اللآلئ» (١/ ١٨٥-١٨٦)

وقد روي حديث الوصية - بأتم من هذا - من حديث بريدة، وسيأتي برقم (٤٩٦٢)

[الضعيفة ١٠/ ٦٤٤]

سبب نزول آية

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾

- «أوحى الله عز وجل - ليلة المبيت على الفراش - إلى جبرائيل وميكائيل: إني آخيت بينكما، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر، فأيكما يؤثر صاحبه بالحياة؟! فاختار كلاهما الحياة. فأوحى الله إليهما: ألا كنتما مثل علي بن أبي طالب! آخيت بينه وبين محمد ﷺ، فبات على فراشه ليفديه بنفسه ويؤثره بالحياة!! اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه. فنزلا، فكان جبريل عند رأسه، وميكائيل عند رجليه، وجبرائيل ينادي: بخ بخ! من مثلك يا ابن أبي طالب؟! يباهي الله بك الملائكة! وأنزل الملائكة! وأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾». الحديث.

[موضوع]

قال الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤٨):

«أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم». وذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية من سورة البقرة (ص ١٨٩) من الجزء الثاني من «تفسيره الكبير» مختصرًا»!!

وأقول:

أولًا: إن لوائح الوضع على هذا الحديث ظاهرة بينة؛ لا تخفى على أحد أوتي فهمًا وبصيرة، فما فائدة ذكر الفخر الرازي إياه في «تفسيره»؛ وهو محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة؟! وهو في ذلك مثل «الإحياء» للغزالي!

وثانيًا: فإن قوله: «أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم...»! تعبير يدل على جهله بهذا العلم؛ فإن أصحاب «السنن» عند أهل المعرفة به هم غير أصحاب «المسانيد»! وغالب الظن أن المقصود بهذا التعبير التعمية والتضليل؛ وإلا فمن هم هؤلاء؟!

وأصحاب «السنن الأربعة»، وكذلك أصحاب «المسانيد» - عندنا معشر أهل السنة - مع أن كتبهم لا تخلو من أحاديث ضعيفة؛ فهي أرفع من أن تسود بمثل هذا الحديث البين بطلانه! فالله المستعان.

[الضعيفة ١٠/ ٦٥٠]

علي رضي الله عنه أحق بالنبي

- (كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ: إن الله يقول: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾؛ والله! لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله! لئن مات أو قتل؛ لأقاتلن على ما قاتل عليه حتى أموت، والله! إني لأخوه، ووليه، وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني؟!).

[منكر]

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ١٣)، والحاكم (٣/ ١٢٦)، وابن عساكر (١٢/ ٧٩/ ٢)

أورد الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤٨) طرفًا من هذا الحديث، وعزاه للحاكم؛ وقال:

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه»؛ مسلمًا بصحته»!!

قلت: وهذا من تدليساته الكثيرة؛ فإن الذهبي سكت عليه، والحاكم نفسه لم يصرح بصحة إسناده - على خلاف عادته -، وإنما سكت عليه أيضًا، فتنبه!!

ثم رأيته أفصح بالكذب فقال (ص ٢٢٢) - بعد أن ذكر طرفه الأول والأخير منه -:

«هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي، أخرجها الحاكم في صفحة (١٢٦)، من الجزء (٣) من «المستدرك» بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم، واعترف الذهبي في «تلخيصه» بذلك»!!

[الضعيفة ١٠/ ٦٥٤]

***

خصال يتمناها النبي في علي رضي الله عنه

- «لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن تكون لي خصلة منها؛ أحب إلي من أن أعطى حمر النعم: تزوجه فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ - يحل له فيه ما يحل له -، والراية يوم خيبر».

[ضعيف جدًا]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٥)، وابن عساكر (١٢/ ٨٧/ ٢)

وأما الشيعي؛ فعزاه في حاشية (ص ١٤٩) للحاكم وأبي يعلى؛ ولم يكشف عن علته كما هي عادته! بل زاد على ذلك، فقال في صلب الكتاب بأنه:

«حديث صحيح على شرط الشيخين»!

وهذا كذب مفضوح عند كل من له علم بتراجم الرواة؛ فإن عبد الله بن جعفر هذا - مع ضعفه الشديد - لم يخرج له الشيخان.

وسهيل بن أبي صالح؛ لم يخرج له البخاري. أفلا نجعل لعنة الله على الكاذبين؟!

ومن تدليسات هذا الشيعي - إن لم نقل: من أكاذيبه -؛ قوله عطفًا على عزوه المشار إليه آنفًا:

«وأخرجه بهذا المعنى - مع قرب الألفاظ -: أحمد بن حنبل من حديث عبد الله ابن عمر (ص ٢٦) من الجزء الثاني من (مسنده)»!!

وكشفًا عن تدليسه؛ أقول:

أولًا: إن لفظ حديث ابن عمر بعيد جدًّا عن لفظ حديث الترجمة في الخصلة الثانية؛ فإن أحمد أخرجه في المكان الذي أشار إليه من طريق هشام بن سعد عن عمر ابن أسيد عن ابن عمر قال:

كنا نقول في زمن النبي ﷺ: رسول الله خير الناس، ثم أبو بكر، ثم عمر، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم...».

قلت: فذكرها؛ إلا أنه قال في الخصلة الثانية: «وسد الأبواب إلا بابه في المسجد».

فتأمل كم الفرق بين هذا اللفظ ولفظ الترجمة:

وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ؛ يحل له فيه ما يحل له؟!

هذا الفرق في اللفظ؛ فما بالك في المعنى، وهو مقصود الألفاظ؟!

ثانيًا: في حديث ابن عمر هذا ما لا يؤمن به الشيعة؛ وهو أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر، ويجادلون في ذلك مجادلة كبيرة بالباطل، ويرتكبون في سبيل ذلك كل سهل ووعر، ويعرضون عن الأحاديث الصحيحة - كحديث ابن عمر هذا - إلى الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة - كحديث عمر هذا، وما قبله من الأحاديث وما يأتي -.

فما أشبه هذا الشيعي وأمثاله الذين يأخذون من النص ما يوافق أهواءهم، ويدعون منه ما يخالفهم، فما أشبههم بمن خاطبهم الله تعالى بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾!

ومن تدليساته أيضًا؛ قوله عطفًا على ما سبق:

«ورواه عن كل من عمر وابنه عبد الله؛ غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة»!

فأقول: ليس له عن عمر إلا تلك الطريق الواهية، ولا عن ابن عمر إلا تلك الطريق المذكورة؛ وهي جيدة. وقال الهيثمي فيه:

«رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال (الصحيح)»!

وأقول: هشام بن سعد؛ وإن أخرج له مسلم؛ ففي حفظه ضعف يسير، وهو حسن الحديث. ولذلك حسن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه هذا في «الفتح» (٧/ ١٣).

لكن له شواهد كثيرة تؤيد صحة هذه الخصلة في حديث ابن عمر.

وقد جمع الحافظ بينها وبين قوله ﷺ: «لا يبقين في المسجد باب إلا سد؛ إلا باب أبي بكر» أخرجه البخاري، فراجعه في «فتح الباري».

[الضعيفة ١٠/ ٦٥٩]

جزاء من تنقص من علي رضي الله عنه

- «ما بال أقوام يتنقصون عليًّا؟! من تنقص عليًّا فقد تنقصني، ومن فارق عليًّا فقد فارقني، إن عليًّا مني وأنا منه، خلق من طينتي، وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم ﴿ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾».

[ضعيف جدًّا]

أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٢٨)

قال الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٥٥-١٥٦) - بعد أن ساق الحديث من طريق الطبراني هذه -:

«وهذا الحديث مما لا ريب في صدوره، وطرقه إلى بريدة كثيرة، وهي معتبرة بأسرها»!

فأقول: وهذا كذب مكشوف، فمن أين لهذه الطريق الاعتبار؛ وفيها ما عرفت من جهالة جماعة من رواته، وضعف حسين الأشقر مع تشيعه؟!

وهب أن هذا مرضي عنه عند الشيعي؛ فهل الجماعة من الشيعة أيضًا على جهالتهم؟!

ثم إنه إن كان يعني أنه لا ريب في صدوره من رسول الله ﷺ؛ فهو التقول على رسول الله ﷺ، وحسبه قوله ﷺ:

«من حدث عني بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين».

وكيف لا يرى أن هذا الحديث كذب؛ مع تفرد أولئك المجهولين وذاك الشيعي الضعيف به، دون سائر الرواة الثقات وغيرهم كما سبق بيانه؟! فصدق رسول الله ﷺ إذ يقول:

«إذا لم تستح؛ فاصنع ما شئت» [الضعيفة ١٠/ ٦٦٨].

***

علي رضي الله عنه ولي المؤمنين

- «سألت الله فيك خمسًا، فأعطاني أربعًا ومنعني واحدة: سألته فأعطاني فيك أنك أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة. وأنت معي؛ معك لواء الحمد، وأنت تحمله. وأعطاني أنك ولي المؤمنين من بعدي».

[موضوع]

أخرجه الخطيب في ترجمة أحمد بن غالب بن الأجلح أبي العباس من «تاريخه» (٤/ ٣٣٨-٣٣٩)

أورد الشيعي هذا الحديث محتجًّا به في «مراجعاته» دون أي تخريج؛ اللهم إلا أنه ذكر أنه من أحاديث «الكنز» (ص ٣٩٦ جزء ٦)!

واقتصاره على هذا فقط: من تدليساته التي لا تتناهى، ولا يمكن للقارئ - بل لأكثر القراء - أن يكتشفوا سرها؛ فإن من عادته أن يخرج الحديث بعزوه إلى بعض أئمة الحديث غالبًا؛ كأن يقول: رواه أحمد والطبراني و...، ثم يذكر المصدر الذي نقل ذلك منه كـ «الكنز» مثلًا؛ وهو الغالب عليه، فلماذا لم ينقل عنه مخرج هذا الحديث؟!

ذلك؛ لأنه لو فعل لانفضح أمره، ذلك؛ أن «الكنز» قال في الموضع الذي أشار إليه الشيعي نفسه:

«رواه ابن الجوزي في (الواهيات)».

قلت: وكل من شم رائحة الحديث، وعلم الكتب المصنفة فيه؛ يعلم أن «الواهيات» كتاب لابن الجوزي خصه بالأحاديث الواهية والمنكرة، التي لم تبلغ عنده درجة الوضع، وهذا غالبي، فكثيرًا ما يورد فيه بعض الموضوعات أيضًا، كما نبه على ذلك الحفاظ.

وعليه؛ فعزو الحديث إلى «الواهيات» تضعيف له؛ من أجل ذلك لم ينقل الشيعي عن «الكنز» رواية ابن الجوزي له في «الواهيات»!!

وقد يقول قائل: لعل الشيعي لا يعلم موضوع كتاب «الواهيات»؛ فلا يلزم أن

نسيء الظن به، ونجزم أنه تعمد ترك عزو الحديث إليه لما ذكرت!

فأقول: إني أستبعد ذلك عنه، ولئن سلمنا به؛ فقد خلصناه من إساءة الظن به وألصقنا به الجهل؛ بما يترفع عنه المبتدئون في هذا العلم، فسواء كان هذا أو ذاك؛ فأحلاهما مر!

ولقد ذكرني هذا الجهل المنسوب للشيعي بقصة طريفة تروى؛ خلاصتها: أن خطيبًا في بعض القرى ذكر حديثًا في خطبته؛ قال عقبه:

«رواه ابن الجوزي في (الموضوعات)»!!

[الضعيفة ١٠/ ٦٧٠]

علي رضي الله عنه وزير النبي صلى الله عليه وسلم

- **«اللهم! إن أخي موسى سألك؛** ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى ﴿٢٨﴾ وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ **. فأوحيت إليه:** ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾**. اللهم! وإني عبدك ونبيك، فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيرًا من أهلي، عليًّا اشدد به ظهري».**

[موضوع]

أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٦١) من رواية الثعلبي في «تفسيره» بالإسناد إلى أبي ذر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بهاتين - وإلا صمتا - ورأيته بهاتين - وإلا عميتا - يقول:

«علي قائد البررة، وقاتل الكفرة، منصور من نصره، مخذول من خذله».

أما إني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فسأل سائل في المسجد؛ فلم يعطه أحد شيئًا، وكان علي راكعًا، فأومأ بخنصره إليه - وكان يتختم بها -، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، فتضرع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الله عز وجل يدعوه، فقال... فذكره. قال أبو ذر: فوالله! ما استتم رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلمة؛ حتى هبط عليه الأمين

جبريل بهذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾.

قلت: وسكت الشيعي عن إسناده كعادته، بل أخذ يوهم القراء بأنه صحيح، وذلك بأن نقل ترجمة الثعلبي عن ابن خلكان؛ الذي نقل عن بعضهم أنه قال فيه: «صحيح النقل، موثوق به»!

فيتوهم من لا علم عنده؛ أن هذا معناه أن كل ما ينقله من الأحاديث صحيح في ذاته! وليس الأمر كذلك، كما يعلمه عامة المشتغلين بهذا العلم الشريف، وإنما المراد أنه لا ينقل إلا ما سمعه، وأنه ثقة في روايته ما سمع، كغيره من الحفاظ.

وأما كون ما روى صحيحًا في نفسه أو لا؛ فهذا أمر يعود إلى النظر في إسناده الذي روى الحديث به؛ فإن صح فبها؛ وإلا فإن مجرد روايته إياه لا تكون تصحيحًا له؛ كما لا يخفى، شأنه في ذلك شأن كل أئمة الحديث الذين لم يتقيدوا برواية الصحيح فقط.

وكم من حديث رواه الثعلبي هذا، وهو مطعون فيه عند العلماء، ومنه حديث الترجمة هذا؛ فقد قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ضعف الحديث من طريق أخرى في نزول الآية المذكورة في علي، كما تقدم برقم (٤٩٢١) -؛ قال الحافظ (ص ٥٦- ٥٧ ج ٤):

«ورواه الثعلبي من حديث أبي ذر مطولًا، وإسناده ساقط».

ومضى كلام شيخ الإسلام مفصلًا في إبطاله تحت الحديث (٤٩٢١).

وقد حكم ابن عدي بوضع الطرف الأول منه من رواية أخرى.

وكذلك الذهبي، بل حلف بالله على وضعه!

[الضعيفة ١٠/ ٦٧٢]

***

اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه

- «يا أيها الناس! إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله، وإني لأظن أني موشك أن أدعى فأجيب، وإني مسؤول، وإنكم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجهدت ونصحت، فجزاك الله خيرًا. فقال: «أليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن جنته حق، وناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث حق بعد الموت، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟» قالوا: بلى نشهد بذلك. قال: «اللهم! اشهد». ثم قال:

«أيها الناس! إن الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فهذا مولاه» - يعني: عليًّا رضي الله عنه -. «اللهم! وال من والاه. وعاد من عاداه». ثم قال:

«يا أيها الناس! إني فرطكم، وإنكم واردون علي الحوض: حوض ما بين بصري إلى صنعاء، فيه عدد النجوم قدحان من فضة. وإني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما، الثقل الأكبر: كتاب الله عز وجل، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به؛ لا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي؛ فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضا حتى يردا علي الحوض».

[ضعيف]

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٤٩/ ٢)، وابن عساكر (١٢/ ١١٤/ ١-٢)

وأما الشيعي؛ فقد صدر الحديث بقوله (ص ١٨٧):

«أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحته عن زيد بن أرقم قال...» فذكره بتمامه؛ إلا أنه اختصر كلمات من أوله.

قلت: وفي كلام الشيعي هذا على قصره خطيئتان - ولا أقول: خطآن -

الأولى: قوله: «بسند مجمع على صحته»! فهذا كذب بواح؛ فإن مثل هذه الدعوى لا يمكن إثباتها حتى من عالم ثقة متخصص في علم الحديث، فكيف ومدعيها ليس في

العير ولا في النفير؟! بل هو ممن بلونا منه الكذب الكثير، كما سبق بيانه مرارًا.

ومن الدليل على ذلك: أنه لما أراد أن يثبت هذه الدعوى الكاذبة في الحاشية؛ لم يزد على أن أضاف إليها دعوى كاذبة أخرى، فقال:

«صرح بصحته غير واحد من الأعلام؛ حتى اعترف بذلك ابن حجر.. في الصواعق ص ٢٥»!

قلت: فلم يستطع أن ينقل عن أحد صحته إلا ابن حجر المذكور، وليس هو الحافظ العسقلاني، وإنما هو الهيتمي الفقيه. ومع الأسف؛ فقد صرح هذا في الكتاب المذكور بأن سند الطبراني صحيح!

وهذا لا يقبل من مثله؛ لأنه ليس من أهل المعرفة بالتصحيح والتضعيف، لا سيما وفيه ذلك الأنماطي الذي جزم العسقلاني - كما سبق - بأنه ضعيف، فأنى لإسناده الصحة، بل الإجماع عليها؟!

والأخرى: جعله الحديث من رواية زيد بن أرقم، وإنما هو من رواية حذيفة بن أسيد كما رأيت! والظاهر أنه تعمد تغيير صحابي الحديث تضليلًا؛ فإنه يفعل مثله أو نحوه كثيرًا! عامله الله بما يستحق!

واعلم أن الكلام إنما هو في خصوص هذا الإسناد الذي جاء بهذا السياق، فلا يعترضن أحد علينا بأن حديث (الغدير) قد جاء من طرق كثيرة؛ فهو صحيح قطعًا! فإننا نقول:

نعم؛ هو صحيح في الجملة؛ إلا أن طرقها تختلف متونها اختلافًا كثيرًا، فما اتفقت عليه من المتن فهو صحيح، ومن ذلك قوله:

«**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم! وال من والاه وعاد من عاداه**». وله طرق صحيحة قد كنت جمعت قسمًا كبيرًا منها في «الصحيحة» (١٧٥٠).

وما اختلف عليه منه؛ فالمرجع حينئذ إلى الإسناد؛ فإن صح فبها، وإن لم يصح فلا.

ولا يجوز حينئذ تصحيح هذا النوع - كما يفعل الشيعي - بالنوع الأول، كما هو

ظاهر لا يخفى على أولي النهى؛ فإن أهل الأهواء كثيرًا ما يستغلون الحديث الضعيف إسناده؛ لأن له سياقًا خاصًا لم يرد في الأسانيد الصحيحة، ثم يزعمون أن الحديث صحيح، ويعنون أصله، وهم يستدلون بذلك على السياق الخاص!!

ثم اعلم أن الحديث؛ قد روى مسلم (٧/ ١٢٢-١٢٣) من طريق أخرى طرفًا منه من حديث يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال:

قام رسول الله ﷺ يومًا فينا خطيبًا بماء يدعى: (خمًّا) - بين مكة والمدينة - فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر؛ ثم قال:

«أما بعد: ألا أيها الناس؛ فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين؛ أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به».

فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال:

«وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي؛ أذكركم الله أهل بيتي» (ثلاثًا).

وهكذا أخرجه أحمد (٥/ ٣٦٦-٣٦٧).

وأخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ١٥)، والحاكم (٣/ ١٠٩) من طريق الأعمش: حدثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد به نحوه، وزاد:

«فانظروا كيف تخلفوني فيهما؛ فإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض». ثم قال:

«إن الله مولاي، وأنا ولي كل مؤمن». ثم إنه أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال:

«من كنت وليه فهذا وليه، اللهم! وال من والاه، وعاد من عاداه». وزاد الحاكم:

«فذكر الحديث بطوله». وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»! وسكت عنه الذهبي!

وأقول: هو كما قال؛ لولا أن حبيب بن أبي ثابت مدلس، وقد عنعنه.

وقد اختلف عليه في إسناده: فروي عنه هكذا.

وروي عنه عن زيد بن أرقم به دون قوله:

«إن الله مولاي...» إلخ.

أخرجه الترمذي من طريق الأعمش أيضًا عن عطية عن أبي سعيد، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد به... فأسقط من بينهما أبا الطفيل.

أخرجه الترمذي (٢/ ٣٠٨). وقال:

«حسن غريب».

وأخرجه أحمد (٣/ ١٧،٢٦) من هذا الوجه بأتم منه.

وقول الشيعي (ص ٢٠) أنه أخرجه من طريقين... من أكاذيبه!

ثم أخرجه الحاكم (٣/ ٥٣٣) من طريق كامل أبي العلاء: سمعت حبيب بن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم قال:

خرجنا مع رسول الله ﷺ؛ حتى انتهينا إلى غدير (خم)، فأمر بروح، فكسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشد حرًّا منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال:

«**يا أيها الناس! إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده: كتاب الله عز وجل**»، ثم قام فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال:

«**يا أيها الناس! من أولى بأنفسكم؟!**» قالوا: الله ورسوله أعلم! قال:

«**من كنت مولاه؛ فعلي مولاه**». وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وأقول: وهو كما قالا؛ لولا عنعنة حبيب.

على أن كاملًا أبا العلاء - وإن كان من رجال مسلم -؛ ففي حفظه ضعف، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله:

«صدوق يخطئ».

فمخالفة مثله للأعمش مما يتوقف فيه.

على أن حديثه في الجملة - أو غالبه - صحيح؛ لأنه ثابت في الطرق والأحاديث الأخرى؛ إلا ما يتعلق بالبعث؛ فعندي فيه وقفة الآن؛ فإن جاء له شاهد معتبر به تقوى به.

وقد جاء هذا في حديث زيد هذا من رواية الطبراني، ساقه الهيثمي (٩/ ١٦٣-١٦٤) بأتم من رواية الحاكم؛ إلا أنه أعله بأن فيه حكيم بن جبير؛ وهو ضعيف.

وقد نقلت عنه فيما تقدم طرفًا منه (رقم: ٤٩١٤).

(تنبيه): يكشف لك هذا التخريج أن حديث الغدير قد اختلف رواته - قبل مخرجيه من الأئمة - في سياقه؛ فمنهم المطول، ومنهم المختصر.

فمن جنف الشيعي وحيفه وطغيانه وحقده على أئمة السنة؛ قوله - بعد أن ساق بعض الروايات فيه - ومنها رواية النسائي عن زيد -؛ قال (ص ١٩٠):

«وهذا الحديث؛ أخرجه مسلم من عدة طرق[1] عن زيد بن أرقم، لكنه اختصره فبعثره - وكذلك يفعلون -»!! كذا قال! فض الله فاه! ما أقل حياءه!

فما الذي حمله على اتهام الإمام مسلم بأنه هو الذي اختصره - إن كان هناك اختصار مقصود - دون من فوقه من رواته؟! وكيف يصح اتهامه إياه بذلك، وهذا الإمام أحمد قد رواه أيضًا مثل روايته مختصرًا؟!

ثم ماذا يقول عن النسائي وغيره ممن أخرج الحديث من طرق أخرى؛ يزيد بعضهم على بعض، وينقص بعضهم عن بعض، وخصوصًا الترمذي في روايته، أكل هؤلاء اختصروا الحديث وبتروه؟!

بل ماذا يقول هذا الشيعي الجائر في صنيع الحاكم نفسه - وهو المتهم بالتشيع الصريح - بأنه اختصر الحديث بقوله المتقدم:

«.. فذكر الحديث بطوله»؟!

أليس الحاكم هو الأولى بأن يتهم باختصار الحديث من مسلم، لو كان الاختصار تهمة؟! ولكن صدق رسول الله ﷺ:

«إذا لم تستح فاصنع ما شئت»[2].

---

(١) قلت: وقوله: «من عدة طرق»! من أكاذيبه الكثيرة؛ فإنه لم يروه إلا من طريق يزيد بن حبان كما تقدم؛ وكذلك أحمد. ويأتي بيان كذبة أخرى من هذا القبيل قريبًا.

(٢) أخرجه البخاري ١٠ / ٤٣٤ في الأدب، باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت، وأبو داود رقم (٤٧٩٧) في الأدب، باب ما جاء في الحياء، وأخرجه أيضًا ابن ماجة رقم (٤١٨٣) في الزهد، باب الحياء.

ومن تقادير الله اللطيفة: أنه كشف عن أن الأمر الذي اتهم الشيعي الإمام مسلمًا به: إنما هو صنيع الشيعي نفسه، فهو الذي يختصر الروايات ويبترها؛ لهوى في نفسه؛ فإنه - بعد أن طعن في الإمام تلك الطعنة الفاشلة - قال:

«وعن سعد أيضًا قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فلما بلغ غدير (خم)؛ وقف للناس...».

قلت: فذكر الحديث؛ وهو صحيح المتن ضعيف السند؛ لأن فيه راويًا فيه جهالة. ومع ذلك فقد وقع في سياقه ما يدل على ضعف راويه، وهو قوله في أوله:

كنا مع رسول الله ﷺ بطريق مكة وهو متوجه إليها، فلما بلغ... الحديث.

هكذا نصه عند مخرجه النسائي الذي عزاه الشيعي إليه [(١)].

ومع ذلك؛ حذف منه قوله:

بطريق مكة وهو متوجه إليها! دون أن ينبه على ذلك؛ لأنه لو فعل خشي أن يتسرب إلى بعض القراء الشك في صحة أصل الحديث! ولكنه لجهله بهذا العلم؛ لا يستطيع أن يدفع الشك المشار إليه بمثل أن يقال: أصل الحديث صحيح!

وأما قوله: وهو متوجه إليها... فهو خطأ من بعض رواته؛ لأن الطرق الأخرى في حديث زيد وغيره متفقة على أن ذلك كان مرجعه من حجة الوداع. وقد ذكر الشيعي نفسه بعض الروايات في ذلك (ص ١٨٨،١٨٩)

وبهذا يتبين أنه قد صدق في الشيعي المثل السائر: (رمتني بدائها وانسلت)!!

واعلم أن من الاستغلال الذي أشرت إليه فيما سبق: أن حديث الغدير؛ أورده الشيعي (١٩٠) من رواية الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب من طريقين - كذا قال -، فذكره، وزاد - بعد قوله ﷺ: **«وعاد من عاداه»** -:

قال: فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئًا يا ابن أبي طالب! أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة!!

قلت: ليس في حديث البراء هذا زيادة أخرى على الأحاديث الأخرى التي ساقها

---

(١) عزاه الشيعي لـ «خصائص النسائي». وقد رواه ابن عساكر أيضًا (١٢/ ١٥٥/ ١ - ٢).

الشيعي، فهو إنما ساقه من حديثه من أجل هذه الزيادة!

وهي مما لا يصح في حديث الغدير الصحيح؛ فإن الإمام أحمد أخرجه في الصفحة التي ذكرها الشيعي نفسه (٤/ ٢٨١) من طريق حماد بن سلمة: أنبأنا علي ابن زيد عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب به.

قلت:وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف؛ كما تقدم مرارًا.

ومن طريقه:أخرجه ابن عساكر أيضًا (١٢/ ١١٤/ ٢)، وكذا ابن ماجه (١١٦)؛ ولكنه لم يذكر هذه الزيادة.

ولعله تعمد حذفها إشارة منه إلى نكارتها؛ لتفرد ابن جدعان بها في هذه الطريق.

نعم؛ تابعه عليها - عند ابن عساكر - أبو هارون العبدي.

ولكنه شر منه؛ فإنه متهم بالكذب.

ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة:ما رواه أبو إسحاق عن البراء وزيد بن أرقم قالا... الحديث دون الزيادة.

أخرجه ابن شاهين في «السنة» (رقم ١٢ - منسوختي)، وابن عساكر (١٢/ ١١٥/ ١).

(تنبيه):قول الشيعي فيما تقدم:

إن الحديث رواه أحمد من طريقين عن البراء بن عازب!

فهو من أكاذيبه التي لا تتناهى؛ فإنما هو عنده من طريق ابن جدعان فقط؛ كما سبق.

قلت:ومن ذلك الاستغلال؛ قول الشيعي (ص ١٩٥):

«ورب قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة؛ كأنس بن مالك»!!

قلت:يشير بالشهادة إلى مناشدة علي رضي الله عنه من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير (خم) ما قال، فقام جمع فشهدوا، فزعم الشيعي - عامله الله بما يستحق - أن أنسًا رضي الله عنه أقعده البغض عن القيام بتلك الشهادة!!

وكذب عدو الله! فما كان لأنس - وهو الذي خدم رسول الله ﷺ عشر سنين،

ودعا له رسول الله ﷺ خيرًا - أن يكتم الشهادة!

والشيعي - في زعمه الكاذب هذا - إنما استدل عليه بروايتين:

الأولى: زعم أن عليًّا رضي الله عنه قال لأنس: ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله ﷺ، فتشهد بما سمعته يؤمئذ منه؟! فقال: يا أمير المؤمنين! كبرت سني ونسيت. فقال علي: إن كنت كاذبًا؛ فضربك الله ببيضاء لا تواريها العمامة! فما قام حتى ابيض وجهه برصًا. فكان بعد ذلك يقول: أصابتني دعوة العبد الصالح.

قلت: وهذه رواية شيعية تقطر فرية وإثمًا! وهي من رواياتهم الكثيرة التي لا سنام لها ولا خطام، والشيعي نفسه لم ينسبها إلى أي مرجع من مراجع السنة.

أما من كتب أهل السنة؛ فلأنه لا أصل لها في شيء منها.

وأما من كتب الشيعة؛ فكأنه لم يعزه إلى شيء منها؛ لعلمه بأن عزو مثل هذه الرواية إلى كتاب إنما هو فضيحة لها!

وعلى كل حال؛ فليس الشاهد فيها؛ وإنما في الرواية السنية الآتية:

الثانية: قال:

«ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد في آخر (ص ١١٩) من الجزء الأول من «مسنده»؛ حيث قال: فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا؛ فأصابتهم دعوته»!!

فأقول: والجواب من وجوه:

الأول: أن عزوها للإمام أحمد خطأ؛ سببه الجهل بكتب السنة؛ فإن الشيعي يظن أن كل ما في «مسند أحمد» هو من روايته، وليس الأمر كذلك عند أهل العلم، وليس هذا مجال بسط ذلك؛ وإنما هي من رواية ابنه عبد الله عن غير أبيه؛ فقد قال عبد الله في «مسند أبيه» - في المكان الذي أشار إليه الشيعي -: حدثنا أحمد بن عمر الوكيعي: حدثنا زيد بن الحباب: حدثنا الوليد بن عقبة بن نزار العنسي: حدثني سماك بن عبيد ابن الوليد العنسي قال: دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى فحدثني:

أنه شهد عليًّا رضي الله عنه في الرحبة قال: أنشد الله...

قلت: فذكر ما أشرنا إليه آنفًا؛ وزاد في آخره:

«**وانصر من نصره، واخذل من خذله**». فقام (كذا) إلا ثلاثة لم يقوموا؛ فدعا عليهم؛ فأصابتهم دعوته !

الثاني: أن الاحتجاج بهذه الزيادة التي في آخر هذه الرواية؛ إنما يجوز إذا كان إسنادها ثابتًا؛ وهيهات هيهات؛ فإن فيه - كما رأيت - الوليد بن عقبة بن نزار العنسي؛ وهو مجهول كما قال الحافظ. وقال الذهبي:

«لا يعرف».

وقد خالفه يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى به دون هذه الزيادة.

وخالفه كل من روى قصة المناشدة هذه عن علي رضي الله عنه؛ وهم جمع من التابعين: عند أحمد (١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩)، والنسائي (ص ١٦، ١٧، ١٨، ٢٩)، وابن عساكر (١٢/ ١١٠/ ٢-١١٣/ ١)؛ كل هؤلاء لم يذكروا الزيادة المتضمنة للاستثناء.

الثالث: هب أن الاستثناء المشار إليه ثابت في القصة؛ فليس فيه تسمية الثلاثة الذين لم يقوموا؛ فأصابتهم دعوة علي رضي الله عنه؛ فضلًا أن يكون قد سمي منهم أنس بن مالك رضي الله عنه.

الرابع: هب أنهم سموا، فليس فيه تعيين ما أصابهم من دعوته.

ومن البدهي: أنه يجوز تعيين الاسم والدعوة بمثل تلك الرواية الشيعية الجائرة؛ لأنها بمنزلة الرواية الإسرائيلية التي يراد تفسير النص الشرعي الثابت بها!

وهذا باطل لا يخفى!

ومن ذلك أيضًا: ما ذكره (ص ٢٠٠) قال:

«مما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج بسندين معتبرين (!):

أن رسول الله ﷺ لما كان يوم غدير (خم)؛ نادى الناس فاجتمعوا، فأخذ بيد علي، فقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»، فشاع ذلك فطار في البلاد، وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسول الله ﷺ على ناقة له، فأناخها ونزل عنها وقال: يا محمد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، فقبلنا منك، وأمرتنا أن نصلي خمسًا، فقبلنا منك، وأمرتنا بالزكاة، فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم رمضان،

فقبلنا، وأمرتنا بالحج، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك تفضله علينا؛ فقلت: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فهذا شيء منك أم من الله؟! فقال ﷺ: «فوالله الذي لا إله إلا هو! إن هذا لمن الله عز وجل». فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول: اللهم! إن كان ما يقول محمد حقًّا؛ فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم! فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته، فخرج من دبره فقتله، وأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾، انتهى الحديث بعين لفظه»!!

قلت: فهذا السياق باطل، لا يشك في ذلك من عنده ذرة من علم بعلم الحديث والتفسير، وبيانه من وجوه:

الأول: أن قوله: إن كان هذا هو الحق من عندك... إنما هو من قول أبي جهل - لعنه الله - كما رواه البخاري في «صحيحه». وهذا أصح مما روى الحاكم (٢/ ٥٠٢) عن سعيد بن جبير: أنه النضر بن الحارث بن كلدة؛ لأن هذا مرسل.

الثاني: أن آية: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ إلى آخر السورة مكية؛ فكيف يصح القول بأنها نزلت في (خم) بعد رجوعه من حجة الوداع؟!

وقد روى جمع - منهم ابن الضريس - عن ابن عباس قال:

نزلت سورة (سأل) بمكة.

وروى ابن مردويه عن ابن الزبير مثله.

وروى الحاكم في مرسل سعيد بن جبير المتقدم:

أن الذي سأل هو النضر بن الحارث.

فهذا كله يبطل ما عزاه الشيعي إلى الثعلبي.

الثالث: أن روايات الغدير - ما صح منها وما لم يصح -؛ لم يرد في شيء منها هذا التفصيل الذي تضمنته رواية الثعلبي هذه.

وأما قول الشيعي: «بسندين معتبرين»! فهو غير مصدق في ذلك؛ لكثرة ما بلونا عليه من الكذب، ولجهله بهذا العلم الشريف! وكثيرًا ما يكون الحديث جاء من

طريق واحدة يرويها صحابي واحد، وعنه تابعي واحد، وعنه تابع تابعي واحد، ثم تتعدد الطرق من تحته، فيقول الشيعي:

«من طريقين أو طرق»!

انظر - على سبيل المثال - التعليق المتقدم على (ص ٦٨٥) من هذا الحديث؛ تر عجبًا.

ومن ذلك قوله (ص ٣٨) - مشيرًا إلى هذه القصة الباطلة -:

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره» هذه القضية مفصلة.... وأخرجها الحاكم في تفسير المعارج من «المستدرك» فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني»!!

وأنت إذا رجعت إلى المكان المشار إليه من «المستدرك»؛ لا تجد للقصة أو القضية - على تعبيره - ذكرًا، بل تجد ما يدل على نقيضها، وهو مرسل سعيد بن جبير الذي سبق! وسياقه هكذا:... عن سعيد بن جبير: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١ لِّلۡكَٰفِرِينَ لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ﴾: ذي الدرجات. ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ﴾ قال: هو النضر بن الحارث بن كلدة؛ قال: اللهم! إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء).

قلت: فهذا هو نص القضية التي أحال عليها الشيعي؛ فهل تجد فيه أن الآية نزلت فيمن جحد ولاية علي رضي الله عنه؟! وأن الذي قال: اللهم! إن كان... ونزب فيه (سأل) هو الحارث بن النعمان الذي جاء في القصة الباطلة؟! أم تجد فيه أنه النضر بن الحارث ابن كلدة؟!

فماذا يستطيع الإنسان أن يقول في مثل هذا الشيعي الذي لا يتورع عن الكذب وعن تضليل القراء؟! فإلى الله المشتكى!

ومن ذلك أيضًا قوله (ص ٢٠٨):

«وقيل لعمر - فيما أخرجه الدارقطني -: إنك تصنع لعلي شيئًا لا تصنعه بأحد من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: إنه مولاي»!!

قلت: نقله الشيعي عن كتاب «الصواعق» للهيتمي (ص ٢٦)؛ وقد سكتا عليه!

فبئس ما صنعا!!

فقد أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١١٩/ ١) من طريق الدارقطني بسنده عن سعيد ابن محمد الأسدي: أخبرنا حسين الأشقر عن قيس عن عمار الدهني عن سالم بن أبي الجعد قال: قيل لعمر...

قلت: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ فيه علل:

الأولى: الانقطاع؛ فإن سالمًا لم يدرك عمر رضي الله عنه.

الثانية: حسين - وهو ابن الحسن الأشقر -؛ فإنه - على ضعفه - من غلاة الشيعة، وقد كذبه بعضهم.

الثالثة: سعيد بن محمد الأسدي؛ إن لم يكن هو الوراق الثقفي الكوفي؛ فلم أعرفه.

والثقفي مضى له ذكر في الحديث (٤٨٩٥).

[الضعيفة ١٠/ ٦٨٠]

علي رضي الله عنه وارث النبي ووصيه

- «**لكل نبي وصي ووارث، وإن عليًّا وصيي ووارثي**».

[موضوع]

أخرجه ابن عدي - في ترجمة شريك بن عبد الله من «الكامل» (ق ١٩٣/ ١)

قلت: نقل الشيعي في «مراجعاته» (ص ٢٢٤) قول الذهبي المذكور بشيء من الخبث والمكر، ثم قال:

«والجواب: أن الإمام أحمد بن حنبل والإمام أبا القاسم البغوي والإمام ابن جرير الطبري وإمام الجرح والتعديل ابن معين وغيرهم من طبقتهم، وثقوا محمد بن حميد ورووا عنه؛ فهو شيخهم ومعتمدهم؛ كما يعترف به الذهبي في ترجمة محمد بن حميد من (الميزان)»!!

قلت: فيه أنواع من الكذب والتدليس:

أولًا: قوله: «وثقوا محمد بن حميد»!! كذب بهذا التعميم؛ فإن أحدًا من المذكورين لم يصرح بتوثيقه؛ سوى بن معين، مع مخالفة الأئمة الآخرين إياه كما يأتي.

نعم؛ سائر المذكورين رووا عنه، ولا يلزم من ذلك أنه ثقة عندهم، كما هو معلوم عند العارفين بهذا الشأن. فهذا ابن خراش من الرواة عنه يقول فيه:

«حدثنا ابن حميد، وكان - والله - يكذب». وقال صالح جزرة:

«كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا؛ ما رأيت أجرأ على الله منه؛ كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض»!

نعم؛ قد أثنى الإمام أحمد عليه خيرًا، ولكن هذا ليس نصًّا في التوثيق أيضًا؛ لاحتمال أنه لشيء آخر، وهو الحفظ والعلم مثلًا، وهذا هو الذي رواه ابنه عبد الله عنه، فقال عبد الله عن أبيه:

«لا يزال بالري علم؛ ما دام محمد بن حميد حيًّا».

ثم هب أنه يلزم من كل ذلك أنهم وثقوه؛ فمن المحتمل أن ذلك كان منهم قبل أن يتبين لهم كذبه الذي عرفه منه الآخرون من الأئمة؛ فقد قال أبو علي النيسابوري:

«قلت: لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه؛ ما أثنى عليه أصلًا».

قلت: ومن المحتمل أن أولئك الأئمة الذين رووا عنه لم يستمروا على الرواية عنه؛ فهذا داود بن يحيى يقول:

«حدثنا عنه أبو حاتم قديمًا، ثم تركه بآخرة».

ثانيًا: هب أن الشيعي صادق فيما نقله من التوثيق؛ فذلك غير كاف للرد على قول الذهبي:

«ليس بثقة»؛ لأن الشيعي يعلم أن في مقابل التوثيق تكذيبًا صدر من أئمة آخرين، فلا بد حينئذ من الترجيح، ومن المعلوم أيضًا أن التكذيب جرح مفسر، فهو مقدم

على التوثيق! هذا في قواعدنا نحن معاشر أهل السنة. وأما الشيعة؛ فلست أعلم مذهبهم في ذلك وإن كان لا يعقل غير ما عليه أهل السنة.

وهب أن الأمر كذلك عندهم؛ فذلك مما لا ينفع معهم؛ لأنهم إنما يتبعون أهواءهم، وقاعدة الغربيين: (الغاية تبرر الوسيلة)!!

ثالثًا: هب أن الرازي هذا ثقة على مذهب الشيعي؛ فهل يلزم منه أن يكون من فوقه من رجال الإسناد ثقات أيضًا؟! مع أننا قد سبق أن بينا أن الأمر ليس كذلك!

ثم هب أنهم ثقات؛ فهل بمجرد ذلك يصح الإسناد؛ أم لا بد من سلامته من كل علة قادحة؟!

لعل الشيعي يعرف هذه الحقائق، ثم هو يتجاهلها للقاعدة السابقة: (الغاية تبرر الوسيلة)!

ومن أجل ذلك؛ تراه يتجاهل حكم الأئمة الآخرين على الحديث بالوضع؛ كالجوزقاني، وابن الجوزي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وابن عراق!

رابعًا: قوله: «فهو شيخهم ومعتمدهم، كما يعترف به الذهبي...»! كذب على الذهبي؛ فإنه لم يذكر لفظ: «معتمدهم» أصلًا، وإنما زادها الشيعي من عند نفسه زورًا وتضليلًا، فعليه من الله ما يستحق!

[الضعيفة ١٠/ ٦٩٥]

أحوال السيدة مارية رضي الله عنها

- **«خذ هذا السيف؛ فانطلق، فاضرب عنق ابن عم مارية حيث وجدته».**

[ضعيف جدًّا]

أخرجه الحاكم (٤/ ٣٩) من طريق أبي معاذ سليمان بن الأرقم الأنصاري عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت:

أهديت مارية إلى رسول الله ﷺ ومعها ابن عم لها؛ قالت: فوقع عليها وقعة، فاستمرت حاملًا. قالت: فعزلها عند ابن عمها. قالت: فقال أهل الإفك والزور: من

حاجته إلى الولد ادعى ولد غيره! وكانت أمة قليلة اللبن، فابتاعت له ضائنة لبون، فكان يغذى بلبنها، فحسن عليها لحمه. قالت عائشة رضي الله عنها: فدخل به على النبي ﷺ ذات يوم. فقال:

«كيف ترين؟». فقلت: من غذي بلحم الضأن يحسن لحمه! قال:

«ولا الشبه؟». قالت: فحملني ما يحمل النساء من الغيرة أن قلت: ما أرى شبهًا! قالت: وبلغ رسول الله ﷺ ما يقول الناس. فقال لعلي... (فذكر الحديث). قالت: فانطلق؛ فإذا هو في حائط على نخلة يخترف رطبات. قال: فلما نظر إلى علي ومعه السيف؛ استقبلته رعدة. قال: فسقطت الخرقة؛ فإذا هو لم يخلق الله عز وجل له ما للرجال؛ شيء ممسوح.

قلت: سكت عنه الحاكم والذهبي، ولعله لظهور ضعفه؛ فإن سليمان بن الأرقم متفق بين الأئمة على تضعيفه، بل هو ضعيف جدًّا؛ فقد قال البخاري:

«تركوه». وقال أبو داود، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني:

«متروك الحديث». وقال أبو داود:

«قلت لأحمد: روى عن الزهري عن أنس في التلبية؟ قال: لا نبالي روى أم لم يرو»! وقال ابن عدي في آخر ترجمته - وقد ساق له نيفًا وعشرين حديثًا (١٥٤/ ١-٢) -:

«وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد».

قلت: وللحديث أصل صحيح، زاد عليه ابن الأرقم هذا زيادات منكرة، تدل على أنه سيئ الحفظ جدًّا، أو أنه يتعمد الكذب والزيادة؛ لهوى في نفسه، ثم يحتج بها أهل الأهواء!

فأنا أسوق لك النص الصحيح للحديث؛ ليتبين لك تلك الزيادات المنكرة، فروى ثابت عن أنس:

أن رجلًا كان يتهم بأم ولد رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ لعلي:

«اذهب فاضرب عنقه».

فأتاه علي؛ فإذا هو في ركي يتبرد فيها. فقال له علي: اخرج. فناوله يده، فأخرجه؛ فإذا هو مجبوب ليس له ذكر، فكف علي عنه. ثم أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إنه لمجبوب؛ ما له ذكر.

أخرجه مسلم (٨/ ١١٩)، والحاكم (٤/ ٣٩-٤٠)، وأحمد (٣/ ٢٨١)، وابن عبد البر في ترجمة مارية من «الاستيعاب» (٤/ ١٩١٢)؛ كلهم عن عفان: حدثنا حماد بن سلمة: أخبرنا ثابت... وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»!

فوهم في استدراكه على مسلم! وقال ابن عبد البر:

«وروى الأعمش هذا الحديث فقال فيه: قال علي: يا رسول الله! أكون كالسكة المحماة؛ أو الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ فقال: بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب».

قلت: هذه الزيادة لم أقف عليها من رواية الأعمش، وإنما من رواية غيره من حديث علي نفسه، وقد مضى تخريجه في «الصحيحة» برقم (١٩٠٤)، وليس فيه أيضًا تلك الزيادات المنكرة التي تفرد بها ابن الأرقم في هذا الحديث.

وأشدها نكارة ما ذكره عن عائشة أنها قالت: ما أرى شبهًا!

فقد استغلها عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» أسوأ الاستغلال، واتكأ عليها في اتهامه للسيدة عائشة في خلقها ودينها، فقال (ص ٢٤٧-٢٤٨):

«وحسبك مثالًا لهذا ما أيدته - نزولًا على حكم العاطفة - من إفك أهل الزور إذ قالوا - بهتانًا وعدوانًا - في السيدة مارية وولدها عليه السلام ما قالوا، حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة - على يد أمير المؤمنين - محسوسة ملموسة! ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا﴾»!

وعلق على هذا بقوله:

«من أراد تفصيل هذه المصيبة؛ فليراجع أحوال السيدة مارية رضي الله عنها في (ص ٣٩) من الجزء الرابع من «المستدرك» للحاكم، أو من «تلخيصه» للذهبي»!

يشير بذلك إلى هذا الحديث المنكر!

وإن من مكره وخبثه: أنه لم يكتف في الاعتماد عليه - مع ضعفه الشديد - بل إنه زاد على ذلك أنه لم يسق لفظه؛ تدليسًا على الناس وتضليلًا؛ فإنه لو فعل وساق اللفظ؛ لتبين منه لكل من كان له لب ودين أن عائشة بريئة مما نسب إليها في هذا الحديث المنكر من القول - براءتها مما اتهمها المنافقون به؛ فبرأها الله تعالى بقرآن يتلى -، آمن الشيعة بذلك أم كفروا، عامل الله الكذابين والمؤيدين لهم بما يستحقون! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وتأمل ما في إيراده في آخر كلامه للآية الكريمة: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴾ من رمي السيدة عائشة بالكفر، مع أنه يترضى عنها أحيانًا (ص ٢٢٩)! ويتعرف (ص ٢٣٨) بأن لها فضلها ومنزلتها!

وما إخال ذلك منه إلا من باب التقية المعهودة منهم، وإلا؛ فكيف يتلقي ذلك مع حشره إياها في زمرة الذين كفروا؟! عامله الله بما يستحق!

ثم إن الحديث؛ أخرجه ابن شاهين أيضًا من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري به؛ كما في «الإصابة» (٦/ ١٤) للحافظ العسقلاني؛ وقال: «وسليمان ضعيف».

[الضعيفة ١٠/ ٧٠٠]

تعليم النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه

- «علمني ألف باب، يفتح كل باب ألف باب».

[منكر]

أخرجه ابن عدي (ق ١١١/ ٢)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٦١/ ١)

والحديث؛ مما احتج به الشيعي في «المراجعات» (ص ٢٥٣)؛ وقال:

«وأخرجه أبو نعيم في «حليته»، وأبو أحمد الفرضي في «نسخته» كما في ص (٣٩٢) من الجزء السادس من [الكنز]»!

وكذلك قال (ص ٢٥١).

وأنا أظن أن عزوه إلى «الحلية» خطأ من صاحب «الكنز» أو طابعه، اغتر به الشيعي؛ فإن نصه في الموضع المشار إليه من الشيعي:

«عن علي قال: علمني رسول الله ﷺ ألف باب.. (أبو أحمد الفرضي في «جزئه»، وفيه الأجلح أبو جحفة (!) قال في «المغني»: صدوق شيعي جلد. حل)»!

قلت: والمعروف من صاحب «الكنز» - تبعًا لأصله «الجامع الكبير» - أنه يسوق رموز مخرجي الحديث أولًا، ثم يتكلم عليه - على قلة كلامه -!

وهنا نجد رمز (حل) قد جاء بعد كلامه على الأجلح، مما يشعر أنه مقحم!

وقد تأكدت من ذلك بعد رجوعي إلى نسخة مصورة عندي من «الجامع الكبير»؛ فلم يقع فيها الرمز المذكور. وتأيد ذلك بأني رجعت إلى «فهرس الحلية» للشيخ الغماري؛ فلم أر الحديث فيه.

(تنبيه): حديث علي هذا مع ضعفه؛ فإن الشيعي قد دس فيه زيادة من عنده؛ دون أن ينبه القراء إلى ذلك؛ فإنه ساقه عقب الحديث المتقدم (٤٩٤٥) الذي فيه: أن النبي ﷺ توفي وهو مستند إلى علي، فزاد - بعد قوله:... علمني رسول الله ﷺ -:

- يعني: حينئذ -. يعني: حين وفاته ﷺ!

فإن قيل: إن معنى هذه الزيادة في حديث ابن عمرو؛ فإنه صريح أن التعليم المذكور كان في مرضه.

فأقول: كلا؛ ليس في معناه، وذلك من وجهين:

الأول: أنه ليس فيه أن المرض هو مرض موته.

والآخر: هب أنه مرض موته؛ فليس فيه أنه علمه ومات مستندًا إلى علي؛ بل هو صريح بأن عليًّا خرج وتركه مريضًا.

فهذا كله من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يستحلون الدس والكذب في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال! نسأل الله السلامة.

[الضعيفة ١٠/ ٧٠٨]

وفاة النبي ﷺ على صدر علي رضي الله عنه

- (توفي ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي).

[موضوع]

أخرجه ابن سعد (٢/ ٢٦٣)

وإن مما يؤكد وضع الحديث؛ مخالفته لحديث عروة المذكور عن عائشة؛ فإن عروة وهو - ابن الزبير - من كبار التابعين وثقاتهم، وقد رواه عنه جمع من الثقات في «مسند الإمام أحمد» (٦/ ١٢١، ٢٠٠، ٢٧٠، ٢٧٤)، و«صحيح البخاري» (٨/ ١٠٥-١١٠)، و«مسلم» (٧/ ١٣٧-١٣٨).

وتابعه عندهما جماعة من الثقات عن عائشة رضي الله عنها، وكذلك في «المسند» (٦/ ٣٢، ٤٨، ٦٤، ٧٤، ٧٧، ٢٣١، ٢٧٤)، و«ابن سعد» (٢/ ٢٦١، ٢٦٢). فهو حديث مشهور عن عائشة رضي الله عنها؛ إن لم يكن متواترًا.

ولذلك جزم به إبراهيم النخعي فقال: قبض رسول الله ﷺ ولم يوص، وقبض وهو مستند إلى صدر عائشة.

رواه ابن سعد بإسناد رجاله ثقات؛ غير عبد الرحمن بن جريس؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٢٢١)؛ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

فمثل هذا الحديث المشهور عن عائشة يبعد جدًّا أن يخفى على ابن عباس رضي الله عنه! فنفيه عن عائشة وإثباته لعلي رضي الله عنه؛ إنما هو من صنع الكذابين من الشيعة أو من يساندهم.

ونحوه ما رواه الواقدي أيضًا: أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن حرام بن عثمان عن أبي حازم عن جابر بن عبد الله الأنصاري:

أن كعب الأحبار قام زمن عمر فقال - ونحن جلوس عند عمر أمير المؤمنين -:

ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: سل عليًّا. قال: أين هو؟ قال: هو هنا. فسأله، فقال علي: أسندته إلى صدري، فوضع رأسه على منكبي، فقال: «الصلاة الصلاة». فقال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء وبه أمروا، وعليه يبعثون.

قال: فمن غسله يا أمير المؤمنين؟! قال: سل عليًّا. قال: فسأله؟ فقال: كنت أنا أغسله، وكان عباس جالسًا، وكان أسامة وشقران يختلفان إلي بالماء.

أخرجه ابن سعد[(١)].

قلت: وهذا موضوع أيضًا؛ والآفة الواقدي، أو الشيخ شيخه حرام بن عثمان؛ فقد قال الإمام الشافعي وغيره:

«الرواية عن حرام حرام»! وقال الحافظ:

«وفي سنده الواقدي، وحرام بن عثمان؛ وهما متروكان».

ومما يؤكد وضعه، أن في رواية لعائشة في حديثها المتقدم:

فجعل يقول:

«**في الرفيق الأعلى**»؛ حتى قبض.

أخرجه البخاري.

نعم؛ قد روي بإسناد آخر خير من هذا عن علي قال:

كان آخر كلام رسول الله ﷺ:

«**الصلاة الصلاة! اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم**».

وله شواهد خرجتها في «الصحيحة» (٨٦٨) من حديث أم سلمة وغيرها.

فإن صح هذا القدر عن علي؛ فهو محمول على ما سمعه هو نفسه من النبي ﷺ في مرضه، فلا ينافي حينئذ قول عائشة المذكور؛ لأنه محدد لا يقبل التخصيص كما هو ظاهر لكل ذي عينين.

ومن ذلك أيضًا: ما رواه الواقدي: حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن علي بن حسين قال:

قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي.

أخرجه ابن سعد. قال الحافظ:

«فيه انقطاع، مع الواقدي. وعبد الله فيه لين».

---

(١) (٢/ ٢٦٢).

ثم أخرج عن الواقدي: حدثني أبو الجويرية عن أبيه عن الشعبي مثله. قال الحافظ:

«فيه الواقدي، والانقطاع، وأبو الحويرث (قلت: وهو أبو الجويرية)؛ اسمه عبد الرحمن بن معاوية بن الحارث المدني؛ قال مالك: ليس بثقة. وأبوه لا يعرف حاله».

قلت: وهذه الأحاديث الموضوعة؛ لم يتورع عبد الحسين الشيعي - كعادته - عن الاحتجاج بها في معارضة حديث السيدة عائشة المعارض لها؛ تحت عنوان:

«الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين» (ص ٢٤٧-٢٥٢)! ولم يعزها لغير ابن سعد. ومدارها كلها - كما رأيت - على الواقدي الكذاب، مع عدم سلامتها ممن فوقه.

ولم يكتف الشيعي بهذا؛ بل أخذ يحتج بما جاء في «نهج البلاغة» و«شرحها» لابن أبي الحديد المعتزلي!!

وضم إلى ذلك احتجاجه بحديث أم سلمة المتقدم تحت الحديث (٤٩٤٥)؛ وتقديمه لحديثها - وهو ضعيف كما سبق - على حديث عائشة المروي من طرق كثيرة صحيحة عنها! ثم رجحه على حديثها بالطعن عليها والغمز منها بأمور بعضها ثابت عنها، منها أمور لازمة لغير الأنبياء المعصومين، كحضورها وقعة الجمل، وقد تابت منه. ومنها ما لا عيب عليها فيها؛ كصلاة النبي ﷺ إليها وهي مادة رجليها! ومنها ما لا يصح نسبته إليها، وإنما اعتماده في ذلك على كتب التاريخ التي تروي ما هب ودب، وبخاصة «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد المعتزلي! إلى غير ذلك من الأمور التي يطول الكلام بنقدها، ولم تتجه الهمة إلى بسط الكلام عليها.

لكن لا بد من الكلام على أمر منها؛ قد يشكل على من لا علم عنده بطرق الحديث وألفاظه، ومكر هذا الشيعي وخبثه وضلاله، وطعنه في أهل السنة عامة، وأم المؤمنين الصديقة بنت الصديق خاصة؛ ألا وهو حديث البخاري عن عبد الله بن عمر قال:

قام النبي ﷺ خطيبًا، فأشار نحو مسكن عائشة فقال:

«ههنا الفتنة (ثلاثًا) من حيث يطلع قرن الشيطان». ولفظه عند مسلم:

خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال:

«رأس الكفر من ها هنا؛ حيث يطلع قرن الشيطان».

فأوهم الشيعي قراءه أن الفتنة في الحديث إنما هي عائشة - رضي الله عنها، وبرأها الله من ذلك كما برأها من المنافقين من قبل -!

وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث - فضلًا عن مجموعها -؛ يعلم يقينًا أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «ههنا»؛ إنما هي جهة المشرق، وهي على التحديد العراق، والواقع يشهد أنها منبع الفتن قديمًا وحديثًا.

وقد جمعت طرق الحديث وألفاظه وخرجتها في «الصحيحة» برقم (٢٤٩٤)، وقد قدمت إليك خلاصتها بما فيه كفاية للكشف عن تدجيل الشيعي وبهته، فلا داعي للإعادة.

[الضعيفة ١٠/ ٧١١]

من فضائل عائشة رضي الله عنها

- (جاء الملك بصورتي إلى رسول الله ﷺ. فتزوجني رسول الله ﷺ وأنا ابنة سبع سنين. وأهديت إليه وأنا ابنة تسع سنين. وتزوجني بكرًا لم يكن في أحد من الناس. وكان يأتيه الوحي وأنا وهو في لحاف واحد. وكنت من أحب الناس إليه. ونزل في آيات من القرآن كادت الأمة تهلك فيها. ورأيت جبريل عليه الصلاة والسلام؛ ولم يره أحد من نسائه غيري. وقبض في بيتي؛ لم يله أحد غير الملك إلا أنا).

[منكر]

أخرجه الحاكم (٤/ ١٠) من طريق إسماعيل بن أبي خالد: أنبأ عبد الرحمن بن الضحاك:

أن عبد الله بن صفوان أتى عائشة وآخر معه، فقالت عائشة لأحدهما: أسمعت حديث حفصة يا فلان؟! قال: نعم يا أم المؤمنين؟! فقال لها عبد الله بن صفوان: وما

ذاك يا أم المؤمنين؟! قالت: خلال لي تسع؛ لم يكن لأحد من النساء قبلي؛ إلا ما آتى الله عز وجل مريم بنت عمران، والله! ما أقول هذا أني أفخر على أحد من صواحباتي. فقال لها عبد الله بن صفوان: وما هن يا أم المؤمنين؟! قالت... فذكره. وقال: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الرحمن بن الضحاك، وقد أورده ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٢٤٦-٢٤٧) من رواية إسماعيل بن أبي خالد هذا؛ إلا أنه وقع فيه عبد الرحمن بن أبي الضحاك! ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ولم أره في «ثقات ابن حبان»؛ فهو على كل حال مجهول، فهو علة الحديث.

وقد وجدت له طريقًا أخرى؛ إلا أنه لا يتقوى بها، فقال ابن سعد (٨/ ٦٥): أخبرنا هشام أبو الوليد: حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عائشة به نحوه. وقال في الخلة الأخيرة:

ومرض رسول الله ﷺ في بيتي؛ فمرضته، فقبض ولم يشهده غيري والملائكة.

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أن عبد الملك بن عمير لم يذكروا له رواية عن عائشة. على أنه قد رمي بالتدليس.

فمن المحتمل أن يكون الواسطة بينه وبينها رجلًا مطعونًا أو مجهولًا؛ كعبد الرحمن هذا.

وإنما أوردت الحديث من أجل ذكر مريم فيه مع هذه الخلة الأخيرة؛ فإني لم أجد لها شاهدًا يقويها، وقد استغلها الشيعي عبد الحسين في «مراجعاته» (٢٥٧-٢٥٨)؛ فجزم بنسبة الحديث إليها، ثم أخذ يغمز منها بسبب هذه الخلة، وهي مما لم يثبت عنها كما تبين لك من هذا التخريج، بخلاف الخلال التي قبلها، فكلها صحيحة ثابتة عنها في «الصحيحين» وغيرهما.

فاعلم هذا؛ يساعدك على دفع المطاعن الشيعية عن أم المؤمنين رضي الله عنها!

[الضعيفة ١٠/ ٧١٥]

كتاب «السقيفة» هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا

- «أنفذوا بعث أسامة، لعن الله من تخلف عنه». وكرر ذلك.

[منكر]

أخرجه أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في «كتاب السقيفة» قال: حدثنا حمد ابن إسحاق بن صالح عن أحمد بن سيار عن سعيد بن كثير الأنصاري عن رجاله عن عبد الله بن عبد الرحمن:

أن رسول الله ﷺ في مرض موته أمر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه جلة المهاجرين والأنصار؛ منهم أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير، وأمره أن يغير على مؤتة (قلت: فساق الحديث فيه). وقام أسامة فتجهز للخروج، فلما أفاق رسول الله ﷺ سأل عن أسامة والبعث، فأخبر أنهم يتجهزون، فجعل يقول... فذكره.

فخرج أسامة واللواء على رأسه؛ والصحابة بين يديه... إلخ.

قلت: ساقه هكذا - إلا ما اختصرته أنا - عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (٢٩١-٢٩٢)، وسكت عليه كعادته؛ إلا أنه زعم أن الشهرستاني أرسله إرسال المسلمات في المقدمة الرابعة من كتاب «الملل والنحل»!

وكأنه - لبالغ جهله بالحديث - لا يعلم أن الشهرستاني ليس من علماء هذا الشأن أولًا، وأن إسناد الحديث الذي نقله عن الجوهري ضعيف لا يصح ثانيًا!!

وبيان هذا من وجوه:

الأول: أن عبد الله بن عبد الرحمن هذا؛ يغلب على الظن أنه عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري الذي روى له ابن جرير في «تاريخه» (٣/ ٢١٨-٢٢٢) قطعة كبيرة من قصة بيعة السقيفة، ولم أجد من ذكره غير ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٩٦). وقال:

«روى عن جده أبي عمرة. روى عنه المسعودي».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا!

الثاني: رجال سعيد بن كثير الأنصاري؛ مبهمون لا يعرفون.

الثالث: حمد بن إسحاق بن صالح؛ لم أجده.

الرابع: أحمد بن عبد العزيز الجوهري: هو من رجال الشيعة المجهولين، أورده الطوسي في «الفهرست» (٣٦/ ١٠٠). وقال:

«له كتاب السقيفة».

ولم يزد على ذلك شيئًا، فدل على أنه غير معروف لديهم؛ فضلًا عن غيرهم من أهل السنة؛ فقد قال في «المقدمة» (ص ٢):

«.. فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول؛ فلا بد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعول على روايته أم لا؟...».

قلت: ومن هذا تعلم جهل عبد الحسين الشيعي حتى برجال مذهبه! فيحتج بحديث الجوهري هذا؛ وهو غير معروف عندهم، فضلًا عمن فوقه ممن لا يعرفون أيضًا!

ومن الترجمة السابقة؛ تعلم أن كتاب «السقيفة» هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا. وقد علق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله:

«ينقل عن كتاب «السقيفة» هذا كثيرًا: ابن أبي الحديد المعتزلي في «شرح نهج البلاغة»؛ مع نسبته لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري؛ فراجع».

قلت: وعن ابن أبي الحديد الشيعي؛ نقله عبد الحسين؛ كما صرح بذلك عقب الحديث، مع تدليسه على القراء وإيهامه إياهم أن مؤلف «السقيفة» هو من أهل السنة! كما يظهر ذلك لمن أمعن النظر في المراجعة (٩١)، وجوابه عليها في المراجعة التي بعدها!

[الضعيفة ١٠/ ٧١٨]

***

الكلام على حديث الطير

- «اللهم! ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطير». فجاء أبو بكر فردَّه، وجاء عمر فردَّه، وجاء علي فأذن له.

[منكر]

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٠٧/ ٨٣٩٨ - الخصائص)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٦/ ٣٦٢)

قال الحافظ الزيلعي في كتابه القيم «نصب الراية لأحاديث الهداية» (١/ ٣٥٨ - ٣٦٠):

«وأحاديث الجهر - وإن كثرت رواتها، لكنها - كلها ضعيفة، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث الطير».

ومن هذا القبيل حديث قصة الغرانيق، ولي فيها رسالة نافعة مطبوعة.

ولهذا لم نر الحفاظ المتقدمين أعملوا هذه القاعدة هنا، بل صرحوا بضعف الحديث -كما تقدم عن الإمام البخاري والعقيلي والبزار، وأبي يعلى الخليلي -، بل إن هذا نقل رده عن جميع أهل الحديث -كما سبق -.

ولقد كان من هؤلاء الذين ضعفوه ولم يلتفتوا إلى طرقه الحاكم نفسه، فيما ذكره الذهبي في ترجمته من «السير» (١٧/ ١٦٨):

أنهم كانوا في مجلس، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير؟ فقال:

«لا يصح، ولو صح، لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ».

قال الذهبي عقبه:

«فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في «المستدرك»؟! فكأنه اختلف اجتهاده، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء».

قلت: وقد أشار الحاكم بجوابه المذكور إلى حقيقة علمية مقطوع بها عند أهل السنة، ولا يرتاب فيها إلا الرافضة وأمثالهم من فرق الضلالة، وهي أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ على الإطلاق أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما، كما جاء من طرق عن

ابن عمر رضي الله عنهما وبعضها في «صحيح البخاري»، وهي مخرجة في آخر المجلد الثاني من «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة».

وكذلك، فحديث الطير يخالف حديث عمرو بن العاص: أنه سأل النبي ﷺ عن أحب الناس إليك؟ قال: «عائشة». قال: قلت: من الرجال؟ قال: «أبوها». متفق عليه.[١] (انظر مقدمة المجلد الثالث من «المشكاة»).

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي في «منهاج السنة» (٤/ ٩٩):

«إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل...»؟ في بحث له قيم، فراجعه.

قلت: ومن الغرائب أنه أصاب الذهبي في هذا الحديث من اختلاف الاجتهاد ما أصاب الحاكم، فإنه في كتابه «المنتقى من منهاج الاعتدال» نقل (ص ٤٧٢ -٤٧٣) قول ابن تيمية المذكور وخلاصة بحثه المشار إليه وأقره، وهو الحق الذي لا ريب فيه، ولكنه في مكان آخر من كتابه «السير» رأيته يقول (١٣/ ٢٣٣):

«وحديث الطير -على ضعفه - فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه»!

وذكر نحوه في «التذكرة»، إلا أنه قال في طرقه:

«ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل»!

قلت: هذا كلام مجمل لا يروي ولا يشفي، ولذلك فإني أوجه السؤال التالي إلى الحافظ الذهبي ومن وافقه من الحفاظ كالعسقلاني ومن قلده من بعض المتأخرين[٢]:

ما هو هذا الأصل الذي يراد إثباته ولو بأدنى درجات الإثبات -ألا وهو الحسن لغيره -، فإن الحديث فيه اضطراب كثير جدًّا، كما بينه الأخ الفاضل الشيخ سعد بن آل حميد، فقال جزاه الله خيرًا (ص ١٤٧٠):

---

(١) رواه البخاري ٨/ ٥٩ و٦٠ في المغازي، باب غزوة ذات السلاسل، ومسلم رقم (٢٣٨٤) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر رضي الله عنه.

(٢) انظر (ص ١٤٧٤) من التعليق على «مختصر استدراك الذهبي».

«وبالجملة، فالحديث لا ينقصه كثرة طرق، وإنما يفتقر إلى سلامة المتن، فإنما أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من متنه من تفضيل علي على الشيخين رضي الله عنهم، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ والاضطراب.

فمما يدل على سقوط هذا الحديث اضطراب الرواة في متنه، فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة يجد الاختلاف ظاهرًا بين الروايات، وهذه بعض الأمثلة..».

قلت: فذكر خمسة منها، سبقه إلى ثلاثة منها الأخ البلوشي (ص ٣٤-٣٥).

وقد غفل كلاهما عن المثال الأقوى، وهو أن في رواية لابن عساكر (١٢/ ٢٤٢) بلفظ:

«اللهم! ائتني برجل يحب الله ورسوله».

وكذا في رواية (١٢/ ٢٤٤) أخرى وزاد:

«ويحبه الله ورسوله».

وفي ثالث بلفظ:

«اللهم! أدخل علي من تحبه وأحبه».

رواه ابن مردويه في الطريق (الرابع عشر) عند ابن الجوزي.

قلت: فلو أن الحديث كان في أكثر طرقه بلفظ من هذه الألفاظ المتفقة المعنى -، ولم تكن باسم التفضيل «أحب خلقك» -، لكان من الممكن القول بثبوته، ويكون كحديث الراية الصحيح الذي في بعض رواياته:

«لأعطين الراية رجلًا يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله...» رواه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٧/ ١٢٧).

لكن الواقع أن أكثر الروايات بلفظ اسم التفضيل: «أحب».. ومن هنا جاء الحكم عليه بالوضع -كما تقدم -.

والمقصود: أن قول الذهبي في طرق الحديث: «ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل» إن يعنِ طرقه التي فيها لفظ: «أحب» الصريح بالتفضيل، فهو

باطل، وإن كان يعني الألفاظ الأخرى المثبتة لمطلق الحب، فالخطب سهل، لكن الذي يظهر لي من سياق كلامه وقول المتقدم: «ولا أنا بالمعتقد بطلانه» أنه يعني الأول، لأنه - بعد أن ساقه (١٣/ ٢٣٢) - حاول تأويله بكلام غير مفهوم عندي، وقد سألت بعض من أثق بعلمهم ومعرفتهم، فما أفادوني شيئًا، وهو على كل حال مردود عندي برواية حديث الترجمة وما في معناها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

[الضعيفة ١٤/ ١٨١]

خيرية علي رضي الله عنه

- «عَلِيٌّ خَيْرُ البَرِيَّةِ».

[موضوع]

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١٤٠)، وابن عدي (١ / ١٧٠)،ومن طريق ابن الجوزي في الموضوعات (١ / ٣٤٨ - ٣٤٩)، وكذا ابن عساكر في «التاريخ» (١٢ / ٣١٣)

هذا من الأحاديث التي سود بها السيوطي كتابه «الدر المنثور» (٦/ ٣٧٩) ساكتًا عنها، ليأتي من بعده من الفرق الضالة ليستغلوها، ويوهموا المسلمين صِحَّتها؛ ليضلوا عن سبيل الله، كما فعل الشيعي عبد الحسين في مراجعاته، وقد خرجت منها نحو مائة حديث ما بين ضعيف وموضوع فيما تقدم (٤٨٨٢ - ٤٩٧٥)، منها حديث أبي الزبير هذا المشار إليه آنفًا.

وكذلك أورده الشيعي الآخر محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه «أصل الشيعة» (ص ١١٠) نقلًا عن كتاب السيوطي «الدر المنثور» في أحاديث أخرى تقدم آنفًا بعضها زاعما أنها: «من أحاديث علماء السنة وأعلامهم، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع»!

فاللهم لعنتك على الكذابين والوضاعين، مهما تعددت مذاهبهم، وتنوَّعت أساليبهم، وبخاصة منهم الرافضة! قال العلامة ابن قيم الجوزية في «المنار»:

«وأما ما وضعت الرافضة في فضائل علي؛ فأكثر من أن يعد»، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب «الإرشاد»:

«وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث».

ولا يستبعد هذا؛ فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك؛ لوجدت الأمر كما قال».

والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[الضعيفة ١٢/ ١٩٤]

أول من وضع بذرة التشيع في الإسلام

- «يا عليّ! إنك سَتَقْدمُ على الله أنت وشِيعَتُك راضينَ مرضِيِّينَ، ويَقْدمُ عليه عدُوُّك غضابًا مقمحين»

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١ / ٢٣٣ / ٢ / ٤٠٩١)

أقول: إن هذا الحديث - مع ضعف إسناده الشديد - لوائح الوضع الشيعي ظاهرة عليه، كبعض الأحاديث الأخرى الآتية، ولذلك يستغلها بعض متعصبة دعاتهم، الذين يتظاهرون بالتقارب والتعاطف مع أهل السنة، كالشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه «أصل الشيعة وأصولها»، فإنه زعم فيه (ص ١٠٩ - ١١١ / طبعة ١٣٧٧):

أن أول من وضع بذرة التشيع في الإسلام وتعاهدها حتى نمت وترعرعت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته، إنما هو رسول الله ﷺ!!

ثم استشهد على ذلك ببعض أحاديث نقلها عن السيوطي وغيره، موهمًا القراء صحتها وثبوتها عنده، أعني: السيوطي، ومن عزا الحديث إليهم من أهل السنة، فقال:

«لا من طريق الشيعة والإمامية، بل من أحاديث علماء السنة وأعلامهم، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكةٍ فيها الكذب والوضع».

ثم ساق بعضها معزوّة لابن عساكر وغيره، ممن نص السيوطي نفسه في مقدمة

«الجامع الكبير» أن مجرد العزو إليهم يعني ضعف حديثهم فيستغني بالعزو إليها عن بيان ضعفه. فهل جهل الشيعي ذلك، وهو الموصوف في طرة كتابة بـ «سماحة الإمام الأكبر» أم تجاهله لغاية في نفسه؟! ثم لم يقنع بذلك حتى أوهم القراء أنها من الطرق الوثيقة!!

وهذا مما يؤكد - مع الأسف - أن الشيعة لا يزالون - كما وصف قدماؤهم - أكذب الطوائف في الحديث النبوي، ومع فارق في الوسيلة، فأولئك بلصق الأسانيد وتركيبها على الأحاديث التي يضعونها انتصارًا لتشيعهم، وهؤلاء بالتقاط الأحاديث المنكرة والموضوعة من كتب أهل السنة وإيهام القراء منهم ومن غيرهم أنها ثابتة عند أهل السنة!

وهؤلاء الشيعة يعلمون يقينًا أنه ليس كل حديث رواه أهل السنة في أي كتاب من كتبهم هو صحيح عندهم، ولو كان له طرق أو أسانيد، ولذلك، ألفوا كتبهم المتنوعة لتمييز صحيحها من ضعيفها كما هو معلوم، وما هذه «السلسلة» التي بيدك إلا سيرًا على نهجهم واقتفاءً لآثارهم في نصحهم للأمة. فكيف جاز لـ «سماحة الإمام الأكبر» أن يتجاهل هذا كله ويوهم الناس جميعًا خلاف الحقيقة!!

وهذا نقوله فيما عزاه لمؤلفٍ من أهل السنة يروى الأحاديث بطرقه وأسانيده عادة، كابن عدي وابن عساكر، فما يقول القراء الكرام في هذا الشيعي إذا علموا أنه عزا حديث الترجمة لابن الأثير في «النهاية» فقط، وهو لا يروي فيه الأحاديث بالأسانيد، وإنما يعلقها فقط تعليقًا ليشرح منها لفظًا غريبًا مثل «مقمحين» في هذا الحديث؟! فهو كما لو عزا الحديث لـ «القاموس» أو «لسان العرب» وغيرها من كتب اللغة! فهل يفعل ذلك عالم مخلص مهما كان مذهبه؟! فكيف وهو يوهم القراء أنه عند ابن الأثير بطريق من الطرق الوثيقة، وقد عرفت أنه عند الطبراني من طريق غير وثيقة، بل هي من رواية شيعي مجهول عن شيعي متروك متهم، فرجع الحديث إلى أنه من طريق الشيعة؟! ورواية أهل السنة إياه من الأدلة الكثيرة على تجردهم وإنصافهم، ولهذا كان علامة أهل السنة أنهم يروون ما لهم وما عليهم، ومن علامة

غيرهم أنهم يروون ما لهم، ولا يروون ما عليهم!

قلت: والحديث الآتي من الأدلة الكثيرة على ذلك، وهو في الوقت نفسه من أحاديث الشيعي المتقدم ذكره، والتي زعم أنها من طرق أهل السنة الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع! فتأمله لتعلم هل هو صادق فيما قال فيه أم لا؟!

وقد وقفت لحديث الترجمة على طريق أخرى، يوريه حرب بن الحسن الطحان: ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال لعلي:........ فذكره مختصرًا بلفظ:

«أنت وشيعتك تردون عليَّ الحوض رواءً مرويين مبيضة وجوهكم، وإن عدوك يردون عليَّ ظماء مقبحين»

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣١٩/ ٩٤٨).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًا، مسلسل بالضعفاء وبعضهم أشد ضعفًا من بعض، وأحدهم شيعي، كما يأتي بيانه تحت الحديث (٥٥٩١).

[الضعيفة ١٢/ ١٨٣]

سفينة أهل البيت

- **«مثل أهل بيتي؛ مثل سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»**.

[ضعيف]

روي من حديث عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك.

١-أما حديث ابن عباس: فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد ابن جبير عنه. أخرجه البزار (٢٦١٥ - كشف الأستار)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٦٠/ ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٠٦).

٢- أما حديث ابن الزبير: فيرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه.

أخرجه البزار (٢٦١٢).

٣- وأما حديث أبي ذر: فله عنه طريقانٌ:

الأولى: عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه.

أخرجه الفسوي في «معرفة التاريخ» (١/ ٥٣٨)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٣٧/ ٢٦٣٦)، وكذا البزار (٣/ ٢٢٢/ ٢٦١٤).

والأخرى: عن عبد الله بن داهر الرازي: حدثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٧٨).

٤- وأما حديث أبي سعيد الخدري: فيرويه عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه.

أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٧٠).

٥- وأما حديث أنس: فيرويه أبان بن أبي عياش عنه.

أخرجه الخطيب (١٢/ ٩١).

وبهذا التخريج والتحقيق؛ يتبين للناقد البصير أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوى الحديث بمجموعها.

ويبدو أن الشيخ صالح المقبلي لم يكن تفرغ لتتبعها وإمعان النظر فيها؛ وإلا لم يقل في كتابه «العلم الشامخ» (ص ٥٢٠):

«أخرجه الحاكم في «المستدرك» عن أبي ذر. وكذلك الخطيب وابن جرير والطبراني عن ابن عباس وأبي ذر أيضًا، والبزار من حديث ابن الزبير. وحكم الذهبي بأنه «منكر» غير مقبول؛ لأن هذا المحمل من مدارك الأهواء»!!

فأقول: نعم! وللتعليل نفسه؛ لا يمكن القول بصحته لمجموع طرقه؛ لأن الشرط في ذلك أن لا يكون الضعف شديدًا، كما هو مقرر في علم الحديث، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه. وظني أن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لو تتبع الطرق كما فعلنا؛ لم يخالف الذهبي في إنكاره للحديث. والله أعلم.

ومما يؤيد قول المقبلي - أن المحمل من مدارك الأهواء -: أن هذا الحديث عزاه الشيخ عبد الحسين الموسوي الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص ٢٣ - طبع دار الصادق) للحاكم من حديث أبي ذر المتقدم (٣)، موهمًا القراء أنه صحيح بقوله:

«أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر (ص ١٥١) من الجزء الثالث من صحيحه (!) المستدرك»!

وهو - كعادته - لا يتكلم على أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه، بل إنه يسوقها كلها المسلمات المصححات من الأحاديث؛ إن لم يشعر القارئ بصحتها كما فعل هنا بقوله:

«صحيحة المستدرك»! فضلًا عن أنه لا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها من طعن، ومتونها من نكارة.

وقد خطر في البال أن أتتبع أحاديثه التي من هذا النوع وأجمعها في كتاب؛ نصحًا للمسلمين، وتحذيرًا لهم من عمل المدلسين المغرضين، وعسى أن يكون ذلك قريبًا.

ثم رأيت الخميني قد زاد على عبد الحسين في الافتراء؛ فزعم (ص ١٧١) من كتابه «كشف الأسرار» أن الحديث من الأحاديث المسلمة المتواترة!!

ويعني بقوله: «المسلمة»؛ أي: عند أهل السنة!

ثم كذب مرة أخرى كعادته، فقال:

«وقد ورد في ذلك أحد عشر حديثًا عن طريق أهل السنة»!

ثم لم يسق إلا حديث ابن عباس الذي فيه المتروك؛ كما تقدم!

[الضعيفة ١٠/ ١٠]

الشيعة في الجنة

- «**يا عليّ! أنتَ وأصحَابُك في الجنة، أنت وشِيعَتُك في الجنة، إلا أنه ممَّنْ يزعمُ أنه يُحِبُّكَ أقوام يُضْفَزُون الإسلام ثم يَلْفِظُونَهُ، يقرؤون القرآنَ لا يجاوزُ تراقِيَهُمْ، لهم نَبَزٌ، يقال لهم: الرافضة، فإن أَدْرَكْتَهُم فجاهِدْهُمْ، فإنهم مشركون.**

فقلتُ: يا رسولَ الله! ما العلامةُ فيهم؟ قال: «لا يشهدونَ جُمُعَةً ولا جماعةً،

ويَطْعَنونَ على السَّلَفِ الأول»

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١١٢ / ٢ / ٦٧٤٩)، والخطيب في «التاريخ» (١٢ / ٣٥٨).

هذا الحديث من الأحاديث التي أوردها الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه «أصل الشيعة»، زاعمًا أنها عند أهل السنة من طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع! كما تقدم نقله عنه والرد عليه في الحديث الذي قبله، فهذا مثال آخر على كذبه على أهل السنة، ولكن من يهن عليه الكذب على رسول الله ﷺ لا يصعب عليه بعده شيء!

ثم إنه لم ينقل منه إلا طرفه الأول: «يا علي! أنت وأصحابك في الجنة»! فهو من الأدلة الكثيرة على ما ذكرته هناك: أن أهل الأهواء يروون ما لهم دون ما عليهم!

(فائدة): قوله «**يُضْفَزُون الإسلام**»، أي: يلقنونه ثم يتركونه ولا يقبلونه. كذا في «النهاية». وكان الأصل «يصفون»، وفي «المجمع»: «يرفضون»! والتصحيح من «التاريخ» و«النهاية».

ثم رأيت للحديث طريقًا أخرى، من رواية أبي جناب الكلبي عن أبي سليمان الهمداني أو النخعي عن عمه عن علي قال: قال لي النبي ﷺ:

«**يا علي! أنت وشيعتك في الجنة وإن قوما لهم نبز يقال لهم: الرافضة، إن أدركتهم؛ فاقتلهم فإنهم مشركون**».

قال علي ينتحلون حُبَّنَا أهل البيت وليسو كذلك! وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر.

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٣ / ١٩٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته أبو جناب الكلبي أو مَنْ فوقه، واسمه يحيى ابن أبي حية، وهو بكنيته أشهر؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعفوه؛ لكثرة تدليسه».

وشيخه أبو - وفي الأصل: ابن - سليمان الهمداني: أورده الذهبي في «الميزان» وقال:

«عن أبيه عن علي. لا يُدرى من هو؟ كأبيه. وأتى بخبر منكر».

قلت: كأنه يشير إلى هذا. والله اعلم.

[الضعيفة ١٢/ ١٨٩]

الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه

«إن أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام فامقلوه، فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء».

فقد ثبت الحديث بهذه الأسانيد الصحيحة، عن هؤلاء الصحابة الثلاثة أبي هريرة وأبي سعيد وأنس، ثبوتا لا مجال لرده ولا للتشكيك فيه، كما ثبت صدق أبي هريرة رضي الله عنه في روايته إياه عن رسول الله ﷺ، خلافا لبعض غلاة الشيعة من المعاصرين، ومن تبعه من الزائغين، حيث طعنوا فيه رضي الله عنه لروايته إياه، واتهموه بأنه يكذب فيه على رسول الله ﷺ، وحاشاه من ذلك، فهذا هو التحقيق العلمي يثبت أنه بريء من كل ذلك وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه، لأنهم رموا صحابيا بالبهت، وردوا حديث رسول الله ﷺ لمجرد عدم انطباقه على عقولهم المريضة!

وقد رواه عنه جماعة من الصحابة كما علمت، وليت شعري هل علم هؤلاء بعدم تفرد أبي هريرة بالحديث، وهو حجة ولو تفرد، أم جهلوا ذلك، فإن كان الأول فلماذا يتعللون برواية أبي هريرة إياه، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الأصحاب الكرام؟! وإن كان الآخر فهلا سألوا أهل الاختصاص والعلم بالحديث الشريف؟

وما أحسن ما قيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ثم إن كثيرا من الناس يتوهمون أن هذا الحديث يخالف ما يقرره الأطباء وهو أن

الذباب يحمل بأطرافه الجراثيم، فإذا وقع في الطعام أو في الشراب علقت به تلك الجراثيم، والحقيقة أن الحديث لا يخالف الأطباء في ذلك، بل هو يؤيدهم إذ يخبر أن في أحد جناحيه داء، ولكنه يزيد عليهم فيقول: «وفي الآخر شفاء».

فهذا مما لم يحيطوا بعلمه، فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين، وإلا فالتوقف إذا كانوا من غيرهم إن كانوا عقلاء علماء! ذلك لأن العلم الصحيح يشهد أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه.

نقول ذلك على افتراض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة، وقد اختلفت آراء الأطباء حوله، وقرأت مقالات كثيرة في مجلات مختلفة كل يؤيد ما ذهب إليه تأييدا أو ردا، ونحن بصفتنا مؤمنين بصحة الحديث وأن النبي ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾، لا يهمنا كثيرا ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب، لأن الحديث برهان قائم في نفسه لا يحتاج إلى دعم خارجي ومع ذلك فإن النفس تزداد إيمانا حين ترى الحديث الصحيح يوافقه العلم الصحيح، ولذلك فلا يخلو من فائدة أن أنقل إلى القراء خلاصة محاضرة ألقاها أحد الأطباء في جمعية الهداية الإسلامية في مصر حول هذا الحديث قال:

«يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضا، فيتكون في جسمه من ذلك مادة سامة يسميها علماء الطب بـ«مبعد البكتريا»، وهي تقتل كثيرا من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتريا.

وأن هناك خاصية في أحد جناحي الذباب، هي أنه يحول البكتريا إلى ناحيته، وعلى هذا فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الشراب، فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم.

وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريبا من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كاف لقتل

الجراثيم التي كانت عالقة، وكاف في إبطال عملها».

وقد قرأت قديما في هذه المجلة بحثا ضافيا في هذا المعنى للطبيب الأستاذ سعيد السيوطي (مجلد العام الأول) وقرأت كلمة في مجلد العام الفائت (ص ٥٠٣) كلمة للطبيبين محمود كمال ومحمد عبد المنعم حسين نقلا عن مجلة الأزهر.

ثم وقفت على العدد (٨٢) من «مجلة العربي» الكويتية ص ١٤٤ تحت عنوان: «أنت تسأل، ونحن نجيب» بقلم المدعو عبد الوارث كبير، جوابا له على سؤال عما لهذا الحديث من الصحة والضعف؟ فقال:

«أما حديث الذباب، وما في جناحيه من داء وشفاء، فحديث ضعيف، بل هو عقلا حديث مفترى، فمن المسلم به أن الذباب يحمل من الجراثيم والأقذار...

ولم يقل أحد قط أن في جناحي الذبابة داء وفي الآخر شفاء، إلا من وضع هذا الحديث أو افتراه، ولو صح ذلك لكشف عنه العلم الحديث الذي يقطع بمضار الذباب ويحض على مكافحته».

وفي الكلام على اختصاره من الدس والجهل ما لابد من الكشف عنه دفاعا عن حديث رسول الله ﷺ، وصيانة له أن يكفر به من قد يغتر بزخرف القول!

فأقول:

أولا: لقد زعم أن الحديث ضعيف، يعني من الناحية العلمية الحديثية بدليل قوله: «بل هو عقلا حديث مفترى».

وهذا الزعم واضح البطلان، تعرف ذلك مما سبق من تخريج الحديث من طرق ثلاث عن رسول الله ﷺ، وكلها صحيحة. وحسبك دليلا على ذلك أن أحدا من أهل العلم لم يقل بضعف الحديث كما فعل هذا الكاتب الجريء!

ثانيا: لقد زعم أنه حديث مفترى عقلا.

وهذا الزعم ليس وضوح بطلانه بأقل من سابقه، لأنه مجرد دعوى لم يسق دليلا يؤيده به سوى الجهل بالعلم الذي لا يمكن الإحاطة به، ألست تراه يقول:

«ولم يقل أحد...، ولو صح لكشف عنه العلم الحديث...».

فهل العلم الحديث - أيها المسكين - قد أحاط بكل شيء علما، أم أن أهله الذين لم يصابوا بالغرور - كما أصيب من يقلدهم منا - يقولون: إننا كلما ازددنا علما بما في الكون وأسراره، ازددنا معرفة بجهلنا! وأن الأمر بحق كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾.

وأما قوله: «إن العلم يقطع بمضار الذباب ويحض على مكافحته»!

فمغالطة مكشوفة، لأننا نقول: إن الحديث لم يقل نقيض هذا، وإنما تحدث عن قضية أخرى لم يكن العلم يعرف معالجتها، فإذا قال الحديث:

«**إذا وقع الذباب..**» فلا أحد يفهم، لا من العرب ولا من العجم، اللهم إلا العجم في عقولهم وإفهامهم أن الشرع يبارك في الذباب ولا يكافحه؟

ثالثا: قد نقلنا لك فيما سبق ما أثبته الطب اليوم، من أن الذباب يحمل في جوفه ما سموه بـ «مبعد البكتريا» القاتل للجراثيم. وهذا وإن لم يكن موافقا لما في الحديث على وجه التفصيل، فهو في الجملة موافق لما استنكره الكاتب المشار إليه وأمثاله من اجتماع الداء والدواء في الذباب، ولا يبعد أن يأتي يوم تنجلي فيه معجزة الرسول ﷺ في ثبوت التفاصيل المشار إليها علميا، ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۭ﴾.

وإن من عجيب أمر هذا الكاتب وتناقضه، أنه في الوقت الذي ذهب فيه إلى تضعيف هذا الحديث، ذهب إلى تصحيح حديث «**طهور الإناء الذي يلغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات: إحداهن بالتراب**» فقال:

«حديث صحيح متفق عليه» فإنه إذا كانت صحته جاءت من اتفاق العلماء أو الشيخين على صحته، فالحديث الأول أيضا صحيح عند العلماء بدون خلاف بينهم، فكيف جاز له تضعيف هذا وتصحيح ذاك؟! ثم تأويله تأويلا باطلا يؤدي إلى أن الحديث غير صحيح عنده في معناه، لأنه ذكر أن المقصود من العدد مجرد الكثرة، وأن المقصود من التراب هو استعمال مادة مع الماء من شأنها إزالة ذلك الأثر!

وهذا تأويل باطل، بين البطلان وإن كان عزاه للشيخ محمود شلتوت عفا الله عنه.

فلا أدري أي خطأيه أعظم، أهو تضعيفه للحديث الأول وهو صحيح، أم تأويله للحديث الآخر وهو تأويل باطل!.

وبهذه المناسبة، فإني أنصح القراء الكرام بأن لا يثقوا بكل ما يكتب اليوم في بعض المجلات السائرة، أو الكتب الذائعة، من البحوث الإسلامية، وخصوصا ما كان منها في علم الحديث، إلا إذا كانت بقلم من يوثق بدينه أولا، ثم بعلمه واختصاصه فيه ثانيا، فقد غلب الغرور على كثير من كتاب العصر الحاضر، وخصوصا من يحمل منهم لقب «الدكتور»!. فإنهم يكتبون فيما ليس من اختصاصهم، وما لا علم لهم به، وإني لأعرف واحدا من هؤلاء، أخرج حديثا إلى الناس كتابا جله في الحديث والسيرة، وزعم فيه أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار في كتب السنة والسيرة! ثم هو أورد فيه من الروايات والأحاديث ما تفرد به الضعفاء والمتروكون والمتهمون بالكذب من الرواة كالواقدي وغيره، بل أورد فيه حديث: «**نحن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر**»، وجزم بنسبته إلى النبي ﷺ، مع أنه مما لا أصل له عنه بهذا اللفظ، كما نبه عليه حفاظ الحديث كالسخاوي وغيره، فاحذروا أيها القراء أمثال هؤلاء. والله المستعان.

[الصحيحة ١/ ٩٦]

«**لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا حتى يريه، خير له من أن يمتلئ شعرا**».

وكل هذه الأحاديث عن هؤلاء الصحابة موافقة لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وذلك مما يدل على صدقه وحفظه.

وقد كتبت هذا التحقيق ردا على بعض الشيعة والمتشيعين من المعاصرين الذين يطعنون في أبي هريرة رضي الله عنه أشد الطعن وينسبونه إلى الكذب على النبي ﷺ والافتراء عليه، حاشاه من ذلك، فقد زعم أبو ريا من أذنابهم - عاملهم الله بما يستحقون - أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يحفظ الحديث عنه ﷺ كما نطق به، وزعم أن في آخره زيادة لم يذكرها أبو هريرة، وهي: «**هجيت به**» وأن عائشة حفظت ذلك عنه ﷺ وردت به على أبي هريرة، وكل ذلك مما لا يصح إسناده كما بينته في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رقم ١١١١).

ونحن وإن كنا لا ننكر جواز وقوع النسيان من أبي هريرة - على حفظه - لأنه

ليس معصوما، ولكنا ننكر أشد الإنكار نسبته إلى النسيان بل الكذب لمجرد الدعوى وسوء الظن به، وهذا هو المثال بين أيدينا، فإذا كان جائزا كما ذكرنا أن يكون أبو هريرة لم يحفظ تلك الزيادة المزعومة، فهل يجوز أن لا يحفظها أيضا أولئك الجماعة من أصحاب النبي ﷺ؟!

على أن هذا الحديث في سياقه ما يدل على بطلان تلك الزيادة من حيث المعنى، فإنه لم يذم الشعر مطلقا، وإنما الإكثار منه، وإذا كان كذلك فقوله «هجيت به»، يعطي أن القليل من الشعر الذي فيه هجاؤه ﷺ جائز، وهذا باطل وما لزم منه باطل فهو باطل!

جاء في «فيض القدير»:

«وقال النووي: هذا الحديث محمول على التجرد للشعر بحيث يغلب عليه، فيشغله عن القرآن والذكر. وقال القرطبي: من غلب عليه الشعر، لزمه بحكم العادة الأدبية الأوصاف المذمومة، وعليه يحمل الحديث، وقول بعضهم: عنى به الشعر الذي هجي به هو أو غيره، رد بأن هجوه كفر كثر أو قل، وهجو غيره حرام وإن قل فلا يكون لتخصيص الذم بالكثير معنى».

وما ذكره عن النهي هو الذي ترجم به البخاري في «صحيحه» للحديث فقال:

«باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصده عن ذكر الله».

وتقدمه إلى ذلك الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، فقال بعد أن ذكر قول البعض المشار إليه:

«والذي عندي في هذا الحديث غير هذا القول، لأن الذي هجي به النبي ﷺ لو كان شطر بيت لكان كفرا، فكأنه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه، ولكن وجهه عندي أن يمتلئ قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله، فيكون الغالب عليه، فأما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه، فليس جوفه ممتلئا».

[الصحيحة ١/ ٦٥٩]

تحريم نكاح المتعة

نهى عن المتعة زمان الفتح (متعة النساء)، وقال: «ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة».

قلت: والحديث نص صريح في تحريم نكاح المتعة تحريما أبديا، فلا يغتر أحد بإفتاء بعض أكابر العلماء بإباحتها للضرورة، فضلا عن إباحتها مطلقا مثل الزواج كما هو مذهب الشيعة.

[الصحيحة ٣/ ٩]

فتوى في الخميني

[سئل الشيخ عن فتواه الخاصة بالخميني، فأجاب]:

الفتوى خلاصتها: أنه وقفنا على عبارات للخميني أنه يقول: كذا وكذا، أربع خمس عبارات، فهذه العبارات هي الكفر بعينه، وكل من يقول بهذا الكلام فهو كافر أو يكفر، وشرحنا هنا في الأسباب المقتضية لهذا الحكم، وبلا شك أنه نفس الكلمات عندما يقرأها مسلم مهما كان الثقافة الإسلامية ضحلة فهو لا يشك في أن هذا الكلام كفر.

من ذلك مثلًا أنه يقول في بعض كتبه: بأن أئمة أهل البيت هم من المنزلة عند الله تبارك وتعالى فوق منزلة الملائكة والرسل والأنبياء، ومن ذلك أنه يقول: أن مصحف فاطمة أظن مذكور هذا في الأشياء.. مصحف فاطمة هو المصحف الكامل، أما المصحف المتداول اليوم بين الأئمة فهو جزء من ذاك المصحف، وهذا كفر لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] وهكذا أربع خمس عبارات نقلت من كتبه.. كتب الخميني نفسه، هذه الأشياء خطيرة جدًّا وكتابه الذي أصدره: «فوائد الثورة الإيرانية» هذه وهي: الكتاب المعروف: «بالحكومة الإسلامية»، لا أدري رأيتم هذا الكتيب الصغير؟

مداخلة: لا.

الشيخ: لم تروه،، في هذا الكتيب الصغير الذي سماه: الثورة الإسلامية أو: الحكومة

الإسلامية مع أن هذا الكتاب هو كتاب دعاية، والمفروض عند كل الناس المسلمين والكافرين أن أي كتاب سياسي لا يحسن بالكاتب أن ينشر في هذا الكتاب العقائد التي يعلم أن الخصوم سوف ينكرونها ويبادرون إلى عدم الاستجابة لمضمون الكتاب بصورة عامة، ومع أن الشيعة يوجد عندهم عقيدة يساعدهم أوسع ما تكون المساعدة في سلوك هذا السبيل السياسي وهو: كتمان عقائدهم عن الناس؛ لأنه يوجد لديهم شيء يسمى: بالتقية، لا بد أنك سمعت عن التقية شيء، فالأمر عندهم في موضوع التقية خطير جدًّا بحيث أنه لا يمكن لإنسان يعرف أن عندهم التقية أن يركن إليهم؛ لأنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، وهذا دين عندهم، فهو إذا قال لك عن شيء وهو يعلم أنه كاذب لا يستوحش من هذا الكلام إطلاقًا؛ لأن هكذا دينه الذي منه التقية يأمره بذلك.

فمع كون عندهم هذه التقية التي تسوغ لهم أن يقولوا ما شاءوا، وعلى العكس أكثر من ذلك أن يكتموا عن الناس عقائدهم، لكن الله عز وجل لحكمته البالغة ألهم هذا الرجل الخميني في كتيبه المشار إليه آنفًا: الحكومة الإسلامية أن يبيح عن بعض العقائد مع أنه كتاب دعوة وسياسة، منها: ما ذكرته آنفًا من تعظيمه لأهل البيت أكثر من الملائكة والأنبياء والرسل.

ومن ذلك وهذه كفرية أخرى، وهي: أنهم يعني: أهل البيت يعلمون كل حركة تقع في الكون ما من ذرة تقع في الكون إلا وهم على علم بها، مع أن أهل البيت ماتوا وصاروا ترابًا مهما كان شأنهم، فجعلوهم شركاء في العلم مع الله عز وجل، يعني: أشياء غريبة جدًّا، فربنا تبارك وتعالى ليقيم الحجة على من قد يغتر بدعاياتهم يعني: سَخَّرَ هذا الإنسان أن يضع في هذا الكتيب الذي هو كتاب دعاية العقيدتين الوافدتين، واحدة منها تكفي لتحذير الناس من الاغترار بما سموه بالثورة الإسلامية.

ومع الأسف يعني:لما قامت هذه الثورة اغتر بها بعض الشخصيات الإسلامية ويمكن ذهبوا إليهم، فمنهم من رجع وقد تبين له الحق، ومنهم من لا يزال إلى الآن يدعو إلى دعوتهم...

[الهدى والنور] (١٣٧/ ١٨: ٠٥: ٠٠)

هل ما يقع فيه القبوريون يُعَد من الكفر العملي؟

سؤال: فضيلة الشيخ هل يعتبر ما يحمله غالب صوفية اليوم من المغالين في القبور والمقبورين والصالحين من مظاهر شركية وأحوال فاسدة مخالفة للشرع؛ هل يعتبر هذا من الكفر العملي؟

الشيخ: ليس هذا فقط، قد يكون كفر اعتقادي.

الملقي: يعني: أنه القصد بشكل عام يعني: لما نرى عليه الجمهرة هو قد يكون كما لعلكم ترون يعني والله أعلم، فأخشى أن أكون متسرعًا يعني: في هذا أنكم ترون أن البعض يكون فيه هذا الأمر اعتقاديًّا.

الشيخ: وهذا الذي قلته الآن.

الملقي: فالقصد أنه بشكل عام لما نرى عليه من أهلنا وعشيرتنا يعني: ممن حولنا من أهل بلدنا.

الملقي: لما يأتونه من طواف أو تقبيل أو استغاثة بالمقبورين والصالحين.

الشيخ: ما أستطيع أن أعطي قاعدة عامة، قد يكون من هذا وقد يكون من هذا، قد يكون كفرًا اعتقاديًا، وقد يكون كفرًا عمليًّا، وأنا أقول شيئًا قد يكون غريبًا أنا لا أتجرأ على القول بتكفير الشيعة قوم يسمونهم بالرافضة؛ إلا إذا عرفنا عقيدة كل واحد منهم، مثلًا الخميني أعلن عن عقيدته بما سماه بـ أيش؟

مداخلة: «الحكومة الإسلامية».

الشيخ: «الحكومة الإسلامية»، إيه هذا كُفْرٌ بلا شك يعني: لكن أنا مش ضروري أتصور كل...

مداخلة: شيعي.

الشيخ: كل عالم شيعي هو يحمل نفس الفكرة هذه، فأقول: من كان يحمل هذه الفكرة، من كان يعتقد أنه هذا القرآن الذي بين أيدينا هو ربع القرآن الحقيقي اللي هو في مصحف فاطمة، لا شك في كفر من يقول هذا، لكن أقول:

الشيعة كفار؛ لأنه كثير منهم، أو لأنه كتابهم الكافي يقول كذا وكذا! هذا غير كافي

لتعميم إطلاق لفظة الكفر على الشيعة وعلى الرافضة؛ لأنه هنا في سببين مانعين من هذا الإطلاق:

الأول: أننا لا نستطيع أن نقول: كل عالم شيعي يحمل هذه العقيدة المكفرة.

ثانيًا: ينبغي أن يتحقق الشرط الثاني: وهو إقامة الحجة. فهذا وهذا مفقود يكفينا إذًا أن نقول: هؤلاء ضالون، أما بدقة متناهية، فينبغي أن نعرف عقيدتهم إما من لسانهم أو من قلمهم.

الملقي: جزاكم الله خيرًا فضيلة الشيخ.

[الهدى والنور] (٧٥٤/ ٥٠: ٢٧: ٠٠)

السجود على التربة الحسينية

«قام من عندي جبريل قبل، فحدثني أن الحسين يقتل بشط الفرات».

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في «السلسلة الصحيحة» ٣ / ١٥٩:

أخرجه أحمد (١ / ٨٥) عن عبد الله بن نجي عن أبيه أنه سار مع علي وكان صاحب مطهرته، فلما حاذى (نينوى) وهو منطلق إلى صفين، فنادى علي: اصبر أبا عبد الله: اصبر أبا عبد الله بشط الفرات، قلت: وماذا؟ قال: «دخلت على النبي ﷺ ذات يوم وعيناه تفيضان، قلت: يا نبي الله أغضبك أحد؟ ما شأن عينيك تفيضان؟ قال: بل قام... قال: فقال: هل لك إلى أن أشمك من تربته؟ قال: قلت: نعم، فمد يده فقبض قبضة من تراب فأعطانيها، فلم أملك عيني أن فاضتا».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، نجي والد عبد الله لا يدرى من هو كما قال الذهبي ولم يوثقه غير ابن حبان وابنه أشهر منه، فمن صحح هذا الإسناد فقد وهم. والحديث قال الهيثمي (٩ / ١٨٧): «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني ورجاله ثقات ولم ينفرد نجي بهذا».

قلت: يعني أن له شواهد تقويه وهو كذلك.

١ - روى عمارة بن زاذان حدثنا ثابت عن أنس قال: «استأذن ملك القطر ربه أن يزور النبي ﷺ، فأذن له، فكان في يوم أم سلمة... فبينا هي على الباب إذ دخل

الحسين بن علي... فجعل يتوثب على ظهر النبي ﷺ وجعل النبي ﷺ يتلثمه ويقبله، فقال له الملك: «**تحبه؟**».

قال: «**نعم**». قال: «**أما إن أمتك ستقتله إن شئت أريتك المكان الذي يقتل فيه؟**» قال: «**نعم**»، فقبض قبضة من المكان الذي يقتل فيه، فأراه إياه فجاء سهلة، أو تراب أحمر، فأخذته أم سلمة، فجعلته في ثوبها، قال ثابت: كنا نقول: إنها كربلاء». أخرجه أحمد (٣/ ٢٤٢ و٢٦٥) وابن حبان (٢٢٤١) وأبو نعيم في «الدلائل» (٢٠٢).

قلت: ورجاله ثقات غير عمارة هذا قال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ». وقال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني بأسانيد وفيها عمارة بن زاذان وثقه جماعة وفيه ضعف وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح».

٢ - وروى محمد بن مصعب: حدثنا الأوزاعي عن أبي عمار شداد بن عبد الله عن أم الفضل بنت الحارث أنها دخلت... يوما إلى رسول الله ﷺ فوضعته (تعني الحسين) في حجرة، ثم حانت مني التفاتة، فإذا عينا رسول الله ﷺ تهريقان من الدموع، قالت: فقلت: يا نبي الله بأبي أنت وأمي ما لك؟ قال: «**أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فأخبرني أن أمتي ستقتل ابني هذا**»، فقلت: هذا؟ فقال: «**نعم وأتاني بتربة من تربته حمراء**». أخرجه الحاكم (٣/ ١٧٦ و١٧٧) وقال: «صحيح على شرط الشيخين»! ورده الذهبي بقوله: «قلت:

بل منقطع ضعيف، فإن شدادا لم يدرك أم الفضل، ومحمد بن مصعب ضعيف».

٣ - وروى عبد الله بن سعيد عن أبيه عن عائشة أو أم سلمة - شك عبد الله بن سعيد - أن النبي ﷺ قال لإحداهما: «**لقد دخل علي البيت ملك لم يدخل علي قبلها، فقال لي: إن ابنك هذا حسين مقتول وإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل بها**». قال: «**فأخرج تربة حمراء**». أخرجه أحمد (٦/ ٢٩٤): حدثنا وكيع قال: حدثني عبد الله بن سعيد.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، فهو صحيح إن كان سعيد وهو ابن أبي هند سمعه من عائشة أو أم سلمة ولم أطمئن لذلك، فإنهم لم يذكروا له

سماعا منهما وبين وفاته ووفاة أم سلمة نحو أربع وخمسين سنة وبين وفاته ووفاة عائشة نحو ثمان وخمسين. والله أعلم.

وأخرجه الطبراني عن عائشة نحوه بلفظ: «يا عائشة إن جبريل أخبرني أن ابني حسين مقتول في أرض الطف...».

قال الهيثمي (٩ / ١٨٨): «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفي إسناد «الكبير» ابن لهيعة وفي إسناد «الأوسط» من لم أعرفه».

٤ - وأخرجه الطبراني أيضا عن أم سلمة نحوه بلفظ: «إن أمتك ستقتل هذا بأرض يقال لها كربلاء»، فتناول جبريل من تربتها، فأراها النبي ﷺ.... (انظر الاستدراك رقم ١٦١ / ٢١).

قال الهيثمي (٩ / ١٨٩): «رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها ثقات». (انظر الاستدراك رقم ١٦١ / ٢٦).

٥ - وعن أبي الطفيل قال: «استأذن ملك القطر أن يسلم على النبي ﷺ...».

قلت: فذكره نحو حديث أنس المتقدم. قال الهيثمي (٩ / ١٩٠). «رواه الطبراني وإسناده حسن».

٦ - ويروي حجاج بن نصير: حدثنا قرة بن خالد حدثنا عامر بن عبد الواحد عن أبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ما كنا نشك وأهل البيت متوافرون أن الحسين بن علي يقتل بـ (الطف)». أخرجه الحاكم (٣ / ١٧٩) وسكت عليه، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: حجاج متروك».

قلت: بالجملة فالحديث المذكور أعلاه والمترجم له صحيح بمجموع هذه الطرق وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف ولكنه ضعف يسير، لاسيما وبعضها قد حسنه الهيثمي، والله أعلم.

(تنبيه) حديث عائشة وعلي عزاهما السيوطي (فتح ١ / ٥٥ و٥٦) لابن سعد في «الطبقات» ولم أره فيها، فلعله في القسم الذي لم يطبع منها، والله أعلم.

فائدة: ليس في شيء من هذه الأحاديث ما يدل على قداسة كربلاء وفضل

السجود على أرضها واستحباب اتخاذ قرص منها للسجود عليه عند الصلاة كما عليه الشيعة اليوم ولو كان ذلك مستحبا لكان أحرى به أن يتخذ من أرض المسجدين الشريفين المكي والمدني ولكنه من بدع الشيعة وغلوهم في تعظيم أهل البيت وآثارهم، ومن عجائبهم أنهم يرون أن العقل من مصادر التشريع عندهم ولذلك فهم يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين ومع ذلك فإنهم يروون في فضل السجود على أرض كربلاء من الأحاديث ما يشهد العقل السليم ببطلانه بداهة، فقد وقفت على رسالة لبعضهم وهو المدعو السيد عبد الرضا (!) المرعشي الشهرستاني بعنوان «السجود على التربة الحسينية».

ومما جاء فيها (ص ١٥): «وورد أن السجود عليها أفضل لشرفها وقداستها وطهارة من دفن فيها. فقد ورد الحديث عن أئمة العترة الطاهرة عليهم السلام أن السجود عليها ينور إلى الأرض السابعة. وآخر: أنه يخرق الحجب السبعة، وفي (آخر): يقبل الله صلاة من يسجد عليها ما لم يقبله من غيرها،و في (آخر) أن السجود على طين قبر الحسين ينور الأرضين».

ومثل هذه الأحاديث ظاهرة البطلان عندنا وأئمة أهل البيت ﵃ براء منها وليس لها أسانيد عندهم ليمكن نقدها على نهج علم الحديث وأصوله وإنما هي مراسيل ومعضلات!

ولم يكتف مؤلف الرسالة بتسويدها بمثل هذه النقول المزعومة على أئمة البيت حتى راح يوهم القراء أنها مروية مثلها في كتبنا نحن أهل السنة، فها هو يقول: (ص ١٩): «وليس أحاديث فضل هذه التربة الحسينية وقداستها منحصرة بأحاديث الأئمة عليهم السلام، إذ أن أمثال هذه الأحاديث لها شهرة وافرة في أمهات كتب بقية الفرق الإسلامية عن طريق علمائهم ورواتهم، ومنها ما رواه السيوطي في كتابه «الخصائص الكبرى» في «باب إخبار النبي ﷺ بقتل الحسين عليه السلام، وروى فيه ما يناهز العشرين حديثا عن أكابر ثقاتهم كالحاكم والبيهقي وأبي نعيم والطبراني والهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٩١) وأمثالهم من مشاهير رواتهم».

فاعلم أيها المسلم أنه ليس عند السيوطي ولا الهيثمي ولو حديث واحد يدل على فضل التربة الحسينية وقداستها، وكل ما فيها مما اتفقت عليه مفرداتها إنما هو إخباره ﷺ بقتله فيها، وقد سقت لك آنفا نخبة منها، فهل ترى فيها ما ادعاه الشيعي في رسالته على السيوطي والهيثمي؟! اللهم لا، ولكن الشيعة في سبيل تأييد ضلالاتهم وبدعهم يتعلقون بما هو أوهى من بيت العنكبوت!.

ولم يقف أمره عند هذا التدليس على القراء بل تعداه إلى الكذب على رسول الله ﷺ فهو يقول (ص ١٣): «وأول من اتخذ لوحة من الأرض للسجود عليها هو نبينا محمد ﷺ في السنة الثالثة من الهجرة لما وقعت الحرب الهائلة بين المسلمين وقريش في أحد وانهدم فيها أعظم ركن للإسلام وهو حمزة بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ أمر النبي ﷺ نساء المسلمين بالنياحة عليه في كل مأتم، واتسع الأمر في تكريمه إلى أن صاروا يأخذون من تراب قبره فيتبركون به ويسجدون عليه لله تعالى، ويعملون المسبحات منه كما جاء في كتاب «الأرض والتربة الحسينية» وعليه أصحابه، ومنهم الفقيه...».

والكتاب المذكور هو من كتب الشيعة، فتأمل أيها القارئ الكريم كيف كذب على رسول الله ﷺ فادعى أنه أول من اتخذ قرصا للسجود عليه، ثم لم يسق لدعم دعواه إلا أكذوبة أخرى وهي أمره ﷺ النساء بالنياحة على حمزة في كل مأتم ومع أنه لا ارتباط بين هذا لو صح وبين اتخاذ القرص كما هو ظاهر، فإنه لا يصح ذلك على رسول الله ﷺ كيف وهو قد صح عنه أنه أخذ على النساء في مبايعته إياهن ألا ينحن كما رواه الشيخان وغيرهما عن أم عطية (انظر كتابنا «أحكام الجنائز» ص ٢٨) ويبدو لي أنه بنى الأكذوبتين السابقتين على أكذوبة ثالثة وهي قوله في أصحاب النبي ﷺ: «واتسع الأمر في تكريمه إلى أن صاروا يأخذون من تراب قبره فيتبركون به ويسجدون عليه لله تعالى...»، فهذا كذب على الصحابة رضي الله عنهم وحاشاهم من أن يقارفوا مثل هذه الوثنية، وحسب القارئ دليلا على افتراء هذا الشيعي على النبي ﷺ وأصحابه أنه لم يستطع أن يعزو ذلك لمصدر معروف من مصادر المسلمين، سوى كتاب «الأرض

والتربة الحسينية» وهو من كتب بعض متأخريهم ولمؤلف مغمور منهم، ولأمر ما لم يجرؤ الشيعي على تسميته والكشف عن هويته حتى لا يفتضح أمره بذكره إياه مصدرا لأكاذيبه!

ولم يكتف حضرته بما سبق من الكذب على السلف الأول بل تعداه إلى الكذب على من بعدهم، فاسمع إلى تمام كلامه السابق: «ومنهم الفقيه الكبير المتفق عليه مسروق بن الأجدع المتوفى سنة (٦٢) تابعي عظيم من رجال الصحاح الست كان يأخذ في أسفاره لبنة من تربة المدينة المنورة يسجد عليها (!)

كما أخرجه شيخ المشايخ الحافظ إمام السنة أبو بكر ابن أبي شيبة في كتابه «المصنف» في المجلد الثاني في «باب من كان يحمل في السفينة شيئا يسجد عليه، فأخرجه بإسنادين أن مسروقا كان إذا سافر حمل معه في السفينة لبنة من تربة المدينة المنورة يسجد عليها».

قلت: وفي هذا الكلام عديد من الكذبات: الأولى: قوله: «كان يأخذ في أسفاره» فإنه بإطلاقه يشمل السفر برا وهو خلاف الأثر الذي ذكره!

الثانية: جزمه بأنه كان يفعل ذلك يعطي أنه ثابت عنه وليس كذلك بل ضعيف منقطع كما يأتي بيانه.

الثالثة: قوله «... بإسنادين» كذب وإنما هو إسناد واحد مداره على محمد بن سيرين، اختلف عليه فيه، فرواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٣ / ٢) من طريق يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين قال: «نبئت أن مسروقا كان يحمل معه لبنة في السفينة. يعني: يسجد عليها». ومن طريق ابن عون عن محمد «أن مسروقا كان إذا سافر حمل معه في السفينة لبنة يسجد عليها».

فأنت ترى أن الإسناد الأول من طريق ابن سيرين، والآخر من طريق محمد وهو ابن سيرين، فهو في الحقيقة إسناد واحد ولكن يزيد بن إبراهيم قال عنه: نبئت»، فأثبت أن ابن سيرين أخذ ذلك بالواسطة عن مسروق ولم يثبت ذلك ابن عون وكل منهما ثقة فيما روى إلا أن يزيد بن إبراهيم قد جاء بزيادة في السند، فيجب أن تقبل كما هو مقرر

في «المصطلح» لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وبناء عليه فالإسناد بذلك إلى مسروق ضعيف لا تقوم به حجة لأن مداره على راو لم يسم مجهول، فلا يجوز الجزم بنسبة ذلك إلى مسروق رضي الله عنه ورحمه كما صنع الشيعي.

الرابعة: لقد أدخل الشيعي في هذا الأثر زيادة ليس لها أصل في «المصنف» وهي قوله: «من تربة المدينة المنورة»! فليس لها ذكر في كل من الروايتين عنده كما رأيت. فهل تدري لم افتعل الشيعي هذه الزيادة في هذا الأثر؟ لقد تبين له أنه ليس فيه دليل مطلقا على اتخاذ القرص من الأرض المباركة (المدينة المنورة) للسجود عليه إذا ما تركه على ما رواه ابن أبي شيبة ولذلك ألحق به هذه الزيادة ليوهم القراء أن مسروقا رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتخذ القرص من المدينة للسجود عليه تبركا،فإذا ثبت له ذلك ألحق به جواز اتخاذ القرص من أرض كربلاء بجامع اشتراك الأرضين في القداسة!!

وإذا علمت أن المقيس عليه باطل لا أصل له وإنما هو من اختلاف الشيعي عرفت أن المقيس باطل أيضا لأنه كما قيل: وهل يستقيم الظل والعود أعوج؟!

فتأمل أيها القارئ الكريم مبلغ جرأة الشيعة على الكذب حتى على النبي ﷺ في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال، يتبين لك صدق من وصفهم من الأئمة بقوله: «أكذب الطوائف الرافضة»!

و من أكاذيبه قوله (ص ٩): «ورد في صحيح اليخاري صحيفة (!) (٣٣١ ج ١) أن النبي ﷺ كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض»! وهذا كذب من وجهين: الأول: أنه ليس في «صحيح البخاري» هذا النص لا عنه ﷺ ولا عن غيره من السلف

الآخر: أنه إنما ذكره الحافظ ابن حجر في «شرحه على البخاري» (ج ١ / ص ٣٨٨ -المطبعة البهية) عن عروة فقال: «وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض».

قلت: وأكاذيب الشيعة وتدليسهم على الأمة لا يكاد يحصر وإنما أردت بيان بعضها مما وقع في هذه الرسالة بمناسبة تخريج هذا الحديث على سبيل التمثيل وإلا فالوقت أعز من أن يضيع في تتبعها.

الجمع بين نهي النبي عن التعبيد لغير الله مع قوله: «... أنا ابن عبد المطلب»؟

السؤال: ما الفهم الصحيح لقول النبي ﷺ: «أنا النبي لا كذب.. أنا ابن عبد المطلب»[1] مع نهي النبي ﷺ عن التعبيد لغير الله عز وجل.

الشيخ: ليس في هذا الكلام الذي صح عن الرسول عليه السلام، ليس فيه أي تعارض بينه وبين نهيه أو أمره المستفاد منه النهي عن التعبيد لغير الله، ذلك لأنه هو ينتسب إلى جده عبد المطلب حيث أن هذا هو اسمه، علم المعروف به عند الناس، فهو لم ينشأ اسمًا عبَّد فيه شخصًا إلى غير الله عز وجل، وإنما عرف الناس بأنه ابن عبد المطلب، فهو لا يستطيع أن يعرف الناس بانتسابه إلى عبد المطلب بتغيير اسمه، يعني أنا أضرب لكم مثلًا:

كثير من الشيعة كما تعلمون يسمون بعبد الحسين، وعبد الحسن.. ونحو ذلك، فنحن نقول: قال عبد الحسين في كتاب المراجعات كذا وكذا، ونحن الذين نقرر في كتبنا بأنه لا يجوز التعبيد لغير الله تبارك وتعالى، فلا يتبادر لذهن من يقرأ قولي: قال عبد الحسين في كتاب كذا.. أنني عبَّدت إنسانًا لغير الله عز وجل؛ لأنه كما يقول العلماء: ناقل الكفر -أو حاكي الكفر- ليس بكافر.

فإذًا هذا الحديث: «أنا النبي لا كذب.. أنا ابن عبد المطلب» لا يتعارض مطلقًا مع المعروف عن النبي ﷺ أنه يحرم التعبيد لغير الله عز وجل، فهو ناقل وليس بمؤسس. «الهدى والنور»

(١٨٨/ ٠٩:٠٢:٠١)

***

---

[1] رواه البخاري ٨/ ٢١ - ٣٧ في المغازي، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا﴾، ومسلم رقم (١٧٧٦) في الجهاد، باب غزوة حنين.

من يدعي أن القرآن الذي بين أيدينا ليس كاملاً

سئل الشيخ عن فتواه الخاصة بالخميني، فأجاب:

الفتوى خلاصتها: أنه وقفنا على عبارات للخميني أنه يقول: كذا وكذا، أربع أو خمس عبارات، فهذه العبارات هي الكفر بعينه، وكل من يقول بهذا الكلام فهو كافر أو يكفر، وشرحنا هنا في الأسباب المقتضية لهذا الحكم، وبلا شك أنه نفس الكلمات عندما يقرأها مسلم مهما كانت الثقافة الإسلامية ضحلة فهو لا يشك في أن هذا الكلام كفر.

من ذلك مثلًا أنه يقول في بعض كتبه: بأن أئمة أهل البيت هم من المنزلة عند الله تبارك وتعالى فوق منزلة الملائكة والرسل والأنبياء، ومن ذلك أنه يقول: أن مصحف فاطمة أظن مذكور هذا في الأشياء.. مصحف فاطمة هو المصحف الكامل، أما المصحف المتداول اليوم بين الأئمة فهو جزء من ذاك المصحف، وهذا كفر لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] وهكذا أربع أو خمس عبارات نقلت من كتبه.. كتب الخميني نفسه، هذه الأشياء خطيرة جدًّا وكتابه الذي أصدره: «فوائد الثورة الإيرانية» هذه وهي: الكتاب المعروف: «بالحكومة الإسلامية»، لا أدري رأيتم هذا الكتيب الصغير؟

مداخلة: لا.

الشيخ: لم تروه،، في هذا الكتيب الصغير الذي سماه: الثورة الإسلامية أو: الحكومة الإسلامية مع أن هذا الكتاب هو كتاب دعاية، والمفروض عند كل الناس المسلمين والكافرين أن أي كتاب سياسي لا يحسن بالكاتب أن ينشر في هذا الكتاب العقائد التي يعلم أن الخصوم سوف ينكرونها ويبادرون إلى عدم الاستجابة لمضمون الكتاب بصورة عامة، ومع أن الشيعة يوجد عندهم عقيدة يساعدهم أوسع ما تكون المساعدة في سلوك هذا السبيل السياسي وهو: كتمان عقائدهم عن الناس؛ لأنه يوجد لديهم شيء يسمى: بالتقية، لا بد أنك سمعت عن التقية شيء، فالأمر عندهم في موضوع التقية خطير جدًّا بحيث أنه لا يمكن لإنسان يعرف أن عندهم التقية أن يركن

إليهم؛ لأنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، وهذا دين عندهم، فهو إذا قال لك عن شيء وهو يعلم أنه كاذب لا يستوحش من هذا الكلام إطلاقًا؛ لأن هكذا دينه الذي منه التقية يأمره بذلك.

فمع كون عندهم هذه التقية التي تسوغ لهم أن يقولوا ما شاءوا، وعلى العكس أكثر من ذلك أن يكتموا عن الناس عقائدهم، لكن الله عز وجل لحكمته البالغة ألهم هذا الرجل الخميني في كتيبه المشار إليه آنفًا: الحكومة الإسلامية أن يبيح عن بعض العقائد مع أنه كتاب دعوة وسياسة، منها: ما ذكرته آنفًا من تعظيمه لأهل البيت أكثر من الملائكة والأنبياء والرسل.

ومن ذلك وهذه كفرية أخرى، وهي: أنهم يعني: أهل البيت يعلمون كل حركة تقع في الكون ما من ذرة تقع في الكون إلا وهم على علم بها، مع أن أهل البيت ماتوا وصاروا ترابًا مهما كان شأنهم، فجعلوهم شركاء في العلم مع الله عز وجل، يعني: أشياء غريبة جدًّا، فربنا تبارك وتعالى ليقيم الحجة على من قد يغتر بدعاياتهم يعني: سَخَّرَ هذا الإنسان أن يضع في هذا الكتيب الذي هو كتاب دعاية العقيدتين الوافدتين، واحدة منها تكفي لتحذير الناس من الاغترار بما سموه بالثورة الإسلامية.

ومع الأسف يعني: لما قامت هذه الثورة إغتر بها بعض الشخصيات الإسلامية ويمكن ذهبوا إليهم، فمنهم من رجع وقد تبين له الحق، ومنهم من لا يزال إلى الآن يدعو إلى دعوتهم...

«الهدى والنور»

(١٣٧/ ٠٠:٠٥:١٨)

الخميني وضلالاته

سؤال: أنا كنت يعني في مأدبة وأنا خطيب جمعة كنت أناهض الشيعة؛ لأنني في الواقع كنت مدرس توحيد في السعودية وعرفت عنهم الكثير، فكثير من إخواننا بعثوا لي تهديدًا؛ لأن الخميني في رأيه هو الداعية إلى الإسلام وإقامة دولة إسلامية، فلكي أقنعهم لازم أقول لهم روحوا اقرؤوا مصطلح الحديث وحياة الصحابه والقرآن هذا

طريق طويل ولا يمكن السير فيه، فنحن نريد من فضيلتكم أن تبين لنا فعلًا الفرق القائمة الآن مثلًا العلويين إسماعيليين الشيعة بأصنافها (باختصار)، وأعتقد أن الله سبحانه وتعالى قد ذكر ذلك في سورة الحشر لأنه صنف المسلمين ثلاث أنواع، مهاجرين وأنصار ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وجزاكم الله خيرًا.

الشيخ: ... الطريق طويل صحيح لكن أنا قلت آنفًا وكررت على مسامعكم أكثر من مرة إنه إن كنت فقيهًا فاستفتي نفسك، إن كنت محدثًا فاستفتي علمك، إن كنت فقيهًا لتعرف الحرام والحلال استفتي نفسك، وإن كنت محدثًا لتعرف الصحيح من الخطأ، لأنك عالم لأنك فقيه، وإن كنت لست كذلك قلت: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

السائل: يا سيدي نريد.

الشيخ: اسمح لي، اسمح لي شوي، ألم تسمع هذا الجواب؟

السائل: نعم، نعم.

الشيخ: طيب هذا الطريق الثاني قصير ولَّا طويل؟

السائل: والله هذا قصير طبعًا.

الشيخ: طيب اسمح لي.

السائل: إذا كان فيه صلاح

الشيخ: فإذًا أنت أخذت بعض كلامي ودندنت حوله وهولت أن هذا الطريق طويل وأنا بقول معك طويل، و(الذي) طَوَّلَه؟ قلت آنفًا: أن أكثر المسلمين انصرفوا عنه، تذكر هذا الكلام ولَّا لا؟

السائل: نعم، نعم أذكره.

الشيخ: فإذًا لماذا أنت ذكرت هذا الطريق الطويل، وجعلته عذرًا لك، من كلفك يا أخي، أنت الله ما كلَّف أن كل مسلم يكون عالمًا، يكون يعني متخصص في كل

علوم الشرع، الله ما كلَّف، لكن كلف كل مسلم أنه إذا تعبد الله بعبادةٍ ما أن يكون فيها على بصيرة، وذكرت الآية ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فإذًا في عندك طريق مختصر وهو: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، الآن أنا ذكرتك بأنه نصف كلامك نصف سؤالك كان جاء في تضاعيف كلامي السابق، صح.

السائل: نعم.

الشيخ: الآن ما هذا الذي تسأل عنه أنت، أن أحكي لك عن الشيعة، أحكي لك عن الإسماعيليين، عن..

السائل: ملخص كلمة مش كثير نبذة عن مبادئهم.

الشيخ: آه.

السائل: بعض الناس في الواقع أنا أريد أجي في الموضوع بصراحة بعض الناس خطأوني كثيرًا لأنني حقيقةً قلت: أنا مستعد أن أقاتل الشيعة.

الشيخ: فخطاؤوك لماذا؟

السائل: خطأوني لأن يعني هزول جماعة يقولون: أشهد أن لا إله إلا الله، وإنهم مسلمون بل يعني يَكْفُر من كَفَّرَهُم، وجاءني تهديد بواسطة أخي هذا، أن يعني يجوز يقتلوني...

مداخلة: احمد ربك إنك كويس.

الشيخ: أنا أظن الموضوع له علاقة بالعلم

السائل: نعم.

الشيخ: ونحن نعرف أن لما الخميني طلع بدعوته راح ناس من أهل السنة والجماعة ومن هالبلد ليبايعوه.. والسبب أنهم لا يعرفون مذهب الشيعة بعامة، ولا يعرفون دعوة الخميني بخاصة ومن جهل شيئًا عاداه، فحينئذ هل نقموا عليك،كان أنت لازم تبين لهم شو عقيدة الشيعة؟ وماذا يقولون؟ وما موقف الذي انتقدوك أنت.

السائل: قلت لهم لو عقيدة فقط لو قال فقط لو قال بها أي إنسان من السنة أن القرآن الذي نقرأه الآن ليس القرآن الذي نزل على محمد ﷺ، لكفى هذا لتكفيره

هذا ما قلته.

الشيخ: أنا أقول، ما أظن مسلم سواءً من هؤلاء الذين كان أشرت إليهم أو ما أشرت إليهم بيخالفك في هذا، شو رأيك؟

السائل: لكن ما هو تطلع النتيجة كما هي قلت لك مش معقول أنهم ينكرون القرآن.

الشيخ: لا، نحن نجعله يعقل غصبًا عنه، نجبله الكتاب ها ألي اسمه «... في إثبات كتاب رب الأرباب».

السائل: صح، هذا الذي قرأت منه.

الشيخ: طيب نجيب له هذا الكتاب.

السائل: فصل الخطاب.

الشيخ: كويس شو بده يكون موقفه الحين.

السائل: موقفه يقول: مش معقول هزول جماعة ألي كتبوا غير الآن الموجودين.

الشيخ: حينئذ، تخرج أخي القضية عن العلم وتخرج عن المناقشة، ورجعنا إلى المعقول، هل المعقولات عند الناس كلها سواء خذ وأعطي معي.

السائل: لا.

الشيخ: فإذًا معقولك أنت شيء ومعقول زيد شيء ثاني وإلى آخره، لكن نحن بدنا ندرس أولا عقيدتنا ثانيًا في حدود الواقع ندرس عقائد الشعوب أو الطوائف الأخرى هذا الإنسان الذي قال لك هذا الكلام نربطه بالواقع هل قرأ كتاب الحكومة الإسلامية للخميني.

السائل: لا أظن، أنا قرأته.

الشيخ: طيب، ليش أنت ما قَرأته، فأنت مخطئ، لازم تجعله أمام الأمر الواقع، تقول له شوف الخميني يقول أن أئمة أهل البيت ما في ذرة في الكون إلا وهم يعلمون بها.

هذا الذي أنكر عليك شو رأيه هذا كلام مسلم ولا غير مسلم؟ وأئمة أهل البيت

في منزلة عند الله تبارك وتعالى دونها منازل الأنبياء والرسل والملائكة، فلما أنت تجعله تحت أمر واقع بيصير هو ما يكابر..

السائل: سؤال، كنت ضيف عند ابن باز في الطائف فسألته سؤالًا أيضًا خاص بالشيعة قلت: هل يجوز للسني أن يتزوج شيعية؟ فقال لي: لا؛ قلت: لماذا؟ قال لأنهم مشركون، ثم انصرفت عنه قليلًا فتذكرت أن النصارى مشركون وأن اليهود مشركون فلماذا أجاز الله عز وجل لنا زواج النصرانية واليهودية، ولم يجز لنا زواج الشيعية.

الشيخ: أنا خمنت أنك وجهت سؤالًا لابن باز.

السائل: ما وجهت، وفوجئت بالجواب، لكن أنا يعني حصل عندي شك.

الشيخ: شو كان جوابه.

السائل: لا وجدته نائمًا، ما يعني ما أجابني على السؤال الثاني.

الشيخ: احفظ سؤالك وطول عليا بالك أنا راح أسمعك أولًا جواب يختلف مع جواب ابن باز هذا الذي سمعته منه، ونتج من ورائه سؤال أجيت أنك بدك تسأله وجدته نائمًا الآن إن شاء الله أنا بتلاقيني يقظان معك وبجاوبك عن سؤالك وبطرح عليك فكره غير التي سمعت من ابن باز، أنا أولًا لا أجيز لمسلم أن يصدر فتوى عامة بتكفير طائفة من المسلمين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله شو رأيك، قل لي أنت توافق معي؟

السائل: والله لا أعرف.

الشيخ: لا، لا اسمح لي لا تعمل مثل غيرك من رأى العبرة بغيره فليعتبر، لا تشرد عني سؤالي محدود جدًّا، أنا أقول لا أرى من الجائز شرعًا أن نكفر طائفة وبزيد على كلامي السابق بالكوم، فهمت عليّ، شو رأيك بهذا الجواب قلي صحيح أو قلي مو صحيح.

السائل: مع الاعتبار مو صحيح، في رأيي أنا لماذا؟، لأن كثيرًا من الناس يقولون أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ثم تراه يفعل الكفر.

الشيخ: هذا يؤيد كلامي الله يهديك يا أخي الله يهديك أنا أقول لك هذا الذي قُلْتَ يؤيد كلامي وينقض كلامك.

السائل: لماذا؟

الشيخ: لأنك قلت كثيرًا من يقول أشهد أن لا إله إلا الله، تراه يعمل الكفر وأنا عم أقول لك حينئذ إذًا رأيته يعمل الكفر ويعتقد الكفر، حينئذ لك صلاحيتك فيه، أنا عم أقول لك تكفير بالكوم وعملت لك هيك، بالكوم بالكمشة.

السائل: ... كلهم بالكوم بالكمشة.

الشيخ: اسمح لي اسمح لي

السائل: اليوم سئلت على التلفون، قالوا لي في ناس يسألون عن القاديانية والوهابية قالوا لي أن في واحد متزوج يعني قاديانية أو وهابية أتصور.

مداخلة: بهائية مش وهابية.

السائل: بهائية، أستغفر الله.

الشيخ: وين راح تضيع الشيخ ابن باز معك.

السائل: طيب بيقول لي هذا متزوج وبعدين بيقول لي هو بهائي، أو قادياني وبعدين متزوج سنية ويقول لها أن الصلاة تصلح بدون وضوء، طب فبيقول يعني هل يجوز هذا الزواج ولا لا

الشيخ: أبو أيش أنت بيقولوا لك؟

السائل: أبو سامي.

الشيخ: أبو سامي أهلًا وسهلًا، بارك الله فيك أنا أعود لأقول لا يجوز تكفير طائفة من المسلمين بالكوم بالكمشة بالجملة وإنما بالتفصيل، شو رأيك.

السائل: ماشي.

الشيخ: ماشي، هذه خطوه طيبة...، اسمع فكل من ينتمي إلى طائفة وتعلم يقينًا منه أنه يدين بدينها، بكفرياتها بتكفره، أما كونه شيعي، يا أخي أولا أنا راح ألفت نظرك لشيء في شوية حساسية بالنسبة لها المجلس الآن، هل كل أهل السنة مثل

بعضهم.

السائل: لا.

الشيخ: طيب فالشيعة من باب أولى ألَّا يكونوا مثل بعضهم، صح.

السائل: لكن.

الشيخ: لا تقل: لكن، عم أقول لك يا أبو سامي صح؟ فأنا أرجو أن أسمع صح؛ ما صح؟

السائل: إذا كان تعني العقيدة كل أهل السنة في عقيدتهم سواء.

الشيخ: لا.

السائل: ولا ما يكونون سنيين.

الشيخ: لا ليسوا سواء، قل لي لا تصمت ولا تسكت، أنا عم أقول لك ليسوا سواء نفس أهل السنة ليسوا سواء في العقيدة.

السائل: مظهر من مظاهر العقيدة.

الشيخ: حاضر أفندم، أنا أبين لك ذلك، هل طرق سمعك قول من يقول يجوز لله تبارك وتعالى تعذيب الطائع وإثابة العاصي، قل لي لا مثلما قلت لصاحبك تلك الساعة ما بيعرف إنه في ناس يقولون: الإيمان يزيد وينقص وزيادته العمل الصالح.

السائل: ندرس هذا في الأزهر أن يعني يجوز لله سبحانه وتعالى لأنه يعني هو يعني مالك الكون...

الشيخ: اهه بارك الله فيك شو رأيك هذه العقيدة صحيحة.

السائل: لا، شرعًا لا؛ لأن الله سبحانه وتعالى...

الشيخ: لا، لا، لا وبدنا نضيع الجلسة بكلام يا أبو سامي خير الكلام ما قل ودل في ناس عندنا هون ربما عندهم أسئلة بدنا نخفف المشوار أنا عم أقول لك: صح؟ قل لي: صح، قلي ما صح، هلا قلت لي هكذا درسنا في الأزهر، هذا الذي درسته في الأزهر هذه العقيدة صحيح قل لي إيه قل لي لا؟

السائل: ليست صحيحة.

الشيخ: بس هذا هو، وهل الذي درسوك هم من أهل السنة أو من أهل الشيعة؟

السائل: من السنة.

الشيخ: فإذًا صح من قال إنه في أهل السنة عقائد غير صحيحة فما بالك بأهل الشيعة، نرجع نحن للشيعة، وأرجو من الإخوان أن يعرفوا هذه الحقيقة مُرَّة جدًّا، يوجد في بعض المذاهب السنية من يقول هكذا يجوز لله تبارك وتعالى أن يعذب الطائع وأن يثيب العاصي وبعضهم تجرأ فقال: يجوز لله تعالى أن يأخذ سيد البشر ويحطه في أسفل سافلين من النار، وإن إبليس الرجيم الملعون المطرود من رحمة الله إلى يوم الدين يحطوه في أيش المقام أيش المقام، المحمود قالوا هكذا.

مداخلة: يا سيدي هذه من غلاة التصوف هم من قال ذلك وليس من السنة.

الشيخ: لا، لا اسمح لي ليس لهذا علاقة بالتصوف، التصوف هذا نحن ما لنا فيه الآن.

مداخلة: وحدة الوجود...

الشيخ: هذا من عقيدة أهل السنة هذا الذي نقوله.

مداخلة: ... أهل السنة، ثم أجمعوا على ذلك من هم إذًا..

الشيخ: اسمح لي هلا هو كمان الظاهر سرت العدوى أخي من شخص ثم نقول أجمعوا أنا قلت: أجمعوا؟ الله يهدينا وإياكم، نحن لا نتكلم عن الصوفية الآن أبدًا حتى أنت تجيء وتقول عن مذهب هو درسه في الأزهر الشريف ونحن درسناه في كتب الناس هالي بيعتقدوا عقائد كثيرة من عقائد أهل السنة والجماعة، لكن مع ذلك في بعض الجوانب انحرفوا عن طريق السنة والجماعة فاترك لي الصوفية الآن جانبًا والآن أنا مضطر بناءً على كلام الأستاذ هنا، أبوا أيش حضرتك؟

السائل: أبو عمر.

الشيخ: ما شاء الله، عمر الفاروق، فيا أبا عمر الآن نحن نذكر ألا يوجد اليوم في مجتمعنا الإسلامي العام من يعتقد أن الله عز وجل موجود في كل مكان أنبؤوني بعلم.

السائل: نعم.

الشيخ: طيب شوا رأيك بأهل العقيدة هذه، عقيدة أهل السنة والجماعة، ننتظر الجواب.

السائل: ليست هذه عقيدة هذه وحدة الوجود، وليست من عقيدة أهل السنة والجماعة.

الشيخ: جميل، لكن ألا يوجد من يتبنى هذه العقيدة في المسلمين الذين يعيشون معنا ونتزوج منهم ويتزوجون منا و..و إلى آخره، وهو من أهل السنة والجماعة قلها صريحة يا أبا عمر لا تخشى في الله، لا تأخذك في الله لومة لائم.

السائل:... نقول من أمة الإجابة، لكن السنة يعني ما وافق عليه الرسول ﷺ.

الشيخ: أنا ما أسألك أن تعرف لي السُّنة، المسلمين اللي عم نتزاوج معهم ألا يعتقدون هذه العقيدة؟

السائل: والله أنا ما عرفت مسلم يلتزم السنة يقول بوحدة وجود.

مداخلة: يا سيدي... درسونا إياها في المرحلة الابتدائية.

الشيخ: مبين، مبين.

مداخلة: هناك أصحاب مناصب عالية بها البلد كذبوها...

الشيخ: أنت تشعرني بكلامك هذا بأنك تراجعت عما قلت آنفًا.

السائل: وهو؟.

الشيخ: وهو إنه هذا ليس من الإسلام أن يقول المسلم الله موجود في كل مكان، كأنك تراجعت أليس كذلك؟

السائل: أقول الله عز وجل بعلمه يعلم.

الشيخ: هل سمعت مني لفظة العلم؟

السائل:... إطلاقًا لكن الذين يقولون أن الله...

الشيخ: أنا أسألك افترض ألا أحد يقول ما رأيك فيما إذا قال قائل الله موجود في

كل مكان، هل هذه عقيدة إسلامية ويجوز أن يقوله المسلم؟

السائل: المعنى صحيح أن الله معنا بعلمه.

الشيخ: وبذاته.

السائل: وبذاته، يتنزه أن يكون بيننا سبحانه وتعالى.

الشيخ: إذًا لماذا هيك وهيك؟

السائل: لأنه إذا فصلنا؛ أن نقول بعلمه، يجوز أن نقول وإذا بذاته.

الشيخ: أنت آنفًا طلعت بدعوى طويلة عريضة أنا لما قلت عن الشيعة ما قلت، قاموا ناس عارضوك و...و إلى آخره، والآن أنت تقف بين أيدي سؤال واضح جدًّا لا يمكن أن يقول مسلم أن الله في كل مكان ومن هذه الأمكنة الدهاليز...

وإلى آخره، والمفروض لمثلك أن تقول أعوذ بالله، وإذا بك تلين القول، وتقول.

السائل:... ما يكون من نجوى ثلاثة.

الشيخ: هذا ما محلها هذه يقول بها كل مسلم: بعلمه، وهو معكم بعلمه، ولم يكن السؤال، هل الله عليم بكل شيء؟ هذا إن شك فيه مسلم فهو كافر، السؤال ما رأيك فيمن يقول: الله موجود في كل مكان، أنا أعتبرك الآن أنت مسؤول أمام الله.

نرجع بعدنا كثير عن شيخك ابن باز.

السائل: الله يبارك فيك.

الشيخ: أنا عم أقول لك نرجع إلى الشيخ ابن باز، أنا أقول لا يجوز تكفير مسلم بعينه لأنه ينتمي إلى طائفة من الطوائف الإسلامية والمنحرفة، لا يجوز تكفيره بعينه، إلا أن تراه مثلما قلت آنفًا تراه وقع في الكفر حينئذ، أما الشيعة كفار، الزيدية كفار، القاديانية كفار، البهائية كفار، (قل) من كان يعتقد كذا وكذا فهو كافر أما بالكوم بالكمشة بالجملة هذا ما يجوز، لأنه بتعي خطورة تكفير المسلم، «من كفر مسلمًا فقد كفر»، هذا صحيح، لذلك أنا قلت لك آنفًا ما أتيتم بكتاب الشيعة اللي اسمه كتاب الكليني وما يقول فيه أن مصحف فاطمة مصحفنا هذا جزء من ذاك المصحف

والباقي ضايع فهذا من يراه...

مداخلة طيب بناءً على هذه العقيدة فلا يجوز تكفيرهم بالكوم؟

الشيخ اسمع يا شيخ، بدنا نرجع إلى عند الشيخ ابن باز الله يرضى عليك، فالمهم هذه العقيدة كُفْر ومن اعتقدها فهو كافر، لكن أنا على يقين أن كبارًا من علماء الشيعة كفروا بهذا القول، كفروا بهذا القول واعتبروا هؤلاء شاذين وخارجين عن مذهب الشيعة، ما بالك بالعامة يا أخي (الذين) بيشهدوا أن لا إله إلا الله وبيصلوا، يا أخي ما عندهم هالمعلومات... اللي بتضلل المسلم وتخرجه عن هذا الدين فلذلك فهذا تكفير بالكمشة، بالكوم، بالجملة، هذا خطأ من أهل السنة ولا يجوز أن يقع فيه المسلم، على هذا أنا ما أقول بأن الشيعة كفار؛ بقول من كان يعتقد كذا وكذا، وكذا من كان يقول أن القرآن ناقص من يقول أهل البيت أفضل عند الله من الأنبياء والرسل والملائكة من يقول أن السيدة عائشة التي طهرها الله عز وجل.

مداخلة برأها.

الشيخ أي نعم برأها مما رميت به إلى آخره،... فهؤلاء كفار بلا شك لكن لا تستطيع لا أنت ولا غيرك أن يأتي ويقول بأن كل شيعي يعتقد هذه العقائدَ الباطلة لا يجوز هذا، بناءً على هذا التفصيل تقدر تقول: يجوز للمسلم أن يتزوج شيعية ولًا لا، يجوز لمسلم أن يزوج بنته لشيعي ولا لا، وعلى هذا التفصيل مما عرفته.

مداخلة نفحصه أولًا.

الشيخ أيوه من عرفته فتعطيه ما يستحقه من الحكم، أما هيك ما يجوز هذا.

«الهدى والنور»

(٤٤٦/ ٢٢: ١٩: ٠٠)

أهل البيت أفضل من الملائكة!!

[سئل الشيخ عن فتوته الخاصة بالخميني، فأجاب]:

الفتوى خلاصتها أنه وقفنا على عبارات للخميني أنه يقول: كذا وكذا، أربع أو خمس عبارات، فهذه العبارات هي الكفر بعينه، وكل من يقول بهذا الكلام فهو كافر

أو يكفر، وشرحنا هنا في الأسباب المقتضية لهذا الحكم، وبلا شك أنه نفس الكلمات عندما يقرأها مسلم مهما كان الثقافة الإسلامية ضحلة فهو لا يشك في أن هذا الكلام كفر.

من ذلك مثلًا أنه يقول في بعض كتبه: بأن أئمة أهل البيت هم من المنزلة عند الله تبارك وتعالى فوق منزلة الملائكة والرسل والأنبياء، ومن ذلك أنه يقول: أن مصحف فاطمة أظن مذكور هذا في الأشياء.. مصحف فاطمة هو المصحف الكامل، أما المصحف المتداول اليوم بين الأئمة فهو جزء من ذاك المصحف، وهذا كفر لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] وهكذا أربع خمس عبارات نقلت من كتبه.. كتب الخميني نفسه، هذه الأشياء خطيرة جدًّا وكتابه الذي أصدره: «فوائد الثورة الإيرانية» هذه وهي: الكتاب المعروف: «بالحكومة الإسلامية»، لا أدري رأيتم هذا الكتيب الصغير؟

مداخلة: لا.

الشيخ: لم تروه،، في هذا الكتيب الصغير الذي سماه: الثورة الإسلامية أو: الحكومة الإسلامية مع أن هذا الكتاب هو كتاب دعاية، والمفروض عند كل الناس المسلمين والكافرين أن أي كتاب سياسي لا يحسن بالكاتب أن ينشر في هذا الكتاب العقائد التي يعلم أن الخصوم سوف ينكرونها ويبادرون إلى عدم الاستجابة لمضمون الكتاب بصورة عامة، ومع أن الشيعة يوجد عندهم عقيدة يساعدهم أوسع ما تكون المساعدة في سلوك هذا السبيل السياسي وهو: كتمان عقائدهم عن الناس؛ لأنه يوجد لديهم شيء يسمى: بالتقية، لا بد أنك سمعت عن التقية شيء، فالأمر عندهم في موضوع التقية خطير جدًّا بحيث أنه لا يمكن لإنسان يعرف أن عندهم التقية أن يركن إليهم؛ لأنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، وهذا دين عندهم، فهو إذا قال لك عن شيء وهو يعلم أنه كاذب لا يستوحش من هذا الكلام إطلاقًا؛ لأن هكذا دينه الذي منه التقية يأمره بذلك.

فمع كون عندهم هذه التقية التي تسوغ لهم أن يقولوا ما شاؤوا، وعلى العكس

أكثر من ذلك أن يكتموا عن الناس عقائدهم، لكن الله عز وجل لحكمته البالغة ألهم هذا الرجل الخميني في كتيبه المشار إليه آنفًا: الحكومة الإسلامية أن يبيح عن بعض العقائد مع أنه كتاب دعوة وسياسة، منها: ما ذكرته آنفًا من تعظيمه لأهل البيت أكثر من الملائكة والأنبياء والرسل.

ومن ذلك وهذه كفرية أخرى، وهي: أنهم يعني: أهل البيت يعلمون كل حركة تقع في الكون ما من ذرة تقع في الكون إلا وهم على علم بها، مع أن أهل البيت ماتوا وصاروا ترابًا مهما كان شأنهم، فجعلوهم شركاء في العلم مع الله عز وجل، يعني: أشياء غريبة جدًّا، فربنا تبارك وتعالى ليقيم الحجة على من قد يغتر بدعاياتهم يعني: سَخَّرَ هذا الإنسان أن يضع في هذا الكتيب الذي هو كتاب دعاية العقيدتين الوافدتين، واحدة منها تكفي لتحذير الناس من الاغترار بما سموه بالثورة الإسلامية.

ومع الأسف يعني: لما قامت هذه الثورة اغتر بها بعض الشخصيات الإسلامية ويمكن ذهبوا إليهم، فمنهم من رجع وقد تبين له الحق، ومنهم من لا يزال إلى الآن يدعو إلى دعوتهم...

«الهدى والنور» (١٣٧/ ١٨:٠٥:٠٠)

عدم الإفراط في حب الصحابة

[قال الشيخ معلقًا على قول صاحب الطحاوية:] «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم»:

أي لا نتجاوز الحد في حب أحد منهم فندعي لهم العصمة كما تقول الشيعة في علي رضي الله عنه وغيره من أئمتهم.

«التعليق على متن الطحاوية» (ص١٠١).

***

أهل السنة يوالون الصحابة وآل البيت

[قال الشيخ معلقا على قول صاحب الطحاوية:]«ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم ولا نتبرأ من أحد منهم»:

أي:كما فعلت الرافضة فعندهم لا ولاء إلا ببراء. أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وأهل السنة يوالونهم جميعًا وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعصب.

«التعليق على متن الطحاوية» (ص١٠٢)

حكم سب الصحابة

سؤال:نفترض أن واحدًا وقع في سب الصحابة، ما الحكم المترتب عليه على هذا السب؟

الشيخ:طبعًا خالف النهي يعني حين قال عليه السلام: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفس محمد بيده لو أنفق أحد مثل جبل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»[1] إذا سب فمعنى ذلك أنه خالف النهي، ولم يأتمر بأمر الرسول عليه السلام الذي يلزم منه الانتهاء عما نهى عنه، وهو ألا يسب أصحابه، وقد قال تعالى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]

وبهذه المناسبة لا بد لي من لفت النظر إلى أن الأمر في هذا الحديث أعني في نهيه ﷺ المسلمين كافة أن يسبوا أحدًا من أصحابه، ذلك لا يعني من الباب الذي يسمى عند فقهاء الأصول مفهوم المخالفة، ليس لهذا الحديث مفهوم مخالفة؛ لأنه لا يجوز سب أي مسلم لا يجوز سب أي مسلم على وجه الأرض؛ لأنه مسلم يشارك الساب، والمفروض أنه أيضا مسلم مثله لا يجوز له أن يسب مسلمًا؛ لأن النبي ﷺ الذي

---

[1] رواه البخاري ٧ / ٢٧ و٢٨ في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا»، ومسلم رقم (٢٥٤١) في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم.

قال: «لا تسبوا أصحابي» قد قال أيضًا: «لا تسبوا تُبَّعًا فإنه كان قد أسلم»[(١)]، تُبَّع كان قد أسلم، إذن الإسلام وحده يكفي في ردع المسلم الملتزم بأحكام دينه عن أن يتوجه بسبابه إلى مسلم مثله، فمن باب أولى أنه لا يجوز أن يسب مسلمًا من أصحاب النبي ﷺ، ولو كان كما قال بعض التابعين أعرابيًّا بوَّالًا على عقبيه؛ لأنكم تعلمون أن الذين آمنوا بالنبي الأمي واتبعوه وكانوا من الرعيل الأول أي من القرن الأول الذي قال فيه الرسول ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[(٢)] لا شك أن أهل القرن الأول وهم أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم أيضًا ممن شاركوا النبي ﷺ في حياته، ولكنهم لم يتسنى لهم المجيء إليه لكنهم آمنوا به غيبيًّا، هؤلاء كلهم من أهل القرن الأول فإذا كان النبي ﷺ قد نهى المسلم أن يسب تبعًا بعلة شرعية وهي أنه كان قد أسلم، فمن باب أولى أن ينهى الرسول ﷺ أن يُسب أحد من أهل القرن الأول؛ لأنه أفضل الناس، ثم أُعْلُ؛ فمن باب أولى أن ينهى النبي ﷺ أن يسب أحد من أهل القرن الأول الذين أتوا أو وفدوا إلى النبي ﷺ، وآمنوا به ثم رجعوا إلى قريتهم إلى بلدتهم إلى باديتهم وأخيرا أولى وأولى وأولى ألَّا يسب أحد من الصحابة الذين لهم سابقة في الإسلام، أو لهم جهود في الجهاد في سبيل الله ونحو ذلك، فهذه كلها درجات وإن كانت متفاوتة لكنها تدخل في النهي عن أن يسب أحد مسلمًا ولو كان تبعًا لم يدرك الرسول عليه السلام لكنه أسلم إسلام الأولين، فكيف وقد جاء في «سنن أبي داود» و«مسند الإمام أحمد» وغيره أن النبي ﷺ وعظ أظن أبا تميم الجهيني أو ما يشبه هذه هو الجهيني.

مداخلة: أبو تميمة.

الشيخ: أبو تميمة الجهيني الأيش.

مداخلة: الهجيمي.

---

(١) أخرجه أحمد ٥/ ٣٤٠.

(٢) رواه البخاري ٥ / ١٩٠ في الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، ومسلم رقم (٢٥٣٥) في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم.

الشيخ: الهجيمي أحسنت قال له واعظًا: «لا تسبن أحدًا»[1] لا تسبن مسلمًا فإذن انتهى الموضوع فإذا كان الرسول يقول: «لا تسبوا أصحابي»، أنا أقول هذا التفصيل لأنني أدري أن من أقوال بعض الشراح أن هذا الحديث وجه النهي إلى بعض الصحابة الذين تأخروا في إسلامهم حينما بَدَرَ منهم شتم لبعض المتقدمين السابقين في الإسلام، هذا له وجاهة من القول لكنكم إذا تذكرتم هذا التسلسل في الاعتماد على أحاديث أخرى آخرها النهي عن سب أي مسلم حينئذ نعرف ضلال كثير من الشيعة الذين يصدعون ويجهرون بسب ليس فقط بعض أصحاب النبي ﷺ الذين يقال عنهم أنهم من الذين أسلموا عام الفتح، بل يتعدون إلى سب نخبة أصحاب الرسول - عليه السلام- كأبي بكر وعمر وعائشة ونحو ذلك، المهم أن التوجه إلى سب أحد من أصحاب النبي ﷺ مهما كانت مراتبهم فهي ضلالة شيعية، إن لم نقل أنها رافضية، إن لم نقل غير ذلك مما نسمعه اليوم في العالم الإسلامي حتى من هذا الخبيث السقاف حيث أعلن وسمعت أحد الأمريكان الذين أسلموا وكان المذكور جالسًا يقول هذا يقول: إن معاوية في النار فسبه سبًّا قبيحًا، فأنا رددت عليه في حضوره، ولم يحر جوابًا كما يقال، لذلك فينبغي على كل مسلم أن يحفظ لسانه من أن ينال عرضًا من أصحاب النبي ﷺ، وأن يتذكر معي:

احفظ لسانك أيها الإنسان ... لا يلدغنك إنه ثعبان

وأحسن من هذا قول النبي ﷺ: «**وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم**» وبهذا القدر كفاية. «الهدى والنور» (٧٦٨/ ٤١: ٠٩: ٠٠)

---

(١) ونص الحديث: قلت: يارسول الله إلامَ تدعو؟ قال: «أدعو إلى الله وحده الذي إن مسك ضُرٌّ فدعوته كشف عنك. والذي إن ضللت بأرضٍ فدعوته ردَّ عليك، والذي إن أصابتك سنةٌ فدعوته أنبتَ عليك». قال: قلت: فأوصِني. قال: «لا تسُبَّنَّ أحدًا، ولا تزهدنَّ في المعروف، ولو أن تلقى أخاك وأنت مُنبسطٌ إليه وجهك، ولو أن يُفرغ من دلوك في إناء المستسقِي واتزر إلى نصف الساق، فإن أبيت فإلى الكعبين، وإياك وإسبال الإزار، فإن إسبال الإزار من المخيلة، وإن الله لا يُحبُّ المخيلة». سنن الترمذي: كتاب الاستئذان (ماجاء في كراهية أن يقول: عليك السلام مبتدئًا) ٥/ ٧٠؛ وأخرجه النسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ٢/ ١٤٥.

عدم عصمة آل البيت وزوجات النبي ﷺ

-عن... علي بن أبي طالب... قال: «أُكْثِرَ على مارية أم إبراهيم ابن النبي ﷺ في قبطي - ابن عم لها - كان يزورها ويختلف إليها، فقال رسول الله ﷺ لي: «**خذ هذا السيف فانطلق إليه، فإن وجدته عندها فاقتله**». فقلت: يا رسول الله أكون في أمرك إذا أرسلتني كالسكة المحماة لا يثنيني شيء حتى أمضى لما أرسلتني به، أو الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ قال: «... **الشاهد يرى ما لا يرى الغائب**»، فأقبلت متوشحا السيف فوجدته عندها فاخترطت السيف، فلما أقبلت نحوه عرف أني أريده، فأتى نخلة فرقى فيها، ثم رمى بنفسه على قفاه، وشغر برجليه، فإذا هو أجب أمسح، ما له ما للرجال قليل ولا أكثر، فأغمدت سيفي، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «**الحمد لله الذي يصرف عنا أهل البيت**».

[قال الشيخ رحمه الله]:

قلت: والحديث نص صريح في أن أهل البيت رضي الله عنهم يجوز فيهم ما يجوز في غيرهم من المعاصي إلا من عصم الله تعالى، فهو كقوله ﷺ لعائشة في قصة الإفك: «**يا عائشة! فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه...**» أخرجه مسلم.

ففيهما رد قاطع على من ابتدع القول بعصمة زوجاته ﷺ محتجًا بمثل قوله تعالى فيهن: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ جاهلًا أو متجاهلًا أن الإرادة في الآية ليست الإرادة الكونية التي تستلزم وقوع المراد وإنما هي الإرادة الشرعية المتضمنة للمحبة والرضا وإلا لكانت الآية حجة للشيعة في استدلالهم بها على عصمة أئمة أهل البيت وعلى رأسهم علي رضي الله عنه، وهذا مما غفل عنه ذلك المبتدع مع أنه يدعي أنه سلفي!

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي الرافضي (٢/ ١١٧): «وأما آية التطهير فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنما فيها الأمر

لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم،... ومما يبين أن هذا مما أمروا به لا مما أخبر بوقوعه ما ثبت في «الصحيح» أن النبي ﷺ أدرك الكساء على فاطمة وعلي وحسن وحسين ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا». رواه مسلم. ففيه دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك، فإنه لو كان وقع لكان يثني على الله بوقوعه ويشكره على ذلك لا يقتصر على مجرد الدعاء».

«الصحيحة» (٤/ ٥٢٧، ٥٢٩ - ٥٣٠)

عدم عصمة زوجات النبي ﷺ

قال رسول الله ﷺ مخاطبًا عائشة:

- «**إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه، فإن التوبة من الذنب: الندم والاستغفار**».

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه دليل على عدم عصمة نسائه ﷺ، خلافًا لبعض أهل الأهواء!

«الصحيحة» (٣/ ٢٠٩ - ٢١٠)

باب الوصية بالعترة وبيان المراد بهم

قال رسول الله ﷺ:

- «**يا أيها الناس! إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**».

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

واعلم أيها القارئ الكريم، أن من المعروف أن الحديث مما يحتج به الشيعة، ويلهجون بذلك كثيرًا، حتى يتوهم أهل السنة أنهم مصيبون في ذلك، وهم جميعًا واهمون في ذلك، وبيانه من وجهين:

الأول: أن المراد من الحديث في قوله ﷺ: «عترتي» أكثر مما يريده الشيعة، ولا يرده أهل السنة بل هم مستمسكون به، ألا وهو أن العترة فيهم هم أهل بيته ﷺ، وقد

جاء ذلك موضحًا في بعض طرقه كحديث الترجمة: «عترتي أهل بيتي» وأهل بيته في الأصل هم «نساؤه ﷺ وفيهن الصديقة عائشة رضي الله عنهن جميعًا كما هو صريح قوله تعالى في (الأحزاب): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

بدليل الآية التي قبلها والتي بعدها: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٢ - ٣٤]، وتخصيص الشيعة (أهل البيت) في الآية بعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم دون نسائه ﷺ من تحريفهم لآيات الله تعالى انتصارًا لأهوائهم كما هو مشروح في موضعه، وحديث الكساء وما في معناه غاية ما فيه توسيع دلالة الآية ودخول علي وأهله فيها كما بينه الحافظ ابن كثير وغيره، وكذلك حديث «العترة» قد بين النبي ﷺ أن المقصود أهل بيته ﷺ بالمعنى الشامل لزوجاته وعلي وأهله.

ولذلك قال التوربشتي - كما في «المرقاة» (٥/ ٦٠٠): «عترة الرجل: أهل بيته ورهطه الأدنون، ولاستعمالهم «العترة» على أنحاء كثيرة بينها رسول الله ﷺ بقوله: «أهل بيتي» ليعلم أنه أراد بذلك نسله وعصابته الأدنين وأزواجه». والوجه الآخر: أن المقصود من «أهل البيت» إنما هم العلماء الصالحون منهم والمتمسكون بالكتاب والسنة، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى: «(العترة) هم أهل بيته ﷺ الذين هم على دينه وعلى التمسك بأمره». وذكر نحوه الشيخ علي القارئ في الموضع المشار إليه آنفا. ثم استظهر أن الوجه في تخصيص أهل البيت بالذكر ما أفاده بقوله: «إن أهل البيت غالبا يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم المطلعون على سيرته الواقفون على طريقته العارفون بحكمه وحكمته. وبهذا يصلح أن يكون مقابلا لكتاب الله سبحانه كما قال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾».

قلت: ومثله قوله تعالى في خطاب أزواجه ﷺ في آية التطهير المتقدمة: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾.

فتبين أن المراد بـ (أهل البيت) المتمسكين منهم بسنته ﷺ، فتكون هي المقصود بالذات في الحديث، ولذلك جعلها أحد (الثقلين) في حديث زيد بن أرقم المقابل للثقل الأول وهو القرآن، وهو ما يشير إليه قول ابن الأثير في «النهاية»: «سماهما (ثقلين) لأن الآخذ بهما (يعني الكتاب والسنة) والعمل بهما ثقيل، ويقال لكل خطير نفيس (ثقل)، فسماهما (ثقلين) إعظاما لقدرهما وتفخيما لشأنهما».

قلت: والحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء الراشدين مع سنته ﷺ في قوله: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين...**». قال الشيخ القاري (١/ ١٩٩): «فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي، فالإضافة إليهم، إما لعملهم بها، أو لاستنباطهم واختيارهم إياها». إذا عرفت ما تقدم فالحديث شاهد قوي لحديث «الموطأ» بلفظ: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة رسوله**». وهو في «المشكاة» (١٨٦).

وقد خفي وجه هذا الشاهد على بعض من سود صفحات من إخواننا الناشئين اليوم في تضعيف حديث الموطأ. والله المستعان.

«الصحيحة» (٤/ ٣٥٥ - ٣٦١)

ظهور بدعة التشيع والطعن في الصحابة

قال رسول الله ﷺ:

«**ألا إن الفتنة ههنا، ألا إن الفتنة ههنا** - قالها مرتين أو ثلاثا - **من حيث يطلع قرن الشيطان**» - يشير [بيده] إلى المشرق، وفي رواية: العراق.

قال الشيخ رحمه الله:

قلت: وطرق الحديث متضافرة على أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ إنما هي المشرق، وهي على التحديد العراق كما رأيت في بعض الروايات الصريحة، فالحديث عَلَمٌ من أعلام نبوته ﷺ، فإن أول الفتن كان من قبل المشرق، فكان ذلك سببًا للفرقة بين

المسلمين، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة كبدعة التشيع والخروج ونحوها.

وقد روى البخاري (٧/ ٧٧) وأحمد (٢/ ٨٥، ١٥٣) عن ابن أبي نعم قال: «شهدت ابن عمر وسأله رجل من أهل العراق عن محرم قتل ذبابا فقال: يا أهل العراق! تسألوني عن محرم قتل ذبابًا، وقد قتلتم ابن بنت رسول الله ﷺ، وقد قال رسول الله ﷺ: «هما ريحانتي في الدنيا». وإن من تلك الفتن طعن الشيعة في كبار الصحابة رضي الله عنهم، كالسيدة عائشة الصديقة بنت الصديق التي نزلت براءتها من السماء، فقد عقد عبد الحسين الشيعي المتعصب في كتابه «المراجعات» (ص ٢٣٧) فصولًا عدة في الطعن فيها وتكذيبها في حديثها،ورميها بكل واقعة، بكل جرأة وقلة حياء، مستندًا في ذلك إلى الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وقد بينت قسما منها في «الضعيفة» (٤٩٦٣ - ٤٩٧٠) مع تحريفه للأحاديث الصحيحة، وتحميلها من المعاني ما لا تتحمل كهذا الحديث الصحيح، فإنه حمله - فض فوه وشلت يداه - على السيدة عائشة رضي الله عنها زاعما أنها هي الفتنة المذكورة في الحديث - ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥] معتمدا في ذلك على الروايتين المتقدمتين:

الأولى: رواية البخاري [(١)]: فأشار نحو مسكن عائشة... والأخرى: رواية مسلم [(٢)]: خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال: رأس الكفر من ههنا.

فأوهم الخبيث القراء الكرام بأن الإشارة الكريمة إنما هي إلى مسكن عائشة ذاته، وأن المقصود بالفتنة هي عائشة نفسها!

والجواب، أن هذا هو صنيع اليهود الذين يحرفون الكلم من بعد مواضعه، فإن قوله في الرواية الأولى: «فأشار نحو مسكن عائشة»، قد فهمه الشيعي كما لو كان النص بلفظ: «فأشار إلى مسكن عائشة»!

فقوله: «نحو» دون «إلى» نص قاطع في إبطال مقصوده الباطل، ولاسيما أن أكثر الروايات صرحت بأنه أشار إلى المشرق. وفي بعضها العراق.

---

(١) ٦ / ٢٤١ في بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده.

(٢) ٢٩٠٥ كتاب الفتن باب الفتنة من المشرق.

والواقع التاريخي يشهد لذلك. وأما رواية عكرمة فهي شاذة كما سبق، ولو قيل بصحتها، فهي مختصرة جدًّا اختصارًا مخلًّا، استغله الشيعي استغلالًا مرًّا، كما يدل عليه مجموع روايات الحديث، فالمعنى: خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة رضي الله عنها، فصلى الفجر، ثم قام خطيبًا إلى جنب المنبر (وفي رواية: عند باب عائشة) فاستقبل مطلع الشمس، فأشار بيده، نحو المشرق. (وفي رواية للبخاري: نحو مسكن عائشة) وفي أخرى لأحمد: يشير بيده يؤم العراق.

فإذا أمعن المنصف المتجرد عن الهوى في هذا المجموع قطع ببطلان ما رمى إليه الشيعي من الطعن في السيدة عائشة رضي الله عنها. عامله الله بما يستحق.

«الصحيحة» (٥/ ٦٥٣ - ٦٥٧)

لا يلزم من التشيع في المتقدمين بغض الشيخين

قال الشيخ رحمه الله في الأجلح بن عبد الله الكندي وهو من رجال «تقريب التهذيب»: لا ريب فيه أنه شيعي لإجماعهم على ذلك، ولا يلزم من التشيع بغض الشيخين رضي الله عنهما، وإنما مجرد التفضيل.

«الصحيحة» (٥/ ٢٦٢)

حكم من طعن في خلافة الثلاثة

قال الشيخ رحمه الله معلقًا على قول صاحب الطحاوية:

«ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولًا لأبي بكر الصديق رضي الله عنه تفضيلًا له وتقديمًا على جميع الأمة ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم لعثمان رضي الله عنه ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون».

قال:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله. «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٣).

«التعليق على متن الطحاوية» (ص١٠٢)

هل علي رضي الله عنه أحق بالخلافة من الشيخين؟

قال الشيخ رحمه الله:

ما يذكره الشيعة... أن النبي ﷺ قال في علي رضي الله عنه: «إنه خليفتي من بعدي». لا يصح بوجه من الوجوه، بل هو من أباطيلهم الكثيرة التي دل الواقع التاريخي على كذبها؛ لأنه لو فرض أن النبي ﷺ قاله، لوقع كما قال لأنه وحي يوحى والله سبحانه لا يخلف وعده.

«الصحيحة» (٤/ ٣٤٤)

قال رسول الله ﷺ:

«ما تريدون من علي؟ إن عليًّا مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي».

قال الإمام:

الحديث ليس فيه دليل ألبتة على أن عليًّا رضي الله عنه هو الأحق بالخلافة من الشيخين كما تزعم الشيعة؛ لأن الموالاة غير الولاية التي هي بمعنى الإمارة، فإنما يقال فيها: والي كل مؤمن.

«الصحيحة» (٥/ ٢٦٤)

رد ما قد يستدل به الشيعة على تفضيل علي على الخلفاء الثلاثة

روي عن النبي ﷺ:

«أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلِيٌّ سَيِّدُ العَرَبِ».

[موضوع]

قال الشيخ رحمه الله:

والخلاصة: أن الحديث ضعيف من جميع طرقه، لا يصلح شيء منها لتقويته، فقول الغماري (ص ٦): «فالحديث بطريق أنس وطريق عائشة لا يبعد أن يكون من قبيل الحسن لغيره»!

محاولة فاشلة؛ لأن مدار الطريقين المشار إليهما على مجهولين لا يعرف

حالهما، ومن المحتمل كونهما من الشيعة؛ فإن الحديث لو صح كان دليلًا على تفضيل علي رضي الله عنه على الخلفاء الثلاثة!

وهذا باطل؛لمخالفته للأحاديث الصحيحة، وقد كنت أشرت إلى بعضها في مقدمة تعليقي على رسالة «بداية السول» (ص ٢٨)، وهو وَجْهُ حُكْم الذهبي والعسقلاني بالبطلان على الحديث، وقد أشار إلى ذلك الشيخ الغماري ولم يستطع الجواب عنه مطلقًا إلا مراوغة، فإنه قال: «... فمعنى قوله: «**علي سيد العرب**» أنه ذو الشرف والمجد فيهم»! فتجاهل الشطر الأول من الحديث: «**أنا سيد ولد آدم...**»!

فإنه صريح في تفضيله صلى الله عليه وسلم على ولد آدم جميعهم، وهو الوجه الأول الذي استدل به العز بن عبد السلام رحمه الله على تفضيله صلى الله عليه وسلم على الأنبياء في رسالته المذكورة آنفًا؛ فقال عقب الحديث: «والسيد: من اتصف بالصفات العلية، والأخلاق السّنية. وهذا مشعر بأنه أفضل منهم في الدارين...» إلخ.

فلو صح الشطر الثاني من الحديث؛ كان دليلًا واضحًا على تفضيل علي على العرب جميعهم، ومنهم أبو بكر وعمر! وذلك باطل بداهة، لا يخفى على الغماري لولا غلبة الهوى، والتعصب للشيعة!

«الضعيفة» (١٢/ ١/ ٤٠٥، ٤١٤ - ٤١٥)

كذب الشيعة في ادعائهم أن آية ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ نزلت يوم غدير خم

عن عائشة قالت:

- «كان يُحْرَسُ حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾، فأخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من القبة، فقال لهم: «**يا أيها الناس! انصرفوا فقد عصمني الله**»».

قال الشيخ رحمه الله:

واعلم أن الشيعة يزعمون - خلافا للأحاديث المتقدمة - أن الآية المذكورة

نزلت يوم غدير (خم) في علي ﵁، ويذكرون في ذلك روايات عديدة مراسيل ومعاضيل أكثرها، ومنها عن أبي سعيد الخدري، ولا يصح عنه كما حققته في «الضعيفة» (٤٩٢٢)، والروايات الأخرى أشار إليها عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص ٣٨) دون أي تحقيق في أسانيدها كما هي عادته في كل أحاديث كتابه، لأن غايته حشد كل ما يشهد لمذهبه، سواء صح أو لم يصح على قاعدتهم: «الغاية تبرر الوسيلة»! فكن منه ومن رواياته على حذر، وليس هذا فقط، بل هو يدلس على القراء - إن لم أقل يكذب عليهم - فإنه قال في المكان المشار إليه في تخريج أبي سعيد هذا المنكر، بل الباطل: «أخرجه غير واحد من أصحاب السنن، كالإمام الواحدي...»! ووجه كذبه أن المبتدئين في هذا العلم يعلمون أن الواحدي ليس من أصحاب السنن الأربعة، وإنما هو مفسر، يروي بأسانيده ما صح وما لم يصح، وحديث أبي سعيد هذا مما لا يصح، فقد أخرجه من طريق فيه متروك شديد الضعف، كما هو مبين في المكان المشار إليه من «الضعيفة».

وهذه من عادة الشيعة قديمًا وحديثًا: أنهم يستحلون الكذب على أهل السنة، عملا في كتبهم وخطبهم، بعد أن صرحوا باستحلالهم للتقية، كما صرح بذلك الخميني في كتابه «كشف الأسرار» (ص ١٤٧ - ١٤٨)، وليس يخفى على أحد أن التقية أخت الكذب، ولذلك قال أعرف الناس بهم، شيخ الإسلام ابن تيمية: «الشيعة أكذب الطوائف».

وأنا شخصيًّا قد لمست كذبهم لمس اليد في بعض مؤلفيهم وبخاصة عبد الحسين هذا والشاهد بين يديك، فإنه فوق كذبته المذكورة، أوهم القراء أن الحديث عند أهل السنة من المسلمات بسكوته عن علته وادعائه كثرة طرقه، فقد كان أصرح منه في الكذب الخميني، فإنه صرح في الكتاب المذكور (ص ١٤٩) أن آية العصمة نزلت يوم غدير خم بشأن إمامة علي بن أبي طالب باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة، كذا قال عامله الله بما يستحق، وسأزيد هذا الأمر بيانا في «الضعيفة» إن شاء الله تعالى.

«الصحيحة» (٥/ ٦٤٤ - ٦٤٦)

الرد على من طعن في معاوية رضي الله عنه

روي عن النبي ﷺ أنه قال:

«ليست بشجرة نبات، إنما هم بنوفلان، إذا ملكوا جاروا، وإذا ائتمنوا خانوا»، ثم ضرب بيده على ظهر العباس، قال: «فيخرج الله من ظهرك يا عم! رجلا يكون هلاككم على يديه».

[موضوع]

قال الشيخ رحمه الله:

ومثل هذا الحديث في البطلان؛ ما روى ابن جرير الطبري قال:

حدثت عن محمد بن الحسن بن زبالة: حدثنا عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد: حدثني أبي عن جدي قال: «رأى رسول الله ﷺ بني فلان ينزون على منبره نزو القرود، فساءه ذلك فما استجمع ضاحكًا حتى مات، قال: وأنزل الله في ذلك ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً﴾ [الإسراء: ٦٠] الآية».

هذا حال هذين الحديثين في الضعف بل البطلان، ومع ذلك، فإننا لا نزال نرى بعض الشيعة في العصر الحاضر يروون مثل هذه الأحاديث، ويحتجون بها على تكفير معاوية رضي الله عنه مثل المعلق على كتاب «أصول الكافي» للكليني المتعبد لغير الله، المسمى بعبد الحسين المظفر، فإنه كتب؛ بل سود صفحتين كاملتين في لعن معاوية وتكفيره، وأن النبي ﷺ أخبر بموته على غير السنة، وأنه أمر بقتله، ساق (ص ٢٣ - ٢٤) في تأييد ذلك ما شاء له هواه من الآثار الموضوعة والأحاديث الباطلة، منها هذان الحديثان الباطلان، ولذلك بادرت إلى بيان حالهما نصحا للناس، وغالب الظن أن عبد الحسين هذا لا يعلم حال إسنادهما، ولئن علم فما يمنعه ذلك من الاحتجاج بهما مع بطلانهما لأن الغاية عند أمثاله تبرر الوسيلة، والغاية لعن معاوية وتكفيره ولو بالاعتماد على الأحاديث الموضوعة، والشيعة قد عرفوا بذلك منذ زمن بعيد كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه.

«الضعيفة» (٣/ ١٩٤ - ١٩٦)

عائشة رضي الله عنها محفوظة غير معصومة

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

- «أما بعد يا عائشة! فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا، [إنما أنت من بنات آدم]، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه، فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه». وفي رواية: «فإن التوبة من الذنب الندم».

قال الشيخ رحمه الله:

أخرجه البخاري (٨/ ٣٦٣ - ٣٦٤ - فتح) ومسلم (٨/ ١١٦) وأحمد (٦/ ١٩٦) والرواية الأخرى له (٦/ ٣٦٤) وأبو يعلى (٣/ ١٢٠٨ و١٢١٨) والطبري في «التفسير» (١٨/ ٧٣ و٧٥) والبغوي (٦/ ٧٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، في حديثها الطويل عن قصة الإفك، ونزول الوحي القرآني ببراءتها في آيات من سورة النور: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١١) لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ (١٢) لَّوْلَا جَاءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٣) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٤) إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ (١٥) وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَٰذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (١٦) يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٧) وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١٨) إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (١٩) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ الآيات (١١ - ٢٠)، والزيادة التي بين المعقوفتين هي لأبي عوانة في «صحيحه»، والطبراني في «معجمه» كما في «الفتح» (٨/ ٣٤٤ و٣٦٤). وقوله: «ألممت». قال الحافظ: أي: وقع منك على

خلاف العادة، وهذا حقيقة الإلمام، ومنه: ألمت بنا والليل مرخ مستورة.

قال الداوودي: «أمرها بالاعتراف، ولم يندبها إلى الكتمان، للفرق بين أزواج النبي ﷺ وغيرهن، فيجب على أزواجه الاعتراف بما يقع منهن ولا يكتمنه إياه، لأنه لا يحل لنبي إمساك من يقع منها ذلك بخلاف نساء الناس، فإنهن ندبن إلى الستر». ثم تعقبه الحافظ نقلًا عن القاضي عياض فيما ادعاه من الأمر بالاعتراف، فليراجعه من شاء، لكنهم سلموا له قوله: إنه لا يحل لنبي إمساك من يقع منها ذلك، وذلك غيرة من الله تعالى على نبيه ﷺ، ولكنه سبحانه صان السيدة عائشة رضي الله عنها وسائر أمهات المؤمنين من ذلك كما عرف ذلك من تاريخ حياتهن، ونزول التبرئة بخصوص السيدة عائشة رضي الله عنها، وإن كان وقوع ذلك ممكنًا من الناحية النظرية لعدم وجود نص باستحالة ذلك منهن، ولهذا كان موقف النبي ﷺ في القصة موقف المتريث المترقب نزول الوحي القاطع للشك في ذلك الذي ينبئ عنه قوله ﷺ في حديث الترجمة: «إنما أنت من بنات آدم، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله..»، ولذلك قال الحافظ في صدد بيان ما في الحديث من الفوائد: «وفيه أن النبي ﷺ كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي، نبه عليه الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة نفع الله به»، يعني أن النبي ﷺ لم يقطع ببراءة عائشة رضي الله عنها إلا بعد نزول الوحي، ففيه إشعار قوي بأن الأمر في حد نفسه ممكن الوقوع، وهو ما يدندن حوله كل حوادث القصة وكلام الشراح عليها.

ولا ينافي ذلك قول الحافظ ابن كثير (٨/ ٤١٨) في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠]. «وليس المراد بقوله: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ في فاحشة، بل في الدين، فإن نساء الأنبياء معصومات عن الوقوع في الفاحشة لحرمة الأنبياء كما قدمنا في سورة النور».

وقال هناك (٦/ ٨١): «ثم قال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾، أي: تقولون ما تقولون في شأن أم المؤمنين، وتحسبون ذلك يسيرًا سهلًا، ولو لم تكن

زوجة النبي ﷺ لما كان هينًا، فكيف وهي زوجة النبي ﷺ الأمي خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، فعظيم عند الله أن يقال في زوجة نبيه ورسوله ما قيل، فإن الله سبحانه وتعالى يغار لهذا، وهو سبحانه لا يقدر على زوجة نبي من الأنبياء ذلك، حاشا وكلا، ولما لم يكن ذلك، فكيف يكون هذا في سيدة نساء الأنبياء زوجة سيد ولد آدم على الإطلاق في الدنيا والآخرة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾».

أقول: فلا ينافي هذا ما ذكرنا من الإمكان، لأن المقصود بـ «العصمة» الواردة في كلامه رحمه الله وما في معناها إنما هي العصمة التي دل عليها الوحي الذي لولاه لوجب البقاء على الأصل، وهو الإمكان المشار إليه، فهي بالمعنى الذي أراده النبي ﷺ بقوله: «**فالمعصوم من عصمه الله**» في حديث أخرجه البخاري[1] وغيره، وليس المراد بها العصمة الخاصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهي التي تنافي الإمكان المذكور، فالقول بهذه في غير الأنبياء إنما هو من القول على الله بغير علم، وهذا ما صرح به أبو بكر الصديق نفسه في هذه القصة خلافا لهواه كأب، فقد أخرج البزار بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنه لما نزل عذرها قبل أبو بكر رضي الله عنه رأسها، فقالت: ألا عذرتني؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إن قلت ما لا أعلم؟![2] وهذا هو الموقف الذي يجب على كل مسلم أن يقفه تجاه كل مسألة لم يأت الشرع الحنيف بما يوافق هوى الرجل، ولا يتخذ إلهه هواه.

واعلم أن الذي دعاني إلى كتابة ما تقدم، أن رجلًا عاش برهة طويلة مع إخواننا السلفيين في حلب، بل إنه كان رئيسًا عليهم بعض الوقت، ثم أحدث فيهم حدثًا دون برهان من الله ورسوله، وهو أن دعاهم إلى القول بعصمة نساء النبي ﷺ وأهل بيته وذريته من الوقوع في الفاحشة، ولما ناقشه في ذلك أحد إخوانه هناك، وقال له: لعلك تعني عصمتهن التي دل عليها تاريخ حياتهن، فهن في ذلك كالخلفاء الأربعة وغيرهم

---

(١) رقم ٦٧٧٣.

(٢) مجمع الزوائد ١٥٣٠٢.

من الصحابة المشهورين، المنزهين منها ومن غيرها من الكبائر؟ فقال: لا، إنما أريد شيئا زائدًا على ذلك وهو عصمتهن التي دل عليها الشرع، وأخبر عنها دون غيرها مما يشترك فيها كل صالح وصالحة، أي: العصمة التي تعني مقدمًا استحالة الوقوع! ولما قيل له: هذا أمر غيبي لا يجوز القول به إلا بدليل، بل هو مخالف لما دلت عليه قصة الإفك، وموقف الرسول وأبي بكر الصديق فيها، فإنه يدل دلالة صريحة أنه ﷺ كان لا يعتقد في عائشة العصمة المذكورة، كيف وهو يقول لها: «**إنما أنت من بنات آدم، فإن كنت بريئة فسيبرئك الله، وإن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله...**» الحديث[1]: فأجاب بأن ذلك كان من قبل نزول آية الأحزاب (٣٣): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾! جاهلًا أو متجاهلًا أن الآية المذكورة نزلت قبل قصة الإفك، بدليل قول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها عن صفوان بن المعطل السلمي: «فعرفني حين رآني، وكان يراني قبل الحجاب»، وفيه أنها احتجبت منه.

ودليل آخر، وهو ما بينه الحافظ رَحِمَهُ اللهُ بقوله (٨/ ٣٥١): «ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله ﷺ بزينب بنت جحش، وفي حديث الإفك: أن النبي ﷺ سأل زينب عنها. فثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك».

ثم اشتدت المجادلة بينهما في ذلك حتى أرسل إليّ أحد الإخوان الغيورين الحريصين على وحدة الصف خطابًا يشرح لي الأمر، ويستعجلني بالسفر إليهم، قبل أن يتفاقم الأمر، وينفرط عقد الجماعة، فسافرت بالطائرة - ولأول مرة - إلى حلب، ومعي اثنان من الإخوان، وأتينا الرجل في منزله، واقترحت عليهما أن يكون الغداء عنده تألفًا له، فاستحسنا ذلك، وبعد الغداء بدأنا بمناقشته فيما أحدثه من القول، واستمر النقاش معه إلى ما بعد صلاة العشاء، ولكن عبثًا، فقد كان مستسلمًا لرأيه، شأنه في ذلك شأن المتعصبة الذين يدافعون عن آرائهم دون أي اهتمام للأدلة المخالفة لهم، بل لقد زاد هذا عليهم.

---

(١) البخاري ٥ / ١٩٨ - ٢٠١ في الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضًا، ومسلم رقم (٢٧٧٠) في التوبة، باب حديث الإفك وقبول توبة القاذف.

فصرح في المجلس بتكفير من يخالفه في قوله المذكور، إلا أنه تنازل - بعد جهد جهيد - عن التكفير المشار إليه، واكتفى بالتصريح بتضليل المخالف أيا كان!

ولما يئسنا منه قلنا له: إن فرضك على غيرك أن يتبنى رأيك وهو غير مقتنع به، ينافي أصلًا من أصول الدعوة السلفية، وهو أن الحاكمية لله وحده، وذكرناه بقوله تعالى في النصارى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، ولهذا فحسبك أن يظل كل منكما عند رأيه، ما دام أن أحدكما لم يقنع برأي الآخر، ولا تضلله، كما هو لا يضللك، وبذلك يمكنك أن تستمر في التعاون معه فيما أنتما متفقان عليه من أصول الدعوة وفروعها. فأصر على فرض رأيه عليه وإلا فلا تعاون، علما بأن هذا الذي يريد أن يفرض عليه رأيه هو أعرف منه وأفقه بالدعوة السلفية أصولًا وفروعًا، وإن كان ذاك أكثر ثقافة عامة منه.

وصباح اليوم التالي بلغنا إخوانه المقربين إليه بخلاصة المناقشة، وأن الرجل لا يزال مصرًّا على التضليل وعدم التعاون إلا بالخضوع لرأيه، فأجمعوا أمرهم على عزله، ولكن بعد مناقشته أيضًا، فذهبوا إليه في بيته - بعد استئذانه طبعًا - وأنا معهم، وصاحباي فطلبوا منه التنازل عن إصراره وأن يدع الرجل على رأيه، وأن يستمر معهم في التعاون، فرفض ذلك، وبعد مناقشة شديدة بينه وبين مخالفه في الرأي وغيره من إخوانه، خرج فيها الرجل عن طوره حتى قال لمخالفه لما ذكره بالله: أنا لا أريد أن تذكرني أنت بالله! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لذكرها الآن، وعلى ضوء ما سمعوا من إصراره، ورأوا من سوء تصرفه مع ضيوفه اتفقوا على عزله، ونصبوا غيره رئيسًا عليهم.

ثم أخذت الأيام تمضي، والأخبار عنه تترى بأنه ينال من خصمه ويصفه بما ليس فيه، فلما تيقنت إصراره على رأيه وتقوله عليه، وهو يعرف نزاهته وإخلاصه قرابة ثلاثين سنة، أعلنت مقاطعته حتى يعود إلى رشده، فكان كلما لقيني وهش إلي وبش أعرضت عنه، ويحكي للناس شاكيًا إعراضي عنه متجاهلًا فعلته، وأكثر الناس لا يعلمون بها، في الوقت الذي يتظاهر فيه بمدحي والثناء علي وأنه تلميذي! إلى أن

فوجئت به في منزل أحد السلفيين في عمان في دعوة غداء في منتصف جمادى الأولى لسنة (١٣٩٦) فسارع إلى استقبالي كعادته، فأعرضت عنه كعادتي، وعلى المائدة حاول أن يستدرجني إلى مكالمته بسؤاله إياي عن بعض الشخصيات العلمية التي لقيتها في سفري إلى (المغرب)، وكنت حديث عهد بالرجوع منه، فقلت له: لا كلام بيني وبينك حتى تنهي مشكلتك! قال: أي مشكلة؟ قلت: أنت أدرى بها، فلم يستطع أن يكمل طعامه.

فقصصت على الإخوان الحاضرين قصته، وتعصبه لرأيه، وظلمه لأخيه المخالف له، واقترحت عقد جلسة خاصة ليسمعوا من الطرفين، وكان ذلك بعد يومين من ذلك اللقاء، فبعد أن انصرف الناس جميعًا من الندوة التي كنت عقدتها في دار أحدهم في (جبل النصر) وبقي بعض الخاصة من الإخوان، بدأ النقاش، فإذا بهم يسمعون منه كلامًا عجبًا، وتناقضا غريبًا، فهو من جهة يشكوني إليهم لمقاطعتي إياه، وأنه يهش إلي ويبش، ويتفاخر في المجالس بأني شيخه، ومن جهة أخرى لما يجري البحث العلمي بيني وبينه يصرح بتضليلي أيضًا وبمقاطعتي! فيقول له الإخوان: كيف هذا، وأنت تشكو مقاطعته إياك؟! فلا يجيب على سؤالهم، وإنما يخوض في جانب آخر من الموضوع.

وباختصار فقد انكشف للحاضرين إعجابه برأيه وإصراره عليه، وتعديه على من يزعم أنه شيخه وجزمه بضلاله، والله المستعان. فإذا قيل له: رأيك هذا هو وحي السماء، ألا يمكن أن يكون خطأ؟ قال: بلى، فإذا قيل له: فكيف تجزم بضلال مخالفك مع احتمال أن يكون الصواب معه؟ لم يحر جوابا، وإنما يعود ليجادل بصوت مرتفع، فإذا ذكر بذلك قال: عدم المؤاخذة، لقد قلت لكم: هذه عادتي! فلا تؤاخذوني! فطالبه بعض الحاضرين بالدليل على العصمة التي يزعمها، فتلى آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، فقيل له: الإرادة في هذه الآية شرعية أم كونية، فأجاب: كونية! فقيل له: هذا يستلزم أن أولاد فاطمة أيضا معصومون! قال: نعم. قيل وأولاد أولادها؟ فصاح وفر من الجواب.

وواضح من كلامه أنه يقول بعصمة أهل البيت جميعا إلى يوم يبعثون، ولكنه لا يفصح بذلك لقبحه.

فقام صاحب الدار وأتى برسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقرأ منها فصلًا هامًّا في بيان الفرق بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية، فالأولى محبته تعالى ورضاه لما أراده من الإيمان والعمل الصالح، ولا تستلزم وقوع المراد، بخلاف الإرادة الكونية، فهي تستلزم وقوع ما أراده تعالى، ولكنها عامة تشمل الخير والشر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فعلى هذا، فإذا كانت الإرادة في آية التطهير إرادة شرعية فهي لا تستلزم وقوع المراد من التطهير، وإنما محبته تعالى لأهل البيت أن يتطهروا، بخلاف ما لو كانت إرادة كونية فمعنى ذلك أن تطهيرهم أمر كائن لابد منه، وهو متمسك الشيعة في قولهم بعصمة أهل البيت، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ضلالهم في ذلك بيانا شافيا في مواطن عديدة من كتابه «منهاج السنة»، فلا بأس من أن أنقل إلى القراء الكرام طرفا منه لصلته الوثيقة بما نحن فيه، فقال في صدد رده على الشيعي المدعي عصمة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ بالآية السابقة: «وأما آية (الأحزاب: ٣٣): ﴿وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا﴾ فليس فيها إخبار بذهاب الرجس وبالطهارة، بل فيها الأمر لهم بما يوجبهما، وذلك كقوله تعالى (المائدة: ٦): ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ﴾، و(النساء: ٢٦): ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ﴾، و(النساء: ٢٨): ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾. فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا ليست هي الملتزمة لوقوع المراد، ولو كان كذلك لتطهر كل من أراد الله طهارته. وهذا على قول شيعة زماننا أوجه، فإنهم معتزلة يقولون: إن الله يريد ما لا يكون، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾ إذا كان بفعل المأمور وترك المحظور، كان ذلك متعلقًا بإرادتهم وبأفعالهم، فإن فعلوا ما أمروا به طهروا.

ومما يبين أن ذلك مما أمروا به لا مما أخبر بوقوعه أن النبي ﷺ أدار الكساء على علي وفاطمة والحسن والحسين ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم

الرجس وطهرهم تطهيرا».

رواه مسلم من حديث عائشة، ورواه أهل السنن من حديث أم سلمة، وفيه دليل على أنه تعالى قادرًا على إذهاب الرجس والتطهير، وأنه خالق أفعال العباد، ردا على المعتزلي.

ومما يبين أن الآية متضمنة للأمر والنهي قوله في سياق الكلام: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ - إلى قوله - ﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٠ - ٣٤]، فهذا السياق يدل على أن ذلك أمر ونهي، وأن الزوجات من أهل البيت، فإن السياق إنما هو في مخاطبتهن ويدل الضمير المذكر على أنه عم غير زوجاته كعلي وفاطمة وابنيهما».

وقال في «مجموعة الفتاوى» (١١/ ٢٦٧) عقب آية التطهير: «والمعنى أنه أمركم بما يذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرًا، فمن أطاع أمره كان مطهرا قد أذهب عنه الرجس بخلاف من عصاه».

وقال المحقق الآلوسي في تفسير الآية المذكورة بعد أن ذكر معنى ما تقدم عن ابن تيمية (٧/ ٤٧ – بولاق): «وبالجملة لو كانت إفادة معنى العصمة مقصودة لقيل هكذا: إن الله أذهب عنكم الرجس أهل البيت وطهركم تطهيرًا. وأيضًا لو كانت مفيدة للعصمة ينبغي أن يكون الصحابة لاسيما الحاضرين في غزوة بدر قاطبة معصومين لقوله تعالى فيهم: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، بل لعل هذا أفيد لما فيه من قوله سبحانه: ﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾، فإن وقوع هذا الإتمام لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان».

وللبحث عنده تتمة لا يخرج مضمونه عما تقدم، ولكن فيه تأكيد له، فمن شاء فليراجعه. فأقول: لقد أطلت الكلام في مسألة العصمة المزعومة، لأهميتها

ولصلتها الوثقى بحديث عائشة رضي الله عنها، وتذكيرًا للأخ المشار إليه لعله يجد فيما كتبت ما ينير له سبيل الهداية، والعودة لمواصلة أخيه، راجعًا عن إضلاله، وللتاريخ والعبرة أخيرًا.

ثم توفي الرجل بعد كتابه هذا بسنين طويلة إلى رحمة الله ومغفرته، ومعذرة إلى بعض الإخوان الذين قد يرون في هذا النقد العلمي وفيما يأتي ما لا يروق لهم، فأذكرهم بأن العلم الذي عشته دهري هو الذي لا يسعني مخالفته.

«الصحيحة» (٦/ ١/ ٢٦ - ٣٥)

من فضائل فاطمة

روي عن النبي ﷺ:

«إذا كان يوم القيامة نادى مناد من وراء الحجاب: يا أهل الجمع! غضوا أبصاركم عن فاطمة بنت محمد ﷺ حتى تمر».

[موضوع]

قال الشيخ رحمه الله:

لقد وقفت للشيخ أحمد الغماري على كلام عجيب في هذا الحديث يدل على انحرافه عن أهل الحديث والسنة، وميله إلى التشيع ومحاباته لأهل البيت ولو بتقوية الأحاديث الموضوعة، فقد ذكر في «المداوي» (١/ ٤٥١ - ٥٤٢) أسماء الصحابة الذين روي الحديث عنهم دون أن يسوق أسانيدهم - على خلاف عادته من تسويد صفحات بها - ودون أن يبين من فيها من الكذابين والسراقين، اللهم إلا حديث علي رضي الله عنه، فقد ساق إسناده، ولكنه خنس عنه، ولم يبين علته، مع أن فيه (العباس بن بكار الضبي)، وهو كذاب كما تقدم عن الإمام الدارقطني.

وإن من انحرافه واتباعه لهواه أنه أجمل الكلام فيها وألانه، ورمى رواة الحديث وأئمتهم الذين أعرضوا عن رواية هذه الموضوعات في كتبهم بالنصب ومعاداة أهل البيت - حاشاهم، فقال: «والطرق التي ذكرها المصنف (يعني: السيوطي في «الجامع») وإن كانت كلها ضعيفة (!) إلا أن زهد النواصب (!) ونفور غيرهم من

التهمة بالرفض إذا رووا فضائل أهل البيت، كما كان معروفًا في عصر الرواية، هو الذي جعل الضعفاء ينفردون بمثل هذا، والأمر لله»!

فأقول والله المستعان.

قوله: «الضعفاء» كلمة مضللة للقراء كما هو ظاهر من التخريج. وفاطمة رضي الله عنها أرفع وأغنى أن تمدح بالكذب على أبيها عليه السلام، وأهل السنة وأئمة الحديث ليسوا بـ(النواصب) كيف وهم الذين رووا بالأسانيد الصحيحة في فضلها أنها بضعة منه عليه السلام يريبه ما يريبها، ويؤذيه ما يؤذيها، وأنها سيدة نساء العالمين، وأنها سيدة نساء أهل الجنة، إلا مريم... إلى غير ذلك من الفضائل.

«الضعيفة» (٦/ ٢٠٨، ٢١٢ - ٢١٣)

أكاذيب عبد الحسين الموسوي

- «علي يقضي ديني».

قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» ٤ / ٦٣١:

روي من حديث أنس بن مالك وحبشي بن جنادة وسعد بن أبي وقاص.

١ - أما حديث أنس فيرويه ضرار بن صرد أبو نعيم: حدثنا المعتمر بن سليمان سمعت أبي يحدث عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ قال: فذكره. أخرجه البزار (ص ٢٦٨) وقال: «هذا الحديث منكر». قال الحافظ في «زوائد البزار»: «وضرار بن صرد ضعيف جدًّا».

قلت: وتساهل في «التقريب» فقال: «صدوق له أوهام وخطأ». والحسن هو البصري، وهو مدلس وقد عنعنه ويمكن أن يكون تلقاه عن بعض المتروكين، فقد رواه محمد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي عن مطر عن أنس به. أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢ / ٢٩٧ - مختصره).

قلت: ومطر هذا هو ابن ميمون المحاربي، قال الحافظ: «متروك».

٢ - وأما حديث حبشي فيرويه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عنه بلفظ: «علي مني وأنا منه، ولا يؤدي عني ديني إلا أنا أو علي». أخرجه أحمد (٤ / ١٦٤)

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢ / ١٥٠ / ١) ورجاله ثقات إلا أن أبا إسحاق وهو السبيعي كان اختلط. ثم هو مدلس، لكن تابعه شريك عن أبي إسحاق به. وقال شريك: «قلت لأبي إسحاق: أنت أين سمعته منه؟ قال: موضع كذا وكذا، لا أحفظه». أخرجه أحمد أيضا (٤ / ١٦٥) والترمذي (٢ / ٢٩٩) والنسائي (ص ١٤ - خصائص) والطبراني في «الكبير» (٣٥١١) وابن ماجة (١١٩)، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب».

قلت: إلا أن شريكا سيئ الحفظ، فإن كان حفظه، فالعلة ما ذكرنا من الاختلاط وتابعه قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن حبشي. أخرجه الطبراني (٣٥١٢).

٣ - وأما حديث سعد فيرويه موسى بن يعقوب قال: حدثنا مهاجر بن سمسار بن سلمة عن عائشة بنت سعد قالت: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الجحفة - فأخذ بيد علي فخطب فحمد الله فأثنى عليه - ثم قال: «**أيها الناس إني وليكم**». قالوا: صدقت يا رسول الله، ثم أخذ بيد علي فرفعها فقال: «**هذا وليي، ويؤدي عني ديني وأنا موالي من والاه ومعادي من عاداه**». أخرجه النسائي في «خصائص علي» (ص ٣) والبزار في «مسنده» (ص ٢٦٦) وقال:

«لا نعلمه يروى عن عائشة بنت سعد عن أبيها إلا من هذا الوجه، ولا يعلم روى المهاجر عن عائشة بنت سعد عن أبيها إلا هذا».

قلت: ورجاله ثقات على أن موسى بن يعقوب وهو الزمعي سيئ الحفظ كما قال الحافظ في «التقريب».

قلت: فإذا ضم هذا إلى الذي قبله ارتقى الحديث بمجموعهما إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

(تنبيه): ليس في شيء من هذه الطرق تعيين المكان الذي نطق فيه عليه الصلاة والسلام بهذا الحديث اللهم إلا ما في حديث سعد أنه «يوم الجحفة»، وإلا ما في رواية لابن عساكر (١٢ / ١٥٠ / ٢) من طريق جبير بن هارون: أخبرنا محمد بن حميد أخبرنا حكام عن عنبسة عن أبي إسحاق عن حبشي بحديثه المتقدم، وزاد في آخره:

«قاله في حجة الوداع»

قلت: وهذه زيادة منكرة لتفرد هذا الطريق بها دون الطرق المتقدمة عن أبي إسحاق. وفي هذا محمد بن حميد وهو الرازي، وهو ضعيف لسوء حفظه. وجبير بن هارون لم أجد له ترجمة. ولا أستبعد أن تكون هذه الزيادة من سوء حفظ الرازي، فإن في رواية إسرائيل المتقدمة عند أحمد زيادة أخرى بلفظ: «... عن حبشي بن جنادة – وكان قد شهد حجة الوداع –».

قلت: فلم يضبط الرازي هذه الجملة وانقلبت عليه لسوء حفظه فصيرها: «قاله في حجة الوداع»!! وجعله عقب الحديث!! مع ما في ذلك من المخالفة لرواية سعد، فتنبه.

وإذا تبينت هذا، فاعلم أنه قد صنع صنيع الرازي هذا رجل من متعصبة الشيعة، وهو الشيخ المسمى بعبد الحسين الموسوي بل إن صنيعه أسوأ وأقبح لأنه عن عمد فعل! فقد قال في كتابه «المراجعات» (ص ١٧٣): «١٥ - قوله ﷺ يوم عرفات في حجة الوداع: «**علي مني وأنا من علي، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي**». ثم قال في تخريجه في الحاشية: «أخرجه ابن ماجة في باب فضائل الصحابة ص ٩٢ من الجزء الأول من سننه والترمذي والنسائي في صحيحيهما (!)

وهو الحديث ٢٥٣١ ص ١٥٣ من الجزء السادس من الكنز. وقد أخرجه الإمام أحمد (ص١٦٤ من الجزء الرابع من مسنده) من حديث حبشي بن جنادة بطرق متعددة كلها صحيحة(!) وحسبك أنه رواه عن يحيى بن آدم عن إسرائيل بن يونس عن جده أبي إسحاق السبيعي عن حبشي وكل هؤلاء حجج عند الشيخين. ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد علم أن صدوره إنما كان في حجة الوداع»!

أقول والله المستعان: في هذه السطور أكاذيب. الأولى: قوله: «يوم عرفات»، فإنه لا أصل له مطلقا في شيء من الروايات. وإنما افترى هذه الزيادة تضخيما للأمر وتهويلا، وليكرر ذلك بعبارة أخرى فقال (ص ١٩٤): فلما كان يوم الموقف بعرفات نادى في الناس: «علي مني...»!

الثانية: قوله: «في حجة الوداع»، فقد عرفت أنها لم ترد في شيء من الطرق إلا طريق ابن عساكر الواهية، وهو إنما عزى الحديث بهذه الزيادة إلى غير ابن عساكر كما رأيت وليست عندهم، فهو افتراء ظاهر عليهم.

الثالثة: قوله: «ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد...» إلخ، تضليل مكشوف، فليس في «المسند» إلا قول أبي إسحاق أو من دونه في حبشي: «وكان قد شهد حجة الوداع». وكل ذي لب وعلم يعلم أن هذه الجملة لا تعطي تصريحا ولا تلميحا أن حبشي بن جنادة سمع الحديث منه ﷺ في حجة الوداع.

الرابعة: قوله: «في صحيحيهما» تضليل آخر، فإن كتاب الترمذي والنسائي إنما يعرفان بـ «السنن» وليس بـ «الصحيح»، كيف وفيهما أحاديث ضعيفة يصرح المؤلف فضلا عن غيره بضعفها لاسيما الأول منها. على أن النسائي لم يخرج الحديث في «سننه» وإنما في «الخصائص» كما تقدم، فهذا تضليل آخر، حتى ولو كان أطلق عليها «الصحيح» أيضا كما هو ظاهر!

الخامسة: قوله: «بطرق متعددة». كذب أيضا لأنه ليس له في «المسند» بل ولا في غيره إلا طريق واحدة هي طريق أبي إسحاق السبيعي عن حبشي. وإنما تعددت الطرق إلى السبيعي فقط، وفي هذه الحال لا يصح أن يقال: «بطرق متعددة» إلا من متساهل، أو مدلس كهذا الشيعي

السادسة: قوله: «كلها صحيحة».

أقول: فهذا كذب مزدوج لأنه ليس له إلا طريق واحدة كما سبق بيانه آنفا. ولأن هذا الطريق لا يجوز إطلاق الصحة عليها لاختلاط المتفرد بها - وهو السبيعي، ولعنعنته كما سبق بيانه. ثم اعلم أن لهذا الشيعي أكاذيب كثيرة في كتابه المذكور فضلا عن جهله بهذا العلم واحتجاجه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وطعنه في الصحابة وأئمة الحديث وأهل السنة الأمر الذي يستلزم القيام بالرد عليه والكشف عما في كتابه من الأسواء والأخطاء والأكاذيب. وقد توفرت الهمة لنقده في أحاديثه الضعيفة والموضوعة، وقد اجتمع لدي منها حتى الآن قرابة مائة حديث جلها أو

كلها في فضل علي وهي ما بين ضعيف وموضوع وأرقامها في الكتاب الآخر (٤٨٨٢ - ٤٩٦٠). والله المستعان.

تفسير آية المودة

- «كان يبعثه البعث فيعطيه الراية، فما يرجع حتى يفتح الله عليه، جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره» يعني: عليا رضي الله عنه.

أخرجه ابن حبان (٢٢١١) وأحمد (١ / ١٩٩) والبزار (٢٥٧٤ - الكشف) والطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١٣١ / ١) والنسائي في «الخصائص» رقم (٢٥) نحوه تحقيق البلوشي وابن عساكر (١٢ / ٢١٥ / ١ - ٢) من طرق عن أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم قال: سمعت الحسن بن علي قام فخطب الناس فقال: يا أيها الناس! لقد فارقكم أمس رجل ما سبقه الأولون، ولا يدركه الآخرون. لقد كان رسول الله ﷺ يبعثه (الحديث)، ما ترك بيضاء ولا صفراء إلا سبعمائة درهم فضلت من عطائه أراد أن يشترى بها خادما. قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير هبيرة هذا، فقد اختلفوا فيه، وقال الحافظ: «لا بأس به، وقد عيب بالتشيع». قلت: وأبو إسحاق - وهو السبيعي - مدلس وكان اختلط،وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه جمع عنه هكذا. وخالفهم حفيده إسرائيل فقال:

عن أبي إسحاق عن عمرو بن حبشي قال: خطبنا الحسن بن علي... الحديث. أخرجه أحمد وابن عساكر. قلت: ولعل هذا الاختلاف من السبيعي نفسه لاختلاطه، لكنه قد توبع. فقال سكين بن عبد العزيز، حدثني حفص بن خالد: حدثني أبي خالد ابن جابر قال:

لما قتل ابن أبي طالب قام الحسن خطيبا... فذكره. أخرجه البزار (٢٥٧٣): حدثنا عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا سكين بن عبد العزيز به.

وأخرجه أبو يعلى (٤ / ١٥٩٦): حدثنا إبراهيم بن الحجاج: أخبرنا سكين به، إلا أنه زاد في الإسناد، فقال: عن خالد بن جابر عن أبيه عن الحسن... فزاد فيه جابرا والد خالد. وكذا رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢ / ٢٣٥ / ٨٦٣٤) من طريق

عبدالرحمن قال: حدثنا سكين بن عبد العزيز به. وقال الطبراني: «لم يروه إلا سكين، تفرد به عبد الرحمن». قلت: بل تابعه إبراهيم بن الحجاج كما تقدم. وقال البزار: «ولا نعلم حدث به عن حفص إلا سكين، وإسناده صالح». كذا قال! وحفص بن خالد بن جابر وأبوه وجده لا يعرفون، وحفص وأبوه أوردهما ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ١٧٢، ٣٢٣) ولم يذكر فيهما جرحا ولا تعديلا. وقال في حفص: «روى عن أبيه. روى عنه سكين بن عبد العزيز». وقال في خالد بن جابر: «روى عن الحسن بن علي، روى عنه ابنه حفص بن خالد بن جابر».

قلت: وهذا مطابق لرواية البزار. لكن في «تاريخ البخاري» (١ / ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣): «حفص بن خالد بن جابر، سمع أباه عن جده: قال الحسن بن علي: قتل علي ليلة نزل القرآن. سمع منه سكين بن عبد العزيز». قلت: وهذا مطابق لرواية أبي يعلى و«أوسط الطبراني»، فالاختلاف في إسناده قديم، ولعله من حفص هذا، فإنه وإن وثقه ابن حبان، فهو متساهل في التوثيق كما هو معروف. وللحديث طريق ثالث، لكنه لا يساوي فلسا، لأنه من رواية أبي الجارود عن منصور عن أبي رزين قال: خطبنا الحسن بن علي حين أصيب أبوه وعليه عمامة سوداء فذكر نحوه.

أخرجه البزار. قلت: وأبو الجارود - واسمه زياد بن المنذر الأعمى - قال الحافظ: «رافضي كذبه يحيى بن معين». وله طريق رابع، يرويه علي بن جعفر بن محمد: حدثني الحسين بن زيد عن عمر بن علي عن أبيه علي بن الحسين قال: خطب الحسن بن علي الناس حين قتل... فذكر الحديث بتمامه، وزاد: ثم قال: «أيها الناس! من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن علي، وأنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي وأنا ابن البشير وأنا ابن النذير وأنا ابن الداعي إلى الله بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا من أهل البيت الذي كان جبريل ينزل إلينا ويصعد من عندنا، وأنا من أهل البيت الذي أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأنا من أهل البيت الذي افترض الله مودتهم على كل مسلم فقال تبارك وتعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةً نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا حُسۡنًاۚ﴾ [الشورى: ٢٣]، فاقتراف الحسنة

مودتنا أهل البيت»أخرجه الحاكم (٣ / ١٧٢)، وسكت عليه. وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ليس بصحيح». وأشار إلى أن آفته شيخ الحاكم الحسن بن محمد بن يحيى العلوي، وقد اتهمه في «الميزان» بوضع حديث: «علي خير البشر»، وأنكر على الخطيب تساهله في قوله فيه: «هذا حديث منكر، ليس بثابت»! ووافقه الحافظ في «اللسان». قلت: وعلي بن جعفر هذا، لم يوثقه أحد، بل أشار الترمذي إلى تضعيفه، بأن استغرب حديثه بلفظ: «من أحبني وأحب هذين...».

وهو مخرج في الكتاب الآخر (٣١٢٢). وقال الذهبي في «الميزان»: «ما رأيت أحدا لينه، ولا من وثقه، لكن حديثه منكر جدًّا، ما صححه الترمذي ولا حسنه».

وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول». يعني عند المتابعة. قلت: وهذه الزيادة التي تفرد بها دون سائر الطرق منكرة جدًّا، ولاسيما آخرها المتعلق بتفسير آية المودة، فإن التفسير المذكور باطل، لا يعقل أن يصدر من الحسن بن علي رضي الله عنه، لأن الآية مكية نزلت قبل زواج علي بفاطمة رضي الله عنهما، والمعنى كما صح عن ابن عباس: إلا أن تصلوا قرابة ما بيني وبينكم، وما روي عن ابن عباس مما يخالف هذا باطل لا يصح عنه كما حققته في الكتاب الآخر برقم (٤٩٧٤). وجملة القول، أن حديث الترجمة حسن بطريقيه الأولين، ويمكن الاستشهاد بالطريق الرابع أيضا. والله أعلم.

(تنبيه): أورد الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٤٦) الحديث من رواية أبي الطفيل قال: خطبنا الحسن بن علي... الحديث بطوله مثل الطريق الرابع، وفيه الزيادة المذكورة. ثم قال الهيثمي: «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» باختصار، وكذا أبو يعلى، والبزار بنحوه، ورواه أحمد باختصار كثير، وإسناد أحمد، وبعض طرق البزار والطبراني حسان». قلت: وقد خرجت لك كل روايات هؤلاء الأئمة وطرقها - سوى طريق أبي الطفيل، فإني لم أقف عليه بعد - وهي كلها مختصرة كما صرح بذلك الهيثمي وليس فيها تلك الزيادة المنكرة التي في رواية الحاكم، فإذا عرفت هذا، يتبين لك خطأ الفقيه الهيثمي في «الصواعق» (ص ١٠١) حين قال: «وأخرج البزار والطبراني عن الحسن رضي الله عنه من طرق بعضها حسان أنه خطب خطبة من جملتها: من

عرفني فقد عرفني...» إلخ. وشرحه أنه وقع على تخريج الحافظ الهيثمي المذكور، فلخصه تلخيصا سيئا، غير متنبه لكون الخطبة بطولها مما تفرد به «أوسط» الطبراني دون الآخرين وأن التحسين المذكور إنما هو لبعض طرقهم، وليس منها طريق أبي الطفيل، وهذه مما سكت عنه الهيثمي مع الأسف الشديد. ثم وقفت على إسنادها في «الأوسط» (٢٣٤٤ - بترقيمي)، فإذا هو من رواية سلام ابن أبي عمرة عن معروف ابن خربوذ عن أبي الطفيل.

وسلام هذا قال ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ٣٤١): «يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره».

[الصحيحة ٥/ ٦٦٠]

من أكاذيب الخميني

- «**من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية**».

[لا أصل له بهذا اللفظ]

وقد قال الشيخ ابن تيمية: والله ما قاله رسول الله ﷺ هكذا، وإنما المعروف ما روى مسلم أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»، وأقره الذهبي في «مختصر منهاج السنة» (ص ٢٨) وكفى بهما حجة، وهذا الحديث رأيته في بعض كتب الشيعة، ثم في بعض كتب القاديانية يستدلون به على وجوب الإيمان بدجالهم ميرزا غلام أحمد المتنبي، ولو صح هذا الحديث لما كان فيه أدنى إشارة إلى ما زعموا، وغاية ما فيه وجوب اتخاذ المسلمين إماما يبايعونه، وهذا حق كما دل عليه حديث مسلم وغيره.

ثم رأيت الحديث في كتاب «الأصول من الكافي» للكليني من علماء الشيعة رواه (١ / ٣٧٧) عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن الفضيل عن الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله مرفوعا، وأبو عبد الله هو الحسين بن علي رضي الله عنهما.

لكن الفضيل هذا وهو الأعور أورده الطوسي الشيعي في «الفهرست» (ص١٢٦)

ثم أبو جعفر السروي في «معالم العلماء» (ص ٨١)، ولم يذكرا في ترجمته غير أن له كتابا! وأما محمد بن عبد الجبار فلم يورداه مطلقا، وكذلك ليس له ذكر في شيء من كتبنا، فهذا حال هذا الإسناد الوارد في كتابهم «الكافي» الذي هو أحسن كتبهم كما جاء في المقدمة (ص ٣٣)، ومن أكاذيب الشيعة التي لا يمكن حصرها قول الخميني في «كشف الأسرار» (ص ١٩٧): وهناك حديث معروف لدى الشيعة وأهل السنة منقول عن النبي:... ثم ذكره دون أن يقرنه بالصلاة عليه ﷺ، وهذه عادته في هذا الكتاب! فقوله: وأهل السنة كذب ظاهر عليه لأنه غير معروف لديهم كما تقدم بل هو بظاهره باطل إن لم يفسر بحديث مسلم كما هو محقق في «المنهاج» و«مختصره» وحينئذ فالحديث حجة عليهم فراجعهما.

[الضعيفة ١/ ٥٢٥]

***

إتحاف الطالب بالأحاديث الضعيفة والموضوعة

في فضائل علي بن أبي طالب

١ - **«يا علي أنت أخي في الدنيا والآخرة»**.

[موضوع]

أخرجه الترمذي (٤ / ٣٢٨) وابن عدي (٥٩ / ١، ٦٩ / ١) والحاكم (٣ / ١٤) من طريق حكيم بن جبير عن جميع بن عمير عن ابن عمر قال: لما ورد رسول الله ﷺ المدينة آخى بين أصحابه، فجاء علي رضي الله عنه تدمع عيناه فقال: يا رسول الله آخيت بين أصحابك، ولم تواخ بيني وبين أحد، فقال رسول الله ﷺ:... الحديث، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وتعقبه الشارح المباركفوري فقال: حكيم ابن جبير ضعيف، ورمي بالتشيع.

قلت: تعصيب الجناية برأس حكيم هذا وحده ليس من الإنصاف في شيء.

٢ - **«يا علي أنت أخي وصاحبي ورفيقي في الجنة»**.

[موضوع]

أخرجه الخطيب (١٢ / ٢٦٨) من طريق عثمان بن عبد الرحمن، حدثنا محمد ابن علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعا.

قلت: وهذا سند موضوع، عثمان بن عبد الرحمن هو القرشي وهو كذاب كما تقدم مرارا، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأحاديث المواخاة كلها كذب، وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٤٦٠).

٣ - **«إن الله تعالى أوحى إلي فى علي ثلاثة أشياء ليلة أسري بي: أنه سيد المؤمنين وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين»**.

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢١٠) عن مجاشع بن عمرو حدثنا عيسى بن سوادة النخعي حدثنا هلال بن أبي حميد الوزان عن عبد الله بن عكيم

الجهني مرفوعا، وقال: تفرد به مجاشع.

قلت: وهو كذاب، وكذا شيخه عيسى بن سوادة، وبه وحده أعله الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٢١) فقصر، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذا حديث موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث، ولا تحل نسبته إلى الرسول المعصوم، ولا نعلم أحدا هو سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغر المحجلين غير نبينا ﷺ، واللفظ مطلق، ما قال فيه من بعدي، وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٤٧٣).

٤ - **«الصديقون ثلاثة: حبيب النجار مؤمن آل يس الذي قال: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾، وحزقيل مؤمن آل فرعون الذي قال: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾، وعلي بن أبي طالب وهو أفضلهم».**

[موضوع]

ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية أبي نعيم في «المعرفة» وابن عساكر عن ابن أبي ليلى، ولم يتكلم عليه شارحه المناوي بشيء، غير أنه قال: رواه ابن مردويه والديلمي، لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذا حديث كذب، وأقره الذهبي في «مختصر المنهاج» (ص ٣٠٩) وكفى بهما حجة، وإن من أكاذيب الشيعة التي يقلد فيها بعضهم بعضا أن ابن المطهر الشيعي عزاه في كتابه لرواية أحمد، فأنكره عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رده عليه فقال: لم يروه أحمد لا في «المسند» ولا في «الفضائل» ولا رواه أبدا، وإنما زاده القطيعي عن الكديمي، حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري، حدثنا عمرو بن جميع، حدثنا ابن أبي ليلى عن أخيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعا.

فعمرو هذا قال فيه ابن عدي الحافظ: يتهم بالوضع، والكديمي معروف بالكذب، فسقط الحديث، ثم قد ثبت في الصحيح تسمية غير علي صديقا، ففي «الصحيحين» أن النبي ﷺ صعد أحدا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فقال النبي ﷺ: «**اثبت أحد فما عليك إلا نبي وصديق وشهيدان...**» ضعفه ونكارته، فمن قواه من المعاصرين، فقد جانبه الصواب، ولربما الإنصاف أيضا، وأقره الذهبي في «مختصره»

(ص ٤٥٢ - ٤٥٣)، لكن عزو هذا الحديث الصحيح لمسلم وهم، كما بينته في «الصحيحة» تحت الحديث (٨٧٥).

ثم وجدت الحديث رواه أبو نعيم أيضا في «جزء حديث الكديمي» (٣١/ ٢) وسنده هكذا: حدثنا الحسن بن عبد الرحمن الأنصاري، حدثنا عمرو بن جميع عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعا.

٥ - «النظر في المصحف عبادة، ونظر الولد إلى الوالدين عبادة، والنظر إلى علي بن أبي طالب عبادة».

[موضوع]

أخرجه ابن الفراتي من طريق محمد بن زكريا بن دينار حدثنا العباس بن بكار حدثنا عباد بن كثير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا.

ذكره السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٣٤٦) شاهدا وسكت عليه! وهو موضوع فإن محمد بن زكريا هو الغلابي وهو معروف بالوضع.

والجملة الأخيرة منه أوردها ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية جماعة من الصحابة وأعلها كلها، وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٣٤٢ - ٣٤٦) بمتابعات وشواهد كثيرة ذكرها، ولذلك أورده في «الجامع الصغير» وقد صحح الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٣ / ١٤١) أحد شواهده، وفيه نظر بينته فيما سيأتي إن شاء الله برقم (٤٧٠٢).

٦ - «علي إمام البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله».

[موضوع]

أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٩) والخطيب (٤ / ٢١٩) من طريق أحمد بن عبد الله ابن يزيد الحراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:... فذكره، وقال: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك!

قلت: وفي «الميزان»: قال ابن عذي: يضع الحديث، ثم ساق له هذا الحديث، وقال الخطيب: هو أنكر ما روى.

٧ - «السبق ثلاثة: فالسابق إلى موسى يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين والسابق إلى محمد ﷺ علي بن أبي طالب».

[ضعيف جدًّا]

رواه الطبراني (٣ / ١١١ / ٢) عن الحسين بن أبي السري العسقلاني، أنبأنا حسين الأشقر، أنبأنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا.

قلت: وهذا سند ضعيف جدًّا إن لم يكن موضوعا، فإن حسين الأشقر وهو ابن الحسن الكوفي شيعي غال، ضعفه البخاري جدًّا فقال في «التاريخ الصغير» (٢٣٠): عنده مناكير، وروى العقيلي في «الضعفاء» (٩٠) عن البخاري أنه قال فيه: فيه نظر، وفي «الكامل» لابن عدي (٩٧ / ١): قال السعدي: كان غاليا، من الشتامين للخيرة، ووثقه بعضهم ثم قال ابن عدي: وليس كل ما يروى عنه من الحديث الإنكار فيه من قبله، فربما كان من قبل من يروي عنه، لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسينا في حديثه بعض ما فيه.

قلت: وكأن ابن عدي يشير بهذا الكلام إلى مثل هذا الحديث فإنه من رواية الحسين بن أبي السري عنه، فإنه مثله بل أشد ضعفا، قال الذهبي: ضعفه أبو داود، وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي فإنه كذاب، وقال أبو عروبة الحراني: هو خال أبي وهو كذاب، ثم ساق له هذا الحديث من طريق الطبراني.

وقال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣ / ٥٧٠):

هذا حديث منكر، لا يعرف إلا من طريق حسين الأشقر، وهو شيعي متروك، ونقل نحوه المناوي عن العقيلي، ونقل عنه الحافظ في «تهذيب التهذيب» أنه قال:

لا أصل له عن ابن عيينة، وليس هذا في نسختنا من «الضعفاء» للعقيلي. والله أعلم.

ثم إن المناوي وهم وهما فاحشا في كتابه الآخر: «التيسير» وقال فيه: إسناده حسن أو صحيح.

٨ - «لمبارزة علي بن أبي طالب لعمرو بن عبد ود يوم الخندق أفضل من أعمال أمتي إلى يوم القيامة».

[كذب]

أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٢) من طريق أحمد بن عيسى الخشاب بـ«تنيس» حدثنا عمرو بن أبي سلمة: حدثنا سفيان الثوري عن بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده مرفوعا سكت عنه الحاكم وقال الذهبي في «تلخيصه»:

قبح الله رافضيا افتراه.

قلت: وعلته الخشاب هذا فإنه كذاب كما قال ابن طاهر وغيره ولعله سرقه من كذاب مثله، فقد أخرجه الخطيب (١٣/ ١٩) من طريق إسحاق بن بشر القرشي عن بهز به.

وإسحاق هذا هو الكاهلي الكوفي وهو كذاب أيضا وقد سبقت له أحاديث موضوعة، فانظر مثلا الحديث (٣٠٩ و٣١١ و٣٢٩ و٣٥١) من هذا الجزء.

قلت: وقصة مبارزة علي رضي الله عنه لعمرو بن ود وقتله إياه مشهورة في كتب السيرة وإن كنت لا أعرف لها طريقا مسندا صحيحا وإنما هي من المراسيل والمعاضيل فانظر إن شئت «سيرة ابن هشام» (٣/ ٢٣٤ - ٢٤٠) و«دلائل النبوة» للبيهقي (٣/ ٤٣٥ - ٤٣٩) و«سيرة ابن كثير» (٣/ ٢٠٣ - ٢٠٥).

٩ - «يبعث الله الأنبياء على الدواب، ويبعث صالحا على ناقته، كما يوافي بالمؤمنين من أصحابه المحشر، ويبعث بابني فاطمة: الحسن والحسين على ناقتين، وعلي بن أبي طالب على ناقتي، وأنا على البراق ويبعث بلالا على ناقة ينادي بالأذان وشاهده، حقا حقا، حتى إذا بلغ «أشهد أن محمدا رسول الله» شهدتها جميع الخلائق من المؤمنين الأولين والآخرين، فقبلت ممن قبلت منه».

[موضوع]

رواه الخطيب في «التاريخ» (٣/ ١٤٠ - ١٤١) وعنه ابن عساكر (٣/ ٢٣١ / ١ - ٢) عن محمد بن عائذ: حدثنا علي بن داود القنطري: حدثنا عبد الله بن صالح: حدثنا يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة مرفوعا. قلت: وهذا إسناد ضعيف وله علل:

الأولى: عنعنة ابن جريج، فإنه مدلس.

الثانية: ضعف عبد الله بن صالح.

الثالثة: جهالة محمد بن عائذ وهو ابن الحسين بن مهدي الخلال وفي ترجمته ساق له الخطيب هذا الحديث ولم يذكر فيها غير ذلك! والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق الخطيب وقال (٣/ ٢٤٦): «موضوع.

عبد الله بن صالح كاتب الليث منكر الحديث جدًّا كان له جار يضع الحديث على شيخ عبد الله، ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به».

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢/ ٤٤٦) بأن له طريقا آخر، أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٥٢) من طريق أبي مسلم قائد الأعمش: حدثنا الأعمش عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم». ورده الذهبي فقال: «أبو مسلم لم يخرجوا له، قال البخاري: فيه نظر. وقال غيره: متروك». وتعقبه أيضا بأن له شواهد من حديث بريدة، وعلي، وأنس. قلت: لكن كلها من رواية الكذابين فلا يستشهد بها، ولا يخرج الحديث عن كونه موضوعا، لاسيما ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

١٠ - «عنوان صحيفة المؤمن حب علي بن أبي طالب».

[باطل]

رواه الخطيب في «تاريخه» (٤/ ٤١٠) ومن طريقه ابن عساكر (٢/ ٥٥ / ٢) عن أبي الفرج أحمد بن محمد بن جوري العكبري: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن مهران الرملي: حدثنا ميمون بن مهران بن مخلد بن أيان الكاتب: حدثنا أبو النعمان

عارم بن الفضل: حدثنا قدامة بن النعمان عن الزهري قال: سمعت أنس بن مالك يقول: والله الذي لا إله إلا هو سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

أورداه في ترجمة أبي الفرج هذا وقالا: «وفي حديثه غرائب ومناكير». وقال الذهبي في ترجمته: «عن خيثمة بحديث موضوع». قال المناوي عقبه: «كأنه يشير إلى هذا». قلت: كلا، فإن هذا الحديث ليس من روايته عن خيثمة كما ترى، ثم قال المناوي: «وقال ابن الجوزي: حديث لا أصل له». وإنما أشار الذهبي إلى هذا الحديث في ترجمة قدامة بن النعمان فقال:

«عن الزهري، لا يعرف، والخبر باطل، ثم إن سنده مظلم إليه». قال الحافظ في «اللسان»: «والخبر المذكور رواه الخطيب...» ثم ذكر هذا الحديث.

١١ - «إن الله عز وجل جعل ذرية كل نبي في صلبه، وإن الله تعالى جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب».

[موضوع]

رواه الطبراني (١ / ٢٥٨ / ٢): عن عبادة بن زياد الأسدي: حدثنا يحيى بن العلاء الرازي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعا.

قلت: وهذا موضوع، آفته يحيى بن العلاء، كذاب يضع كما تقدم مرارا

والحديث أورده السيوطي في «الجامع»، من رواية الطبراني عن جابر، والخطيب في «التاريخ» عن ابن عباس، فقال المناوي في رواية الطبراني: «قال الهيثمي (٩ / ١٧٢):

فيه يحيى بن العلاء وهو متروك. وقال ابن الجوزي قال أحمد: يحيى بن العلاء كذاب يضع.

وقال الدارقطني: «أحاديثه موضوعة». وذكر في «الميزان» نحوه في ترجمة العلاء، وأورد له أخبارا هذا منها». ثم قال في رواية الخطيب: «قال ابن الجوزي: «حديث لا يصح، فيه ابن المرزبان، قال ابن الكاتب: كذاب، ومن فوقه إلى المنصور ما بين مجهول وغير موثوق». وفي «الميزان» في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب:

«لا يدرى من ذا؟ وخبره كذب، رواه المخطيب». ثم ساق هذا الخبر».

١٢- «من أحب أن يحيا حياتي، ويموت موتتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي عز وجل، غرس قضبانها بيديه، فليتول علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى، ولن يدخلكم في ضلالة».

[موضوع]

رواه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٤٩ و٣٥٠) والحاكم (٣ / ١٢٨) وكذا الطبراني في «الكبير» وابن شاهين في «شرح السنة» (١٨ / ٦٥ / ٢) من طرق عن يحيى بن يعلى الأسلمي قال: حدثنا عمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم - زاد الطبراني: وربما لم يذكر زيد بن أرقم - قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث أبي إسحاق، تفرد به يحيى». قلت: وهو شيعي ضعيف، قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال البخاري: «مضطرب الحديث». وقال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ١٩٦) عن أبيه: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث».

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٠٨): «رواه الطبراني، وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف».

قلت: وأما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد»! فرده الذهبي بقوله: «قلت: أنى له الصحة والقاسم متروك، وشيخه (يعني الأسلمي) ضعيف، واللفظ ركيك، فهو إلى الوضع أقرب».

وأقول: القاسم - وهو ابن شيبة - لم يتفرد، بل تابعه راويان آخران عند أبي نعيم فالحمل فيه على الأسلمي وحده دونه. نعم للحديث عندي علتان أخريان:

الأولى: أبو إسحاق، وهو السبيعي فقد كان اختلط مع تدليسه، وقد عنعنه.

الأخرى: الاضطراب في إسناده منه أو من الأسلمي، فإنه يجعله تارة من مسند زيد ابن أرقم وتارة من مسند زياد بن مطرف، وقد رواه عنه مطين والباوردي وابن جرير وابن شاهين في «الصحابة» كما ذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» وقال: «قال ابن

منده: «لا يصح».

قلت: في إسناده يحيى بن يعلى المحاربي، وهو واه».

قلت: وقوله «المحاربي» سبق قلم منه، وإنما هو الأسلمي كما سبق ويأتي.

(تنبيه) لقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث ونقده والكشف عن علته، أسباب عدة، منها أنني رأيت الشيخ المدعو بعبد الحسين الموسوي الشيعي قد خرج الحديث في «مرجعاته» (ص ٢٧) تخريجا أوهم به القراء أنه صحيح كعادته في أمثاله، واستغل في سبيل ذلك خطأ قلميا وقع للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فبادرت إلى الكشف عن إسناده، وبيان ضعفه، ثم الرد على الإيهام المشار إليه، وكان ذلك منه على وجهين، فأنا أذكرهما، معقبا على كل منهما ببيان ما فيه فأقول:

الأول: أنه ساق الحديث من رواية مطين ومن ذكرنا معه نقلا عن الحافظ من رواية زياد بن مطرف، وصدره برقم (٣٨). ثم قال: «ومثله حديث زيد بن أرقم....» فذكره، ورقم له بـ (٣٩)، ثم علق عليهما مبينا مصادر كل منهما، فأوهم بذلك أنهما حديثان متغايران إسنادا! والحقيقة خلاف ذلك، فإن كلا منهما مدار إسناده على الأسلمي، كما سبق بيانه، غاية ما في الأمر أن الراوي كان يرويه تارة عن زياد بن مطرف عن زيد بن أرقم، وتارة لا يذكر فيه زيد بن أرقم، ويوقفه على زياد بن مطرف وهو يؤكد ضعف الحديث لاضطرابه في إسناده كما سبق. والآخر أنه حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه بيان علته، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في نقده.

وزاد في إيهام صحته أنه نقل عن الحافظ قوله في «الإصابة»: «قلت: في إسناده يحيى ابن يعلى المحاربي وهو واه». فتعقبه عبد الحسين (!) بقوله: «أقول هذا غريب من مثل العسقلاني، فإن يحيى بن يعلى المحاربي ثقة بالاتفاق، وقد أخرج له البخاري... ومسلم...».

فأقول: أغرب من هذا الغريب أن يدير عبد الحسين كلامه في توهيمه الحافظ في توهينه للمحاربي، وهو يعلم أن المقصود بهذا التوهين إنما هو الأسلمي وليس

المحاربي، لأن هذا مع كونه من رجال الشيخين، فقد وثقه الحافظ نفسه في «التقريب» وفي الوقت نفسه ضعف الأسلمي، فقد قال في ترجمة الأول: «يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي الكوفي ثقة، من صغار التاسعة مات سنة ست عشرة». وقال بعده بترجمة: «يحيى بن يعلى الأسلمي الكوفي شيعي ضعيف، من التاسعة». وكيف يعقل أن يقصد الحافظ تضعيف المحاربي المذكور وهو متفق على توثيقه، ومن رجال «صحيح البخاري» الذي استمر الحافظ في خدمته وشرحه وترجمة رجاله قرابة ربع قرن من الزمان؟! كل ما في الأمر أن الحافظ في «الإصابة» أراد أن يقول «...الأسلمي وهو واه»، فقال واهما: «المحاربي وهو واه»!. فاستغل الشيعي هذا الوهم أسوأ الاستغلال، فبدل أن ينبه أن الوهم ليس في التوهين، وإنما في كتب «المحاربي مكان الأسلمي»، أخذ يوهم القراء عكس ذلك وهو أن راوي الحديث إنما هو المحاربي الثقة وليس هو الأسلمي الواهي!

فهل في صنيعه هذا ما يؤيد من زكاه في ترجمته في أول الكتاب بقوله: «ومؤلفاته كلها تمتاز بدقة الملاحظة..... وأمانة النقل». أين أمانة النقل يا هذا وهو ينقل الحديث من «المستدرك» وهو يرى فيه يحيى بن يعلى موصوفا بأنه «الأسلمي» فيتجاهل ذلك، ويستغل خطأ الحافظ ليوهم القراء أنه المحاربي الثقة، وأين أمانته أيضا وهو لا ينقل نقد الذهبي والهيثمي للحديث بالأسلمي هذا؟! فضلا عن أن الذهبي أعله بمن هو أشد ضعفا من هذا كما رأيت، ولذلك ضعفه السيوطي في «الجامع الكبير» على قلة عنايته فيه بالتضعيف فقال: «وهو واه».

وكذلك وقع في «كنز العمال» برقم (٢٥٧٨). ومنه نقل الشيعي الحديث، دون أن ينقل تضعيفه هذا مع الحديث، فأين الأمانة المزعومة أين؟!

(تنبيه): أورد الحافظ بن حجر الحديث في ترجمة زياد بن مطرف في القسم الأول من «الصحابة» وهذا القسم خاص كما قال في مقدمته: «فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان، وقد كنت أولا - رتبت هذا القسم الواحد

على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسمًا واحدًا، وأميز ذلك في كل ترجمة».

قلت: فلا يستفاد إذن من إيراد الحافظ للصحابي في هذا القسم أن صحبته ثابتة ما دام أنه قد نص على ضعف إسناد الحديث الذي صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ وهو هذا الحديث، ثم لم يتبعه بما يدل على ثبوت صحبته من طريق أخرى، وهذا ما أفصح بنفيه الذهبي في «التجريد» بقوله: (١ / ١٩٩): «زياد بن مطرف، ذكره مطين في الصحابة، ولم يصح».

وإذا عرفت هذا فهو بأن يذكر في المجهولين من التابعين، أولى من أن يذكر في الصحابة المكرمين وعليه فهو علة ثالثة في الحديث. ومع هذه العلل كلها في الحديث يريدنا الشيعي أن نؤمن بصحته عن رسول الله ﷺ غير عابئ بقوله ﷺ: **«من حدث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»**. رواه مسلم في مقدمة «صحيحه». فالله المستعان.

وكتاب «المرجعات» للشيعي المذكور محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضل علي رضي الله عنه، مع كثير من الجهل بهذا العلم الشريف، والتدليس على القراء والتضليل عن الحق الواقع، بل والكذب الصريح، مما لا يكاد القارئ الكريم يخطر في باله أن أحدًا من المؤلفين يحترم نفسه يقع في مثله، من أجل ذلك قويت الهمة في تخريج تلك الأحاديث - على كثرتها - وبيان عللها وضعفها، مع الكشف عما في كلامه عليها من التدليس والتضليل، وذلك مما سيأتي بإذن الله تعالى برقم (٤٨٨١ - ٤٩٧٥).

١٣ - «من سره أن يحيا حياتي ويموت ميتتي، ويتمسك بالقصبة الياقوتة التي خلقها الله بيده، ثم قال لها: «كوني فكانت» فليتول علي بن أبي طالب من بعدي».

[موضوع]

رواه أبو نعيم (١ / ٨٦ و٤ / ١٧٤) من طريق محمد بن زكريا الغلابي: حدثنا بشر بن مهران: حدثنا شريك عن الأعمش عن زيد بن وهب عن حذيفة مرفوعًا، وقال: «تفرد به بشر عن شريك».

قلت: هو ابن عبد الله القاضي وهو ضعيف لسوء حفظه. وبشر بن مهران قال ابن أبي حاتم: «ترك أبي حديثه». قال الذهبي: «قد روى عنه محمد بن زكريا الغلابي، لكن الغلابي متهم».

قلت: ثم ساق هذا الحديث. والغلابي قال فيه الدارقطني: «يضع الحديث». فهو آفته. والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٨٧) من طرق أخرى، وأقره السيوطي في «اللآلي» (١ / ٣٦٨ - ٣٦٩)، وزاد عليه طريقين آخرين أعلهما، هذا أحدهما وقال: «الغلابي متهم». وقد روي بلفظ أتم منه، وهو:

١٤ - «من سره أن يحيا حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال عليًا من بعدي، وليوال وليه، وليقتد بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طينتي، رزقوا فهمًا وعلمًا، وويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي».

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم (١ / ٨٦) من طريق محمد بن جعفر بن عبد الرحيم: حدثنا أحمد ابن محمد بن زيد بن سليم: حدثنا عبد الرحمن بن عمران بن أبي ليلى - أخو محمد ابن عمران -: حدثنا يعقوب بن موسى الهاشمي عن ابن أبي رواد عن إسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا. وقال: «وهو غريب».

قلت: وهذا إسناد مظلم كل من دون أبي رواد مجهولون، لم أجد من ذكرهم، غير أنه يترجح عندي أن أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم إنما هو ابن مسلم الأنصاري الأطرابلسي المعروف بابن الحناجر، قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٧٣): «كتبنا عنه وهو صدوق». وله ترجمة في «تاريخ ابن عساكر» (٢ / ق ١١٣ - ١١٤ / ١).

وأما سائرهم فلم أعرفهم فأحدهم هو الذي اختلق هذا الحديث الظاهر البطلان والتركيب، وفضل علي رضي الله عنه أشهر من أن يستدل عليه بمثل هذه الموضوعات، التي يتشبث الشيعة بها، ويسودون كتبهم بالعشرات من أمثالها، مجادلين بها في إثبات حقيقة لم يبق اليوم أحد يجحدها، وهي فضيلة علي رضي الله عنه.

ثم الحديث عزاه في «الجامع الكبير» (٢ / ٢٥٣ / ١) للرافعي أيضًا عن ابن عباس، ثم رأيت ابن عساكر أخرجه في «تاريخ دمشق» (١٢ / ١٢٠ / ٢) من طريق أبي نعيم ثم قال عقبه: «هذا حديث منكر، وفيه غير واحد من المجهولين».

قلت: وكيف لا يكون منكرًا وفيه مثل ذاك الدعاء! «لا أنالهم الله شفاعتي» الذي لا يعهد مثله عن النبي ﷺ، ولا يتناسب مع خلقه ﷺ ورأفته ورحمته بأمته. وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها صاحب «المرجعات» عبد الحسين الموسوي نقلًا عن كنز العمال (٦ / ١٥٥ و٢١٧ - ٢١٨) موهمًا أنه في مسند الإمام أحمد، معرضًا عن تضعيف صاحب الكنز إياه تبعًا للسيوطي!.

وكم في هذا الكتاب «المراجعات» من أحاديث موضوعات، يحاول الشيعي أن يوهم القراء صحتها وهو في ذلك لا يكاد يراعي قواعد علم الحديث حتى التي هي على مذهبهم! إذ ليست الغاية عنده التثبت مما جاء عنه ﷺ في فضل علي رضي الله عنه، بل حشر كل ما روي فيه! وعلي رضي الله عنه كغيره من الخلفاء الراشدين والصحابة الكاملين أسمى مقامًا من أن يمدحوا بما لم يصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

ولو أن أهل السنة والشيعة اتفقوا على وضع قواعد في «مصطلح الحديث» يكون التحاكم إليها عند الاختلاف في مفردات الروايات، ثم اعتمدوا جميعًا على ما صح منها، لو أنهم فعلوا ذلك لكان هناك أمل في التقارب والتفاهم في أمهات المسائل المختلف فيها بينهم، أما والخلاف لا يزال قائمًا في القواعد والأصول على أشده فهيهات هيهات أن يمكن التقارب والتفاهم معهم، بل كل محاولة في سبيل ذلك فاشلة. والله المستعان.

١٥ - «لا تسبوا عليًّا، فإنه ممسوس في ذات الله تعالى».

[ضعيف جدًا]

رواه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ٦٨): حدثنا سليمان بن أحمد: حدثنا هارون بن سليمان المصري: حدثنا سعد بن بشر الكوفي حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن يزيد

ابن أبي زياد عن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه مرفوعًا.

قلت: وهذا سند واه جدًّا، مسلسل بعلل عدة:

الأولى: إسحاق بن كعب فإنه «مجهول الحال» كما قال ابن القطان والحافظ.

الثانية: يزيد بن أبي زياد وهو الدمشقي، قال الحافظ: «متروك».

الثالثة: سعد بن بشر الكوفي لم أعرفه، وأخشى أن يكون وقع في اسمه تحريف، فقد أورد الحديث الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٠) وقال: «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه سفيان بن بشر أو بشير، متأخر، ليس هو الذي روى عن أبي عبد الرحمن الحبلي، ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا، وفي بعضهم ضعف».

الرابعة: هارون بن سليمان المصري لم أجد من ذكره. ومما سبق تعلم تقصير الهيثمي في الكلام عليه، والإفصاح عن علله التي تقضي على الحديث بالضعف الشديد، إن سلم من الوضع الذي يشهد به القلب، والله أعلم.

١٦- **«اللهم إن عبدك عليًّا احتبس نفسه على نبيك، فرد عليه شرقها، (وفي رواية): اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس»، قالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت».**

[موضوع]

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٩) من طريق أحمد بن صالح: حدثنا ابن أبي فديك: حدثني محمد بن موسى عن عون بن محمد عن أمه أم جعفر عن أسماء بنت عميس: «أن النبي ﷺ صلى الظهر بـ(الصهباء)، ثم أرسل عليا عليه السلام في حاجة، فرجع وقد صلى النبي ﷺ العصر، فوضع النبي ﷺ رأسه في حجر علي (فنام)، فلم يحركه حتى غابت الشمس، فقال النبي ﷺ (فذكره باللفظ الأول وزاد): قالت أسماء: فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال، وعلى الأرض، ثم قام علي فتوضأ وصلى العصر، ثم غابت، وذلك في (الصهباء)».

قال الطحاوي: «محمد بن موسى: هو المدني المعروف بـ (الفطري)، وهو محمود في روايته، وعون بن محمد: هو عون بن محمد بن علي بن أبي طالب، وأمه

هي أم جعفر ابنة محمد بن جعفر بن أبي طالب». وأقول: وهذا سند ضعيف مجهول، وكلام الطحاوي عليه لا يفيد صحته، بل لعله يشير إلى تضعيفه، فإنه سكت عن حال عون بن محمد وأمه، بينما وثق الفطري هذا، فلو كان يجد سبيلا إلى توثيقهما لوثقهما كما فعل بالفطري، فسكوته عنهما في مثل هذا المقام مما يشعر أنهما عنده مجهولان، وهذا هو الذي ينتهي إليه الباحث، فإن الأول منهما، أورده ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٣٨٦) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (٢ / ٢٢٨) على قاعدته في توثيق المجهولين! وأما أمه أم جعفر بنت محمد بن جعفر بن أبي طالب: فهي من رواة ابن ماجه، أخرج لها حديثا واحدا في «الجنائز» (رقم ١٦١١) وقد أعله الحافظ البوصيري بأن في إسناده مجهولتين إحداهما أم عون هذه، وقد ذكرها الحافظ في «التهذيب» دون توثيق أو تجريح، وقال في «التقريب»: «مقبولة» يعني عند المتابعة، وإلا فهي لينة الحديث عنده.

قلت: وقد توبعت من فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، وهي ثقة فاضلة، إلا أن الطريق إليها لا يصح، أخرجه الطحاوي (٢ / ٨) والطبراني في «الكبير» من طريق الفضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس قالت: «كان رسول الله ﷺ يوحى إليه، ورأسه في حجر علي، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس فقال رسول الله ﷺ: «صليت يا علي؟» قال: لا، فقال رسول الله ﷺ:...» فذكر الرواية الثانية، قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢٩٧) بعد أن ساق هذه الرواية والتي قبلها، ومنه نقلت الزيادة فيها: «رواه كله الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح غير إبراهيم بن حسن وهو ثقة وثقه ابن حبان، وفاطمة بنت علي بن أبي طالب لم أعرفها».

قلت: بل هي معروفة، فهي فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب كما تقدم، والظاهر أنها وقعت في معجم الطبراني منسوبة إلى جدها علي بن أبي طالب، ولذلك لم يعرفها الهيثمي، والله أعلم.

أما قوله في «إبراهيم بن حسن» أنه ثقة، ففيه تساهل لا يخفى على أهل العلم،

لأنه لم يوثقه غير ابن حبان كما عرفت، وهو قد أشار إلى أن توثيقه إياه إنما بناه على توثيق ابن حبان، وإذا كان هذا معروف بالتساهل في التوثيق فمن اعتمد عليه وحده فيه فقد تساهل؛ وقد أورد إبراهيم هذا ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٩٢) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وهو في أول المجلد الثاني من «كتاب الثقات» لابن حبان، ثم إن فضيل ابن مرزوق وإن كان من رجال مسلم فإنه مختلف فيه، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في «التقريب»: «صدوق يهم»، وقال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية في كلام له طويل على هذا الحديث في «منهاج السنة» (٤ / ١٨٩): «وهو معروف بالخطأ على الثقات، وإن كان لا يتعمد الكذب»، قال فيه ابن حبان: «يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات». وقال فيه أبو حاتم الرازي: «لا يحتج به». وقال فيه يحيى ابن معين مرة: «هو ضعيف» وهذا لا يناقضه قول أحمد بن حنبل فيه: «لا أعلم إلا خيرا»، وقول سفيان: «هو ثقة»، فإنه ليس ممن يتعمد الكذب ولكنه يخطئ، وإذا روى له مسلم ما تابعه عليه غيره، لم يلزم أن يروي ما انفرد به مع أنه لم يعرف سماعه عن إبراهيم ولا سماع إبراهيم من فاطمة، ولا سماع فاطمة من أسماء، ولابد في ثبوت هذا الحديث من أن يعلم أن كلا من هؤلاء عدل ضابط، وأنه سمع من الآخر، وليس هذا معلوما.

قلت: ثم إن في هذه الطريق ما يخالف الطريق الأولى، ففيها أن النبي ﷺ كان يقظانا يوحى إليه حينما كان واضعا رأسه في حجر علي رضي الله عنه، وفي الأولى أنه كان نائما، وهذا تناقض يدل على أن هذه القصة غير محفوظة، كما قال ابن تيمية (٤ / ١٨٤). والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال (١ / ٣٥٦): «موضوع بلا شك، وقال الجوزقاني: هذا حديث منكر مضطرب».

ثم أعله بالفضيل هذا فقط، وفاته جهالة إبراهيم، ولم يتعقبه السيوطي في هذا، وإنما تعقبه في تضعيف الفضيل، فقال في «اللآلئ» (١ / ١٧٤ - الطبعة الأولى): «ثقة صدوق، واحتج به مسلم في «صحيحه» وأخرج له الأربعة». وهذا ليس بشيء، وقد عرفت الجواب عن ذلك مما سبق، ثم ساق له السيوطي طرقا أخرى كلها معلولة،

وأما قول الحافظ في «الفتح» (٦/ ١٥٥): «وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في «الموضوعات»، وكذا ابن تيمية في كتاب «الرد على الروافض» في زعمه وضعه والله أعلم».

فهو مع عدم تصريحه بصحة إسناده، فقد يوهم من لا علم عنده أنه صحيح عنده! وهو إنما يعني أنه غير موضوع فقط، وذلك لا ينفي أنه ضعيف كما هو ظاهر، وابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ لم يحكم على الحديث بالوضع من جهة إسناده، وإنما من جهة متنه، أما الإسناد، فقد اقتصر على تضعيفه، فإنه ساقه من حديث أسماء وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة؛ ثم بين الضعف الذي في أسانيدها، وكلها تدور على رجال لا يعرفون بعدالة ولا ضبط، وفي بعضها من هو متروك منكر الحديث جدًّا، وأما حكمه على الحديث بالوضع متنا، فقد ذكر في ذلك كلاما متينا جدًّا، لا يسع من وقف عليه، إلا أن يجزم بوضعه، وأرى أنه لابد من نقله ولوملخصا ليكون القارئ على بينة من الأمر فقال رَحِمَهُ اللهُ: «وحديث رد الشمس لعلي، قد ذكره طائفة كالطحاوي والقاضي عياض وغيرهما، وعدوا ذلك من معجزات النبي ﷺ، لكن المحققون من أهل العلم والمعرفة بالحديث، يعلمون أن هذا الحديث كذب موضوع، كما ذكره ابن الجوزي في (الموضوعات)».

ثم ذكر حديث «الصحيحين» في حديث الشمس لنبي من الأنبياء، وهو يوشع بن نون، كما في رواية لأحمد والطحاوي بسند جيد كما بينته في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٢٠٢) ثم قال: «فإن قيل: فهذه الأمة أفضل من بني إسرائيل، فإذا كانت قد ردت ليوشع فما المانع أن ترد لفضلاء هذه الأمة؟ فيقال: يوشع لم ترد له الشمس، ولكن تأخر غروبها وطول له النهار وهذا قد لا يظهر للناس، فإن طول النهار وقصره لا يدرك، ونحن إنما علمنا وقوفها ليوشع بخبر النبي ﷺ، وأيضا لا مانع من طول ذلك، ولو شاء الله لفعل ذلك، لكن يوشع كان محتاجا إلى ذلك لأن القتال كان محرما عليه بعد غروب الشمس، لأجل ما حرم الله عليهم من العمل ليلة السبت ويوم السبت وأما أمة محمد فلا حاجة لهم إلى ذلك، ولا منفعة لهم فيه، فإن الذي فاتته

العصر إن كان مفرطا لم يسقط ذنبه إلا التوبة، ومع التوبة لا يحتاج إلى رد، وإن لم يكن مفرطا كالنائم والناسي فلا ملام عليه في الصلاة بعد الغروب. وأيضا فبنفس غروب الشمس خرج الوقت المضروب للصلاة، فالمصلي بعد ذلك لا يكون مصليا في الوقت الشرعي ولو عادت الشمس، وقول الله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ يتناول الغروب المعروف، فعلى العبد أن يصلي قبل هذا الغروب وإن طلعت ثم غربت. والأحكام المتعلقة بغروب الشمس حصلت بذلك الغروب، فالصائم يفطر ولو عادت بعد ذلك لم يبطل صومه، مع أن هذه الصورة لا تقع لأحد، ولا وقعت لأحد، فتقديرها تقدير ما لا وجود له.

وأيضا فالنبي ﷺ فاتته صلاة العصر يوم الخندق، فصلاها قضاء هو وكثير من أصحابه، ولم يسأل الله رد الشمس، وفي «الصحيح» أن النبي ﷺ قال لأصحابه، بعد ذلك لما أرسلهم إلى بني قريظة: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فلما أدركتهم الصلاة في الطريق، قال بعضهم: لم يرد من تفويت الصلاة، فصلوا في الطريق، فقالت طائفة: لا نصلي إلا في بني قريظة، فلم يعنف واحدة من الطائفتين، فهؤلاء الذين كانوا مع النبي ﷺ صلوا العصر بعد غروب الشمس وليس علي بأفضل من النبي ﷺ، فإذا صلاها هو وأصحابه معه بعد الغروب، فعلي وأصحابه أولى بذلك، فإن كانت الصلاة بعد الغروب لا تجزي أو ناقصة تحتاج إلى رد الشمس كان رسول الله ﷺ أولى برد الشمس، وإن كانت كاملة مجزئة فلا حاجة إلى ردها. وأيضا فمثل هذه القضية من الأمور العظام الخارجة عن العادة التي تتوفر الهمم والدواعي على نقلها، فإذا لم ينقلها إلا الواحد والاثنان، علم كذبهم في ذلك. وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس، ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه، وأخرجوه في «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد» من غير وجه، ونزل به القرآن، فكيف ترد الشمس التي تكون بالنهار، ولا يشتهر ذلك، ولا ينقله أهل العلم نقل مثله؟! ولا يعرف قط أن الشمس رجعت بعد غروبها، وإن كان كثير من الفلاسفة والطبيعيين وبعض أهل الكلام ينكر انشقاق القمر وما يشبه ذلك، فليس الكلام في هذا المقام، لكن الغرض

أن هذا من أعظم خوارق العادات في الفلك، وكثير من الناس ينكر إمكانه، فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور ما دونه ونقله، فكيف يقبل وحديثه ليس له إسناد مشهور؟! فإن هذا يوجب العلم اليقيني بأنه كذب لم يقع. وإن كانت الشمس احتجبت بغيم ثم ارتفع سحابها، فهذا من الأمور المعتادة، ولعلهم ظنوا أنها غربت ثم كشف الغمام عنها، وهذا إن كان قد وقع ففيه أن الله بين له بقاء الوقت حتى يصلي فيه، ومثل هذا يجري لكثير من الناس».

ثم قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ثم تفويت الصلاة بمثل هذا إما أن يكون جائزا، وإما أن لا يكون، فإن كان جائزا لم يكن على علي رضي الله عنه إثم إذا صلى العصر بعد الغروب، وليس علي أفضل من النبي ﷺ، وقد نام ﷺ ومعه علي وسائر الصحابة عن الفجر حتى طلعت الشمس، ولم ترجع لهم إلى الشرق. وإن كان التفويت محرما فتفويت العصر من الكبائر، وقال النبي ﷺ: «**من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله**». وعلي كان يعلم أنها الوسطى وهي صلاة العصر، وهو قد روى عن النبي ﷺ في «الصحيحين» أنه قال: «**شغلونا عن الصلاة الوسطى** - صلاة العصر - **حتى غربت الشمس ملأ الله أجوافهم وبيوتهم نارا**».

وهذا كان في الخندق، وهذه القصة كانت في خيبر كما في بعض الروايات، وخيبر بعد الخندق، فعلي أجل قدرا من أن يفعل مثل هذه الكبيرة ويقره عليها جبريل ورسول الله، ومن فعل هذا كان من مثالبه لا من مناقبه، وقد نزه الله عليا عن ذلك ثم فاتت لم يسقط الإثم عنه بعود الشمس. وأيضا فإذا كانت هذه القصة في خيبر في البرية قدام العسكر، والمسلمون أكثر من ألف وأربعمائة، كان هذا مما يراه العسكر ويشاهدونه، ومثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فيمتنع أن ينفرد بنقله الواحد والاثنان، فلو نقله الصحابة لنقله منهم أهل العلم، كما نقلوا أمثاله، لم ينقله المجهولون الذين لا يعرف ضبطهم وعدالتهم، وليس في جميع أسانيد هذا الحديث إسناد واحد يثبت، تعلم عدالة ناقليه وضبطهم، ولا يعلم اتصال إسناده، وقد قال النبي ﷺ عام خيبر: «**لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**»، فنقل

ذلك غير واحد من الصحابة وأحاديثهم في «الصحاح» و«السنن» و«المسانيد»، وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعتمدة، ولا رواه أهل الحديث ولا أهل «السنن» ولا «المسانيد»، بل اتفقوا على تركه، والإعراض عنه، فكيف في شيء من كتب الحديث المعتمدة.

(قال):«وهذا مما يوجب القطع بأن هذا من الكذب المختلق. (قال): وقد صنف جماعة من علماء الحديث في فضائل علي كالإمام أحمد وأبي نعيم والترمذي والنسائي وأبي عمر بن عبد البر، وذكروا فيها أحاديث كثيرة ضعيفة، ولم يذكروا هذا! لأن الكذب ظاهر عليه بخلاف غيره». ثم ختم شيخ الإسلام بحثه القيم بقوله: «وسائر علماء المسلمين يودون أن يكون مثل هذا صحيحا لما فيه من معجزات النبي ﷺ: وفضيلة علي عند الذين يحبونه ويتولونه، ولكنهم لا يستجيزون التصديق بالكذب فردوه ديانة، والله أعلم».

وقد مال إلى ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الحديث تلميذاه الحافظان الكبيران ابن كثير والذهبي، فقال الأول منهما بعد أن ساق حديث حبس الشمس ليوشع عليه السلام (١ / ٣٢٣) من «تاريخه»: «وفيه أن هذا كان من خصائص يوشع عليه السلام، فيدل على ضعف الحديث الذي رويناه أن الشمس رجعت حتى صلى علي بن أبي طالب صلاة العصر، بعد ما فاتته بسبب نوم النبي ﷺ على ركبته، فسأل رسول الله ﷺ أن يردها عليه حتى يصلي العصر فرجعت، وقد صححه أحمد بن صالح المصري، ولكنه منكر ليس في شيء من «الصحاح والحسان»، وهو مما تتوفر الدواعي على نقله، وتفردت بنقله امرأة من أهل البيت مجهولة لا يعرف حالها. والله أعلم».

وقال الذهبي في «تلخيص الموضوعات»:«أسانيد حديث رد الشمس لعلي ساقطة ليست بصحيحة، واعترض بما صح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**أن الشمس لم تحبس إلا ليوشع بن نون، ليالي سار إلى بيت المقدس**». وقال شيعي: إنما نفى عليه السلام وقوفها، وحديثنا فيه الطلوع بعد المغيب فلا تضاد بينهما.

قلت:«لو ردت لعلي لكان ردها يوم الخندق للنبي ﷺ أولى، فإنه حزن وتألم

ودعا على المشركين لذلك. ثم نقول: لو ردت لعلي لكان بمجرد دعاء النبي ﷺ ولكن لما غابت خرج وقت العصر ودخل وقت المغرب، وأفطر الصائمون، وصلى المسلمون المغرب، فلو ردت الشمس للزم تخبيط الأمة في صومها وصلاتها، ولم يكن في ردها فائدة لعلي، إذ رجوعها لا يعيد العصر أداء.

ثم هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت وتوفرت الهمم والدواعي على نقلها. إذ هي في نقض العادات جارية مجرى طوفان نوح، وانشقاق القمر». هذا كله كلام الذهبي نقلته من «تنزيه الشريعة» لابن عراق (١ / ٣٧٩) وهو كلام قوي سبق جله في كلام ابن تيمية، وقد حاول المذكور رده من بعض الوجوه فلم يفلح، ولو أردنا أن ننقل كلامه في ذلك مع التعقيب عليه لطال المقال جدًّا، ولكن نقدم إليك مثالا واحدا من كلامه مما يدل على باقيه، قال: «وقوله: ورجوعها لا يعيد العصر أداء.

جوابه: إن في «تذكرة القرطبي» ما يقتضي أنها وقعت أداء، قال رحمه الله: فلو لم يكن رجوع الشمس نافعا، وأنه لا يتجدد الوقت لما ردها عليه الصلاة والسلام».

والجواب على هذا من وجوه:

أولا: أن يقال: أثبت العرش ثم انقش.

ثانيا: لو كان الرجوع نافعا ويتجدد الوقت به لكان رسول الله ﷺ أحق وأولى به في غزوة الخندق، لا سيما ومعه علي رضي الله عنه وسائر أصحابه ﷺ كما تقدم عن ابن تيمية رحمه الله تعالى.

ثالثا: هب أن في ذلك نفعا، ولكنه على كل حال هو نفع كمال - وليس ضروريًّا - بدليل عدم رجوع الشمس له ﷺ في الغزوة المذكورة، فإذا كان كذلك فما قيمة هذا النفع تجاه ذلك الضرر الكبير الذي يصيب المسلمين بسبب تخبيطهم في صلاتهم وصومهم كما سبق عن الذهبي؟!

وجملة القول: أن العقل إذا تأمل فيما سبق من كلام هؤلاء الحفاظ على هذا الحديث من جهة متنه، وعلم قبل ذلك أنه ليس له إسناد يحتج به، تيقن أن الحديث كذب موضوع لا أصل له.

١٧ - «**ذكر علي عبادة**».

[موضوع]

رواه ابن عساكر (١٢ / ١٥٣ / ٢) عن الحسن بن صابر الهاشمي: أخبرنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا. قلت: وهذا سند واه جدًّا، الحسن هذا متهم، قال الذهبي: «قال ابن حبان: منكر الحديث. ثم ساق له... عن عائشة مرفوعا: «**لما خلق الله الفردوس، قالت: رب زيني، قال: قد زينتك بالحسن والحسين**». وهذا كذب».

قلت: وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية ابن حبان، وقال: «الحسن بن صابر منكر الرواية جدًّا». ثم ساق له ابن الجوزي طريقا أخرى، فيها لوط أبو مخنف والكلبي، قال: «وهما كذابان». وساق له السيوطي (١ / ٣٨٩) طريقا ثالثا رواه الطبراني وفيه عباد بن صهيب، قال السيوطي: «وهو أحد المتروكين». ثم إن الحديث الأول أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي في «مسند الفردوس» عن عائشة. وأعله المناوي بقول ابن حبان المتقدم في ابن صابر، وذلك يقتضي أن إسناده ضعيف جدًّا كما تقدم، فقوله في «التيسير»: «إسناده ضعيف». غاية في التقصير، ومتنه ظاهر الوضع.

١٨ - «**لكل شيء أس، وأس الإيمان الورع، ولكل شيء فرع، وفرع الإيمان الصبر، ولكل شيء سنام، وسنام هذه الأمة عمي العباس، ولكل شيء سبط، وسبط هذه الأمة حبيباي الحسن والحسين، ولكل شيء جناح، وجناح هذه الأمة أبو بكر وعمر، ولكل شيء مجن، ومجن هذه الأمة علي بن أبي طالب**».

[موضوع]

رواه ابن عساكر (٨ / ٤٧١ / ٢) من طريق أبي بكر الخطيب بسنده عن إبراهيم ابن (الحكم بن) ظهير عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعا. وقال الخطيب: «الحكم بن ظهير ذاهب الحديث». قلت: وقال صالح جزرة: «يضع الحديث». وقال البخاري: «متروك الحديث، تركوه». وقال يحيى: «كذاب». قلت:

وابنه إبراهيم ليس خيرا منه، فقد قال فيه أبو حاتم:

«كذاب». والحديث أورده السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص ٥٣)، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١٧٧ / ٢) من رواية الديلمي فقط من هذه الطريق، وأعلاه بإبراهيم هذا فقط وهو قصور. ثم إن السيوطي تناقض حيث أورد الحديث في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب وابن عساكر هذه!. وأما المناوي فخفي عليه أن الحديث من رواية هذين الكذابين، فقال: «ورواه الديلمي، وفيه من لا يعرف». وأما في «التيسير» فقد بيض له المناوي! ثم إن إطلاق السيوطي العزو للخطيب يشعر أنه في «تاريخه» كما نص عليه في مقدمة «الجامع الصغير»، وليس فيه، ولعله استلزم من رواية ابن عساكر له من طريق الخطيب أنه في «تاريخه»، وليس ذلك بلازم كما لا يخفي.

١٩ - «من سب عليًّا فقد سبني، ومن سبني سبه الله».

[منكر]

رواه ابن عساكر (١٢/ ٢٠٣/ ١) عن إسماعيل بن الخليل عن علي بن مسهر عن أبي إسحاق السبيعي قال:

حججت وأنا غلام، فمررت بالمدينة، فرأيت الناس عنقا واحدا، فاتبعتهم، فأتوا أم سلمة زوج النبي ﷺ، فسمعتها وهي تقول: يا شبيب بن ربيع! فأجابها رجل جلف جاف: لبيك يا أمه! فقالت: أيسب رسول الله ﷺ في ناديكم؟ فقال: إنا نقول شيئا نريد عرض هذه الحياة الدنيا، فقالت: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وإسماعيل بن الخليل ثقة من رجال الشيخين، وقد خولف في إسناده، فرواه أبو جعفر الطوسي الشيعي في «الأمالي» (ص ٥٢ - ٥٣) من طريق أحمد، وهذا في «المسند» (٦/ ٣٢٣): حدثنا يحيى بن أبي بكر قال: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الله الجدلي قال: -

دخلت على أم سلمة زوجة النبي ﷺ فقالت: أيسب... الحديث. دون قوله: «**ومن سبني سبه الله**».

ورواه الحاكم (٣/ ١٢١) بسند أحمد مثل رواية ابن عساكر، وقال:
«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.
قلت: وفيه نظر من وجهين:
الأول: أن أبا إسحاق السبيعي كان اختلط، لا يدري أحدث به قبل الاختلاط أم بعده، والراجح الثاني، لأن إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق - وهو حفيد السبيعي إنما سمع منه متأخرا. ولعل من آثار ذلك اضطرابه في إسناده ومتنه.
أما الإسناد؛ فظاهر مما تقدم، فإنه في رواية إسرائيل جعل بينه وبين أم سلمة (أبا عبد الله الجدلي)، وفي رواية إسماعيل بن الخليل صرح بأنه سمع من أم سلمة! إلا أن يكون سقط من «التاريخ» ذكر (الجدلي) هذا.
وأما المتن؛ فقد رواه فطر بن خليفة عنه عن الجدلي عن أم سلمة موقوفا دون الشطر الثاني منه.
أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣٢٢ - ٣٢٣).
وفطر هذا ثقة من رجال البخاري، وروايته هي المحفوظة، لأن لها طريقا أخرى عن أم سلمة، وقد خرجتها في «الصحيحة» (٣٣٣٢).
الثاني: أن أبا إسحاق مدلس، وقد عنعنه.
(تنبيه): يبدو من رواية أحمد أن في رواية ابن عساكر سقطا، فإنه لم يرد فيها ذكر لأبي عبد الله الجدلي، فالظاهر أنه سقط من الناسخ. والله أعلم.
٢٠ - «خير إخوتي علي، وخير أعمامي حمزة».

[موضوع]

أخرجه الديلمي (٢/ ١١٦) من طريق أبي نعيم، عن عباد بن يعقوب، عن عمرو ابن ثابت، عن عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة، عن أبيه مرفوعًا.
قلت: وهذا إسناد واه جدًّا؛ عباد بن يعقوب وعمرو بن ثابت رافضيان، أوردهما الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، فقال في الأول منهما:
«قال ابن حبان: رافضي داعية».

وقال في الآخر:

«تركوه، رافضي. قاله أبو داود».

٢١ - «**علي بن أبي طالب باب حطة، من دخل فيه كان مؤمنًا، ومن خرج منه كان كافرًا**».

[باطل]

أخرجه الديلمي (٢/ ٢٩٧) عن حسين الأشقر: حدثنا شريك، عن الأعمش، عن عطاء، عن ابن عمر مرفوعًا.

ذكره الذهبي في ترجمة (حسين الأشقر) من «الميزان»، وقال:

«هذا باطل».

وذكر له آخر، وقال:

«قال ابن عدي: البلاء من الحسين».

٢٢ - «**علي بمنزلة رأسي من بدني**».

[ضعيف]

رواه الخطيب (٧/ ١٢)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٥٠/ ١) عن أبي القاسم أيوب بن يوسف بن أيوب: حدثنا عنبس بن إسماعيل: حدثنا أيوب بن مصعب الكوفي، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء مرفوعًا. وقال الخطيب:

«لم أكتبه إلا من هذا الوجه».

قلت: وهو مظلم؛ فإن من دون إسرائيل؛ لم أعرفهم، وقد أورده الخطيب في ترجمة أيوب بن يوسف؛ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكر المناوي عن ابن الجوزي أنه قال:

«وفي إسناده مجاهيل».

وأخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (٢/ ٢٩٨-مختصره) من طريق حسين الأشقر: حدثنا قيس بن الربيع، عن أبي هاشم وليث، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعًا.

وحسين - وهو ابن الحسن الأشقر -، وقيس بن الربيع؛ ضعيفان.

٢٣ - «**علي بن أبي طالب يزهر في الجنة ككواكب الصبح لأهل الدنيا**».

[ضعيف جدًّا]

أخرجه الديلمي (٢/ ٢٩٨) عن يحيى بن الفاطمي: حدثنا إبراهيم بن محمد، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد واه جدًّا؛ إبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى الأسلمي؛ وهو متروك.

ويحيى بن... (كذا الأصل بياض، أو فيه كلمة لم ينكشف لي بالمجهر أو القارئة)، وقد قال المناوي:

«قال ابن الجوزي في «العلل»: حديث لا يصح؛ فيه يحيى الفاطمي؛ متهم، وإبراهيم بن يحيى؛ متروك.

قلت: ولم أجد في الرواة يحيى الفاطمي. والله أعلم.

٢٤ - «**فاطمة أحب إلي منك، وأنت أعز علي منها. قاله لعلي رضي الله عنه**».

[ضعيف]

أخرجه النسائي في «خصائص علي» (ص ٢٦) عن [ابن] أبي نجيح، عن أبيه، عن رجل قال: سمعت عليًّا رضي الله عنه على المنبر بالكوفة يقول:

خطبت إلى رسول الله ﷺ فاطمة عليها السلام، فزوجني، فقلت: يا رسول الله! أنا أحب إليك أم هي؟ قال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لجهالة الرجل الذي لم يسم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الطبراني في «الأوسط»؛ من حديث أبي هريرة مرفوعًا. وقال المناوي:

«قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح».

٢٥ - «**مثل أهل بيتي؛ مثل سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق**».

[ضعيف]

روي من حديث عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك.

١ - أما حديث ابن عباس: فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد ابن جبير عنه. أخرجه البزار (٢٦١٥ - كشف الأستار)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٦٠/ ١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٠٦). وقال:

«غريب من حديث سعيد، لم نكتبه إلا من هذا الوجه». وقال البزار:

«لا نعلم رواه إلا الحسن، وليس بالقوي، وكان من العباد». وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦٨):

«رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر؛ وهو متروك».

قلت: وهو ممن قال البخاري فيه:

«منكر الحديث».

ذكره في «الميزان» وساق له من مناكيره هذا الحديث.

وشيخه أبو الصهباء - وهو الكوفي - لم يوثقه غير ابن حبان.

٢ - أما حديث ابن الزبير: فيرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه.

أخرجه البزار (٢٦١٢).

وعبد الله بن لهيعة ضعيف؛ لسوء حفظه.

٣ - وأما حديث أبي ذر: فله عنه طريقان:

الأولى: عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه.

أخرجه الفسوي في «معرفة التاريخ» (١/ ٥٣٨)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٣٧/ ٢٦٣٦)، وكذا البزار (٣/ ٢٢٢/ ٢٦١٤). وقال:

«تفرد به ابن أبي جعفر».

قلت: وهو متروك؛ كما تقدم.

وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف.

والأخرى: عن عبد الله بن داهر الرازي: حدثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٧٨). وقال:

«لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن عبد القدوس».

قلت: هو - مع رفضه - ضعفه الجمهور؛ قال الذهبي في «الميزان»:

«قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. قال يحيى: ليس بشيء، رافضي خبيث. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. وقال الدارقطني: ضعيف».

قلت: والراوي عنه - عبد الله بن داهر الرازي - شر منه؛ قال ابن عدي:

«عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو متهم في ذلك». قال الذهبي عقبه:

«قلت: قد أغنى الله عليًّا عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل».

والحديث؛ قال الهيثمي:

«رواه البزار، والطبراني في «الثلاثة»، وفي إسناد البزار: الحسن بن أبي جعفر الجفري، وفي إسناد الطبراني: عبد الله بن داهر، وهما متروكان»!

قلت: لكنهما قد توبعا؛ فقد رواه المفضل بن صالح عن أبي إسحاق به.

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٤٣ و٣/ ١٥٠). وقال:

«صحيح على شرط مسلم»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه». وقال في الموضع الآخر:

«مفضل واه».

قلت: يعني: ضعيف جدًّا؛ فقد قال فيه البخاري:

«منكر الحديث». وقال ابن عدي:

«أنكر ما رأيت له: حديث الحسن بن علي».

قلت: سقط نصه من «الميزان». ولفظه في «منتخب كامل ابن عدي» (٣٩٦/١-٢):

عن الحسن بن علي قال: أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكتاب، فقال: اكشف لي

عن بطنك، فكشفت له عن بطني، فألصق بطنه ببطني، ثم قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقرئك منه السلام.

قلت: وهذا عندي موضوع ظاهر الوضع، وهو الذي قال ابن عدي: إنه أنكر ما رأى له. فتعقبه الذهبي بقوله:

«وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر»!

قلت: فمتابعته مما لا يستشهد بها.

على أن فوقه أبا إسحاق - وهو السبيعي -؛ وهو مدلس مختلط.

وحنش بن المعتمر؛ فيه ضعف، بل قال فيه ابن حبان:

«لا يشبه حديثه حديث الثقات».

ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به.

ثم رأيت للحديث طريقًا ثالثًا: يرويه عبد الكريم بن هلال القرشي قال: أخبرني أسلم المكي: حدثنا أبو الطفيل:

أنه رأى أبا ذر قائمًا على هذا الباب وهو ينادي: ألا من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب، ألا وأنا أبو ذر، سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكره.

٤ - وأما حديث أبي سعيد الخدري: فيرويه عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه.

أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٧٠). وقال:

«لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد، تفرد به عبد العزيز بن محمد بن ربيعة».

قلت: ولم أجد من ترجمه.

وكذا اللذان فوقه.

وعطية - وهو العوفي - ضعيف. وقال الهيثمي:

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»، وفيه جماعة لم أعرفهم».

٥- وأما حديث أنس: فيرويه أبان بن أبي عياش عنه:

أخرجه الخطيب (١٢/ ٩١).

قلت: وأبان هذا متروك متهم بالكذب.

وبهذا التخريج والتحقيق؛ يتبين للناقد البصير أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوى الحديث بمجموعها.

٢٦ - «هذا علي قد أقبل في السحاب».

[موضوع]

أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص ١٢٤) عن مسعدة بن اليسع عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال:

كسا رسول الله عليًّا عمامة - يقال لها: السحاب -؛ فأقبل علي رضي الله عنه وهي عليه، فقال ﷺ... فذكره. فحرفها هؤلاء فقالوا: علي في السحاب!

قلت: وآفته مسعدة هذا؛ قال البخاري في «التاريخ» (٤/ ٢/ ٢٦):

«قال أحمد: ليس بشيء، خرقنا حديثه، وتركنا حديثه منذ دهر». وقال الذهبي: «هالك، كذبه أبو داود».

ثم ساق له حديثين مما أنكر عليه؛ هذا أحدهما، لكنه ذكر فيه أن قوله في آخره: فحرفها هؤلاء...؛ هو من قول جعفر عن أبيه.

وقد أورد الحديث الشيخ أبو الحسين الملطي الشافعي في كتابه: «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» في «باب ذكر الرافضة وأصنافهم واعتقادهم» (ص ١٩-٢٠)؛ فقال عقبه:

«فتأولوه - هؤلاء - على غير تأويله».

٢٧ - «أوصي من آمن بي وصدقني بولاية علي، فمن تولاه تولاني، ومن تولاني فقد تولى الله».

[ضعيف جدًّا]

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٢٠/ ١) من طريق الطبراني: أخبرنا محمد

ابن عثمان بن أبي شيبة: أخبرنا أحمد بن طارق الوابشي: أخبرنا عمرو بن ثابت عن محمد بن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه أبي عبيدة عن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه مرفوعًا.

ثم روى من طريق أخرى عن عبد الوهاب بن الضحاك: أخبرنا ابن عياش عن محمد ابن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي عبيدة به.

ومن طريق ابن لهيعة: حدثني محمد بن عبيد الله به.

ثم أخرجه من طريقين آخرين عن ابن أبي رافع به. ولفظ الترجمة لهذه الطرق.

وأما لفظ الطبراني؛ فهو:

«من آمن بي وصدقني؛ فليتول علي بن أبي طالب؛ فإن ولايته ولايتي، وولايتي ولاية الله».

وبهذا اللفظ: أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/ ٢٠٧/ ٢) من رواية الطبراني. وكذلك نقله صاحب «الكنز» (٦/ ١٥٥/ ٢٥٧٦)؛ إلا أنه زاد في أوله:

«اللهم...»! وهي سهو منه.

ولم يذكر الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٠٨-١٠٩) هذا الحديث إلا باللفظ الأول؛ لفظ الترجمة، ولكنه أشار إلى اللفظ الآخر بقوله:

«رواه الطبراني بإسنادين، أحسب فيهما جماعة ضعفاء؛ وقد وثقوا»!

وأقول: مدار الإسنادين على محمد بن عمار بن ياسر، وهو مجهول؛ أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٣) من رواية ابنه أبي عبيدة عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات»؛ على قاعدته في توثيق المجهولين. ولذلك لم يعتد بتوثيقه الحافظ؛ فقال في «التقريب»:

«مقبول»؛ أي: عند المتابعة؛ وإلا فلين الحديث، كما نص عليه في المقدمة.

وحفيده محمد بن أبي عبيدة؛ لم أجد له ترجمة.

وعمرو بن ثابت رافضي خبيث؛ كما قال أبو داود، وهو متروك الحديث؛ كما قال النسائي. وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات عن الأثبات».

وضعفه الجمهور.

وأحمد بن طارق الوابشي؛ لم أعرفه.

ومحمد بن أبي شيبة؛ فيه ضعف.

فهذا الإسناد ضعيف جدًّا.

ومدار الإسناد الآخر على محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وهو ضعيف جدًّا، وهو من شيعة الكوفة؛ فهو آفته، وهو صاحب حديث:

«إذا طنت أذن أحدكم...» الموضوع؛ الذي حسنه تلميذ الكوثري؛ لجهله بهذا العلم وتراجم الرجال، كما تقدم بيانه برقم (٢٦٣١).

وعبد الوهاب بن الضحاك؛ قال أبو حاتم:

«كذاب».

لكن لم يتفرد به؛ كما يتبين من التخريج السابق، فآفة الإسنادين عمرو بن ثابت وابن أبي رافع؛ لأن مدارهما عليهما مع شدة ضعفهما وتشيعهما.

ومع ذلك؛ استروح إلى حديثهما هذا: ابن مذهبهما الشيخ عبد الحسين، المتعصب جدًّا لتشيعه في كتابه الدال عليه «المراجعات» (ص ٢٧)، فساقه فيه مساق المسلمات، بل نص في المقدمة (ص ٥) بما يوهم أنه لا يورد فيه إلا ما صح؛ فقال:

«وعنيت بالسنن الصحيحة»!!

ثم روى ابن عساكر من طريق أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن: أخبرنا يعقوب بن يوسف بن زياد الضبي: أخبرنا أحمد بن حماد الهمذاني: أخبرنا مختار التمار عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعًا بلفظ:

«من تولى عليًّا؛ فقد تولاني، ومن تولاني؛ فقد تولى الله عز وجل».

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا مسلسل بالعلل، وشرها المختار هذا - وهو ابن نافع التيمي التمار الكوفي -؛ قال البخاري:

«منكر الحديث».

وكذا قال النسائي وأبو حاتم. وقال ابن حبان:

«كان يأتي بالمناكير عن المشاهير؛ حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك».

وأحمد بن حماد الهمذاني؛ قال الذهبي:

«ضعفه الدارقطني. لا أعرف ذا». وكذا قال في «اللسان».

ويعقوب بن يوسف؛ الظاهر أنه الذي ضعفه الدارقطني؛ انظره في «اللسان».

٢٨ - **«علي أقضى أمتي بكتاب الله، فمن أحبني فليحبه؛ فإن العبد لا ينال ولايتي إلا بحب علي عليه السلام».**

[منكر بهذا التمام]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٢٠/ ٢) عن العباس - يعني: ابن علي بن العباس -: أنبأنا الفضل المعروف بـ (النسائي): أخبرنا محمد بن علي بن خلف العطار: أخبرنا أبو حذيفة، عن عبد الرحمن بن قبيصة عن أبيه عن ابن عباس مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ لم أعرف منه غير أبي حذيفة - واسمه موسى بن مسعود النهدي البصري -؛ قال الحافظ:

«صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحف... وحديثه عند البخاري في المتابعات».

ومحمد بن علي بن خلف العطار؛ وثقه الخطيب في «التاريخ» (٣/ ٥٧) تبعًا لمحمد بن منصور! وخفي عليهما - كما قال الحافظ في «اللسان» - تجريح ابن عدي إياه، والسبب أنه لم يفرد له ترجمة، وإنما جرحه في ترجمة حسين الأشقر، فقد ساق له حديثًا آخر من رواية العطار هذا عنه بإسناده؛ فيه:

أن عمارًا قال لأبي موسى: سمعت رسول الله ﷺ لعنك ليلة الجمل! فقال ابن عدي:

«عند محمد بن علي هذا من هذا الضرب عجائب، وهو منكر الحديث، والبلاء فيه عندي منه لا من حسين».

قلت: فلعله هو البلاء في هذا الحديث أيضًا؛ إن سلم ممن فوقه ودونه.

وإنما أوردته من أجل الطرف الثاني منه؛ وإلا فطرفه الأول له شاهد من حديث

ابن عمر من طريقين عنه؛ خرجتهما في «الصحيحة» (١٢٢٤).

وشاهد آخر من حديث عمر موقوفًا عليه: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٥).

وثالث عن ابن مسعود موقوفًا: أخرجه الحاكم (٣/ ١٣٥)، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

وأخرجهما ابن عساكر (١٢/ ١٦٦/ ٢).

وأخرج له شاهدًا رابعًا عن ابن عباس موقوفًا.

٢٩ - «يا عبد الله! أتاني ملك فقال: يا محمد! (واسأل من أرسلنا قبلك من رسلنا) على ما بعثوا؟ قال: قلت: على ما بعثوا؟ قال: على ولايتك وولاية علي بن أبي طالب».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٢٠/ ٢) من طريق الحاكم - ولم أره في «مستدركه» - بسنده عن علي بن جابر: أخبرنا محمد بن خالد بن عبد الله: أخبرنا محمد بن فضيل: أخبرنا محمد بن سوقة عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله مرفوعًا. وقال الحاكم:

«تفرد به علي بن جابر عن محمد بن خالد».

قلت: والأول؛ لم أعرفه.

وأما الآخر؛ فهو الواسطي الطحان، وهو ضعيف اتفاقًا؛ بل قال ابن معين:

«رجل سوء، كذاب».

وسئل عنه أبو حاتم؟ فقال:

«هو على يدي عدل». قال الحافظ:

«معناه: قرب من الهلاك. وهذا مثل للعرب، كان لبعض الملوك شرطي اسمه (عدل)، فإذا دفع إليه من جنى جناية؛ جزموا بهلاكه غالبًا. ذكره ابن قتيبة وغيره».

ثم رأيت الحديث عند الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٩٦) بإسناده المتقدم.

٣٠ - «**مرحبًا بسيد المسلمين، وإمام المتقين**».

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٦)، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ١٥٧/ ١): حدثنا عمر بن أحمد بن عمر القاضي القصباني: حدثنا علي بن العباس البجلي: حدثنا أحمد بن يحيى: حدثنا الحسن بن الحسين: حدثنا إبراهيم بن يوسف ابن أبي إسحاق عن أبيه عن الشعبي قال: قال علي: قال لي رسول الله ﷺ.. فذكره. وزاد:

فقيل لعلي: فأي شيء كان من شكرك؟ قال: حمدت الله تعالى على ما آتاني، وسألته الشكر على ما أولاني، وأن يزيدني مما أعطاني.

قلت: وهذا إسناد مظلم ضعيف جدًّا؛ آفته الحسن بن الحسين - وهو العرني الكوفي الشيعي - متهم؛ قال أبو حاتم:

«لم يكن بصدوق عندهم، وكان من رؤساء الشيعة». وقال ابن عدي:

«لا يشبه حديثه حديث الثقات». وقال ابن حبان:

«يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي المقلوبات».

ومن فوقه ثقات رجال الشيخين.

لكن من دونه؛ لم أجد ترجمتهم الآن.

ومما يؤكد وضع هذا الحديث: المبالغة التي فيه؛ فإن سيد المسلمين وإمام المتقين؛ إنما يصح أن يوصف به رسول الله ﷺ وحده فقط. ولذلك حكم على الحديث - وأمثاله مما في معناه - العلماء المحققون بالوضع، كما تقدم في الحديث (٣٥٣)؛ فراجعه.

٣١ - «**يا أنس! أول من يدخل عليك من هذا الباب: أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيين**». قال أنس: قلت: اللهم! اجعله رجلًا من الأنصار - وكتمته -؛ إذ جاء علي، فقال: من هذا يا أنس؟ فقلت: علي. فقام مستبشرًا فاعتنقه، ثم جعل يمسح عن وجهه بوجهه، ويمسح عرق علي بوجهه. قال علي: يا

رسول الله! لقد رأيتك صنعت شيئًا ما صنعت بي من قبل؟! قال: «وما يمنعني، وأنت تؤدي عني، وتسمعهم صوتي، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدي؟!».

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٣-٦٤)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٦١/ ٢) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: حدثنا إبراهيم بن محمد بن ميمون: حدثنا علي بن عابس عن الحارث بن حصيرة عن القاسم بن جندب عن أنس قال:... فذكره مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مظلم جدًّا؛ ليس فيهم ثقة محتج به.

أولًا: القاسم بن جندب؛ لم أجد له ترجمة.

ثانيًا: الحارث بن حصية شيعي محترق، اختلفوا في توثيقه؛ قال أبو حاتم:

«هو من الشيعة العتق؛ لولا أن الثوري روى عنه لترك حديثه». وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوث يخطئ، ورمي بالرفض».

ثالثًا: علي بن عابس - وهو الكوفي الأزرق - متفق على تضعيفه. وقال ابن حبان:

«فحش خطؤه فاستحق الترك».

رابعًا: إبراهيم بن محمد بن ميمون؛ قال الذهبي:

«من أجلاد الشيعة، روى عن علي بن عابس خبرًا عجيبًا. روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره».

ويعني بالخبر العجيب هذا الحديث؛ فقد قال بعد سبع تراجم:

«إبراهيم بن محمد بن ميمون؛ لا أعرفه، روى حديثًا موضوعًا؛ فاسمعه...» ثم ذكره من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه.

وأقره الحافظ على حكمه على الحديث بالوضع؛ غير أنه زاد عليه فقال:

«وذكره الأسدي في «الضعفاء»، وقال: إنه منكر الحديث. وذكره ابن حبان في

«الثقات». وقال شيخنا أبو الفضل: ليس ثقة».

خامسًا: محمد بن عثمان بن أبي شيبة مختلف في توثيقه، لكن أشار الحافظ في ترجمة إبراهيم بن محمد أنه قد رواه عنه غيره، فإن ثبت ذلك؛ فالعهدة فيه على من فوقه. ولعل الحافظ أخذ ذلك من قول الذهبي المتقدم:

«روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره»!!

وأبو شيبة هذا لم أعرفه، ولعله أراد أن يقول: أبو جعفر بن أبي شيبة، فسبقه القلم فكتب: أبو شيبة بن أبي بكر.

وأبو جعفر: هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة الراوي لهذا الحديث. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأعله بابن عابس فقط! فقال:

«ليس بشيء، وتابعه جابر الجعفي عن أبي الطفيل عن أنس نحوه. وجابر كذبوه»!

وأقره السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ١٨٦)، ونقل كلام الذهبي والعسقلاني السابقين وأقرهما!

وتبعه على ذلك ابن عراق في كتابه «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٥٧).

٣٢ - «**إن الله تعالى عهد إلي عهدًا في علي. فقلت: يا رب! بينه لي؟! فقال: اسمع. فقلت: سمعت. فقال: إن عليًّا راية الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتقين. من أحبه أحبني، ومن أبغضه أبغضني**».

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٦-٦٧) عن عباد بن سعيد.

ابن عباد الجعفي: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي البهلول: حدثني صالح بن أبي الأسود عن أبي المطهر الرازي عن الأعشى الثقفي عن سلام الجعفي عن أبي بزرة مرفوعًا. وزاد:

«**فبشره بذلك. فجاء علي، فبشرته**»، فقال: يا رسول الله! أنبأنا عبد الله وفي قبضته،

فإن يعذبني فبذنبي، وإن يتم الذي بشرتني به فالله أولى بي. قال: قلت: «اللهم! أجل قلبه، واجعل ربيعه الإيمان. فقال الله: قد فعلت به ذلك. ثم إنه رفع إلى أنه سيخصه من البلاء بشيء لم يخص به أحدًا من أصحابي. فقلت: يا رب! أخي وصاحبي؟! فقال: إن هذا شيء قد سبق؛ إنه مبتلى ومبتلى به».

قلت: وهذا إسناد مظلم جدًّا، ومتن موضوع؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة كسوابقه، ورجاله كلهم مجهولون لا يعرفون؛ لا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل؛ سوى اثنين منهم:

الأول: صالح بن أبي الأسود؛ لم يتكلم فيه من المتقدمين سوى ابن عدي، فقال في «الكامل» (٢٠٠/ ١):

«أحاديثه ليست بالمستقيمة، فيها بعض النكرة، وليس هو بذاك المعروف».

وقال الذهبي - وتبعه العسقلاني -:

«واه».

والآخر: عباد بن سعيد الجعفي؛ ساق له الذهبي هذا الحديث؛ وقال:

«باطل، والسند ظلمات».

وكذا قال العسقلاني.

وأخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٢٨/ ٢) من طريق محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن عون بن عبيد الله عن أبي جعفر وعن عمرو بن علي قالا: قال رسول الله ﷺ... فذكره؛ دون قوله: «فجاء علي...».

أخرجه ابن عساكر. وقال:

«هذا مرسل».

قلت: وإسناده - مع ذلك - واه جدًّا؛ فإن ابن أبي رافع متروك، كما تقدم قريبًا تحت الحديث (٤٨٨٢).

والحديث؛ قال ابن الجوزي:

«حديث لا يصح، وأكثر رواته مجاهيل».

نقله السيوطي كما يأتي في الحديث بعده.

٣٣ - «يا أبا برزة! إن رب العالمين عهد إلي عهدًا في علي بن أبي طالب؛ فقال: إنه راية الهدى، ومنار الإيمان، وإمام أوليائي، ونور جميع من أطاعني.

يا أبا برزة! علي بن أبي طالب أميني غدًا يوم القيامة، وصاحب رايتي في القيامة، علي مفاتيح خزائن رحمة ربي».

[موضوع]

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤١٤/ ٢)، وأبو نعيم (١/ ٦٦) عن أبي عمرو لاهز بن عبد الله: حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال: حدثنا أنس بن مالك قال:

بعثني النبي ﷺ إلى أبي برزة الأسلمي، فقال له وأنا أسمع... فذكره. وقال ابن عدي:

«باطل بهذا الإسناد، وهو منكر الإسناد، منكر المتن؛ لأن سليمان التيمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن أنس؛ لا أعرف بهذا الإسناد غير هذا. ولاهز بن عبد الله مجهول لا يعرف، يروي عن الثقات المناكير، والبلاء منه، ولا أعرف للاهز غير هذا الحديث». وقال الذهبي - بعد أن نقل عن ابن عدي إبطاله للحديث -:

«قلت: إي والله! من أبرد الموضوعات، وعلي؛ فلعن الله من لا يحبه»

والحديث؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأعله بخلاصة كلام ابن عدي المتقدم.

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (١/ ١٨٨)، ونقل كلام الذهبي السابق في جزمه بأنه من أبرد الموضوعات.

ثم ساق له طريقًا أخرى؛ وهي التي بالحديث الذي قبله؛ وقال:

«أورده ابن الجوزي في «الواهيات»، وقال: هذا حديث لا يصح، وأكثر رواته مجاهيل».

وأقره هو، وابن عراق (١/ ٣٥٩)؛ بل أيداه بأن نقلا قول الذهبي المتقدم هناك

في إبطاله.

٣٤ - **«ليلة أسري بي؛ انتهيت إلى ربي عز وجل؛ فأوحى إلي في علي بثلاث: أنه سيد المسلمين، وولي المتقين، وقائد الغر المحجلين»**.

[موضوع]

أخرجه السلفي في «الطيوريات» (١٨٩/ ١)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٧/ ٢) عن جعفر بن زياد: أخبرنا هلال الصيرفي: أخبرنا أبو كثير الأنصاري: حدثني عبد الله بن أسعد بن زرارة مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ جعفر بن زياد شيعي، ولكنهم وثقوه.

لكن قال ابن حبان في «الضعفاء»:

«كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات؛ تفرد عنهم بأشياء، في القلب منها شيء». وقال الدارقطني:

«يعتبر به».

وهلال: هو ابن أيوب الصيرفي، ترجمه ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٧٥) برواية جعفر هذا فقط، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وكذلك ترجم لأبي كثير الأنصاري، من رواية إسماعيل بن مسلم العبدي عنه (٤/ ٢/ ٤٢٩)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ثم رواه ابن عساكر من طريق أبي يعلى: أخبرنا زكريا بن يحيى الكسائي: أخبرنا نصر بن مزاحم عن جعفر بن زياد عن هلال بن مقلاص عن عبد الله بن أسعد بن زرارة الأنصاري عن أبيه مرفوعًا، فزاد في الإسناد: «عن أبيه»، ولفظه:

«لما عرج بي إلى السماء؛ انتهي بي إلى قصر من لؤلؤ؛ فيه فراش من ذهب يتلألأ، فأوحي إلي...» الحديث.

وهذا إسناد واه بمرة؛ نصر بن مزاحم؛ قال الذهبي:

«رافضي جلد، تركوه. قال العقيلي: شيعي؛ في حديثه اضطراب وخطأ كثير. وقال أبو خيثمة: كان كذابًا...».

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي أيضًا؛ قال ابن معين:

«رجل سوء، يحدث بأحاديث سوء، يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها»!

وقال النسائي والدارقطني:

«متروك».

وتابعهما عمرو بن الحصين العقيلي: أنبأ يحيى بن العلاء الرازي: حدثنا هلال بن أبي حميد به، وقال: عن أبيه؛ دون الشطر الأول من الحديث.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٣٨/ ١)، وكذا الحاكم (٣/ ١٣٧-١٣٨) وقال:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: أحسبه موضوعًا، وعمرو وشيخه متروكان».

قلت: وقد مضى لهما عدة أحاديث، فانظر الأرقام (٣٩ و٤٠ و٤٩ و٣٢١ و٣٨٢ و٤٢٥).

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن هلال بن أبي حميد عن عبد الله بن عكيم الجهني مرفوعًا به. وهو موضوع أيضًا؛ كما سبق بيانه برقم (٣٥٣).

وبالجملة؛ فقد اضطرب الرواة في إسناد هذا الحديث كما رأيت، وليس فيها ما تقوم به الحجة، وقد بينه الحافظ في «الإصابة». وقال في خاتمة بيانه:

«ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء، والمتن منكر جدًّا».

ونقل السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/ ١٣٣/ ٢) عن الحافظ أنه قال:

«ضعيف جدًّا ومنقطع». وقال:

«وقال العماد بن كثير: هذا حديث منكر جدًّا، ويشبه أن يكون موضوعًا من بعض الشيعة الغلاة، وإنما هذه صفات رسول الله ﷺ، لا صفات علي».

قلت: وقد ذكرت نحوه عن ابن تيمية؛ عند الرقم المشار إليه آنفًا.

(تنبيه): عزا السيوطي حديث الترجمة في «الجامع الكبير» (٢/ ١٥٨/ ١) لابن النجار وحده! فيستدرك عليه أنه رواه ابن عساكر أيضًا.

وأما قول عبد الحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص ١٦٩) - بعد أن عزاه لابن النجار؛ نقلًا عن «الكنز» -:

«وغيره من أصحاب السنن»!!

فهذا كذب وزور؛ فإنه لم يروه أحد من أصحاب «السنن»، والمراد بهم أصحاب «السنن الأربعة»: أبو داود، النسائي، الترمذي، ابن ماجه! وإنما يفعل ذلك تضليلًا للقراء، وتقوية للحديث!

ومن ذلك أنه فرق بين هذا الحديث وحديث الحاكم المذكور آنفًا؛ ليوهم أنهما حديثان! والحقيقة أنهما حديث واحد؛ لأن مداره على عبد الله بن أسعد. غاية ما في الأمر أن الرواة اختلفوا فيه، فبعضهم جعله من مسنده، وبعضهم من مسند أبيه! مع أن الطرق كلها إليه غير صحيحة كما رأيت. والله المستعان.

٣٥ - «**يا أنس! انطلق فادع لي سيد العرب**» - يعني: عليًا -. فقالت عائشة رضي الله عنها: ألست سيد العرب؟! قال: «**أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب. يا معشر الأنصار! ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لم تضلوا بعده؟!**» قالوا: بلى يا رسول الله! قال: «**هذا علي؛ فأحبوه بحبي، وأكرموه لكرامتي؛ فإن جبريل ﷺ أمرني بالذي قلت لكم عن الله عز وجل**».

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ١٣٢/ ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٣) عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني: حدثنا قيس بن الربيع عن ليث بن أبي سليم عن أبي ليلى عن الحسن بن علي مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مظلم جدًا؛ ليث وقيس ضعيفان.

ونحوهما ابن أبي شيبة؛ كما تقدم قريبًا.

وأما الصيني؛ فهو شر منهم جميعًا؛ قال الدارقطني:

«متروك الحديث».

وكأنه - لشدة ضعفه - اقتصر الهيثمي عليه في إعلال الحديث، فقال في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٣٢):

«رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن إبراهيم الصيني؛ وهو متروك».

وروي بعضه من حديث عائشة بلفظ: «أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب».

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٤)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٨/ ٢) عن أبي حفص عمر ابن الحسن الراسبي: حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عنها. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد؛ وفيه عمر بن الحسن، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: أظن أنه هو الذي وضع هذا».

قلت: وذلك لأنه مجهول؛ فقد أورده في «الميزان»، وقال:

«لا يكاد يعرف، وأتى بخبر باطل متنه: (علي سيد العرب)».

لكن تابعه يحيى بن عبد الحميد الحماني: أخبرنا أبو عوانة به.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٣٨/ ١-٢) من طريقين عنه.

لكن الحماني؛ اتهمه أحمد وغيره بسرقة الحديث! مع كونه شيعيًّا بغيضًا، كما قال الإمام الذهبي.

ثم أخرجه الحاكم من طريق الحسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: وضعه ابن علوان».

ثم رواه ابن عساكر من طريق أبي بلال الأشعري: أخبرنا يعقوب القمي عن جعفر بن أبي المغيرة عن ابن أبزى عن عائشة مرفوعًا بلفظ: «**هذا سيد المسلمين**». فقلت: ألست سيد المسلمين؟! فقال: «**أنا خاتم النبيين، ورسول رب العالمين**».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ جعفر هذا: هو القمي؛ قال الحافظ:

«صدوق يهم».

ومثله يعقوب؛ وهو ابن عبد الله القمي.

وأبو بلال الأشعري؛ ضعفه الدارقطني، ولينه الحاكم.

ثم أخرجه ابن عساكر من طريق أبي بكر الشافعي، وهذا في «الفوائد» (١/ ٤/ ٢) من طريق خلف بن خليفة عن إسماعيل بن أبي خالد قال:

بلغني أن عائشة نظرت إلى النبي ﷺ فقالت: يا سيد العرب! فقال عليه السلام:

«أنا سيد ولد آدم، وأبو بكر سيد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب».

قلت: وهذا - مع انقطاعه - فيه خلف بن خليفة؛ وكان اختلط في الآخر.

وذكر له الحاكم شاهدًا من حديث جابر مرفوعًا؛ من رواية عمر بن موسى الوجيهي عن أبي الزبير عن جابر. قال الذهبي: «قلت: عمر وضاع».

ثم روى ابن عساكر من طريق أبي نعيم، وهذا في «أخبار أصبهان» (١/ ٣٠٨) عن عبيد بن العوام عن فطر عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا بلفظ:

«أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب، وإنه لأول من ينفض الغبار عن رأسه يوم القيامة».

قلت: وهذا ضعيف منكر؛ عطية العوفي ضعيف مدلس.

وعبيد بن العوام؛ لم أجد له ترجمة.

ثم رأيت في مسودتي ما نصه - عقب حديث الترجمة -:

«وقال الأثرم: وسمعت أبا عبد الله (يعني: الإمام أحمد) ذكر له عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عائشة (الحديث)؟! فأنكره إنكارًا شديدًا. قلت: لأبي عبد الله: رواه ابن الحماني؛ فأنكره الناس عليه، فإذا غيره قد رواه! قال: من؟ قلت: ذاك الحراني: أحمد بن عبد الملك! قال: هكذا كتابه! يتعجب منه. ثم قال: أنت سمعته منه؟ قلت: سمعته وهو يقول في هذا. قلت له: إن ابن الحماني قد رواه. قال: فما تنكرون علي وقد رواه الحماني؟! ولم يحدثنا به».

انتهى ما في مسودتي، وليس فيها بيان مصدره، وكأنني نسيت أن أقيده يوم نقلته منه، وغالب الظن أنه «المنتخب لابن قدامة»؛ فليراجع!

٣٦ - «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي».

[موضوع]

خرجه الحاكم (٣/ ١٢٢) عن أبي نعيم ضرار بن صرد: حدثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يذكر عن الحسن عن أنس بن مالك: أن النبي ﷺ قال لعلي... فذكره. وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل هو - فيما أعتقده - من وضع ضرار. قال ابن معين: كذاب». وقال البخاري، والنسائي:

«متروك الحديث». وقال ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٤٦٥-٤٦٦) عن أبيه:

«روى حديثًا عن معتمر عن أبيه عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ في فضيلة لبعض الصحابة، ينكرها أهل المعرفة بالحديث»

قلت: والظاهر أنه يشير إلى هذا الحديث. ومع ذلك؛ فقد قال فيه:

«صاحب قرآن وفرائض، صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، روى...»!!

قلت: وهذا من مخالفته لجمهور الأئمة؛ فإن أحدًا منهم لم يصفه بالصدق، وأنى له ذلك وابن معين يكذبه؟! ويشير إلى ذلك الإمام البخاري بقوله المتقدم:

«متروك الحديث»؛ فإن هذا لا يقوله الإمام إلا فيمن هو في أردأ مراتب الجرح كما هو معلوم. وقد ساق له الذهبي هذا الحديث إشارة منه إلى إنكاره عليه. وقال فيه ابن حبان - وقد ساق له هذا الحديث -:

«يروي المقلوبات عن الثقات، حتى إذا سمعها السامع؛ شهد عليه بالجرح والوهن».

والحديث؛ أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/ ٦١/ ٢) من رواية الديلمي وحده!

وإليه عزاه الشيعي في «المراجعات» (١٧٢)، ونقل تصحيح الحاكم إياه، دون

نقد الذهبي له؛ كما هي عادته في أحاديثه الشيعية، ينقل كلام من صححه دون من ضعفه!

أهكذا يصنع من يريد جمع الكلمة وتوحيد المسلمين؟!

ولا يقتصر على ذلك؛ بل يستدل به على:

«أن عليًّا من رسول الله، بمنزلة الرسول من الله تعالى...»!!! تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا!

وأما إذا وافق الذهبي الحاكم على التصحيح؛ فترى الشيعي يبادر إلى نقل هذه الموافقة، بل ويغالي فيها؛ كما تراه في الحديث الآتي.

٣٧ -«من أطاعني فقد أطاع الله. ومن عصاني فقد عصى الله. ومن أطاع عليًّا فقد أطاعني. ومن عصى عليًّا فقد عصاني».

[ضعيف]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢١)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٩/ ١) من طرق عن يحيى ابن يعلى: حدثنا بسام الصيرفي عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن معاوية بن معاوية ابن ثعلبة عن أبي ذر مرفوعًا. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: أنى له الصحة؛ ويحيى بن يعلى - وهو الأسلمي - ضعيف؟! كما جزم به الذهبي في حديث آخر تقدم برقم (٨٩٢)، وهو شيعي متفق على تضعيفه كما بينته ثمة.

وسائر الرواة ثقات؛ غير معاوية بن ثعلبة؛ لا تعرف عدالته، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي بعده.

وبسام: هو ابن عبد الله الصيرفي الكوفي، وقد وثقوه مع تشيعه.

والشطر الأول من الحديث صحيح: أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٣٩٤)، وفي «تخريج السنة» لابن أبي عاصم (١٠٦٥-١٠٦٨).

وأما الشطر الثاني؛ فقد وقفت على طريق أخرى له؛ يرويه إبراهيم بن سليمان النهمي الكوفي: أخبرنا عبادة بن زياد: حدثنا عمر بن سعد عن عمر بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن جده يعلى بن مرة الثقفي مرفوعًا بلفظ:

«من أطاع عليًّا فقد أطاعني، ومن عصى عليًّا فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله. ومن أحب عليًّا فقد أحبني...» الحديث.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٣٩/ ٢)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ١٢٨/ ٢) وقال ابن عدي:

«سمعت إبراهيم بن محمد بن عيسى يقول: سمعت موسى بن هارون الحمال يقول: عبادة بن زياد الكوفي؛ تركت حديثه». قال ابن عدي:

«وقيل: عبادة بن زياد الأسدي، وهو من أهل الكوفة، من الغالين في الشيعة، وله أحاديث مناكير في الفضائل».

قلت: ونقل الحافظ ابن حجر في «اللسان» عن أحد الحفاظ النيسابوريين أنه قال: «مجمع على كذبه». ثم تعقبه بقوله:

«هذا قول مردود، وعبادة لا بأس به؛ غير التشيع».

ويؤيده قول ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٩٧) عن أبيه:

«هو من رؤساء الشيعة، أدركته ولم أكتب عنه، ومحله الصدق».

قلت: وآفة الحديث إما ممن فوقه، أو ممن دونه؛ فإن عمر بن عبد الله الثقفي وأباه ضعيفان؛ قال الذهبي في الوالد:

«ضعفه غير واحد. روى عنه ابنه عمر، وهو ضعيف أيضًا. قال البخاري: فيه نظر». وقال ابن حبان:

«لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ لكثرة المناكير في روايته، ولا أدري أذلك منه أم من ابنه عمر؛ فإنه واه أيضًا؟!».

وإبراهيم بن سليمان النهمي؛ ضعفه الدارقطني.

وأما حديث: **«من أحب عليًّا فقد أحبني، ومن أبغض عليًّا فقد أبغضني»**؛ فهو حديث

صحيح، خرجته في «الصحيحة» (١٢٩٩).

(تنبيه): ذكر الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص ١٧٤)؛ فقال:

«أخرجه الحاكم في ص (١٢١) من الجزء الثالث من «المستدرك»، والذهبي في تلك الصفحة من «تلخيصه»، وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين»!!

قلت: وهذا كذب مكشوف عليهما؛ فإنهما لم يزيدا على قولهما الذي نقلته عنهما آنفًا:

«صحيح الإسناد»!

وكنت أود أن أقول: لعل نظر الشيعي انتقل من الحديث هذا إلى حديث آخر صححه الحاكم والذهبي على شرطهما في الصفحة (١٢١)، وددت هذا؛ عملًا بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، ولكن منعني منه أنه لا يوجد في الصفحة المذكورة حديث صححه الحاكم على شرطهما، ولا الذهبي!!

بل إنني أردت أن أتوسع في الاعتذار عنه إلى أبعد حد؛ فقلت: لعل بصره انتقل إلى الصفحة التي قبلها، على اعتبار أنها مع أختها تشكلان صفحة واحدة عند فتح الكتاب؛ فربما انتقل البصر من إحداهما إلى الأخرى عند النقل سهوًا، ولكني وجدت أمرها كأمر أختها، ليس فيها أيضًا حديث مصحح على شرط الشيخين! فتيقنت أن ذلك مما اقترفه الشيعي وافتراه عمدًا! فماذا يقول المنصفون في مثل هذا المؤلف؟!

ثم وجدت له فرية أخرى مثل هذه؛ قال في حاشية (ص ٤٥):

«أخرج الحاكم في صفحة (٤) من الجزء (٣) من «المستدرك» عن ابن عباس قال: شرى علي نفسه ولبس ثوب النبي... الحديث، وقد صرح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه، واعترف بذلك الذهبي في (تلخيص المستدرك)»!!

وإذا رجع القارئ إلى الصفحة والجزء والحديث المذكورات؛ لم يجد إلا قول الحاكم:

«صحيح الإسناد ولم يخرجاه»! وقول الذهبي: «صحيح»!

ولا مجال للاعتذار عنه في هذا الحديث أيضًا بقول: لعل وعسى؛ فإن الصفحة المذكورة والتي تقابلها أيضًا؛ ليس فيهما حديث آخر مصحح على شرط الشيخين.

ثم إن في إسناد ابن عباس هذا ما يمنع من الحكم عليه بأنه على شرط الشيخين؛ ألا وهو أبو بلج عن عمرو بن ميمون.

فأبو بلج هذا: اسمه يحيى بن سليم؛ أخرج له أربعة دون الشيخين.

وفيه أيضًا كثير بن يحيى؛ لم يخرج له من الستة أحد! وقال أبو حاتم:

«محله الصدق».

وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو زرعة:

«صدوق». وأما الأزدي فقال:

«عنده مناكير».

ثم وجدت له فرية ثالثة في الحديث المتقدم برقم (٣٧٠٦)، هي مثل فريتيه السابقتين؛ فراجعه.

٣٨ - «**يا علي! من فارقني فقد فارق الله. ومن فارقك يا علي! فقد فارقني**».

[منكر]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٣-١٢٤)، والبزار (٣/ ٢٠١/ ٢٥٦٥)، وابن عدي، وابن عساكر (١٢/ ١٣٩/ ١) عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن معاوية بن ثعلبة عن أبي ذر مرفوعًا. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل منكر».

وأقول: ليس في إسناده من يتهم به؛ سوى معاوية هذا، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٣٧٨) بهذا الإسناد، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وكذلك صنع البخاري في «تاريخه» (٤/ ١/ ٣٣٣)، لكنه أشار إلى هذا الحديث وساق إسناده.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤١٦)!

ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا؛ فإنه - وإن وثقه جماعة -؛ فقد قال ابن عدي:

«ليس هو عندي ممن يحتج به، شيعي، عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت».

ذكره الذهبي؛ ثم ساق له هذا الحديث. وقال: «هذا منكر».

٣٩- «يا علي! أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي».

[موضوع]

أخرجه ابن عدي (٣٠٨/ ٢)، والحاكم (٣/ ١٢٧-١٢٨)، والخطيب (٤/ ٤١-٤٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٤/ ٢-١٣٥/ ١) من طرق عن أبي الأزهر أحمد ابن الأزهر: أخبرنا عبد الرزاق: أنبأ معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

نظر النبي ﷺ إلى علي فقال... فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر - بإجماعهم - ثقة، وإذا انفرد الثقة بحديث؛ فهو على أصلهم صحيح»!!

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: هذا وإن كان رواته ثقات؛ فهو منكر، ليس ببعيد من الوضع؛ وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سرًّا، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه، وأبو الأزهر ثقة».

قلت: يشير الذهبي بتحديث عبد الرزاق بالحديث سرًّا إلى ما رواه الحاكم عقب الحديث، والخطيب - وسياقه أتم -؛ قال: قال أبو الفضل: فسمعت أبا حاتم يقول: سمعت أبا الأزهر يقول:

خرجت مع عبد الرزاق إلى قريته، فكنت معه في الطريق، فقال لي: يا أبا الأزهر! أفيدك حديثًا ما حدثت به غيرك؟! قال: فحدثني بهذا الحديث.

ثم روى الخطيب بسنده عن أحمد بن يحيى بن زهير التستري قال:

لما حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبد الرزاق في الفضائل؛ أخبر يحيى ابن معين بذلك، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث؛ إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى بن معين وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته. وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث».

قلت: ويؤيد قول ابن معين هذا؛ أن أبا الأزهر قد توبع عليه؛ فقد قال الخطيب:

«قلت: وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبد الرزاق؛ فبرئ أبو الأزهر من عهدته؛ إذ قد توبع على روايته».

قلت: فانحصرت العلة في عبد الرزاق نفسه، أو في معمر، وكلاهما ثقة محتج بهما في «الصحيحين»، لكن هذا لا ينفي العلة مطلقًا:

أما بالنسبة لمعمر؛ فقد بين وجه العلة فيه: أبو حامد الشرقي؛ فقد روى الخطيب بسند صحيح عنه:

أنه سئل عن حديث أبي الأزهر هذا؟ فقال:

«هذا حديث باطل، والسبب فيه: أن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلًا مهيبًا لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر!».

قلت: فهذا - إن صح - علة واضحة في أحاديث معمر في فضائل أهل البيت، ولكني في شك من صحة ذلك؛ لأنني لم أر من ذكره في ترجمة معمر؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما. والله أعلم.

ثم رأيت الذهبي قد حكى ذلك عن أبي حامد الشرقي، وابن حجر أيضًا؛ لكن في ترجمة أبي الأزهر، فقال الذهبي - بعد أن وثقه -:

«ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثًا في فضائل علي يشهد القلب بأنه باطل، فقال أبو حامد (فذكر كلامه ملخصًا ثم قال). قلت: وكان

عبد الرزاق يعرف الأمر، فما جسر يحدث بهذا الأثر إلا سرًّا؛ لأحمد بن الأزهر ولغيره؛ فقد رواه محمد بن حمدون عن... فبرئ أبو الأزهر من عهدته».

وأما بالنسبة لعبد الرزاق؛ فإعلاله ابن أقرب؛ لأنه وإن كان ثقة؛ فقد تكلموا في تحديثه من حفظه دون كتابه؛ فقال البخاري:

«ما حدث به من كتابه فهو أصح». وقال الدارقطني:

«ثقة، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث». وقال ابن حبان:

«كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه؛ على تشيع فيه». وقال ابن عدي في آخر ترجمته:

«ولم يروا بحديثه بأسًا؛ إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به، وأما في باب الصدق؛ فإني أرجو أنه لا بأس به؛ إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين؛ مناكير». وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«قلت: أوهى ما أتى به: حديث أحمد بن الأزهر - وهو ثقة -: أن عبد الرزاق حدثه - خلوة من حفظه -: أنبأنا معمر... (قلت: فساق الحديث، وقال).

قلت: ومع كونه ليس بصحيح؛ فمعناه صحيح؛ سوى آخره، ففي النفس منها! وما اكتفى بها حتى زاد:

«**وحبيبك حبيب الله، وبغيضك بغيض الله، والويل لمن أبغضك**».

فالويل لمن أبغضه؛ هذا لا ريب فيه، بل الويل لمن يغض منه، أو غض من رتبته، ولم يحبه كحب نظرائه من أهل الشورى، رضي الله عنهم أجمعين».

والحديث؛ أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٦١)، ونقل كلام الخطيب المتقدم، ثم قال:

«وقد أورده ابن الجوزي في «الواهيات»، وقال: إنه موضوع، ومعناه صحيح، قال: فالويل لمن تكلف وضعه؛ إذ لا فائدة في ذلك».

وكذا في «تنزيه الشريعة» لابن عراق (١/ ٣٩٨).

(تنبيه): أورد الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص ١٧٥) من رواية الحاكم؛ وقال:

«وصححه على شرط الشيخين»!!

ولم ينقل - كعادته - رد الذهبي عليه، وإنما نقل المناقشة التي جرت بين ابن معين وأبي الأزهر من رواية الحاكم، وفي آخرها قول ابن الأزهر:

«فحدثني (عبد الرزاق) - والله - بهذا الحديث لفظًا، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه»!

والذي أريد التنبيه عليه: هو أن تصديق ابن معين لا يعني التصديق بصحة الحديث؛ كما توهمه صنيع الشيعي، وإنما التصديق بصحة تحديث أبي الأزهر عن عبد الرزاق به. والذي يؤكد هذا؛ رواية الخطيب المتقدمة بلفظ:

«فتبسم يحيى بن معين؛ وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته. وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث».

قلت: فهذا نص فيما قلته، وهو صريح في أن الحديث غير صحيح عند ابن معين.

فلو كان الشيعي عالمًا حقًّا، ومتجردًا منصفًا؛ لنقل رواية الخطيب هذه؛ لما فيها من البيان الواضح لموقف ابن معين من الحديث ذاته، ولأجاب عنه إن كان لديه جواب! وهيهات هيهات!

٤٠ - «يا علي! طوبى لمن أحبك وصدق فيك. وويل لمن أبغضك وكذب فيك».

[باطل]

أخرجه ابن عدي (٢٨٣/ ١)، وأبو يعلى (٣/ ١٦٠٢)، والحاكم (٣/ ١٣٥)، والخطيب (٩/ ٧٢)، والسلفي في «الطيوريات» (١٧٠/ ١-٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٣١/ ٢) من طريق سعيد بن محمد الوراق عن علي بن الحزور قال: سمعت أبا مريم الثقفي يقول: سمعت عمار بن ياسر مرفوعًا. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله: «قلت: بل سعيد وعلي متروكان». وقال في ترجمة (علي بن

الحزور) من «الميزان»:

«وهذا باطل». وقال ابن عدي في (الحزور):

«وهو في جملة متشيعة الكوفة، والضعف على حديثه بين».

والحديث؛ قال الهيثمي (٩/ ١٣٢):

«رواه الطبراني، وفيه علي بن الحزور؛ وهو متروك».

٤١ - «يا عمار بن ياسر! إن رأيت عليًّا قد سلك واديًا وسلك الناس واديًا غيره؛ فاسلك مع علي؛ فإنه لن يدلك على ردى، ولن يخرجك من هدى».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٨٥/ ٢) عن المعلى بن عبد الرحمن: حدثنا شريك عن سليمان بن مهران الأعمش: أخبرنا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا:

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين... (فذكر قصة؛ وفيه قال) وسمعت رسول الله ﷺ يقول لعمار... فذكره. وقال:

«معلى بن عبد الرحمن ضعيف ذاهب الحديث». وقال الحافظ في «التقريب»:

«متهم بالوضع، وقد رمي بالرفض».

والحديث؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/ ٦٣/ ١)؛ للديلمي عن عمار ابن ياسر، وأبي أيوب.

٤٢ - «كفي وكف علي في العدل سواء».

[موضوع]

أخرجه الخطيب (٥/ ٣٧)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٥٦/ ٢-١٥٧/ ١) عن أبي بكر أحمد بن محمد بن صالح التمار: حدثنا محمد بن مسلم بن وارة: حدثنا عبد الله بن رجاء: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن حبشي بن جنادة قال:

كنت جالسًا عند أبي بكر، فقال: من كانت له عند رسول الله ﷺ عدة فليقم. فقام رجل فقال: يا خليفة رسول الله! إن رسول الله ﷺ وعدني بثلاث حثيات من تمر. قال: فقال: أرسلوا إلى علي؛ فقال: يا أبا الحسن! إن هذا يزعم أن رسول الله ﷺ

وعده أن يحثي له ثلاث حثيات من تمر، فاحثها له. قال: فحثاها. فقال أبو بكر: عدوها. فعدوها، فوجدوها في كل حثية ستين تمرة، لا تزيد واحدة على الأخرى. قال: فقال أبو بكر الصديق: صدق الله ورسوله! قال لي رسول الله ﷺ - ليلة الهجرة ونحن خارجان من الغار نريد المدينة -.. فذكره. وقال ابن عساكر:

«الحمل فيه عندي على التمار».

قلت: وذلك؛ لأن التمار هذا مجهول الحال، ذكره الخطيب في ترجمته؛ ولم يذكر عنه غير راويين اثنين، ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلًا. وأورده الذهبي في «الميزان»؛ فقال:

«.. قال: حدثنا ابن وارة... فذكر خبرًا موضوعًا؛ فهو آفته»؛ ثم ساقه بإسناده إلى الخطيب به.

وأقره الحافظ في «اللسان».

والحديث؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/ ١٠٧/ ١) لابن الجوزي في «الواهيات» عن أبي بكر! وفاته المصدران اللذان ذكرتهما؛ لا سيما وأولهما أعلى طبقة من ابن الجوزي.

ومن تدليس عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٧٧): أنه لما ذكر الحديث مجزومًا برفعه إلى النبي ﷺ؛ لم يذكر من خرجه - كعادته -؛ فإنه يذكره ولو كان الديلمي، وإنما أحال به على «الكنز» موضحًا رقمه فيه وجزأه وصفحته! دون أن يذكر من خرجه؛ لأن فيه:

«أخرجه ابن الجوزي في (الواهيات)»!

لأنه يعلم أنه لو صرح بذلك؛ لكشف للناس عن استغلاله للأحاديث الضعيفة - بل الموضوعة - في تسويد كتابه والاحتجاج لمذهبه. والله المستعان!

ثم إن للحديث طريقًا أخرى لا تساوي فلسًا: يرويه قاسم بن إبراهيم: حدثنا أبو أمية المختط: حدثني مالك بن أنس عن الزهري عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب قال: حدثني أبو بكر الصديق قال: سمعت أبا هريرة يقول:

جئت إلى النبي ﷺ وبين يديه تمر...

قلت: فذكر قصة حثو التمر، ولكن لمرة واحدة، والعدد ثلاث وسبعون، وفي آخره:

«يا أبا هريرة! أما علمت أن يدي ويد علي بن أبي طالب في العدل سواء؟!».

أخرجه الخطيب (٩/ ٧٦-٧٧)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٥٦/ ٢). وقال الخطيب:

«حديث باطل بهذا الإسناد، تفرد بروايته قاسم الملطي، وكان يضع الحديث».

قلت: وشيخه أبو أمية المختط: اسمه المبارك بن عبد الله، وإنما قيل له: المختط؛ لأنه أول من اختط دارًا بطرسوس لما مصرت، وهو غير مبارك في الرواية؛ فقد قال الذهبي:

«ليس بثقة ولا مأمون».

ووافقه الحافظ العسقلاني.

٤٣ - **«يا فاطمة! أما ترضين أن الله عز وجل اطلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك؟!»**.

[موضوع]

روي من حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبي أيوب الأنصاري، وعلي الهلالي، ومعقل بن يسار.

١- أما حديث أبي هريرة؛ فيرويه أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان الترمذي: حدثنا سريج بن يونس: حدثنا أبو حفص الأبار: حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال:

قالت فاطمة رضي الله عنها: يا رسول الله! زوجتني من علي بن أبي طالب وهو فقير لا مال له؟! فقال... فذكره.

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٩)؛ وصححه على شرط البخاري ومسلم؛ كما في «تلخيص الذهبي»، فقد سقط التصحيح من «المستدرك»!! ثم تعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: بل موضوع على سريج».

قلت: وذلك؛ لأن سريجًا ثقة من رجال الشيخين، وكذلك من فوقه؛ غير أبي حفص الأبار - واسمه عمر بن عبد الرحمن -؛ وهو ثقة.

فأحدهم لا يحتمل مثل هذا الحديث الموضوع؛ فالمتهم به أبو بكر الترمذي هذا.

وبذلك جزم الذهبي في «الميزان»؛ وقال:

«ولعله الباهلي».

ووافقه الحافظ في «اللسان»؛ إلا أنه قال:

«وجزم الحسيني بأنه غير الباهلي».

٢- وأما حديث ابن عباس؛ فيرويه إبراهيم بن الحجاج قال: أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١١١/ ٢)، والخطيب في «التاريخ» (٤/ ١٩٥-١٩٦)، وابن عساكر (١٢/ ٩١/ ٢-٩٢/ ١). وقال الخطيب:

«حديث غريب من رواية عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس. وغريب من حديث معمر بن راشد عن ابن أبي نجيح، تفرد بروايته عنه عبد الرزاق، وقد رواه عن عبد الرزاق غير واحد».

قلت: وإبراهيم بن الحجاج هذا؛ قال الذهبي:

«نكرة لا يعرف، والخبر الذي رواه باطل، وما هو بالسامي [(١)] ولا بالنيلي، ذانك صدوقان».

قلت: وهما أقدم طبقة منه.

ثم ساق له هذا الحديث، وقال:

«تابعه عبد السلام بن صالح - أحد الهلكى - عن عبد الرزاق».

وأقره الحافظ في «اللسان».

---

(١) بالمهملة. ووقع في «الميزان» و«اللسان» بالمعجمة! وهو تحريف.

ومتابعة عبد السلام بن صالح؛ أخرجها الثلاثة المذكورون، وكذا ابن عدي في ترجمة عبد الرزاق من «الكامل» (٣٠٩/ ١).

وتابعه أحمد بن عبد الله بن يزيد الهشيمي: حدثنا عبد الرزاق به.

أخرجه الخطيب، وعنه ابن عساكر.

قلت: والهشيمي هذا هو من رواة حديث: «أنبأنا مدينة العلم...»، وقد مضى بيان حاله هناك برقم (٢٩٥٥)، وأنه كذاب؛ فراجعه.

ثم قال ابن عدي: حدثنا الحسن بن عثمان التستري قال: أخبرنا محمد بن سهل البخاري: أخبرنا عبد الرزاق بإسناده نحوه. وقال:

«وهذا يعرف بأبي الصلت الهروي عن عبد الرزاق. وابن عثمان هذا ليس بذاك الذي حدثناه عن البخاري»!

كذا قال! وفي آخر كلامه غموض لعله من الناسخ! وقد عقد للتستري هذا ترجمة خاصة؛ قال فيه (٩٣/ ٢-٩٤/ ١):

«كان يضع الحديث، ويسرق حديث الناس، سألت عبدان الأهوازي عنه؟ فقال: كذاب».

وأبو الصلت متهم أيضًا، وهو صاحب الحديث المشار إليه آنفًا برقم (٢٩٥٥)؛ فأغنى عن إعادة الكلام عليه.

ولعل التستري سرق هذا الحديث منه؛ فإنه به يعرف؛ كما تقدم عن ابن عدي.

وجملة القول؛ أن الحديث لم يروه ثقة عن عبد الرزاق.

ولو أنه ثبت عنه؛ لبقي فيه علة أخرى تقدح في صحته، وهي احتمال أن يكون هذا الحديث أيضًا مما أدخله ابن أخي معمر في كتب معمر؛ فإنه كان رافضيًّا، كما تقدم حكاية أمره عن أبي حامد الشرقي في الحديث (٤٨٩٤)، فراجعه.

٣- وأما حديث أبي أيوب؛ فأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٥٨) - وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (ص ٣٩٦) - من رواية الطبراني عن حسين الأشقر: حدثنا قيس بن الربيع عن الأعمش عن عباية بن ربعي عنه مرفوعًا به،

وزاد:

«**فأوحي إلي، فأنكحته، واتخذته وصيًا**». وقال السيوطي:

«حسين الأشقر متهم. وقيس بن الربيع لا يحتج به. وعباية بن ربعي؛ قال العقيلي: شيعي غال ملحد».

٤- وأما حديث علي الهلالي؛ فأورده السيوطي أيضًا في «ذيل الموضوعة» (ص ٦٥) - وتبعه ابن عراق في «التنزيه» (ص ٤٠٣-٤٠٤) - من رواية الطبراني أيضًا - من طريق الهيثم بن حبيب: حدثنا سفيان بن عيينة عن علي بن علي الهلالي عن أبيه قال:

دخلت على رسول الله ﷺ في شكاته التي قبض فيها؛ فإذا فاطمة عند رأسه، فبكت حتى ارتفع صوتها، فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها؛ فقال:

«**يا حبيبتي فاطمة! ما الذي يبكيك؟!**». قالت: أخشى الضيعة من بعدك! فقال:

«**يا حبيبتي! أما علمت أن الله تبارك وتعالى اطلع إلى أهل الأرض اطلاعة فاختار منها أباك...**» الحديث نحو حديث أبي أيوب، وفيه ذكر الحسن والحسين والمهدي. وقال السيوطي وابن عراق:

«قال الذهبي: هذا موضوع. والهيثم بن حبيب هو المتهم بهذا الحديث».

قلت: ذكره الذهبي في ترجمة الهيثم من «الميزان». فتعقبه الحافظ في «اللسان» بقوله:

«والهيثم بن حبيب المذكور؛ ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة من (الثقات)»!

وأقول: تساهل ابن حبان في توثيق المجهولين معروف مشهور عند أهل العلم بهذا الشأن، فإن ثبت أنه ثقة؛ فالعلة ممن فوقه، وهو علي بن علي الهلالي؛ فإني لم أجد من ذكره.

وأبوه نفسه غير معروف إلا في هذا الحديث؛ فقد أورده الحافظ في «الإصابة» لهذا الحديث من رواية الطبراني أيضًا - يعني: في «الكبير» -، ثم قال:

«وأخرجه في «الأوسط» وقال: إنه لا يروى إلا بهذا الإسناد».

٥- وأما حديث معقل؛ فيرويه خالد بن طهمان، عن نافع بن أبي نافع عنه قال: وضأت النبي ﷺ ذات يوم؛ فقال:

«**هل لك في فاطمة رضي الله عنها تعودها؟!**». فقلت: نعم؛ فقام متوكئًا علي، فقال:

«**أما إنه سيحمل ثقلها غيرك، ويكون أجرها لك**». قال: فكأنه لم يكن علي شيء، حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام، فقال لها:

«**كيف تجدينك؟**».

قالت: والله لقد اشتد حزني، واشتدت فاقتي، وطال سقمي - قال أبو عبد الرحمن (ابن الإمام أحمد): وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث - قال:

«**أوما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلمًا، وأكثرهم علمًا، وأعظمهم حلمًا؟!**».

أخرجه أحمد (٥/ ٢٦)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٨٩/ ١).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ رجاله ثقات؛ غير خالد بن طهمان؛ فضعفه الأكثرون. وقال ابن معين:

«ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة».

٤٤ - «**أنا المنذر، وعلي الهادي، بك يا علي! يهتدي المهتدون بعدي**».

[موضوع]

أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٧٢)، والديلمي (١/ ٣١٠-٣١١- زهر الفردوس)، وابن عساكر (١٢/ ١٥٤/ ١) من طريق الحسن بن الحسين الأنصاري: أخبرنا معاذ بن مسلم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:

لما نزلت: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾؛ قال النبي ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ وله ثلاث علل:

الأولى: اختلاط عطاء بن السائب.

الثانية: معاذ بن مسلم؛ قال الذهبي في ترجمته:

«مجهول. روى عن شرحبيل بن السمط؛ مجهول. وله عن عطاء بن السائب خبر

باطل سقناه في (الحسن بن الحسين)».

الثالثة: الحسن بن الحسين الأنصاري - وهو العرني -؛ وهو متهم، وقد تقدم شيء من أقوال الأئمة فيه تحت الحديث (٤٨٨٥)؛ فلا داعي للإعادة.

وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث من مناكيره من رواية ابن الأعرابي بإسناده عنه. وقال:

«ومعاذ نكرة، فلعل الآفة منه».

وأقره الحافظ في «اللسان».

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٤٩٩- منار):

«وهذا الحديث فيه نكارة شديدة».

وأقره الشوكاني في «فتح القدير» (٣/ ٦٦).

وسكت عنه الطبرسي الشيعي في «تفسيره» (٣/ ٤٢٧)!

قلت: وقد روي موقوفًا: رواه حسين بن حسن الأشقر: حدثنا منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾؛ قال علي:

رسول الله ﷺ المنذر، وأنا الهادي.

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٩-١٣٠)، وابن عساكر (١٢/ ١٥٤/ ١) عن عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي عنه. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل كذب، قبح الله واضعه».

قلت: ولم يسم واضعه، وهو - عندي - حسين الأشقر؛ فإنه متروك كما تقدم بيانه تحت الحديث (٣٥٨). وقد قال الذهبي فيه - في حديث بعد هذا في «التلخيص» -:

«قلت: الأشقر وثق. وقد اتهمه ابن عدي».

والحارثي - الراوي عنه - قال ابن عدي:

«حدث بأشياء لم يتابع عليها». وقال الدارقطني وغيره:

«ليس بالقوي».

ومما يؤيد نكارة الحديث: أن عبد خير رواه عن علي في قوله... فذكر الآية؛ قال رسول الله ﷺ:

«المنذر والهادي: رجل من بني هاشم».

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ١٢٦)، ومن طريقه ابن عساكر: حدثني عثمان بن أبي شيبة: حدثنا مطلب بن زياد عن السدي عنه.

وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وقد رواه ابن عساكر من غير طريق عبد الله فأفسده؛ قال: أخبرنا أبو العز بن كادش: أنبأنا أبو الطيب طاهر بن عبد الله: أنبأنا علي بن عمر بن محمد الحربي: أنبأنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار: أخبرنا عثمان بن أبي شيبة... فساقه مختصرًا بلفظ:

«والهادي علي».

وهو بهذا الاختصار منكر، ولعله من أبي العز بن كادش - واسمه أحمد بن عبيد الله - شيخ ابن عساكر؛ فقد قال ابن النجار:

«كان مخلطًا كذابًا، لا يحتج بمثله، وللأئمة فيه مقال».

وتوفي سنة ست وعشرين وخمس مائة. ووقع في «اللسان»: «ست وخمسين...»! وهو خطأ، والتصحيح من «الشذرات».

وعلي بن عمر الحربي؛ فيه كلام أيضًا؛ ولكنه يسير، فراجعه - إن شئت - في «اللسان».

والحديث مما تلهج به الشيعة؛ ويتداولونه في كتبهم، فهذا إمامهم ابن مطهر الحلي قد أورده في كتابه الذي أسماه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص ٨١- ٨٢- تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم) من رواية «الفردوس»؛ قال:

«ونحوه أبو نعيم، وهو صريح في ثبوت الإمامة والولاية له»!!

وقلده عبد الحسين في «مراجعاته» (ص ٥٥)، ثم الخميني في «كشف الأسرار» (ص ١٦١)؛ وزاد عليهما في الكذب والافتراء أنه قال:

«وردت في ذلك سبعة أحاديث عند أهل السنة»!

ثم لم يذكر إلا حديثًا واحدًا زعم أنه أسنده إبراهيم الحموي إلى أبي هريرة!

فمن إبراهيم الحموي هذا؟ والله لا أدري، ولا أظن الخميني نفسه يدري! فإن صح قوله أنه من أهل السنة؛ فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سليمان الحموي، المترجم في «الدرر الكامنة»، و«شذرات الذهب»، و«الفوائد البهية»، و«الأعلام» للزركلي، فإن يكن هو؛ فهو من علماء الحنفية المتوفى سنة (٧٣٢ هـ)، فإن كان هو الذي عناه الخميني، وكان صادقًا في عزوه إليه؛ فإنه لم يذكر الكتاب الذي أسند الحديث فيه. فقوله عنه:

«أسند»! كذب مكشوف؛ إذ كيف يسند من كان في القرن الثامن، فبينه وبين أبي هريرة مفاوز؟!

ولو فرضنا أنه أسنده فعلًا؛ فما قيمة مثل هذا الإسناد النازل الكثير الرواة؟! فإن مثله قل ما يسلم من علة؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم الشريف!

والعبرة من هذا العزو ونحوه مما تقدم عن هؤلاء الشيعة؛ أنهم كالغرقى يتعلقون ولو بخيوط القمر! فلقد ساق السيوطي في «الدر المنثور» في تفسير هذه الآية عدة روايات؛ وليس فيها حديث الخميني عن أبي هريرة!

وأما حديث ابن عباس الذي احتج به ابن المطهر الحلي؛ فقد عرفت ما فيه من العلل، التي تدل بعضها على بطلانه؛ فكيف بها مجتمعة؟!

فاسمع الآن رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الحلي؛ لتتأكد من بطلان الحديث، وجهل الشيعة وضلالهم؛ قال رَحِمَهُ اللهُ (٤/ ٣٨):

«والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا لم يقم دليل على صحته؛ فلا يجوز الاحتجاج به، وكتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه

رواه لا يدل على صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة.

الثاني: أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، فيجب تكذيبه ورده...».

ثم ذكر بقية الوجوه؛ وهي تسعة؛ ولولا أن يطول الكلام لسقتها كلها لأهميتها؛ منها قوله:

«الخامس: أن قوله: «**بك يهتدي المهتدون**»؛ ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فبه اهتدى! وهذا كذب بين؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلق كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة، وأكثر الذين آمنوا بالنبي ﷺ واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء، وكذلك لما فتحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم؛ كان جماهير المسلمين لم يسمعوا من علي شيئًا، فكيف يجوز أن يقال: «**بك يهتدي المهتدون؟!**».

ثم ذكر في الوجه السادس؛ أن الصحيح في تفسير الآية: أن المقصود بها النبي ﷺ؛ فهو النذير وهو الهادي. وأما تفسيره بعلي فباطل؛ لأنه قال: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾؛ وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غير هادي هؤلاء، فتتعدد الهداة، فكيف يجعل علي هاديًا لكل قوم من الأولين والآخرين؟!

٤٥ - «أنا وهذا - يعني: عليًا - حجة على أمتي يوم القيامة».

[موضوع]

أخرجه الخطيب (٢/ ٨٨)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٩/ ٢) عن مطر بن أبي مطر، عن أنس بن مالك قال:

كنت عند النبي ﷺ؛ فرأى عليًا مقبلًا، فقال... فذكره. وقال ابن عساكر:

«مطر: هو الأسكاف؛ منكر الحديث».

قلت: وكذا قال فيه البخاري، وأبو حاتم، والنسائي؛ كما في «الميزان»، وساق له الذهبي حديثين؛ وقال:

«قلت: كلاهما موضوعان». ثم ساق له هذا الحديث، وقال:

«وهذا باطل أيضًا».

قلت: والحديث مما أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٧٨) من رواية الخطيب فقط، ساكتًا عليه كعادته، بل محتجًا به قائلًا:

«وبماذا يكون أبو الحسن حجة كالنبي؟ لولا أنه ولي عهده، وصاحب الأمر من بعده؟!».

فيقال له: أثبت العرش ثم انقش؛ فالحديث باطل بشهادة الإمام النقاد الذهبي، فإن كان هذا ليس حجة عنده بصفته شيعيًا؛ فما باله يحتج بهذا الحديث وعشرات أمثاله على أهل السنة، وهو وأمثاله من الأئمة حجة عند أهل السنة؟! وليس هذا فقط؛ بل إنه ليوهمهم بأنه لا يحتج إلا بما هو صحيح إلا بما هو صحيح عندهم، والواقع يكذبه. فالله المستعان!

٤٦ - «مكتوب على باب الجنة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي أخو رسول الله؛ قبل أن تخلق السماوات والأرض بألفي عام»

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٥٦)، وعنه الخطيب (٧/ ٣٨٧)، وعن هذا ابن عساكر (١٢/ ٧٠/ ٢) - أخرجه عن جماعة؛ منهم: الطبراني -، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٩)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٤٧/ ٢) قالوا: حدثنا محمد بن عثمان ابن أبي شيبة: حدثنا زكريا بن يحيى: حدثنا يحيى بن سالم: حدثنا أشعث ابن عم حسن بن صالح - وكان يفضل على الحسن -: حدثنا مسعر عن عطية عن جابر مرفوعًا. وقال أبو نعيم:

«تفرد به أشعث وكادح بن رحمة عن مسعر».

قلت: وقال العقيلي:

«أشعث كان له مذهب؛ ليس ممن يضبط الحديث. وزكريا الكسائي ويحيى بن سالم؛ ليسا بدون أشعث في الأسانيد»!

كذا الأصل: «في الأسانيد»! وفي «اللسان» - نقلًا عن العقيلي -:

«في هذا المذهب». وهو الصواب؛ لمطابقته لما في ابن عساكر عنه.

ويحيى بن سالم كوفي؛ ضعفه الدارقطني، وهو غير يحيى بن سالم الراوي عن ابن عمر؛ لأنه متأخر الطبقة عنه كما ترى، وهو الذي استظهره الحافظ في «اللسان»:

وهذا الراوي ذكره ابن حبان في «الثقات».

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي متروك، كما تقدم ذكره تحت الحديث (٤٨٨٩)؛ فهو آفة هذا الحديث.

وابن أبي شيبة مختلف فيه كما تقدم؛ وقد وثق، فالعلة من شيخه.

وأما متابعة كادح التي ذكرها أبو نعيم؛ فقد أخرجها ابن عدي في ترجمته من «الكامل» (٣٣٩/ ١)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٧١/ ٢) عن مسعر بن كدام بلفظ:

«رأيت على باب الجنة...» الحديث؛ دون قوله:

«قبل أن تخلق...». وقال ابن عدي:

«وكادح بن رحمة؛ عامة ما يرويه غير محفوظ، ولا يتابع عليه في أسانيده ولا في متونه». وقال الحاكم، وأبو نعيم:

«روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة».

قلت: فمتابعته مما لا يفرح بها.

والحديث؛ أورده الذهبي في ترجمة الكسائي؛ في جملة ما أنكر عليه من الحديث.

(تنبيه): قال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١١١):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح؛ وهو ضعيف، ولم أعرفه»!

قلت: وهذا الجمع بين التضعيف ونفي المعرفة؛ غريب غير معروف عند العلماء بالجرح والتعديل! فلعل قوله: «ولم أعرفه» مقحم من بعض النساخ.

ثم إن فيه تقصيرًا ظاهرًا في إعلال الحديث، وفيه ذلك المتروك وشيخه

الضعيف!!

(تنبيه آخر): وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٧٤٤)، والشيخ علاء الدين - تبعًا له في «الكنز» -: للطبراني في «الأوسط»، والخطيب في «المتفق والمفترق»، وابن الجوزي في «الواهيات» عن جابر.

وعزاه الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٧٨) إلى الأولين معزوًّا إلى «الكنز»، ولم يعزه إلى الثالث منهم - وهو ابن الجوزي في «الواهيات» -؛ تدليسًا على القراء، وكتمًا عنهم لحقيقة حال الحديث الذي يدل عليه عزوه إليه!

وأيضًا؛ فإنه لم يذكر الشطر الثاني من الحديث، الذي يدل على حاله أيضًا عند أهل العقول!

هذا؛ وقد فاتني التنبيه على أن لفظ العقيلي ليس فيه:

«**علي أخو رسول الله**»، وقال بديله:

«**أيدته بعلي**».

وكذلك رواه في ترجمة الكسائي (ص ١٤٤).

وقد روي كذلك من حديث أبي الحمراء، وهو الآتي بعده.

٤٧ - «**لما أسري بي؛ رأيت في ساق العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله صفوتي من خلقي، أيدته بعلي ونصرته**».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٤٧/ ٢) عن عبادة بن زياد الأسدي: أخبرنا عمرو ابن ثابت بن أبي المقدام عن أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن أبي الحمراء خادم رسول الله ﷺ مرفوعًا.

قلت: وهذا موضوع مسلسل بالرافضة:

الأول: أبو حمزة الثمالي - واسمه ثابت بن أبي صفية الكوفي - متفق على تضعيفه. بل قال الدارقطني:

«متروك». وقال ابن حبان:

«كان كثير الوهم في الأخبار؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد؛ مع غلوه في تشيعه».

وعده السليماني في قوم من الرافضة.

الثاني: عمرو بن ثابت الكوفي؛ قال ابن معين:

«ليس بشيء». وقال مرة:

«ليس بثقة ولا مأمون». وقال النسائي:

«متروك الحديث». وقال ابن حبان:

«يروي الموضوعات». وقال أبو داود:

«رافضي خبيث».

الثالث: عبادة بن زياد الأسدي شيعي أيضًا، لكنه مختلف فيه؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٩٢). فالآفة ممن فوقه، وشيخه هو الأحق بها وبه أعله الهيثمي؛ فقال في «المجمع» (٩/ ١٢١):

«رواه الطبراني، وفيه عمرو بن ثابت؛ وهو متروك».

٤٨ - «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في فهمه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى يحيى بن زكريا في زهده، وإلى موسى بن عمران في بطشه؛ فلينظر إلى علي بن أبي طالب».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٤٠/ ٢) من طريق أبي جعفر أحمد بن محمد بن سعيد: أخبرنا محمد بن مسلم بن وارة: أخبرنا عبيد الله بن موسى العبسي: أخبرنا أبو عمرو الأزدي عن أبي راشد الحبراني عن أبي الحمراء مرفوعًا.

قلت: وأبو عمرو هذا؛ لم أعرفه!

ووقع في «اللآلئ» (١/ ١٨٤) من رواية الحاكم: «أبو عمر الأزدي»، وقال:

«قال ابن الجوزي: موضوع، أبو عمر متروك».

قلت: فيحتمل أنه حفص بن سليمان أبو عمر البزاز الكوفي الأسدي؛ فإنهم كثيرًا

ما يبدلون الزاي من السين كما في «أنساب السمعاني»، ثم هو إلى ذلك معروف بشدة الضعف، حتى كذبه الساجي وغيره.

وقد أقره السيوطي - ثم ابن عراق (١/ ٣٨٥) - ابن الجوزي على حكمه عليه بالوضع، لكنهما ذكرا له بعض الطرق الأخرى، يأتي الكشف عن علتها إن شاء الله تعالى.

وقد اختلف على عبيد الله بن موسى على وجوه:

١- فرواه محمد بن مسلم بن وارة عنه هكذا.

٢- ورواه محمد بن أبي هاشم النوفلي عنه: حدثنا العلاء عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي داود نفيع (الأصل: مقنع! وهو تصحيف) عن أبي الحمراء به. أخرجه الديلمي.

وسكت عنه السيوطي وابن عراق! وليس بجيد؛ فإن أبا داود هذا - وهو الأعمى - مشهور بالضعف الشديد؛ قال الحافظ:

«متروك. وقد كذبه ابن معين».

٣- وقال محمد بن عمران بن حجاج: حدثنا عبيد الله بن موسى عن أبي راشد - يعني: الحبراني (الأصل: الحماني!) عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا به.

أخرجه ابن شاهين في «السنة».

قلت: وسكتا عليه أيضًا! وأبو هارون العبدي: اسمه عمارة بن جوين؛ وحاله كالأعمى؛ قال الحافظ:

«متروك، ومنهم من كذبه، شيعي».

وذكر له ابن عراق شاهدًا من حديث ابن عباس؛ من طريق مسعر بن يحيى عن شريك عن أبي إسحاق عن أبيه عنه. وقال:

وقال الذهبي في «الميزان»: مسعر بن يحيى النهدي؛ لا أعرفه، وخبره منكر. انتهى (يعني: هذا). وأبو الحمراء؛ قال البخاري: يقال: له صحبة، ولا يصح حديثه.

والله أعلم».

قلت: وقد أشار الحافظ في ترجمة أبي الحمراء من «التهذيب» إلى ضعف الطريق الأولى عن سعيد بن جبير، وقال السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/ ٣٤/ ٢):

«رواه ابن عساكر وابن الجوزي في «الواهيات» من طريقين عن أبي الحمراء»!

وقد روي الحديث من حديث أنس نحوه مرفوعًا؛ بلفظ:

«يا أيها الناس! من أحب أن ينظر إلى آدم في خلقه، وأنا في خلقي، وإلى إبراهيم في خلته، وإلى موسى في مناجاته، وإلى يحيى في زهده، وإلى عيسى في سمته (الأصل: سنه)؛ فلينظر إلى علي بن أبي طالب إذا خطر بين الصفين؛ كأنما يتقلع من صخر، أو يتحدر من دهر.

يا أيها الناس! امتحنوا أولادكم بحبه؛ فإن عليًّا لا يدعو إلى ضلالة، ولا يبعد عن هدى، فمن أحبه فهو منكم، ومن أبغضه فليس منكم».

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٣٣/ ٢) من طريق أبي أحمد العباس بن الفضل بن جعفر المكي: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم الدبري - بصنعاء سنة إحدى وسبعين ومائتين -: أخبرنا عبد الرزاق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال:

كان النبي ﷺ إذا أراد أن يشهر عليًّا في موطن أو مشهد؛ علا على راحلته، وأمر الناس أن ينخفضوا دونه. وإن رسول الله ﷺ شهر عليًّا يوم خيبر، فقال... فذكره. وقال:

«هذا حديث منكر، وأبو أحمد المكي مجهول».

قلت: وهذا الرجل مما أغفلوه؛ فلم يذكره الذهبي ولا العسقلاني في كتابيهما، لا في السماء ولا في الكنى! والله أعلم.

وإسحاق الدبري؛ فيه ضعف، فراجع ترجمته في «اللسان».

(تنبيه): أورد حديث الترجمة هذا: الشيعي في «مراجعاته». وقال (ص ١٧٩):

«أخرجه البيهقي في «صحيحه»، والإمام أحمد بن حنبل في «مسنده»، وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في (ص ٤٤٩) من

المجلد الثاني من (شرح النهج)»!!

قلت: وهذا التخريج كذب لا أصل له، يقطع به كل من كان له معرفة بهذا العلم، فلو كان الحديث في «مسند الإمام أحمد»؛ فلماذا لم يورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»، والسيوطي في «جامعه الكبير»، و«الصغير»، ولا في «الزوائد عليه»؟!

ومما يؤكد لك ذلك: أن البيهقي ليس له كتاب باسم «الصحيح»، وإنما له «السنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار» وغيرهما. فمن الواضح البين أن المقصود من هذا التخريج؛ إنما هو إظهار الحديث بمظهر الصحة.

وابن أبي الحديد معتزلي شيعي غال؛ كما قال ابن كثير في «البداية» (١٣/ ١٩٩)، فلا يوثق بنقله؛ لا سيما في هذا الباب، كما لا يوثق بالناقل عنه، كما قدمنا لك فيما مضى من الأمثلة!!

٤٩ - «يا علي! إن فيك من عيسى عليه الصلاة والسلام مثلًا؛ أبغضته اليهود حتى بهتوا أمه، وأحبته النصاري حتى أنزلوه بالمنزلة التي ليس بها».

[ضعيف]

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/ ١/ ٢٨١-٢٨٢)، والنسائي في «الخصائص» (ص ١٩)، وعبد الله بن أحمد (١/ ١٦٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٤)، والحاكم (٣/ ١٢٣)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٥/ ٢-١٣٦/ ١) من طرق عن الحكم ابن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ عن علي رضي الله عنه قال:

دعاني رسول الله ﷺ فقال... فذكره. وزاد:

قال: وقال علي:

ألا وإنه يهلك في محب مطر؛ يقرظني بما ليس في، ومبغض مفتر؛ يحمله شنآني على أن يبتني، ألا وإني لست بنبي، ولا يوحى إلي، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت، فما أمرتكم به طاعة الله تعالى؛ فحق عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري؛ فلا طاعة لأحد في معصية الله عز وجل؛ إنما

الطاعة في المعروف. والسياق للحاكم؛ وقال:

«صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«الحكم؛ وهاه ابن معين».

قلت: بل هو ممن اتفق الأئمة على تضعيفه؛ غير العجلي؛ فوثقه، فلا يعتد به، ولا سيما وهو معروف بالتساهل بالتوثيق؛ فكيف إذا خالف الجمهور من الأئمة.

ولذلك؛ فقد تساهل الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في تحسينه لإسناده في تعليقه على «المسند» رقم (١٣٧٦)!

وقد أخرجه ابن عساكر من طريق عمرو بن ثابت عن صباح المزني عن الحارث ابن حصيرة به.

قلت: وهذه متابعة لا يفرح بها؛ فإن صباحًا هذا - وهو ابن يحيى -؛ قال الذهبي:

«متروك، بل متهم».

قلت: وهو شيعي.

ومثله عمرو بن ثابت في شدة الضعف والتشيع؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٢،٤٩٠٢).

والحارث بن حصيرة شيعي أيضًا، لكنهم اختلفوا في توثيقه؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦)، فتعصيب الجناية في هذا الحديث بمن دونه أولى.

وفوقه ربيعة بن ناجذ، وهو مجهول؛ وإن وثقه ابن حبان والعجلي، فتساهلهما في توثيق المجهولين معروف.

والحديث؛ أورده الهيثمي (٩/ ١٣٣) - مع الزيادة -؛ وقال:

«رواه عبد الله والبزار - باختصار -، وأبو يعلى - أتم منه -، وفي إسناد عبد الله وأبي يعلى: الحكم بن عبد الملك؛ وهو ضعيف، وفي إسناد البزار: محمد بن كثير الكوفي، وهو ضعيف».

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص ٥٩)، وابن عراق في

«تنزيه الشريعة» (١/ ٣٩٦) من رواية ابن حبان - يعني: في «الضعفاء» - من طريق عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي قال:

جئت رسول الله ﷺ يومًا في ملأ من قريش؛ فنظر إلي، وقال... فذكر نحوه؛ وزاد:

فضحك الملأ الذين عنده وقالوا: انظروا؛ يشبه ابن عمه بعيسى! فأنزل القرآن: ﴿ ۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾. وقال:

«قال ابن حبان: عيسى يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به».

(تنبيه): أورد الشيعي في مراجعاته (ص ١٧٩) الحديث من رواية الحاكم؛ دون الزيادة من قول علي رضي الله عنه! والسبب واضح؛ فإنها صريحة في إبطال دعواهم العصمة له ولأهل بيته، كيف وهو يقول - إن صح -:

وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري فلا طاعة...!

فسوى بين نفسه وغيره في احتمال أمره بمعصية، فهل هذه صفة من له العصمة؟!

٥٠ - «إن الأمة ستغدر بك بعدي».

[ضعيف]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٤٠)، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ٢١٦)، وابن عساكر (١٢/ ١٧٨/ ٢) عن هشيم عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس الأودي عن علي رضي الله عنه قال:

إن مما عهد إلي ﷺ... فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: وفيه نظر؛ فإن أبا إدريس هذا لم أعرف اسمه [1]، ولم أجد من وثقه؛ إلا

---

(١) هو إبراهيم بن أبي الحديد، كما في «كنى الدولابي» وقد أورده ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١١) كما ظن الشيخ رحمه الله برواية إسماعيل هذا عنه فحسب. وكذا أورده ابن أبي حاتم (٢/ ٩٦/ ٢٦٢)، ونقل عن أبيه أنه جهّله، وجعل روايته على علي مرسلة.

يكون ابن حبان! فليراجع كتابه «الثقات»، فقد أورده البخاري في «التاريخ» (٩/ ٦)، وابن حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٣٣٤) من رواية أبي مسلمة عنه، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ووقع عند البخاري: «الأودي»؛ مطابقًا لما في «المستدرك».

ووقع عند ابن أبي حاتم: «الأزدي»؛ وهو موافق لما في «ابن عساكر»، وقال عقبه:

«قال البيهقي: فإن صح هذا؛ فيحتمل أن يكون المراد به - والله أعلم - في خروج من خرج عليه في إمارته، ثم في قتله».

قلت: ففي قوله: «إن صح»؛ إشارة إلى أنه غير صحيح عنده.

ومثله قوله الآتي عنه:

«إن كان محفوظًا».

وله متابع كما سأذكره.

وسائر رجال الإسناد ثقات؛ إلا أنه فيه عنعنة هشيم - وهو ابن بشير الواسطي -؛ قال الحافظ:

«ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال».

وأما المتابع؛ فهو ما رواه حبيب بن أبي ثابت عن ثعلبة الحماني عن علي... مثله.

أخرجه البزار (٣/ ٢٠٣/ ٢٥٦٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٦٤)، وابن عساكر؛ قال الأخيران:

«قال البخاري: ثعلبة بن يزيد الحماني؛ فيه نظر، لا يتابع عليه في حديثه هذا». زاد ابن عساكر:

«قال البيهقي: كذا قال البخاري، وقد رويناه بإسناد آخر عن علي؛ إن كان محفوظًا».

قلت: يعني: الإسناد الذي قبله، وقد عرفت آنفًا غمز البيهقي من صحته.

ومع أن البخاري قال في ترجمة الحماني هذا (١/ ٢/ ١٧٤):

«سمع عليًّا، روى عنه حبيب بن أبي ثابت، يعد في الكوفيين، فيه نظر..»، ثم ذكر

الحديث، وقال:

«لا يتابع عليه».

ورواه ابن عدي عنه في «الكامل» (ق ٤٨/ ٢)؛ فإن هذا قال في آخر ترجمته:

«وأما سماعه من علي؛ ففيه نظر؛ كما قاله البخاري»!

قلت: وكأنه فهم من قول البخاري: «فيه نظر»؛ أي: في سماعه!

والمتبادر أنه يعني الرجل نفسه، وسماعه صريح في رواية لابن عساكر بلفظ:

قال: سمعت عليًّا على المنبر وهو يقول(١)...

وكذا في «مسند أبي يعلى» (١/ ٤٤٢/ ٣٢٨) في حديث آخر.

لكن في ثبوت ذلك عنه عندي نظر حقًّا؛ فإن حبيبًا - الراوي عنه - مدلس أيضًا مثل هشيم؛ قال الحافظ أيضًا فيه:

«ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس».

وله طريق ثالثة؛ لكنها جد واهية؛ لأنها من رواية حكيم بن جبير عن إبراهيم عن علقمة قال: قال علي... فذكره.

أخرجه ابن عساكر.

قلت: والآفة من ابن جبير هذا؛ فإنه ضعيف جدًّا، تركه شعبة وغيره. وقال الجوزجاني:

«كذاب».

وبالجملة؛ فجميع طرق الحديث واهية، وليس فيها ما يتقوى بغيره.

نعم؛ قد أورده الحاكم (٣/ ١٤٢) من طريق حيان الأسدي: سمعت عليًّا يقول: قال لي رسول الله ﷺ:

«إن الأمة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملتي، وتقتل على سنتي، من أحبك أحبني، ومن أبغضك أبغضني، وإن هذه ستخضب من هذا». يعني: لحيته من رأسه.

---

(١) ورواه البزار أيضًا (٣/ ٢٠٣/ ٢٥٦٩ و٢٠٤/ ٢٥٧٢)، وفيه قول علي: لتخضبنّ هذه من هذه؛ للحيته من رأسه. ورواه أحمد (١/ ١٣٠)، وأبو يعلى (١/ ٤٤٣) بإسناد آخر عن عبد الله بن سبيع عن علي.

وقال: «صحيح»!

قلت: كذا وقع الحديث في «المستدرك» و«التلخيص» بدون إسناد

وقوله: «صحيح» فقط؛ إنما هو الأسلوب أو اصطلاح الذهبي في «تلخيصه». فيبدو لي أن الطابع لما لم ير الحديث في «المستدرك»، ووجده في «تلخيصه»؛ نقله عنه وطبعه في «المستدرك»! وفي حفظي أنه فعل ذلك في غير هذا الحديث أيضًا، ولكنه نبه عليه، بخلاف عمله هنا؛ فما أحسن.

وأنا في شك من ثبوت هذا الحديث في «المستدرك»؛ فإني رأيت الحافظ السيوطي أورد الحديث - بهذا اللفظ الذي في «التلخيص» - في «الجامع الكبير» (١/ ١٦٣/ ١)، وقال:

«رواه الدارقطني في «الأفراد»، والخطيب عن علي رضي الله عنه».

قلت: فلو كان ثابتًا في «المستدرك»؛ لعزاه السيوطي إليه؛ إن شاء الله تعالى.

٥١ - **«أما إنك ستلقى بعدي جهدًا»**. يعني: عليًّا.

[ضعيف]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٤٠) من طريق سهل بن المتوكل: حدثنا أحمد بن يونس: حدثنا محمد بن فضيل عن أبي حيان التيمي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ لعلي... فذكره، وزاد:

قال: في سلامة من ديني؟ قال:

«**في سلامة من دينك**». وقال:

«حديث صحيح على شرط الشيخين»! ووافقه الذهبي!

قلت: نعم هو على شرطهما من أحمد بن يونس فما فوقه.

وأما سهل بن المتوكل؛ فليس على شرطهما، بل هو مجهول عندي؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما لدي من المصادر[1]!

---

(١) ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٩٤)، وقال: «يروي عنه أهل بلده، وهو من بني شيبان. إذا حدّث عن إسماعيل بن أويس غرب».

فإن كان ثقة، أو توبع من ثقة؛ فالحديث صحيح؛ وإلا فهو من حصة هذا الكتاب. والله أعلم.

وقد أخرج الزيادة: أبو يعلى في قصة الحديقة من حديث علي أيضًا. قال الهيثمي (٩/ ١١٨):

«رواه أبو يعلى، والبزار، وفيه الفضل بن عميرة؛ وثقه ابن حبان، وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات».

وأخرجها الحاكم (٣/ ١٣٩)، والطبراني - دون الزيادة -. وصححه الحاكم.

ووافقه الذهبي؛ مع أنه جزم في ترجمة ابن عميرة بأنه منكر الحديث! ثم ساق له هذا الحديث بالزيادة. قال الهيثمي:

«وفيه من لم أعرفهم، ومندل أيضًا فيه ضعف».

٥٢ - **«تقاتل الناكثين، والقاسطين، والمارقين: بالطرقات، والنهروانات، وبالشعفات».**

[موضوع بهذا التمام]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٣٩-١٤٠) عن محمد بن يونس القرشي: حدثنا عبد العزيز بن الخطاب: حدثنا علي بن غراب عن ابن أبي فاطمة عن الأصبغ بن نباتة عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب... فذكره.

قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله! مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال:

«مع علي بن أبي طالب».

قلت: سكت عنه الحاكم؛ وكأنه لظهور آفته!

واقتصر الذهبي على تضعيفه! فقصَّر؛ فإنه شر من ذلك؛ الأصبغ بن نباتة متروك متهم بالكذب.

ومثله ابن أبي فاطمة واسمه علي؛ وهو علي بن الحزور -؛ وقد ساق الذهبي في «ميزانه» هذا الحديث - دون الشطر الثاني منه - في ترجمة الأصبغ من طريق علي ابن الحزور عنه. وقال:

«علي بن الحزور هالك».

قلت: ومحمد بن يونس القرشي: هو الكديمي الكذاب الوضاع.

وللحديث طرق أخرى عن أبي أيوب وغيره دون الزيادة؛ فلا بد من تتبعها ودراستها؛ لنتبين مرتبة الحديث بدونها:

٢-عن محمد بن حميد: حدثنا سلمة بن الفضل: حدثني أبو زيد الأحول عن عتاب بن ثعلبة: حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال:

أمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

أخرجه الحاكم (٣/ ١٣٩)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ١٨٥/ ٢)

قلت: وسكت عليه الحاكم كالذي قبله!

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: لم يصح، وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين - إلى أبي أيوب - ضعيفين»!

قلت: قد بينت آنفًا أن الأول واه جدًّا، بل موضوع. وهذا قريب منه؛ فإن عتاب بن ثعلبة لايعرف؛ قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»:

«عداده في التابعين. روى عنه أبو زيد الأحول حديث: قتال الناكثين. والإسناد مظلم، والمتن منكر».

وأقره الحافظ في «اللسان»:

وسلمة بن الفضل، ومحمد بن حميد؛ كلاهما ضعيف.

وأبو زيد الأحول: اسمه ثابت بن يزيد؛ وهو ثقة ثبت.

٣-عن المعلى بن عبد الرحمن: أخبرنا شريك عن سليمان بن مهران الأعمش: أخبرنا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا:

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين... فقال:

إن رسول الله ﷺ أمرنا بقتال ثلاثة مع علي: بقتال الناكثين... الحديث.

أخرجه ابن عساكر.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته المعلى هذا؛ كان يضع الحديث، وقد صرح عند موته بأنه وضع في فضل علي رضي الله عنه تسعين - أو قال: سبعين - حديثًا.

وشريك: هو ابن عبد الله القاضي؛ وهو سيئ الحفظ.

لكن الآفة من المعلى، وهو راوي الحديث المتقدم (٤٨٩٦) بهذا الإسناد

٤- عن محمد بن كثير: أخبرنا الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن مخنف ابن سليم عنه نحوه.

أخرجه ابن عساكر، وكذا الطبراني - كما في «المجمع» (٦/ ٢٣٥) -؛ وقال:

«وفيه محمد بن كثير الكوفي؛ وهو ضعيف»!

قلت: حاله شر من ذلك؛ فقد قال فيه أحمد:

«خرقنا حديثه». وقال ابن المديني:

«كتبنا عنه عجائب، وخططت على حديثه». وقال البخاري: «منكر الحديث».

والحارث بن حصيرة شيعي مختلف فيه؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦).

ومما سبق؛ يتبين أنه ليس في هذه الطرق ما يقوي بعضها بعضًا!

فلننظر في الشواهد التي سبقت الإشارة إليها، وهي مروية عن ابن مسعود، وعلي، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم:

٢- أما حديث ابن مسعود؛ فيرويه زكريا بن يحيى الخزاز المقري: أخبرنا إسماعيل بن عباد المقري: أخبرنا شريك عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به نحوه.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٨٥/ ١).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته إسماعيل بن عباد - وهو السعدي المزني البصري - كما في «كامل ابن عدي» (١٣/ ١). وقال:

«ليس بذلك المعروف». وقال العقيلي (ص ٢٩):

«بصري؛ حديثه غير محفوظ». وقال في «الميزان»:

«قال الدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: إسماعيل بن عباد أبو محمد المزني بصري، لا يجوز الاحتجاج به بحال». زاد في «اللسان»:

«وقال ابن حبان: كتبنا عنه نسخة بهذا الإسناد، لا تخلو عن المقلوب والموضوع».

قلت: والإسناد الذي أشار إليه؛ كلهم ثقات؛ فهو الآفة.

وشريك ضعيف الحفظ؛ كما تقدم.

وزكريا بن يحيى - وهو الخزاز؛ بمعجمات - من شيوخ البخاري؛ قال الحافظ:

«صدوق له أوهام، لينه بسببها الدارقطني».

والحديث؛ قال الهيثمي (٦/ ٢٣٥):

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه».

٣- أما حديث علي؛ فله عنه طرق:

الأولى: عن أبي الجارود عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عنه مرفوعًا.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٨٤/ ٢).

قلت: وأبو الجارود: اسمه زياد بن المنذر؛ وهو رافضي، كان يضع الحديث؛ كما قال ابن حبان. وقال ابن معين:

«كذاب عدو الله».

الثانية: عن الربيع بن سهل الفزاري عن سعيد بن عبيد عن علي بن ربيعة الوالبي قال: سمعت عليًّا على منبركم هذا يقول:

عهد إلي النبي عليه السلام أني مقاتل بعده القاسطين... الحديث.

أخرجه أبو يعلى (١/ ٣٩٧/ ٥١٩)، وابن عساكر. وكذا العقيلي في «الضعفاء» (ص ١٣٢)، وقال:

«الأسانيد في هذا الحديث عن علي لينة الطرق. والرواية عنه في الحرورية صحيحة».

قلت: والربيع بن سهل متفق على تضعيفه. وقال فيه ابن معين: «ليس بشيء». وقال - مرة -: «ليس بثقة». وقال أبو زرعة: «منكر الحديث».

الثالثة: عن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي.....: حدثني عمي عمرو ابن عطية بن سعد عن أخيه الحسن بن عطية بن سعد عن عطية: حدثني جدي سعد ابن جنادة عن علي قال:

أمرت بقتل ثلاثة... (فذكرهم، وزاد:)

فأما القاسطون؛ فأهل الشام. وأما الناكثون؛ فذكرهم. وأما المارقون؛ فأهل النهروان. يعني: الحرورية.

أخرجه ابن عساكر.

قلت: وإسناده مظلم مسلسل بالضعفاء: محمد بن الحسن فمن فوقه - على ما في الأصل من البياض -، وأشدهم ضعفًا: عمرو بن عطية؛ فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (ص ٣١٠)، وروى بسنده الصحيح عن البخاري أنه قال:

«في حديثه نظر».

وقد جعل هذا الحافظ في «اللسان» من قول العقيلي نفسه، وليس من روايته عن البخاري؛ فوهم!

الرابعة: عن أبي غسان عن جعفر - أحسبه: الأحمر - عن عبد الجبار الهمداني عن أنس بن عمرو عن أبيه عن علي قال... فذكره مثل الذي قبله دون الزيادة.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٨٤/ ٢-١٨٥/ ١).

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ أنس بن عمرو وأبوه مجهولان، كما في «الميزان» و«اللسان»؛ إلا أن ابن حجر زاد في ترجمة الأول؛ فقال:

«ذكره ابن حبان في (الثقات)»!

قلت: وابن حبان معروف بتساهله في التوثيق.

وعبد الجبار الهمداني: هو ابن العباس الهمداني الشامي؛ وثقوه، لكن ذكر الذهبي في «الميزان»:

«قال أبو نعيم: لم يكن بالكوفة أكذب منه». وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٦٠):

«لا يتابع على حديثه، وكان يتشيع».

وجعفر الأحمر - هو ابن زياد - وثقوه - أيضًا - مع تشيعه.

الخامسة: عن أبي العباس بن عقدة: أخبرنا الحسن بن عبيد بن عبد الرحمن الكندي: أخبرنا بكار بن بشر: أخبرنا حمزة الزيات عن الأعمش عن إبراهيم عن علي. وعن أبي سعيد التيمي، عن علي قال... فذكره.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٨٥/ ١).

قلت: وسنده مظلم أيضًا؛ ابن عقدة حافظ شيعي معروف، وقد اختلفوا فيه؛ كما تراه في «اللسان». وقد قال البرقاني للدارقطني:

«أيش أكثر ما نفسك من ابن عقدة؟ قال: الإكثار بالمناكير».

قلت: وهذا من مناكيره؛ فإن الحسن بن عبيد وبكار بن بشر؛ لم أجد من ذكرهما.

وحمزة الزيات - وهو ابن حبيب القارئ التيمي، أحد الأئمة السبعة -؛ قال الحافظ:

«صدوق زاهد، ربما وهم».

وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعي، ولم يدرك عليًّا؛ فهو منقطع.

وكذلك هو من الطريق الأخرى؛ فإن أبا سعيد التيمي لم يذكر له ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٢٤٧) رواية عن علي؛ فقال:

«روى عن الأشعث بن قيس أنه حذر الفتن. روى عنه الأعمش».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا؛ فهو في عداد المجهولين.

والتحذير المشار إليه: أخرجه الدولابي في «الكنى» (١/ ١٩١) من طريق أخرى عن الأعمش عن حيان أبي سعيد التيمي قال:

حذر الأشعث بن قيس الفتن. فقيل له: إنك قد خرجت أنت مع علي؟! قال: ومن لكم بإمام مثل علي؟!

السادسة: عن مطر عن حكيم بن جبير عن إبراهيم عن علقمة عنه به.

أخرجه ابن عساكر أيضًا.

قلت: وهذا آفته مطر - وهو ابن ميمون، وهو ابن أبي مطر الإسكاف -، وهو متروك متهم؛ روى موضوعات، وقد سبق أحدها برقم (٤٩٠٠).

وحكيم بن جبير قريب منه؛ مع تشيع.

السابعة: عن جعفر الأحمر عن يونس بن أرقم عن أبان عن خليد العصري قال: سمعت أمير المؤمنين عليًّا يقول يوم النهروان... فذكره.

قلت: وهذا آفته أبان؛ وهو ابن أبي عياش، متروك متهم؛ تقدم مرارًا.

ويونس بن أرقم؛ لينه الحافظ عبد الرحمن بن خراش.

وذكره ابن حبان في «الثقات»؛ وقال:

«كان يتشيع».

قلت: وجعفر الأحمر شيعي أيضًا؛ كما تقدم أكثر من مرة.

٤- وأما حديث أبي سعيد؛ فيرويه إسماعيل بن أبان: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم الأزدي عن أبي هارون العبدي عنه قال:

أمرنا رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين. فقلنا: يا رسول الله! أمرتنا بقتال هؤلاء؛ فمع من؟ قال:

«مع علي بن أبي طالب، معه يقاتل عمار بن ياسر».

رواه ابن عساكر.

قلت: وهذا آفته أبو هارون هذا - واسمه عمارة بن جوين -؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك، ومنهم علي بن المديني؛ فقال - وقد سئل عنه -:

«أكذب من فرعون». وقال ابن حبان:

«كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه».

وإسحاق بن إبراهيم الأزدي؛ لم أعرفه، وفي الرواة كثرة بهذا الاسم والنسب،

لكني لم أر فيهم أزديًا. والله أعلم.

وإسماعيل بن أبان؛ إن كان الغنوي؛ فهو كذاب، وإن كان الوراق؛ فهو ثقة.

وبالجملة؛ فليس في هذه الشواهد ما يشد من عضد الطرف الأول من حديث الترجمة؛ لشدة ضعفها، وبعضها أشد ضعفًا من بعض، لا سيما وفي رواتها كثير من الشيعة والرافضة، فهم مظنة التهمة؛ ولو لم يصرح أحد باتهامهم، فكيف وكثير منهم متهمون بالكذب والوضع؟!

والحديث؛ أورده ابن عراق في الفصل الثاني من «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٨٧)، ولم يستقص طرقه استقصاءنا، ولا تعرض مطلقًا لبيان عللها، وإنما ذكر قول العقيلي المتقدم:

«وأسانيدها لينة»!

أما ما وجه لينها، وما نسبة اللين فيها؛ فهذا كله مما لم يعرج عليه!

فالحمد لله الذي وفقنا للقيام بذلك، وهو المرجو أن يزيدنا من فضله؛ إنه سميع مجيب.

٥٣ - «يا علي! ستقاتل الفئة الباغية، وأنت على الحق، فمن لم ينصرك يومئذ فليس مني».

[ضعيف]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٨٦/ ١) من طريق أبي أحمد محمد بن أحمد العسال: أخبرنا أبو يحيى الرازي - وهو عبد الرحمن بن محمد بن سالم -: أخبرنا عبد الله بن جعفر المقدسي: أخبرنا ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبي عشانة عن عمار بن ياسر مرفوعًا.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ عبد الله بن جعفر لم أعرفه.

ومثله أبو يحيى الرازي.

وأما أبو أحمد العسال؛ فهو أحد حفاظ الحديث المشهورين؛ ترجم له السمعاني في «الأنساب» (ق ٣٩٠/ ١)، وغيره.

٥٤ - «والذي نفسي بيده! إن فيكم لرجلًا يقاتل الناس من بعدي على تأويل القرآن، كما قاتلت المشركين على تنزيله، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله، فيكبر قتلهم على الناس؛ حتى يطعنوا على ولي الله تعالى، ويسخطوا عمله، كما سخط موسى أمر السفينة والغلام والجدار، وكان ذلك كله رضى الله تعالى».

[موضوع]

ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وإن كنت لم أقف على إسناده مع الأسف! ويكفي في الدلالة على عدم صحته؛ أن السيوطي اقتصر في عزوه - في «الجامع الكبير» (٢/ ٣٢٤/ ١) - على الديلمي فقط عن أبي ذر وكذا في «الكنز» (٦/ ١٥٥/ ٢٥٨٧)!!

٥٥- «يا أبا رافع! سيكون بعدي قوم يقاتلون عليًا؛ حقًا على الله جهادهم، فمن لم يستطع جهادهم بيده؛ فبلسانه، فمن لم يستطع بلسانه؛ فبقلبه، ليس وراء ذلك شيء».

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٤٨/ ٢): حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: أخبرنا يحيى بن الحسن بن فرات: أخبرنا علي بن هاشم عن محمد بن عبيد الله ابن أبي رافع: أخبرنا عون بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أبي رافع قال:

دخلت على رسول الله ﷺ وهو نائم - أو يوحى إليه -، وإذا حية في جانب البيت، فكرهت أن أقتلها فأوقظه، فاضطجعت بينه وبين الحية، فإن كان شيء كان بي دونه، فاستيقظ وهو يتلو هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الآية. قال:

«الحمد لله». فرآني إلى جانبه، فقال:

«ما أضجعك ههنا؟!». قلت: لمكان هذه الحية. قال:

«قم إليها فاقتلها». فقتلها. فحمد الله ثم أخذ بيدي فقال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًا؛ آفته محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وهو شيعي؛ وأحد رواة الحديث المتقدم في الوصية بعلي رقم (٢٨٨٢)، وهو صاحب حديث:

«إذا طنت أذن أحدكم...»؛ كما تقدم التنبيه عليه هناك.

وعون بن عبيد الله بن أبي رافع؛ لم أجد من ذكره؛ غير ابن أبي حاتم، فقال (٣/ ١/ ٣٨٥):

«عون بن علي بن عبيد الله بن أبي رافع، ويقال: عون بن عبيد الله بن أبي رافع؛ فنسب إلى جده. ومنهم من يقول: عون بن عبد الله بن أبي رافع؛ يخطئ فيه. وبعض الناس جعله ثلاثة أسامي؛ كتب في موضع: عون بن عبيد الله، وفي موضع: عون بن علي بن عبيد الله، وفي موضع: عون بن عبد الله، وكلهم واحد. روى عن أبيه، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر. روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو جعفر محمد بن علي، وموسى بن يعقوب الزمعي. سئل ابن معين عن عون بن عبيد الله بن أبي رافع؟ فقال: مشهور».

ويحيى بن الحسن بن فرات؛ لم أجد من ذكره.

وابن أبي شيبة؛ فيه ضعف، كما سبق أكثر من مرة.

والحديث؛ قال الهيثمي (٩/ ١٣٤).

«رواه الطبراني، وفيه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع؛ ضعفه الجمهور، ووثقه ابن حبان. ويحيى بن الحسين (كذا) بن الفرات لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات»!

٥٦- «أنا أقاتل على تنزيل القرآن، وعلي يقاتل على تأويله».

[ضعيف جدًا]

أخرجه ابن السكن في «الصحابة» من طريق الحارث بن حصيرة عن جابر الجعفي عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن الأخضر بن أبي الأخضر عن النبي ﷺ به. وقال:

«الأخضر غير مشهور في الصحابة، وفي إسناد حديثه نظر».

كذا في «الإصابة» للحافظ ابن حجر. وقال:

«وأشار الدارقطني إلى أن جابرًا تفرد به. وجابر رافضي».

قلت: وهو - إلى ذلك - متروك متهم، فهو آفة الحديث، وإن كان الحارث بن حصيرة شيعيًّا أيضًا، ولكنه قد وثق؛ كما سبق مرارًا.

٥٧ - «يا علي! أخصمك بالنبوة، ولا نبوة بعدي، وتخصم الناس بسبع ولا يحاجك فيها أحد من قريش: أنت أولهم إيمانًا بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم في الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند الله مزية».

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم (١/ ٥٥-٦٦)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٧٠/ ٢) عن خلف بن خالد العبدي البصري: حدثنا بشر بن إبراهيم الأنصاري عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال: قال النبي ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته الأنصاري هذا؛ قال ابن عدي:

«هو عندي من يضع الحديث». وقال ابن حبان:

«كان يضع الحديث على الثقات».

ومن فوقه كلهم ثقات.

والعبدي مستور؛ كما في «التقريب».

والحديث؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال:

«موضوع، آفته بشر». كما في «اللآلئ» (١/ ١٦٧)، وعقب عليه بقوله:

«قلت: له طريق آخر، قال أبو نعيم...»!

قلت: فذكر الحديث الآتي بعد هذا، فلم يصنع شيئًا؛ لأن فيه آفة أخرى كما سترى. ولذلك تعقبه ابن عراق بقوله (١/ ٣٥٢):

«قلت: فيه عصمة بن محمد؛ أحد المتهمين بالوضع».

قلت: وقد ساق له ابن عساكر شاهدًا من طريق أبي سعيد عمرو بن عثمان بن راشد السواق: أخبرنا عبد الله بن مسعود الشامي: أخبرنا ياسين بن محمد بن أيمن عن أبي حازم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب:

كفوا عن علي؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ ذكر فيه خصالًا؛ لو أن خصلة منها في جميع آل الخطاب؛ كان أحب إلي مما طلعت عليه الشمس...

قلت: فذكرها، وفيه قصة.

قلت: وآفته ياسين بن محمد؛ قال الذهبي:

«لا يعرف. وقال الأزدي: متروك».

وأبو حازم مولى ابن عباس: اسمه نبتل، وهو ثقة؛ كما قال أحمد في رواية ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٥٠٨) عنه.

ومن دون ياسين؛ لم أعرفهما.

٥٨- **«يا علي! لك سبع خصال، لا يحاجك فيهن أحد يوم القيامة: أنت أول المؤمنين بالله إيمانًا، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأرأفهم بالرعية، وأقسمهم بالسوية، وأعلمهم بالقضية، وأعظمهم مزيةً يوم القيامة».**

[موضوع]

أخرجه أبو نعيم (١/ ٦٦) من طريق عصمة بن محمد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لعلي - وضرب بين كتفيه -... فذكره

قلت: وهذا موضوع؛ آفته عصمة هذا؛ قال ابن معين:

«كذاب يضع الحديث». وقال العقيلي:

«يحدث بالبواطيل عن الثقات».

(تنبيه): بهذا الحديث؛ ختم عبد الحسين الشيعي أحاديثه الأربعين وزيادة؛ التي ساقها في «مراجعاته»: المراجعة (٤٧) تحت عنوان: (أربعون حديثًا من السنن المؤيدة للنصوص)! ثم ختمها بقوله:

«إلى ما لا يسع المقام استقصاؤه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها على الدلالة على معنى واحد؛ هو أن عليًّا ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ ما كان له ﷺ، فهي من السنن المتواترة في معناها، وإن لم يتواتر لفظها»!!

وأقول - مستعينًا بالله تعالى وحده -:

ليس في الأربعين التي ساقها من الأحاديث الثابتة سوى أربعة أحاديث، ليس فيها

مما أخرجه الشيخان حديث واحد؛ اللهم إلا حديث علي:

إنه لعهد النبي ﷺ: لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق... فإنه أخرجه مسلم.

وحديث آخر من الأربعة؛ حسن فقط! وكلها لا تدل مطلقًا على المعنى الذي ذكره الشيعي!

وما مثل حديث مسلم هذا إلا مثل حديثه الآخر؛ حديث البراء، عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار:

«لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق».

وبقية الأحاديث لا يصح منها شيء، وأكثرها موضوع كما سبق بيانه بما لا تراه في كتاب آخر، وهي ابتداءً من الحديث رقم (٤٨٨٢)، وانتهاء إلى هذا الحديث، ومجموعها (٣١) حديثًا، ومجموعة أخرى من الأربعين كنت خرجتها قديمًا برقم (٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٢٢٩٥، ٢٣١٠، ٢٩٥٥).

وبقي علي تخريج حديثين فقط من أربعينه الموضوعة، لم يتيسر لي الآن الوقوف على إسناديهما:

الأول: **«علي باب علمي، ومبين من بعدي لأمتي ما أرسلت به...»**.

والآخر: **«علي مني؛ منزلتي من ربي»**.

وإن كان لوائح الوضع عليهما؛ فعسى الله أن يوفقني للاطلاع على سنديهما.

ثم وقفت على إسناد الأول منهما، فخرجته برقم (٥٧٩٨).

٥٩ - «نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾، فخرج رسول الله ﷺ ودخل المسجد؛ والناس يصلون بين راكع وقائم يصلي؛ فإذا سائل، قال: **«يا سائل! أعطاك أحد شيئًا؟»** فقال: لا؛ إلا هذا الراكع - لعلي - أعطاني خاتمًا».

[منكر]

أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص ١٠٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٥٣/ ٢)

من طريق محمد بن يحيى بن الضريس: حدثنا عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر ابن علي بن أبي طالب قال: حدثنا أبي عن أبيه عن جده عن علي قال... فذكره. وقال الحاكم:

«تفرد به ابن الضريس عن عيسى العلوي الكوفي».

قلت: وهو متهم؛ قال في «الميزان»:

«قال الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن آبائه أشياء موضوعة». ثم ساق له أحاديث.

(تنبيه): عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر... إلخ؛ هكذا وقع في هذا الإسناد عند المذكورين. والذي في «الميزان» و«اللسان»:

عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر! فسمى جده: محمدًا، بدل: عبيد الله؛ ولعله الصواب؛ فإنه كذلك في «الكامل» (٢٩٥/ ١) في الترجمة، وفي بعض الأحاديث التي ساقها تحتها، وأحدها من طريق محمد بن يحيى بن ضريس: حدثنا عيسى بن عبد الله ابن محمد... ثم قال:

«وبهذا الإسناد تسعة أحاديث مناكير، وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه».

ومما سبق؛ تعلم أن قول الآلوسي في «روح المعاني» (٢/ ٣٢٩):

«إسناده متصل»!

مما لا طائل تحته!

واعلم أنه لا يتقوى الحديث بطرق أخرى ساقها السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٢٩٣)؛ لشدة ضعف أكثرها، وسائرها مراسيل ومعاضيل لا يحتج بها!

منها - على سبيل المثال -: ما أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص ١٤٨) من طريق محمد بن مروان عن محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس به... وفيه قصة لعبد الله بن سلام.

قلت: محمد بن مروان: هو السدي الأصغر، وهم متهم بالكذب.

ومثله محمد بن السائب؛ وهو الكلبي.

ومن طريقه: رواه ابن مردويه. وقال الحافظ ابن كثير:

«وهو متروك».

ومثله: حديث عمار بن ياسر؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٧/ ١٧). وقال:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه من لم أعرفهم».

وعزاه ابن كثير وغيره لرواية ابن مردويه؛ فقال الحافظ في «تخريج الكشاف»:

«وفي إسناده خالد بن يزيد العمري، وهو متروك».

وأشار إلى ذلك ابن كثير؛ فإنه قال عقب حديث الكلبي السابق:

«ثم رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه، وعمار بن ياسر، وأبي رافع؛ وليس يصح شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها».

قلت: ويشهد لذلك أمور:

الأول: أنه ثبت أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت لما تبرأ من يهود بني قينقاع وحلفهم.

أخرجه ابن جرير (٦/ ١٨٦) بإسنادين عنه؛ أحدهما حسن.

الثاني: ما أخرجه ابن جرير أيضًا، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٨٥) عن عبد الملك بن أبي سليمان قال:

سألت أبا جعفر محمد بن علي عن قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ...﴾ الآية؛ قلنا: من الذين آمنوا؟ قال: (الذين آمنوا) (ولفظ أبي نعيم: قال: أصحاب محمد ﷺ). قلنا: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب؟! قال: علي من الذين آمنوا.

وإسناده صحيح.

قلت: فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصة؛ لكان أولى الناس بمعرفة ذلك أهل بيته وذريته، فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا علم عنده بذلك!

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يلصقون بأئمتهم ما لا علم عندهم به!

الثالث: أن معنى قوله تعالى في آخر الآية: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ أي: خاضعون. قال

العلامة ابن حيان الغرناطي في تفسيره: «البحر المحيط» (٣/ ٥١٤) - عقب الآية -:

«هذه أوصاف ميز بها المؤمن الخالص الإيمان من المنافق؛ لأن المنافق لا يداوم على الصلاة، ولا على الزكاة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾. ولما كانت الصحابة وقت نزول هذه الآية من مقيمي الصلاة ومؤتي الزكاة، وفي كلتا الحالتين كانوا متصفين بالخضوع لله تعالى والتذلل له؛ نزلت الآية بهذه الأوصاف الجليلة. والركوع هنا ظاهره الخضوع، لا الهيئة التي في الصلاة».

قلت: ويؤيده قول الحافظ ابن كثير:

«وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ أي: في حال ركوعهم! ولو كان هذا كذلك؛ لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره؛ لأنه ممدوح! وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى».

٦٠ - (نزلت هذه الآية: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، يوم غدير (خم) في علي بن أبي طالب).

[موضوع]

أخرجه الواحدي (ص ١٥٠)، وابن عساكر (١٢/ ١١٩/ ٢) من طريق علي بن عابس عن الأعمش وأبي الجحاف عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد واه؛ عطية - وهو ابن سعد العوفي - ضعيف مدلس.

وعلي بن عابس ضعيف أيضًا؛ بل قال ابن حبان (٢/ ١٠٤-١٠٥):

«فحش خطؤه، وكثر وهمه، فبطل الاحتجاج به. قال ابن معين: ليس بشيء».

قلت: فأحد هذين هو الآفة؛ فقد ثبت من طرق عن عائشة وأبي هريرة وجابر: أن الآية نزلت على النبي ﷺ وهو في المدينة، فراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٤٨٩).

ولعل تعصيب الآفة بابن عابس أولى؛ فقد روي - بإسناد آخر - عن عطية عن

أبي سعيد ما يوافق الطرق المشار إليها، ولو أن في الطريق إليه متهمًا، كما بينته في «الروض النضير» (٩٨٩)!

وهذا الحديث الموضوع مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه، وهم يتفننون في ذلك؛ تارة بتأويل الآيات وتفسيرها بمعان لا يدل عليها شرع ولا عقل، وتارة بالاحتجاج بالأحاديث الواهية والموضوعة. ولا يكتفون بذلك؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب؛ فتارة يعزون حديثهم إلى «أصحاب السنن» - وهم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه؛ كما تقدم -، ولا يكون الحديث رواه أحدهم! كما صنع المدعو عبد الحسين الشيعي في الحديثين المتقدمين (٤٨٨٩، ٤٩٥١). وقد يضمون إلى ذلك كذبة أخرى؛ فيسمون «السنن» بـ: «الصحاح»؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبل هذا.

وللعبد هذا أكاذيب أخرى متنوعة سبق التنبيه على بعضها تحت الحديث (٤٨٩٢).

ومن ذلك قوله في «مراجعاته» (ص ٥٧) في هذا الحديث:

«أخرجه غير واحد من أصحاب «السنن»؛ كالإمام الواحدي...»!

قلت: وهذا من أكاذيبه أيضًا؛ فإن الواحدي ليس من أصحاب «السنن» عندنا؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفًا، وإنما هو مفسر من أهل السنة؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق، فمن عزا إليه حديثًا موهمًا القراء بذلك أنه حديث صحيح - كما فعل الشيعي هنا وفي عشرات الأحاديث الأخرى، كما تقدم ويأتي -؛ فهو من المدلسين الكذابين بلا شك أو ريب! وقد عرفت حال إسناد الواحدي في هذا الحديث.

وقد جرى على سننه - في الكذب والافتراء - خميني هذا الزمان، فجاء بفرية أخرى؛ فزعم في كتابه «كشف الأسرار» - وحري به أن يسمى بـ «فضيحة الأشرار»؛ فقد كشف فيه فعلًا عن فضائح كثيرة من عقائد الشيعة لا يعلمها عنهم كثير من أهل السنة كما سترى -؛ قال الخميني (ص ١٤٩) من كتابه المذكور:

«إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت - باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة - في غدير (خم) بشأن إمامة علي بن أبي طالب»!!

قلت: وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يهمنا هنا؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضل منه! وإنما البحث فيما زعمه من «اعتراف أهل السنة»؛ فإنه من أكاذيبه أيضًا الكثيرة التي يطفح بها كتابه! وإمامه في ذلك ابن المطهر الحلي في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» الذي يركض من خلفه عبد الحسين؛ فقد سبقهم إلى هذه الفرية، وإلى أكثر منها، تقدم أحدها في الحديث الذي قبله، قال (ص ٧٥) من «منهاجه»:

«اتفقوا على نزولها في علي عليه السلام»!

فقال ابن تيمية في الرد عليه في «منهاج السنة» (٢/ ١٤) - وتبعه الذهبي -:

«هذا أعظم كذبًا وفرية مما قاله في الآية السابقة: ﴿.. وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾؛ فلم يقل هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون ما يقولون...» إلخ كلامه المفصل؛ في أجوبة أربعة متينة مهمة، فليراجعها من شاء التوسع والتفصيل.

وإن مما يدل الباحث المنصف على افترائهم فيما ادعوه من الاتفاق: أن السيوطي في «الدر المنثور» - مع كونه من أجمع المفسرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشرًا لها؛ دون تمييز صحيحهما من ضعيفها - لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا؛ وقد عرفت وهاءه! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه عن ابن مسعود، سكت عنه - كعادته -، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة، يدل مجموعها على بطلان ذكر علي وغدير (خم) في نزول الآية، وأنها عامة، ليس لها علاقة بعلي من قريب ولا بعيد، فكيف يقال - مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي -: إن الآية نزلت في علي؟! تالله إنها لإحدى الكبر!

وإن مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرفون القرآن - ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير (خم) -: أن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة، وقتله بشتى الطرق، كما

قال الشافعي:

«يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلغ ما أنزل إليك».

رواه عنه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ١٨٥).

فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم! وإنما نزلت الآية قبل حجته ﷺ وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها قريبًا، ومنها حديث أبي هريرة المشار إليه في أول هذا التخريج.

إذا عرفت هذا؛ فإنك تأكدت من بطلان الحديث، وبطلان قول الشيعة: إن المقصود بـ ﴿ٱلنَّاسِۗ﴾ في الآية أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه في يوم الغدير! بل المقصود عندهم أبو بكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة! لأن معنى الآية عندهم: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾: (أن عليًّا هو الخليفة من بعدك) ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾: كأبي بكر وغيره!

ونحن لا نقول هذا تقولًا عليهم، بل هو ما يكادون يصرحون به في كتبهم، لولا خوفهم من أن ينفضح أمرهم! ويشاء الله تبارك وتعالى أن يكشف هذه الحقيقة بقلم الخميني؛ ليكون حجة الله قائمة على المغرورين به وبدولته الإسلامية

المزعومة، فقد قال الخميني - عقب فريته المتقدمة في آية العصمة؛ وقد أتبعها بذكر آية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ -؛ قال (ص ١٥٠):

«نزلت في حجة الوداع، وواضح بأن محمدًا (كذا) - دون الصلاة عليه ولو رمزًا؛ ويتكرر هذا منه كثيرًا! - كان حتى ذلك الوقت قد أبلغ كل ما عنده من أحكام. إذًا يتضح من ذلك أن هذا التبليغ يخص الإمامة.

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾: يريد منه أن يبلغ ما أنزل إليه؛ لأن الأحكام الأخرى خالية من التخوف والتحفظ.

وهكذا يتضح - من مجموع هذه الأدلة والأحاديث - أن النبي (كذا) كان متهيبًا من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة. ومن يعود إلى التواريخ والأخبار يعلم

بأن النبي (كذا) كان محقًّا في تهيبه؛ إلا أن الله أمره بأن يبلغ، ووعده بحمايته، فكان أن بلغ وبذل الجهود في ذلك حتى نفسه الأخير؛ إلا أن الحزب المناوئ لم يسمح بإنجاز الأمر»!!

﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾، ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾!!

٦١- (لما نصب رسول الله ﷺ عليًّا بغدير (خم)، فنادى له بالولاية؛ هبط جبريل عليه السلام بهذه الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾).

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١١٩/ ٢) عن يحيى بن عبد الحميد الحماني: أخبرنا قيس ابن الربيع عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته أبو هارون العبدي؛ فإنه متهم بالكذب؛ كما تقدم مرارًا.

وقيس بن الربيع ضعيف.

ونحوه الحماني.

ونحوه: ما روى مطر الوراق عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال:

«**من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة؛ كتب له صيام ستين شهرًا**»، وهو يوم غدير (خم)، لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال:

«**ألست ولي المؤمنين؟!**». قالوا: بلى يا رسول الله! قال:

«**من كنت مولاه فعلي مولاه**». فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب!! أصبحت مولاي ومولى كل مسلم! فأنزل الله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

«**ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب؛ كتب له صيام ستين شهرًا**»، وهو أول يوم نزل جبريل عليه السلام على محمد ﷺ بالرسالة.

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/ ٢٩٠)، وابن عساكر (١٢/ ١١٨/ ١-٢).

وهذا إسناد ضعيف أيضًا؛ لضعف شهر ومطر.

وقد جزم بضعفه الذي قبله السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٢٥٩).

وأشار إلى ذلك ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٤)؛ فإنه ذكر عدة أحاديث في أن الآية نزلت ورسول الله ﷺ على عرفة يوم جمعة - وبعضها في «الصحيحين» من حديث عمر -، ثم قال ابن جرير:

«وأولى الأقوال في وقت نزول الآية: القول الذي روي عن عمر بن الخطاب: أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة؛ لصحة سنده، ووهي أسانيد غيره».

وقال الحافظ ابن كثير (٣/ ٦٨) - بعد أن ساق الحديث الأول من رواية ابن مردويه، وأشار إلى الحديث الآخر من روايته أيضًا -:

«ولا يصح لا هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية: أنها نزلت يوم عرفة، وكان يوم جمعة؛ كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وسمرة بن جندب رضي الله عنه».

(تنبيه): لم يذكر السيوطي ولا غيره غير هذين الحديثين، لا لفظًا ولا معنى. فقول الشيعي (ص ٣٨):

«وأخرج أهل السنة أحاديث بأسانيدهم المرفوعة إلى رسول الله ﷺ؛ صريحة في هذا المعنى»!

فهو من أكاذيبه أو تدليساته الكثيرة؛ فلا تغتر به - وتبعه عليه الخميني (ص ١٥٦) -! ومن الأمثلة على ذلك: أنه قال (ص ٣٨):

«ألم تر كيف فعل ربك يومئذ بمن جحد ولا يتهم علانية، وصادر بها رسول الله ﷺ جهرة، فقال: اللهم! إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فرماه الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل، وأنزل في تلك الحال: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١ لِّلۡكَٰفِرِينَ لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ﴾؟!»! وقال في تخريجه في الحاشية:

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره الكبير» هذه الفضيلة مفصلة. وأخرجها الحاكم في تفسير (المعارج) من «المستدرك»، فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني»!!

وذكر نحوه الخميني (ص ١٥٧)!

قلت: «فرجعت إلى الصفحة المذكورة من «المستدرك»؛ فإذا فيها ما يأتي:

«عن سعيد بن جبير: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَـٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾: ﴿ذِى﴾: الدرجات. ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾: هو النضر بن الحارث بن كلدة؛ قال: اللهم! إن كان هذا هو الحق من عندك؛ فأمطر علينا حجارة من السماء».

هذا كل ما جاء في «المستدرك»؛ وأنت ترى أنه لا ذكر فيه لعلي وأهل البيت، ولا لولايتهم مطلقًا! فإن لم يكن هذا كذبًا مكشوفًا في التخريج؛ فهو على الأقل تدليس خبيث.

ثم كيف يصح ذلك؛ وسورة (سأل) إنما نزلت بمكة؛ كما في «الدر» (٦/ ٢٦٣)؟!، ولا وجود - يومئذ - لأهل البيت؛ لأن عليًّا إنما تزوج فاطمة في المدينة بعد الهجرة كما هو معروف!!

وانظر - إن شئت زيادة التفصيل في بطلان هذه القصة التي عزاها للثعلبي - في رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن المطهر الحلي الشيعي (٤/ ١٠-١٥)، وقابل روايته - وقد عزاها للثعلبي أيضًا - برواية عبد الحسين؛ تجد أن هذا اختصرها؛ سترًا لما يدل على بطلانها!

هذا؛ وقد أشار الخميني إلى هذا الحديث الباطل متبنيًا إياه بقوله (ص ١٥٤-١٥٥):

«إن هذه الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ...﴾ نزلت بعد حجة الوداع، وعقب تنصيب أمير المؤمنين إمامًا، وذلك بشهادة من الشيعة وأهل السنة»!

وهكذا يتتابع الشيعة - خلفًا عن سلفهم - على الكذب على رسول الله ﷺ، والافتراء على المسلمين! دونما ورع أو حياء.

ومن تلاعب الخميني وتدليسه على القراء: أنه هنا يقرر أن الآية نزلت بعد حجة

الوداع؛ وفي (ص ١٥٠) يقول:

«نزلت في حجة الوداع»! وقد تقدم نقله في آخر الحديث السابق.

وهذا القول هو الصحيح المطابق للأحاديث الصحيحة كما تقدم. ولا أعتقد أن الخميني قال هذا القول الموافق لما عليه أهل السنة إلا تدليسًا أو تقية!

٦٢ - (حديث علي: أنا قسيم النار يوم القيامة، أقول: خذي ذا، وذري ذا).

[موضوع]

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٤٠٦)، وابن عدي (٣٨٣/ ٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٣٦/ ٢) من طريق الأعمش عن موسى بن طريف عن عباية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه به.

قلت: وهذا آفته موسى بن طريف، قال الذهبي:

«كذبه أبو بكر بن عياش. وقال يحيى والدارقطني: ضعيف. وقال الجوزجاني: زائغ».

وقد ثبت عن الأعمش أنه أنكر هذا الحديث على ابن طريف؛ فروى العقيلي بإسناد صحيح عن عبد الله بن داود الخريبي قال:

كنا عند الأعمش؛ فجاء يومًا وهو مغضب فقال: ألا تعجبون من موسى بن طريف يحدث عن عباية عن علي: أنا قسيم النار؟!

وعباية: هو ابن ربعي الأسدي؛ قال العقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٤٣):

«روى عن موسى بن طريف، كلاهما غاليان».

٦٣- «والذي نفسي بيده! إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة» ثم قال: «إنه أولكم إيمانًا معي، وأوفاكم بعهد الله، وأقومكم بأمر الله، وأعدلكم في الرعية، وأقسمكم بالسوية، وأعظمكم عند الله مزية». قال: «ونزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾». قال: «فكان أصحاب محمد ﷺ إذا أقبل علي قالوا: قد جاء خير البرية».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٥٧/ ٢) من طريق إبراهيم بن أنس الأنصاري: أخبرنا

إبراهيم بن جعفر بن عبد الله بن محمد بن مسلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال:

كنا عند النبي ﷺ؛ فأقبل علي بن أبي طالب، فقال النبي ﷺ:

«قد أتاكم أخي». ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ أبو الزبير مدلس، وقد عنعنه.

ومن دونه؛ لم أجد لهما ترجمة، فأحدهما هو الآفة.

وروى ابن جرير الطبري في «التفسير» (٣٠/ ١٧١) من طريق ابن حميد قال: حدثنا عيسى بن فرقد عن أبي الجارود عن محمد بن علي:

﴿أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ فقال النبي ﷺ:

«أنت يا علي! وشيعتك».

قلت: وهذا مرسل؛ محمد بن علي: هو أبو جعفر الباقر؛ الثقة الفاضل، المحتج به عند الشيخين وسائر الأئمة.

لكن السند إليه هالك؛ فإن أبا الجارود - واسمه زياد بن المنذر -؛ قال ابن معين، وأبو داود:

«كذاب». وقال ابن حبان:

«كان رافضيًّا يضع الحديث».

وعيسى بن فرقد؛ قال فيه أبو حاتم:

«شيخ».

وابن حميد: اسمه محمد؛ حافظ ضعيف.

وروي الحديث مختصرًا جدًّا بلفظ:

«علي خير البرية»!

٦٤ - (افتخر طلحة بن شيبة - من بني عبد الدار - وعباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب. فقال طلحة: أنا صاحب البيت معي مفتاحه، لو أشاء بت فيه. وقال عباس: أنا صاحب السقاية والقائم عليها، لو أشاء بت في المسجد. وقال علي: ما أدري ما تقولان! لقد

صليت إلى القبلة ستة أشهر قبل الناس، وأنا صاحب الجهاد! فأنزل الله: ﴿ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾).

[ضعيف]

أخرجه ابن جرير (١٠/ ٦٨) عن ابن وهب قال: أخبرت عن أبي صخر قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يقول... فذكره.

قلت: وهذا ضعيف؛ لإرساله، ولجهالة المخبر لابن وهب.

لكن ذكره ابن كثير (٤/ ١٣٠) من رواية ابن جرير فقال: أخبرني ابن لهيعة... والله أعلم.

وفي نزول الآية روايات أخرى؛ تراها عند ابن جرير وابن كثير والسيوطي. وأصحها: ما رواه مسلم وغيره من حديث النعمان بن بشير الأنصاري، وليس فيه ذكر لعلي رضي الله عنه ولا لغيره ممن ذكر معه.

٦٥ - «ما حملك على هذا؟» (يعني: عليًّا) قال: حملني أن أستوجب على الله الذي وعدني. فقال له: «ألا إن ذلك لك».

[موضوع]

علقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص ٤٤) فقال: وقال الكلبي: نزلت هذه الآية: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ في علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ لم يكن يملك غير أربعة دراهم، فتصدق بدرهم ليلًا، وبدرهم نهارًا، وبدرهم علانية. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكره.

قلت: وهذا - مع كونه معلقًا معضلًا -؛ فإن الكلبي متهم بالكذب.

وقد روي سبب النزول مسندًا عن ابن عباس ولا يصح:

أخرجه الواحدي، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٥٤/ ١) من طريق عبد الرزاق قال: حدثنا عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس في قوله... فذكر الآية؛ قال: نزلت في علي بن أبي طالب؛ كان عنده أربعة دراهم... الحديث دون المرفوع منه.

وعبد الوهاب بن مجاهد متروك، وكذبه الثوري.

وخالف عبد الرزاق: يحيى بن يمان فقال: عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه قال... فذكر الحديث؛ ولم يذكر ابن عباس في إسناده.

أخرجه الواحدي، وعنه ابن عساكر من طريق ابن أبي حاتم. وقد عزاه إليه الحافظ ابن كثير (٢/ ٥٤). وقال:

«وكذا رواه ابن جرير من طريق عبد الوهاب بن مجاهد؛ وهو ضعيف. لكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس»!

كذا قال! فهل يعني أنه رواه من غير طريق عبد الوهاب التي أخرجها عبد الرزاق عنه؟! ذلك مما أستبعده! والله أعلم.

ويحيى بن يمان سيئ الحفظ.

٦٦ - (في قوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾؛ قال: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾: علي بن أبي طالب).

[منكر]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٥٤/ ١-٢) عن ابن مجاهد عن أبيه به.

قلت: وابن مجاهد: اسمه عبد الوهاب، وهو ضعيف جدًّا كما تقدم آنفًا.

وتابعه ليث عن مجاهد به.

أخرجه ابن عساكر.

وليث ضعيف؛ وهو ابن أبي سليم؛ وكان اختلط.

وقد خالفهما منصور فقال: عن مجاهد:

قوله: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾؛ قال:

الذين يجيئون بالقرآن يوم القيامة؛ فيقولون: هذا الذي أعطيتمونا فاتبعنا ما فيه.

أخرجه ابن جرير (٢٤/ ٣-٤). وإسناده صحيح.

ثم روى أقوالًا أخرى في تفسير الآية، ليس فيها هذا الذي رواه عبد الوهاب وليث عن مجاهد. ثم استصوب أنها عامة؛ تشمل كل من دعا إلى التوحيد وتصديق الرسول ﷺ.

ومن تلك الأقوال: ما رواه من طريق عمر بن إبراهيم بن خالد عن عبد الملك بن عمير عن أسيد بن صفوان عن علي رضي الله عنه: في قوله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾، قال: محمد ﷺ، ﴿وَصَدَّقَ بِهِ﴾ قال: «أبو بكر رضي الله عنه».

قلت: فهذا معارض لحديث الترجمة؛ الذي يحتج به الشيعة، على وهائه لكنه لا يصح أيضًا؛ لأن عمر بن إبراهيم هذا؛ قال الدارقطني:

«كذاب خبيث».

ثم إن حديث الترجمة؛ عزاه السيوطي في «الدر» (٥/ ٣٢٨) لابن مردويه عن أبي هريرة، وسكت عن إسناده كعادته الغالبة!

٦٧ - (نزلت في علي ثلاث مائة آية).

[ضعيف جدًّا]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٥٥/ ٢) عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس قال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد واه جدًّا؛ آفته جويبر هذا - وهو ابن سعيد - المفسر؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف جدًّا».

ثم إنه منقطع؛ فإن الضحاك - وهو ابن مزاحم الهلالي - لم يلق ابن عباس.

ونحوه: ما أخرجه ابن عساكر أيضًا، وكذا أبو نعيم (١/ ٦٤) عن عباد بن يعقوب: حدثنا موسى بن عثمان الحضرمي عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال:

ما أنزل الله آية فيها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ إلا وعلي رأسها وأميرها. وزاد أبو نعيم: قال: قال رسول الله ﷺ... وقال:

«لم نكتبه مرفوعًا إلا من حديث ابن أبي خيثمة، والناس رووه موقوفًا».

قلت: ولا يصح لا موقوفًا ولا مرفوعًا؛ فإن الحضرمي هذا؛ أورده ابن عدي (٣٨٥/ ١-٢) - وساق له عدة أحاديث -. وقال:

«حديثه ليس بالمحفوظ، وهو من الغالين».

يعني: أنه شيعي غال مفرط في التشيع. وقال أبو حاتم:

«متروك».

وروى ابن عساكر من طريق إسماعيل بن عبيد الله: أخبرنا يحيى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه.

قلت: ويحيى هذا؛ الظاهر أنه ابن سعيد القرشي السعدي؛ قال ابن حبان:

«يروي المقلوبات والملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

ومن طريق عمرو بن ثابت عن سكين أبي يحيى عن عكرمة مولى ابن عباس به نحوه.

وعمرو بن ثابت رافضي؛ على ضعفه.

وسكين أبو يحيى؛ لم أعرفه، ولم يورده الولابي في «الكنى»!

ومن طريق عيسى بن راشد عن علي بن بذيمة عن عكرمة بلفظ:

.. إلا علي شريفها وأميرها. ولقد عاتب الله أصحاب محمد في آي من القرآن، وما ذكر عليًّا إلا بخير.

وعيسى بن راشد مجهول، وخبره منكر؛ قاله البخاري؛ كما في «الميزان».

ومن طريق عمر بن الحسن بن علي: أخبرنا أحمد بن الحسن: أخبرنا أبي: أخبرنا حصين (.........) عبد الله بن قطاف عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي.

قلت: وعمر بن الحسن بن علي - هو الأشناني القاضي -؛ قال الذهبي:

«ضعفه الدارقطني، ويروى عنه: أنه كذاب؛ ولم يصح هذا. ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا».

قلت: وحصين هذا؛ لم أعرفه؛ فإن النسخة بياضًا بمقدار كلمتين أو ثلاث!

وهذا اللفظ الأخير؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٨٢):

«أخرجه ابن عساكر وغير واحد من أصحاب السنن»!!

٦٨ - «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه».

[موضوع]

وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وسهل بن حنيف، والحسن البصري مرسلًا.

١- أما حديث أبي سعيد؛ فله عنه طريقان:

الأولى: عن علي بن زيد نضرة عن أبي سعيد مرفوعًا به.

أخرجه ابن عدي (ق ٣٠٩/ ١)، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١٦/ ٣٦٢/ ١).

وأشار ابن عدي إلى أنه حديث منكر، وقد أورده في مناكير علي بن زيد بن جدعان (٢٨٦/ ١-٢) بزيادة في آخره؛ نصها:

فقام إليه رجل من الأنصار - وهو يخطب - بالسيف. فقال أبو سعيد: ما تصنع؟! فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكر الحديث. فقال له أبو سعيد: إنا قد سمعنا ما سمعت، ولكنا نكره أن نسل السيف على عهد عمر حتى نستأمره، فكتبوا إلى عمر في ذلك، فجاء موته قبل أن تخرجوا به.

قلت: وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - متفق على تضعيفه لسوء حفظه. بل قال ابن حبان فيه:

«يهم ويخطئ، فكثر ذلك منه، فاستحق الترك».

وهذا الحديث يدل على أنه كما قال فيه يزيد بن زريع:

«لم أحمل عنه؛ فإنه كان رافضيًّا». وقال الحافظ في آخر ترجمته من «التهذيب»:

«وهذا الحديث أنكر ما حدث به ابن جدعان».

قلت: والزيادة التي ذكرناها تؤكد بطلانه؛ إذ لا يعقل أن يكون أبو سعيد سمع الحديث عن النبي ﷺ كما سمعه ذلك الأنصاري، ثم يبادر إلى الإنكار عليه حينما أراد تنفيذ الأمر بقتل معاوية رضي الله عنه حين رآه على المنبر، محتجًّا على ذلك بقوله:

ولكنا نكره أن نسل على عهد عمر...

وإنما تنفق مثل هذه الحجة فيما إذا لم يكن هناك نص خاص منه ﷺ بقتل

شخص معين، أما والمفروض أنه ﷺ قال:

«إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»؛ فلا وجه لتلك الكراهة!

لكن الزيادة المذكورة تؤكد - كما ذكرنا - بطلان الحديث؛ إذ إنه قد ثبت أن معاوية رضي الله عنه خطب على المنبر، فلم لم يقتلوه إن كان رسول الله ﷺ قد قاله؟!

وسيأتي قول ابن عدي الذي نقله عنه السيوطي بهذا المعنى قريبًا إن شاء الله تعالى.

والطريق الأخرى: عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد به.

أخرجه ابن عدي (٣٩٧/ ٢) من طريق بشر بن عبد الوهاب الدمشقي حدثنا محمد بن بشر: حدثنا مجالد... وقال:

قال ابن بشر: فما فعلوا! وقال ابن عدي عقبه:

«لا أعلم يرويه عن أبي الوداك غير مجالد، وعنه ابن بشر. وقد رواه غير ابن بشر عن مجالد. ومجالد له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة، وقد روى عنه غير الشعبي، ولكن أكثر روايته عنه؛ وعامة ما يرويه غير محفوظ».

قلت: وحال مجالد في الضعف؛ نحو علي بن زيد بن جدعان.

وقد ساق حديثهما هذا ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال:

«مجالد وعلي؛ ليسا بشيء».

وأقره السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٢١)، وكذا ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٨)، ولكنه استظهر أن الآفة ممن دون مجالد، وهذا محتمل بالنسبة لهذه الطريق؛ فإن بشر بن عبد الوهاب الدمشقي؛ الظاهر أنه بشر بن عبد الوهاب الأموي الذي اتهمه الذهبي بوضع حديث مسلسل العيد.

وأما الطريق التي عناها ابن عراق - وهي التي ساقها ابن الجوزي -؛ فهي عنده من رواية ابن عدي أيضًا: أنبأنا علي بن العباس: حدثنا علي بن المثنى: حدثنا الوليد ابن القاسم عن مجالد به.

قلت: فهذا الإسناد ليس فيه من هو أولى بتعصيب الآفة من مجالد؛ فإن الوليد بن

القاسم - وهو الهمداني الكوفي -؛ وثقه أحمد، وابن عدي، وابن حبان. وقال ابن معين:

«ضعيف الحديث».

وأورده ابن حبان في «الضعفاء» أيضًا! فقال:

«انفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ فخرج عن حد الاحتجاج بأفراده»! وقال الحافظ:

«صدوق يخطئ».

وعلي بن المثنى - وهو الطهوي -؛ روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات».

لكن أشار ابن عدي إلى ضعفه؛ كما في «التهذيب». وقال في «التقريب»:

«مقبول».

وعلي بن العباس: هو المقانعي؛ كما في ترجمة ابن المثنى من «التهذيب»، وقد أورده السمعاني في هذه النسبة. وقال:

«يروي عن محمد بن مروان الكوفي وغيره، روى عنه أبو بكر بن المقري، ومات بعد شوال سنة ست وثلاث مائة».

فهو من الشيوخ المستورين. والله أعلم.

٢- وأما حديث ابن مسعود؛ فيرويه عباد بن يعقوب: حدثنا الحكم بن ظهير عن عاصم عن زر عنه مرفوعًا.

أخرجه ابن عدي (ق ٦٧/ ١)، وعنه ابن عساكر: أخبرنا علي بن العباس: حدثنا عباد بن يعقوب به.

ساقه ابن عدي في جملة أحاديث مستنكرة للحكم بن ظهير. وقال:

«وللحكم غير ما ذكرنا من الحديث، وعامة أحاديثه غير محفوظة». وروى عن ابن معين أنه قال فيه:

«ليس بثقة». وفي رواية عنه:

«كذاب». وقال ابن الجوزي:

«موضوع. عباد رافضي. والحكم متروك كذاب».

وأقره السيوطي؛ وابن عراق.

وعباد بن يعقوب - وإن كان رافضيًّا -؛ فقد وثق. وقال الحافظ:

«صدوق، رافضي، حديثه في «البخاري» مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك».

قلت: وقد خولف في متن الحديث؛ فرواه محمد بن علي بن غراب عن الحكم ابن ظهير... بلفظ:

«يكون هلاك أمتي على يدي أغيلمة سفهاء من قريش».

أخرجه ابن عدي.

لكن محمد بن علي بن غراب مجهول الحال؛ أورده ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٢٨) من رواية محمد بن الحجاج الحضرمي عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وهو بهذا اللفظ صحيح؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعًا: رواه البخاري وغيره، وهو مخرج في «الروض النضير» (١١٥٧).

٣- وأما حديث سهل؛ فيرويه سلمة بن الفضل: حدثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه مرفوعًا به، إلا أنه قال:

«فلانًا» مكان: «معاوية».

أخرجه ابن عدي (ق ٣٤٣/ ٢): حدثنا علي بن سعيد: حدثنا الحسين بن عيسى الرازي: حدثنا سلمة بن الفضل... وقال عقبه:

«لم نكتبه إلا عن علي بن سعيد».

قلت: وهو متكلم فيه.

لكن العلة ممن فوقه، وهو سلمة بن الفضل - وهو الأبرش -؛ قال الحافظ:

«صدوق كثير الخطأ».

وشيخه محمد بن إسحاق مدلس؛ وقد عنعنه.

فلعل الآفة منها!

٤- وأما حديث الحسن البصري؛ فيرويه عمرو بن عبيد المعتزلي.

فقال حماد بن زيد: قيل لأيوب: إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال... فذكره؟! فقال: كذب عمرو.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٠٧)، والخطيب في «التاريخ» (١٢/ ١٨١)، وابن عساكر. وقال:

«وهذه الأسانيد كلها فيها مقال». ثم قال:

«وقد روي: «فاقبلوه»: بالباء، وهو منكر».

ثم روى هو، والخطيب (١/ ٢٥٩) من طريق محمد بن إسحاق الفقيه: حدثني أبو النضر القازي قال: أخبرنا الحسن بن كثير قال: أخبرنا بكر بن أيمن القيسي قال: أخبرنا عامر بن يحيى الصريمي قال: أخبرنا أبو الزبير عن جابر مرفوعًا بلفظ:

«**إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقبلوه؛ فإنه أمين مأمون**». وقال الخطيب:

«لم أكتب هذا الحديث إلا من هذا الوجه، ورجال إسناده - ما بين محمد بن إسحاق وأبي الزبير - كلهم مجهولون».

قلت: وابن إسحاق هذا: هو المعروف بـ(شاموخ)؛ قال فيه الخطيب:

«وحديثه كثير المناكير».

وفي ترجمته ساق هذا الحديث.

وساق له قبله حديثًا آخر في فضل علي وفاطمة والحسن والحسين؛ واستنكره.

وقال الذهبي: «هذا موضوع».

وقال السيوطي في «اللآلئ» - بعد قول الخطيب المتقدم -:

«قلت: قال ابن عدي: هذا اللفظ - مع بطلانه - قد قرئ أيضًا بالباء الموحدة، ولا يصح أيضًا، وهو أقرب إلى العقل؛ فإن الأمة رأوه يخطب على منبر رسول الله ﷺ، ولم ينكروا ذلك عليه. ولا يجوز أن يقال: إن الصحابة ارتدت بعد نبيها ﷺ

وخالفت أمره، نعوذ بالله من الخذلان والكذب على نبيه!».

قلت: وهذا الحديث مما اعتمده الشيعي في «المراجعات» في حاشية (ص ٨٩) في الطعن على معاوية، مشيرًا بالطعن على من أشار إلى استنكاره من أهل السنة، متجاهلًا ما يستلزمه الاعتماد عليه من الطعن بكل الصحابة الذين رأوا معاوية يخطب على منبره ﷺ، فنعوذ بالله تعالى من الهوى والخذلان!!

٦٩ - **«إن أول أربعة يدخلون الجنة: أنا وأنت والحسن والحسين، وذرارينا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذرارينا، وشيعتنا عن إيماننا وعن شمائلنا».**

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ٤٨/ ٢) عن حرب بن الحسن الطحان: أخبرنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ قال لعلي... فذكره.

قلت: وهذا إسناد موضوع مسلسل بالشيعة؛ وشرهم محمد بن عبيد الله، وقد تقدم بعض أقوال أئمة الجرح فيه في الحديث (٤٩١٠).

ويحيى بن يعلى: هو الأسلمي الشيعي الضعيف؛ وهو صاحب حديث: «من أحب أن يحيا حياتي...» الحديث؛ في فضل علي رضي الله عنه، وقد مضى برقم (٨٩٤).

وحرب بن الحسن الطحان؛ قال الأزدي:

«ليس حديثه بذاك»؛ كما في «الميزان». وزاد الحافظ:

«وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن النجاشي: عامي الرواية؛ أي: شيعي قريب الأمر».

والحديث؛ قال الحافظ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/ ١٥٤/ ٣٥١):

«رواه الطبراني، وسنده واه».

٧٠ - **«هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»**. يعني: عليًّا رضي الله عنه.

[موضوع]

أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٩/ ٧٤-٧٥)، والبزار (٣/ ١٣٧/ ٢٤١٧ -

كشف)، وأبو نعيم في «الدلائل» (ص ٣٦٤)، وابن عساكر (١٢/ ٦٧/ ٢-٦٨/ ١) من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب عن عبد الله بن عباس عن علي بن أبي طالب قال:

لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [دعاني رسول الله ﷺ فقال لي:

«يا علي! إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين]، فضقت بذلك ذرعًا، وعرفت أني متى أناديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فصمت عليها حتى جاءني جبريل فقال: يا محمد! إنك إن لم تفعل ما تؤمر به سيعذبك ربك! فاصنع لنا صاعًا من طعام، واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عسًّا من لبن، واجمع لي بني عبد المطلب حتى أبلغهم». فصنع لهم الطعام [وهم يومئذ أربعون رجلًا؛ يزيدون رجلًا أو ينقصون، فيهم أعمامه: أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب]، وحضروا فأكلوا وشبعوا، وبقي الطعام. قال: ثم تكلم رسول الله ﷺ فقال:

«يا بني عبد المطلب! إني - والله - ما أعلم شابًّا من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به؛ إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وإن ربي أمرني أن أدعوكم، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟».

فأحجم القوم عنها جميعًا، وإني لأحدثهم سنًّا. فقلت: أنا يا نبي الله! أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي ثم قال... (فذكره). فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لعلي وتطيع!

والسياق لابن عساكر؛ والزيادتان لابن جرير.

وكذلك رواه البيهقي في «دلائل النبوة»؛ لكنه أسقط من الإسناد: عبد الغفار بن القاسم، وكأنه من تدليس ابن إسحاق. ساقه الحافظ ابن كثير (٦/ ٣٤٨-٣٤٩) من رواية البيهقي، ثم من رواية ابن جرير، وقال عقبها:

«تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبو مريم؛ وهو متروك كذاب شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة رحمهم الله».

قلت: قد تابعه على بعض القصة والمتن: عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش

عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله عن علي بن أبي طالب به نحوه بلفظ:

فقال: «**أيكم يقضي ديني، ويكون خليفتي ووصيي من بعدي؟**»... وفيه:

فقلت: أنا يا رسول الله! قال:

«**أنت يا علي! أنت يا علي!**».

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٦٧/ ٢) من طريق محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي: أخبرنا عباد بن يعقوب: أنبأنا عبد الله بن القدوس...

قلت: وهذا إسناد واه بمرة؛ مسلسل بالرفض من هؤلاء الثلاثة:

فعبد الله بن عبد القدوس؛ قال الذهبي:

«كوفي رافضي، نزل الري. روى عن الأعمش وغيره. قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. قال يحيى: ليس بشيء، رافضي خبيث. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة».

وعباد رافضي أيضًا كما تقدم مرارًا.

والمحاربي هذا؛ قال الذهبي:

«تكلم فيه. وقيل: كان مؤمنًا بالرجعة».

لكن لم يتفرد به، فقد ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن عيسى بن ميسرة الحارثي: حدثنا عبد الله بن عبد القدوس به؛ إلا أنه قال:

«.. **ويكون خليفتي في أهلي**».

قلت: وهذا اللفظ هو الأشبه بالصواب؛ فقد رواه شريك عن الأعمش عن المنهال به، ولفظه:

«**من يضمن عني ديني ومواعيدي، ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي؟!**».

أخرجه أحمد (١/ ١١١)، وعنه الضياء المقدسي (٤٧٦ - بتحقيقي)، والبزار (٢٤١٨). وقال الهيثمي (٩/ ١١٣):

«وإسناده جيد»!

كذا قال! ورجاله ثقات؛ غير عباد بن عبد الله الأسدي؛ فإنه ضعيف.

وشريك - وهو ابن عبد الله القاضي - سيئ الحفظ؛ ولذلك لم يحتج به مسلم، وإنما روى له متابعة كما يأتي.

لكن له طريق أخرى بلفظ:

«.. فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟!».

أخرجه أحمد (١/ ١٥٩) من طريق أبي صادق عن ربيعة بن ناخذ عن علي.

وأخرجه ابن عساكر (١٢/ ٦٧/ ١-٢) من طريق أحمد.

قلت: وإسناده جيد؛ لولا جهالة في ربيعة بن ناخذ؛ كما تقدم مرارًا.

ورواه ابن جرير أيضًا في «التاريخ» (٢/ ٣٢١).

ونقل السيوطي عنه أنه صححه؛ كما في «كنز العمال» (٦/ ٣٩٦/ ٦٠٤٥).

وله شاهد من حديث ابن عباس بلفظ:

وقال لبني عمه:

«أيكم يواليني في الدنيا والآخرة؟» - قال: وعلي معه جالس - فأبوا. فقال علي: أنا أواليك في الدنيا والآخرة. قال:

«أنت وليي في الدنيا والآخرة».

ليس فيه ذكر للخلافة مطلقًا.

أخرجه أحمد (١/ ٣٣٠-٣٣١)، وعنه الحاكم (٣/ ١٣٢-١٣٤)، والنسائي في «الخصائص» (ص ٦-٧) في حديث طويل؛ فيه عشر خصائص لعلي رضي الله عنه هذه إحداها. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا؛ على ضعف في أحد رواته لا يقبل ما يتفرد به، كما يشير إليه قول الهيثمي (٩/ ١٢٠):

«ورجال أحمد رجال «الصحيح»؛ غير أبي بلج الفزاري؛ وهو ثقة، وفيه لين».

قلت: فهذه الطرق يدل مجموعها على أن الخلافة المذكورة في هذا الحديث -

وكذا في غيره مما لم نذكره هنا - إنما هي خلافة خاصة في أهله ﷺ وعشيرته.

وقد أحسن بيان ذلك الإمام ابن كثير؛ فقال - عقب الطرق المتقدمة -:

«فهذه طرق متعددة لهذا الحديث عن علي رضي الله عنه، ومعنى سؤاله ﷺ لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دينه ويخلفوه في أهله، يعني: إن قتل في سبيل الله؛ كأنه خشي إذا قام بأعباء الإنذار أن يقتل، فلما أنزل الله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ﴾؛ فعند ذلك أمن. وكان أولًا يحرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾، ولم يكن أحد في بني هاشم - إذ ذاك - أشد إيمانًا وإيقانًا وتصديقًا لرسول الله ﷺ من علي رضي الله عنه، ولهذا بدرهم إلى التزام ما طلب منهم رسول الله ﷺ، ثم كان بعد هذا - والله أعلم - دعاؤه الناس جهرة على الصفا، وإنذاره لبطون قريش عمومًا وخصوصًا؛ حتى سمى من سمى من أعمامه وعماته وبناته لينبه بالأدنى على الأعلى؛ أي: إنما أنا نذير، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».

(تنبيه): اعلم أن الشيعي - في كتابه «المراجعات» (ص ١٢٣-١٢٥) - قد دلس - كعادته - حول هذا الحديث تدليسات فاحشة؛ هي الكذب بعينه! ثم تبعه على ذلك الخميني في «كشف الأسرار» (ص ١٧٣-١٧٥)! وإليك البيان:

أولًا: زعم أن حديث الترجمة في:

«صحاح السنن المأثورة»! فهذا كذب؛ سواءً أراد به كتب الصحاح، أو الأحاديث الصحاح؛ فإن الحديث ليس في هذه ولا هذه؛ كما رأيت.

ثانيًا: عزا الحديث لجماعة من الأئمة، منهم الإمام أحمد في المواضع الثلاثة المتقدمة من «المسند»، والنسائي في «الخصائص» في الصفحة المشار إليها، و«مستدرك الحاكم» في الصفحة المتقدمة، موهمًا أن هذه المصادر فيها الحديث بعينه! بل صرح فقال (ص ١٢٥):

«إن حديث ابن عباس يتضمن هذا النص»!

وهذا زور وافتراء؛ كما يظهر لك واضحًا من هذا التخريج. فالله المستعان.

ثالثًا: ذكر في الحاشي أن مسلمًا رواه في «صحيحه»! عامله الله بما يستحق!

ثم رأيته في (ص ١٣٣) أوهم القارئ أنه أخرجه البخاري في كتابه!!

رابعًا: قال (ص ١٢٧):

«وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين»!!

وهذا كذب ظاهر؛ فإن الذين صححوه؛ إنما هو بغير لفظ الترجمة كما تقدم.

خامسًا: ثم قال:

«وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات الذين احتج بهم أصحاب الصحاح، ودونك (ص ١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد»؛ تجده يخرج هذا الحديث عن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي مرفوعًا. وكل واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم، وكلهم من رجال الصحاح»!!

وذكر في الحاشية أن شريكًا احتج به مسلم في «صحيحهما»! وكذلك قال في (ص ٧٩).

وأن عباد بن عبد الله الأسدي هو «عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي؛ احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، سمع أسماء وعائشة...»!!

قلت: وفي هذا من الكذب ما لا يخفى على العارفين بتراجم الرجال؛ وهاك البيان:

الأول: قوله بأن مسلمًا احتج بشريك... وهو ابن عبد الله القاضي!

فإن مسلمًا لم يحتج به؛ وإنما روى له متابعة؛ كما صرحوا بذلك في ترجمته، منهم الحافظ المنذري في آخر كتابه «الترغيب» (٤/ ٢٨٤)، والذهبي في «الميزان» (١/ ٤٤٦)، وابن حجر العسقلاني في «التهذيب» (٥/ ٩٩) وغيرهم. ثم هو - إلى ذلك - سيئ الحفظ كما تقدم؛ قال الحافظ:

«صدوق يخطئ كثيرًا».

والآخر: قوله: بأن عباد بن عبد الله الأسدي هو... ابن الزبير بن العوام القرشي!

فهذا مما لم يقله أحد قبله، بل عباد بن عبد الله الأسدي - الراوي عن علي -: هو غير عباد بن عبد الله الأسدي الراوي عن أسماء وعائشة؛ فإن الأول كوفي، والآخر مدني. والأول ضعيف كما تقدم؛ وهو صاحب هذا الحديث. وأما الآخر؛ فهو الذي احتج به الشيخان؛ ولا علاقة له بهذا الحديث، ولم يذكروا في الرواة عنه المنهال بن عمرو، وإنما ذكروا أنه روى عن الأول؛ ولم يذكروا معه غيره.

ولقد كنت أود أن أقول: إن هاتين الأكذوبتين لم يتعمدهما الشيعي، وإنما هما من أوهامه؛ لولا أنني أخذت عليه كثيرًا من الأكاذيب التي لا يمكن تأويلها؛ كما تقدم مرارًا.

ولم يقنع الشيعي بما افترى من أكاذيب؛ حتى بنى عليها قوله - بكل جرأة وقلة حياء -:

«وإنما لم يخرجه الشيخان وأمثالهما؛ لأنهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة، خافوا أن تكون سلاحًا للشيعة؛ فكتموها وهم يعلمون، وإن كثيرًا من شيوخ أهل السنة - عفا الله عنهم - كانوا على هذه الوتيرة، يكتمون كل ما كان من هذا القبيل»!!

هكذا قال - عامله الله بما يستحق -! وهو في الواقع وصفه ووصف إخوانه الشيعة؛ فهم الذين يردون النصوص الصحيحة، ويحتجون بالأحاديث الواهية والموضوعة، مع إيهام القراء أنها صحيحة عند أهل السنة؛ وهي عندهم ضعيفة أو موضوعة.

وهل أدل على ذلك من صنيع هذا الشيعي الذي فضحناه وكشفنا عنه عواره؛ في تخريج أحاديث كتابه التي نادرًا ما يكون فيها حديث صحيح؟! فإن وجد فلا حجة فيه مطلقًا على ما يزعمونه من النص على خلافة علي رضي الله عنه - برأه الله مما يقولون فيه، ويعزونه إليه من الأكاذيب والأباطيل -!

سادسًا: ومن أكاذيبه وتلفيقاته: أنه ذكر (ص ١٢٨) على لسن الشيخ سليم البشري أنه قال:

«راجعت الحديث في (ص ١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد»، ونقبت عن رجال سنده، فإذا هم ثقات أثبات حجج»!!

فهذا زور وكذب وافتراء على الشيخ البشري؛ فإن المبتدئين في هذا العلم يعلمون ما في سنده من الضعف الذي سبق بيانه.

سابعًا: ساق حديث ابن عباس الذين ذكرت طرفًا منه - شاهدًا فيما سبق في أول هذا الحديث - من رواية الأئمة الثلاثة الذين ذكرنا هناك: أحمد والنسائي والحاكم؛ فقال عطفًا عليهم:

«وغيرهم من أصحاب «السنن»؛ بالطرق المجمع على صحتها عن عمرو بن ميمون...»!!

قلت: وفي هذا أكذوبتان أيضًا:

الأولى: قوله: «وغيرهم من أصحاب السنن»!! فإنه لم يروه أحد منهم، بل ذلك من أكاذيبه أو تدليساته!

والأخرى: «بالطرق المجمع على صحتها»!! فإنه ليس له إلا طريق واحد عند الثلاثة المذكورين؛ مدارها على يحيى بن حماد: حدثنا أبو عوانة: حدثنا أبو بلج: حدثنا عمرو بن ميمون.

وأكذوبة ثالثة؛ وهي أن أبا بلج هذا - وإن كان ثقة على الأرجح - لكنه ليس مجمعًا على الاحتجاج به؛ فقد ضعفه ابن معين. وقال البخاري:

«فيه نظر». وقال ابن حبان:

«يخطئ»! وقد أشار إلى ذلك قول الهيثمي المتقدم:

«وهو ثقة فيه لين».

فقوله: «بالطرق المجمع على صحتها»؛ مزدوج الكذب.

وثبوت حديث ابن عباس هذا وما في معناه؛ لا ينفعه فيما هو في صدده من الاستدلال به على أن عليًّا هو الخليفة من بعده ﷺ، كيف وليس فيه إلا قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه:

«أنت وليي في الدنيا والآخرة»! ونحوه قوله في الأحاديث الأخرى: «.. ويكون خليفتي في أهلي» كما هو ظاهر؟! بل في هذا الأخير إشارة لطيفة إلى أنه ليس خليفته في أمته كلها؛ فتنبه، ولا تغتر بشقاشق الشيعي وأكاذيبه!

ثم إن في حديث ابن عباس هذا، جملة تعمد الرافضي حذفها؛ لأنها تخالف كفره بأبي بكر رضي الله عنه وفضائله، وهي في هجرته مع النبي ﷺ، ونصها:

قال ابن عباس: فجاء أبو بكر وعلي نائم، قال: وأبو بكر يحسب أنه نبي الله، قال: فقال: يا نبي الله! قال: فقال له علي: إن نبي الله قد انطلق نحو بئر ميمون؛ فأدركه. قال: فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار... إلخ الحديث.

فإذا كنت صادقًا في قولك: إن حديث ابن عباس هذا جاء بالطرق المجمع على صحتها؛ فلماذا حذفت هذه الجملة التي تشهد لأبي بكر رضي الله عنه بأنه صاحب النبي ﷺ في الغار؟!

أفلا يصدق عليك أنك كالذين عناهم الله بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾؟! ولم لا؟! وقد كفرتم بما هو أصح منه؛ وهو قوله ﷺ:

«**يا أبا بكر! ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟!**». رواه الشيخان، وهو مخرج في «فقه السيرة» (١٧٣)، وهو تفسير لقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾.

(فأين تذهبون)؟!

وقد يتساءل بعض الناس فيقول: إذا أنكرت الشيعة أحاديث السنة الصحيحة؛ لمخالفتها ما هم عليه من الضلال والمعاداة لسلفنا الصالح - وفي مقدمتهم أبو بكر رضي الله عنه -، فماذا يقولون في هذه الآية الصريحة في الثناء على أبي بكر؟ وهم - بطبيعة الحال - لا يستطيعون إنكارها؛ لأنهم لو فعلوا لم يبق مجال لأحد في كفرهم؟

فأقول: موقفهم من الآية موقف كل الفرق الضالة من نصوص الكتاب المخالفة لأهوائهم، وهو تحريف معانيها؛ كما فعلت اليهود من قبل بالتوراة والإنجيل! فهذا هو كبيرهم يقول في «منهاجه» (ص ١٢٥) - جوابًا عن الآية -:

«لا فضيلة له في الغار؛ لجواز أن يستصحبه حذرًا منه؛ لئلا يظهر أمره...»!!

وقد رد عليه وبسط القول فيه جدًّا: شيخ الإسلام ابن تيمية في «المنهاج» (٤/ ٢٣٩-٢٧٣)؛ فمن شاء زيادة علم وفائدة؛ فليرجع إليه.

٧١ - «**يا أم سلمة! إن عليًّا لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو بمنزلة هارون من موسى؛ غير أنه لا نبي بعدي**».

[موضوع]

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ١٣١)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٦٦/ ١) عن عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي قال: حدثني أبي عن الأعمش عن عباية الأسدي عن ابن عباس عن النبي عليه السلام: أنه قال لأم سلمة... فذكره.

أورده العقيلي في ترجمة داهر هذا. وقال:

«كان ممن يغلو في الرفض، لا يتابع على حديثه». ونحوه قول الذهبي:

«رافضي بغيض، لا يتابع على بلاياه».

قلت: وابنه شر منه. وفي ترجمته أخرج الحديث: ابن عدي (٢٢٢/ ٢)، وعنه ابن عساكر أيضًا (١٢/ ١٠٠/ ٢). وقال ابن عدي - بعد أن ساق له أحاديث أخرى؛ صرح الذهبي بإبطال بعضها -:

«وعامة ما يرويه في فضائل علي، وهو فيه متهم». وقال أحمد:

«ليس بشيء». وكذا قال يحيى. وزاد:

«وما يكتب حديثه إنسان فيه خير»!

(تنبيه): أورد الحديث الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤١) في جملة أحاديث ثلاثة؛ استدل بها على أن قوله ﷺ لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك:

«أنت مني بمنزلة هارون من موسى...» ليس خاصًّا بمورده، استدل على ذلك بالأحاديث المشار إليها؛ وهذا أحدها!

وذلك كله مما يؤكد لكل منصف أن الشيعي - في استدلالاته - إنما يجري على قاعدة: «الغاية تبرر الوسيلة»! ولذلك فهو لا يهمه أن يستدل بما صح إسناده إلى

النبي ﷺ؛ ما دام أنه يحقق غرضه؛ مهما كان واهيًا.

ومن تدليساته: أنه إذا كان الحديث في كتاب من كتب السنة معزوًّا إلى مخرج من المؤلفين؛ يكتفي بعزو الحديث إلى الكتاب الذي أخرج الحديث، مع العناية التامة ببيان الجزء والصفحة - وذلك من تمام التضليل -؛ ولا يذكر من خرجه من المؤلفين؛ لأنه لو فعل لكان كالذين قال الله فيهم: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ﴾!

فهذا الحديث؛ عزاه الشيعي «للكنز» و«منتخبه»، ولم يزد، وهو فيهما معزو للعقيلي! فأعرض الشيعي عن هذا العزو؛ لأنه يدل على ضعف الحديث، ذلك؛ لأن المقصود به كتابه «الضعفاء»!

والحديث الثاني من الأحاديث الثلاثة؛ علقه النسائي - وهو منكر - كما يأتي تحقيقه في الذي بعده بإذن الله تعالى.

٧٢ - «وأما أنت يا علي! فأنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا النبوة».

[منكر بهذا السياق]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٠١/ ١) عن عبد الله بن شبيب: حدثني ابن أبي أويس: حدثني محمد بن إسماعيل: حدثني عبد الرحمن بن أبي بكر عن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر عن أبيه قال:

لما قدمت ابنة حمزة المدينة؛ اختصم فيها علي وجعفر وزيد. فقال رسول الله ﷺ: «قولوا؛ أسمع». فقال زيد: هي ابنة أخي وأنا أحق بها، وقال علي: ابنة عمي وأنا جئت بها، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها عندي، قال:

«**خذها يا جعفر! أنت أحقهم بها**». فقال رسول الله ﷺ:

«**لأقضين بينكم. أما أنت يا زيد! فمولاي وأنا مولاك. وأما أنت يا جعفر! فأشبهت خلقي وخلقي. وأما أنت يا علي...**» الحديث.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته عبد الرحمن بن أبي بكر - وهو ابن أبي مليكة التيمي المدني -؛ ضعفه جماعة. وقال أحمد، والبخاري:

«منكر الحديث». وقال النسائي: «متروك الحديث».

قلت: وهذا إن سلم من عبد الله بن شبيب؛ فإنه واه؛ قال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»؛ كما في «الميزان».

واعلم أن هذه القصة صحيحة ثابتة في «صحيح البخاري» في مواطن - منها: (عمرة القضاء) - من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء ﷺ؛ لكن ليس فيه ذكر المنزلة، وإنما هو بلفظ:

وقال لعلي: «أنت مني وأنا منك».

وكذلك أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ٣٦-٣٧)، والبيهقي في «السنن» (٨/ ٥)، والترمذي أيضًا (٢/ ٢٩٩)؛ إلا أنه لم يسق من القصة إلا قوله هذا لعلي ﷺ؛ ولكنه أشار إليها؛ فقال:

«وفي الحديث قصة».

أخرجوه كلهم من رواية عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به.

ولعبيد الله هذا إسناد آخر؛ فإنه قال: أنبأ إسرائيل عن أبي إسحاق عن هبيرة ابن يريم وهانئ بن هانئ عن علي قال:

لما خرجنا من مكة؛ اتبعتنا ابنة حمزة... الحديث بتمامه، وفيه:

وقال لي: «أنت مني وأنا منك».

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٠). وقال:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وفيه نظر بينته في «الإرواء» (٢١٩٠).

وتابعه جمع عن إسرائيل به؛ وقد خرجتهم في المصدر المذكور آنفًا.

وكل هؤلاء رووه بلفظ:

«أنت مني وأنا منك».

وخالفهم القاسم بن يزيد الجرمي فقال: عن إسرائيل... بلفظ:

«أنت مني بمنزلة هارون، وأنا منك».

ذكره النسائي في «الخصائص» (ص ١٤) معلقًا؛ فقال: رواه القاسم بن يزيد

المخزومي (كذا) عن إسرائيل به.

وتابعه زكريا بن أبي زائدة وغيره عن أبي إسحاق: وحدثني هانئ بن هانئ وهبيرة ابن يريم به.

أخرجه البيهقي.

والخلاصة؛ أن المحفوظ في هذه القصة إنما هو قوله ﷺ:

«أنت مني وأنا منك»، وأن ذكر المنزلة فيه منكر؛ لتفرد الجرمي به دون سائر الثقات من أصحاب إسرائيل، مع عدم معرفتنا لحال الإسناد إليه، ولتفرد عبد الرحمن بن أبي بكر به في حديث عبد الله بن جعفر. والله تعالى ولي التوفيق.

وقد رويت القصة بسياق آخر، وفيه:

«وأما أنت يا علي! فأخي، وأبو ولدي، ومني، وإلي...»!

أخرجه الحاكم (٣/ ٢١٧) من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن أسامة بن زيد عن أبيه أسامة بن زيد... فذكر القصة. وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي!

قلت: وذلك من أوهامهما؛ فإن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم مقرونًا بغيره، ثم هو مدلس؛ وقد عنعنه، فأنى له الصحة؟!

٧٣ - **«والذي بعثني بالحق! ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي»**. قال علي: وما أرث منك يا رسول الله؟! قال: **«ما ورثت الأنبياء من قبلي»**. قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: **«كتاب ربهم وسنة نبيهم. وأنت معي في قصري في الجنة، مع فاطمة ابنتي. وأنت أخي ورفيقي»**. ثم تلا: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾: **المتحابين في الله؛ ينظر بعضهم إلى بعض»**.

[ضعيف]

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١٠٨٥)، وابن عساكر (١٢/ ٦٩/ ١) من طريق عبد المؤمن بن عباد قال: يزيد بن معن عن عبد الله بن شرحبيل (زاد ابن عساكر: عن رجل من قريش) عن زيد بن أبي أوفى قال:

دخلت على رسول الله ﷺ مسجده، فقال:

«أين فلان بن فلان؟». فجعل ينظر في وجوه أصحابه... (فذكر الحديث في المؤاخاة، وفيه) فقال علي: لقد ذهب روحي وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري؛ فإن كان هذا من سخط علي؛ فلك العتبى والكرامة! فقال رسول الله ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عبد المؤمن هذا؛ قال أبو حاتم (٣/ ١/ ٦٦):

«ضعيف الحديث». وقال البخاري (٣/ ٢/ ١١٧):

«لا يتابع على حديثه».

وذكره الساجي، وابن الجارود في «الضعفاء»:

والرجل القرشي؛ لم يسم.

وعبد الله بن شرحبيل - وهو ابن حسنة وهو القرشي -؛ قال ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٨١-٨٢):

«روى عن عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن أزهر. روى عنه الزهري»

وكذا في «التاريخ» للبخاري (٣/ ١/ ١١٧)؛ إلا أنه زاد:

«وسعد بن إبراهيم».

قلت: فقد روى عنه ثلاثة: الزهري وسعد بن إبراهيم ويزيد بن معن - الراوي عنه هذا الحديث -؛ ولكني لم أجد ليزيد هذا ترجمة! لكن قال الحافظ - في ترجمة زيد من «الإصابة» -:

«ولحديثه طرق عن عبد الله بن شرحبيل. وقال ابن السكن: روي حديثه من ثلاث طرق ليس فيها ما يصح. وقال البخاري: لا يعرف سماع بعضهم من بعض، ولا يتابع عليه، رواه بعضهم عن ابن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى، ولا يصح».

والحديث من أحاديث الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤٧،١٤٨)؛ التي ساقها مساق المسلمات كعادته؛ لموافقته لهواه! ولكنه غفل عن دلالته على ما فيه من الموافقة في قوله:

«ما ورثت الأنبياء من قبلي: كتاب ربهم وسنة نبيهم» - لحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «لا نورث، ما تركنا صدقة».

وهذا مما أنكرته الشيعة على الصديق رضي الله عنه، وطعنوا فيه ما شاء لهم هواهم وضلالهم؛ لأنه لم يورث السيدة فاطمة رضي الله عنها؛ عملًا بهذا الحديث المتفق عليه عنه، وقد رواه جمع آخر من الصحابة الكرام رضي الله عنهم مثل: عمر وعثمان وسعد وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعائشة وغيرهم، فانظر المجلد الخامس من «الصحيحة» رقم (٢٠٣٨)؛ الأمر الذي يدل على كذب الشيعة وجهلهم، وفي مقدمتهم ابن المطهر الحلي، فقد زعم في «منهاجه» (ص ٣٥):

أن أبا بكر انفرد بهذا الحديث!

ولقد أحسن الرد عليه وبسط القول فيه شيخ الإسلام ابن تيمية - جزاه الله خيرًا - في «منهاج السنة» في ثمان صفحات كبار (٢/ ١٥٧-١٦٥)، فليراجعه من أحب أن يزداد معرفة بحقيقة ما عليه الشيعة من أكاذيب وضلالات.

ومن ذلك: أنني رأيت الكليني في كتابه «الكافي» - الذي يعتبره الشيعة كـ«صحيح البخاري» عندنا - روى فيه بإسناده (١/ ٣٢) عن أبي عبد الله (هو جعفر بن محمد الصادق رحمه الله) قال:

«إن العلماء ورثة الأنبياء؛ لم يورثوا درهمًا ولا دينارًا؛ وإنما ورثوا أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها؛ فقد أخذ حظًّا وافرًا».

فهذا يؤيد حديث الصديق الأكبر رضي الله عنه، ويؤكد ما تقدم من تحاملهم عليه.

وحديث أبي عبد الله الصادق: هو عندنا مرفوع في «صحيح ابن حبان» وغيره؛ في آخر حديث؛ أوله:

«من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا...»؛ انظر «صحيح الجامع الصغير» (٦٢٩٧).

وقد رواه الكليني في مكان آخر (١/ ٣٤) عن أبي عبد الله مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٧٤ - «قم؛ فما صلحت أن تكون إلا أبا تراب، أغضبت علي حين آخيت بين المهاجرين والأنصار؛ ولم أواخ بينك وبين أحد منهم؟! أما ترضى أن تكون مني بمنزلة

هارون من موسى؛ إلا أنه ليس بعدي نبي؟! ألا من أحبك حف بالأمن والإيمان، ومن أبغضك أماته الله ميتةً جاهليةً، وحوسب بعمله في الإسلام».

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٠٩/ ١-٢): حدثنا محمود بن محمد المروزي: أخبرنا أحمد بن آدم المروزي: أخبرنا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال:

لما آخى النبي ﷺ بين أصحابه المهاجرين والأنصار؛ فلم يؤاخ بين علي بن أبي طالب وبين أحد منهم؛ خرج علي رضي الله عنه مغضبًا؛ حتى أتى جدولًا من الأرض فتوسد ذراعه، فنسف عليه الريح، فطلبه النبي ﷺ حتى وجده، فوكزه برجله فقال له... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته حامد هذا؛ قال الذهبي:

«كذبه الجوزجاني وابن عدي. وعده أحمد بن علي السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث».

والحديث؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١١١). وقال: «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه حامد بن آدم المروزي؛ وهو كذاب».

قلت: وأما الشيعي؛ فأورده (١٤٣) محتجًّا به؛ كعادته في الاحتجاج بالأحاديث الموضوعة!

ثم رأيت للحديث طريقًا أخرى دون قوله:

«أما ترضى....» إلخ: أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٦٠/ ١) من طريق حفص بن جميع: حدثني سماك بن حرب قال:

قلت لجابر: إن هؤلاء القوم يدعونني إلى شتم علي. قال: وما عسيت أن تشتمه به؟! قال: أكنيه بأبي تراب. قال: فوالله، ما كانت لعلي كنية أحب إليه من أبي تراب؛ إن النبي ﷺ آخى بين الناس، ولم يؤاخ بينه وبين أحد، فخرج مغضبًا... الحديث.

لكن حفص بن جميع ضعيف. وقال الساجي:

«يحدث عن سماك بأحاديث مناكير، وفيه ضعف».

٧٥ - «**يا علي! إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي. يا علي! ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا النبوة؟! والذي نفسي بيده! إنك لتذودن عن حوضي يوم القيامة رجالًا، كما يذاد البعير الضال عن الماء، بعصًا معك من العوسج، كأني أنظر إلى مقامك من حوضي**».

[منكر جدًّا]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٩٣) عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن ومحمد ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما جابر بن عبد الله الأنصاري قال: جاءنا رسول الله ﷺ ونحن مضطجعين في المسجد، وفي يده عسيب رطب، فضربنا وقال: «**أترقدون في المسجد؟! إنه لا يرقد فيه أحد**». فأجفلنا، وأجفل معنا علي بن أبي طالب! فقال رسول الله ﷺ: «**تعال يا علي! إنه...**» الحديث.

قلت: وهذا آفته حرام هذا؛ قال الشافعي، وابن معين:

«الحديث عن حرام حرام». وقال ابن حبان:

«كان غاليًا في التشيع، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل». وطول ابن عدي في «الكامل» (١١٠/ ١-١١١/ ٢) ترجمته، وقال في آخرها:

«وعامة أحاديثه مناكير». وساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه؛ هذا أحدها؛ وقال: «وهذا حديث منكر جدًّا».

(تنبيه): هذا الحديث؛ أورده الشيعي في «المراجعات» (ص ١٤٤) دون عزو لأحد أو تخريج؛ خلافًا لعادته؛ إلا قوله في الحاشية:

«كما في الباب ١٧ من ينابيع المودة»!

وهذا من كتب الشيعة!

٧٦ - «**يا علي! أنت أول المؤمنين إيمانًا، وأول المسلمين إسلامًا، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى**».

[منكر]

أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق ٤٩/ ٢)، وابن عساكر (١٢/ ١٠٠/ ١-٢)

من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري - وصي المأمون -: حدثني أمير المؤمنين المأمون: حدثني أمير المؤمنين الرشيد: حدثني أمير المؤمنين المنصور عن أبيه عن جده عن عبد الله ابن عباس قال:

سمعت عمر بن الخطاب؛ وعنده جماعة، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام، فقال عمر:

أما علي؛ فسمعت رسول الله ﷺ يقول فيه ثلاث خصال؛ لوددت أن لي واحدة منهن، فكان إلي أحب مما طلعت عليه الشمس:

كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة؛ إذ ضرب النبي ﷺ بيده على منكب علي فقال له... فذكره.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ ما بين والد المنصور - واسمه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس - وإبراهيم بن سعيد الجوهري، من الملوك العباسيين؛ لا يعرف حالهم في الرواية، مع ما عرف عن المأمون - واسمه عبد الله - من التجهم، والمناداة بخلق القرآن، وامتحان العلماء وتعذيبهم به.

ثم إن الظاهر أن في الإسناد سقطًا بين الرشيد - واسمه هارون - وبين المنصور - واسمه عبد الله -؛ فإن الرشيد يرويه عن أبيه محمد المهدي عن أبيه المنصور. والله أعلم.

ثم إن الجملة الأخيرة من الحديث صحيحة ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما من طرق، ولكنها مستنكرة في هذا السياق؛ لأن المعروف أن النبي ﷺ قالها حينما خرج إلى تبوك!

٧٧ - **(بات علي ليلة خرج رسول الله ﷺ إلى المشركين، على فراشه؛ ليعمي على قريش. وفيه نزلت الآية: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ ﴾).**

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٧٣/ ١) من طريق عبد النور بن عبد الله عن محمد بن المغيرة القرشي عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته عبد النور هذا.

قال العقيلي (ص ٢٦٧):

«كان ممن يغلو في الرفض، لا يقيم الحديث، وليس من أهله».

ثم ساق له حديثًا في زواج فاطمة من علي؛ وقال:

«الحديث بطوله لا أصل له، وضعه عبد النور». وقال الذهبي فيه:

«كذاب». ثم ساق الحديث وكلام العقيلي فيه وفي راويه هذا الكذاب.

ومن طريقه: أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٩٠/ ١) بطوله.

ثم روى ابن عساكر من طريق عباد بن ثابت: حدثني سليمان بن قرم: حدثني عبد الرحمن بن ميمون أبو عبد الله: حدثني أبي عن عبد الله بن عباس به نحوه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ ميمون هذا هو أبو عبد الله البصري الكندي؛ ويقال: القرشي، مولى سمرة؛ ضعيف؛ كما في «التقريب». وقد قال فيه أحمد:

«أحاديثه مناكير».

وابنه عبد الرحمن؛ لم يوثقه غير ابن حبان. وقال الحافظ:

«مقبول».

وسليمان بن قرم سيئ الحفظ يتشيع.

والمعروف عن ابن عباس: ما رواه أبو بلج عن عمرو بن ميمون عنه قال:

شرى علي نفسه، ولبس ثوب النبي ﷺ، ثم نام مكانه... الحديث.

أخرجه الحاكم (٣/ ٤) وغيره، وسبق الكلام عليه تحت الحديث (٤٩٣٢).

وهذا إخبار من ابن عباس أن عليًا رضي الله عنه شرى نفسه، وليس فيه الآية نزلت في شأنه؛ فالفرق بينهما واضح.

فاستدلال الشيعي في «مراجعاته» (ص ٤٥) بحديث الحاكم هذا على أن الآية نزلت فيه؛ لا يخفى ما فيه؛ لا سيما والمعروف في كتب التفسير أنها نزلت في صهيب رضي الله عنه!

راجع الآية في «تفسير ابن كثير» وغيره.

٧٨ - «اسكني؛ فقد أنكحتك أحب أهل بيتي إلي».

[ضعيف]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٥٩)، وابن عساكر (١٢/ ٩١/ ١) من طريقين عن أيوب عن أبي يزيد المدني عن أسماء بنت عميس قالت:

كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ. فلما أصبحنا؛ جاء النبي ﷺ إلى الباب فقال:

«يا أم أيمن! ادعي لي أخي». فقالت: هو أخوك وتنكحه؟! قال:

«نعم؛ يا أم أيمن!». فجاء علي، فنضح النبي ﷺ من الماء، ودعا له، ثم قال:

«ادعي لي فاطمة». فجاءت تعثر من الحياء. فقال لها رسول الله ﷺ... (فذكره).

قالت: ونضح النبي عليها من الماء، ثم رجع رسول الله ﷺ، فرأى سوادًا بين يديه. فقال:

«من هذا؟». فقلت: أنا أسماء. قال:

«أسماء بنت عميس؟». قلت: نعم. قال: «جئت في زفاف ابنة رسول الله ﷺ؟». قلت: نعم. فدعا لي.

قلت: سكت عنه الحاكم ولم يصححه - على خلاف عادته -، ولعل ذلك للخطأ الذي في متنه! وبينه الذهبي بقوله:

«الحديث غلط؛ لأن أسماء كانت - ليلة زفاف فاطمة - بالحبشة».

قلت: ولا أجد في إسناده علة ظاهرة؛ فإن رجاله ثقات؛ إلا أن يكون الانقطاع بين أبي يزيد المدني وأسماء؛ فقد قال في إسناد ابن عساكر:

إن أسماء بنت عميس قالت... وهذا صورته الإرسال. والله أعلم.

(**تنبيه**): أورد الشيعي الحديث في «مراجعاته» (ص ١٤٧) من رواية الحاكم في الموضع الذي نقلته عنه؛ ثم قال:

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» مسلمًا بصحته»!

وهذا كذب مكشوف على الذهبي؛ لأنه وصف الحديث بأنه غلط كما رأيته،

فكيف يقال: إنه سلم بصحته؟!

ولكن مثل هذا الكذب ليس غريبًا عن هذا الشيعي؛ فطالما كشفنا عن أكاذيب أخرى له هي أوضح وأفضح من هذه؛ فراجع على سبيل المثال الحديث (٤٩٣١)؛ تجد تحته عدة أكاذيب له، والعياذ بالله تعالى!!

٧٩- «أنت أخي وصاحبي».

[ضعيف]

أخرجه ابن عبد البر - في ترجمة علي من «الاستيعاب» (٣/ ١٠٩٨) - من طريق حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ وله علتان:

الأولى: الانقطاع بين الحكم - وهو ابن عتيبة الكندي مولاهم - وبين مقسم؛ فإنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث؛ ليس منها هذا.

والأخرى: عنعنة الحجاج - وهو ابن أرطاة -؛ فإنه مدلس.

وقد وجدت له متابعًا؛ لكن الإسناد إليه ضعيف.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٦٩/ ١) من طريق محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه عن شعبة عن الحكم به.

قلت: وعبد الله بن أبي جعفر الرازي؛ قال الحافظ:

«صدوق يخطئ».

وقد روي الحديث بإسناد موضوع بزيادة فيه؛ يأتي بعد حديث.

٨٠ - «بشارة أتتني من عند ربي؛ إن الله لما أراد أن يزوج عليًّا فاطمة؛ أمر ملكًا أن يهز شجرة طوبى، فهزها، فنثرت رقاقًا - يعني: صكاكًا -، وأنشأ الله ملائكة التقطوها، فإذا كانت القيامة ثارت الملائكة في الخلق، فلا يرون محبًّا لنا - أهل البيت - محضًا؛ إلا دفعوا إليه منها كتابًا: براءة له من النار؛ من أخي وابن عمي وابنتي، فكاك رقاب رجال ونساء من أمتي من النار».

[موضوع]

أخرجه الخطيب (٤/ ٢١٠) من طريق عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي: حدثنا أبو علي أحمد بن صدقة البيع: حدثنا عبد الله بن داود بن قبيصة الأنصاري: حدثنا موسى ابن علي: حدثنا قنبر بن أحمد بن قنبر مولى علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن كعب بن نوفل عن بلال بن حمامة قال:

خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم ضاحكًا مستبشرًا. فقام إليه عبد الرحمن بن عوف فقال: ما أضحكك يا رسول الله؟! قال... فذكره. وقال:

«رجاله - ما بين بلال وعمر بن محمد -؛ كلهم مجهولون».

قلت: ساقه في ترجمة أحمد بن صدقة هذا. وقال فيه الذهبي:

«تكلم فيه، ولا أعرفه».

وزاد عليه الحافظ؛ فساق إسناده بهذا الحديث؛ إلا أنه لم يسق لفظه، فقال:

«فذكر حديثًا ركيك اللفظ في تزويج علي من فاطمة».

وذكره في ترجمة بلال بن حمامة - من القسم الرابع من «الإصابة» - وقال:

«فرق أبو موسى بينه وبين بلال المؤذن. والحديث واه جدًّا، ولو ثبت لكان هو بلال بن رباح المؤذن».

وقال الذهبي في ترجمة قنبر مولى علي:

«لم يثبت حديثه. قال الأزدي: يقال: كبر حتى كان لا يدري ما يقول أو يروي؟! قلت: قل ما روى».

قلت: ولا أدري لم لم يصرح الحافظ بوضع الحديث؟! فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة! وقد أوردوا مثله - بل دونه - في الموضوعات؛ فانظر الحديث (٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) من «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة».

والحديث؛ عزاه الشيعي (ص ١٤٦) لأبي بكر الخوارزمي - نقلًا عن «الصواعق»، وكفى!!

٨١ - **«يا علي! أنت أخي، وصاحبي، ورفيقي في الجنة».**

[موضوع]

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٢/ ٢٦٨)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ٧١/ ٢) عن عثمان بن عبد الرحمن: حدثنا محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعًا.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته عثمان بن عبد الرحمن - وهو القرشي الوقاصي -؛ قال الحافظ:

«متروك، وكذبه ابن معين».

قلت: وقال صالح بن محمد الحافظ:

«كان يضع الحديث».

قلت: وقد روي بإسناد آخر خير من هذا؛ دون الزيادة في آخره، وقد مضى قبل حديث.

٨٢- **«ألا أرضيك يا علي؟» قال: بلى يا رسول الله! قال: «أنت أخي ووزيري؛ تقضي ديني، وتنجز موعدي، وتبرئ ذمتي. فمن أحبك في حياة مني؛ فقد قضى نحبه. ومن أحبك في حياة منك بعدي؛ ختم الله له بالأمن والإيمان. ومن أحبك بعدي ولم يرك؛ ختم الله له بالأمن والإيمان، وأمنه يوم الفزع الأكبر. ومن مات وهو يبغضك يا علي؛ مات ميتة جاهلية، يحاسبه الله بما عمل في الإسلام».**

[ضعيف]

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٠٥/ ٢): حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة: أخبرنا محمد بن يزيد - هو أبو هشام الرفاعي -: أخبرنا عبد الله بن محمد الطهوي عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال:

بينما أنا مع النبي ﷺ في ظل بالمدينة، وهو يطلب عليًّا رضي الله عنه؛ إذ انتهينا إلى حائط، فنظرنا فيه، فنظر إلى علي وهو نائم في الأرض وقد اغبر. فقال:

«لا ألوم الناس، يكنونك أبا تراب».

فلقد رأيت عليًّا تغير وجهه، واشتد ذلك عليه! فقال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ من دون مجاهد ضعفاء - على خلاف في ابن أبي شيبة.

غير عبد الله بن محمد الطهوي؛ فلم أجد له ترجمة.

وقصر الهيثمي؛ فقال في «المجمع» (٩/ ١٢١):

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه»!

ثم ذكره من حديث علي نحوه. وقال:

«رواه أبو يعلى، وفيه زكريا الأصبهاني، وهو ضعيف»!

ثم وقفت على إسناد أبي يعلى؛ فتبين أن في «المجمع» خطأ:

فقد أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٧٩/ ٢) من طريق أبي يعلى - وهذا في «مسنده» (١/ ٤٠٢/ ٢٦٨) -: أخبرنا سويد بن سعيد: أخبرنا زكريا بن عبد الله بن يزيد الصهباني عن عبد المؤمن عن أبي المغيرة عن علي...

فهو الصهباني؛ وليس الأصبهاني،

وعلى الصواب وقع في «الميزان» و«اللسان». وقالا:

«قال الأزدي: منكر الحديث».

لكن من فوقه لم أعرفهما.

وسويد بن سعيد؛ كان عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه.

وأخرج ابن عساكر (١٢/ ٧٠/ ١) من طريق الخطيب بسنده عن أبي يحيى التيمي إسماعيل بن إبراهيم عن مطير أبي خالد عن أنس بن مالك قال:

كنا إذا أردنا أن نسأل رسول الله ﷺ؛ أمرنا علي بن أبي طالب أو سلمان الفارسي أو ثابت بن معاذ الأنصاري؛ لأنهم كانوا أجرأ أصحابه على سؤاله. فلما نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾، وعلمنا أن رسول الله ﷺ نعيت إليه نفسه؛ قلنا لسلمان: سل رسول الله ﷺ: من نسند إليه أمورنا ويكون مفزعنا، ومن أحب الناس إليه؟ فلقيه فسأله، فأعرض عنه. ثم سأله، فأعرض عنه. فخشي سلمان أن يكون رسول الله ﷺ قد مقته ووجد عليه. فلما كان بعد لقيه؛ قال:

«**يا سلمان! يا عبد الله! ألا أحدثك عما كنت تسألني؟**» فقال: يا رسول الله! إني خشيت أن تكون قد مقتني ووجدت علي! قال:

«كلا يا سلمان! إن أخي، ووزيري، وخليفتي في أهل بيتي، وخير من تركت بعدي - يقضي ديني، وينجز موعدي -: علي بن أبي طالب». وقال الخطيب:

«مطير هذا مجهول».

قلت: بل هو معروف، ولكن بالضعف؛ وهو مطير بن أبي خالد، ترجمه ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٣٩٤) برواية جمع عنه؛ منهم ابنه موسى بن مطير. ثم روى عن أبي زرعة أنه قال فيه:

«ضعيف الحديث». وعن أبيه:

«متروك الحديث».

ووقع في «الميزان» و«اللسان»: (مطهر بن أبي خالد)!

والظاهر أنه تحريف من بعض النساخ أو الطابعين. ويؤيده أن الحافظ قال:

«قلت: وهو والد موسى بن مطين (كذا) الآتي ذكره».

قلت: ووالد موسى: هو (مطير)، وليس (مطهرًا)، ولا (مطينًا)!

وعلى الصواب ذكره الحافظ في المكان الذي أشار إليه.

ووقع في سند الحديث: (مطير أبي خالد)! فإن لم يكن سقط من الأصل لفظة (ابن)؛ فأبو خالد هو كنية مطير أيضًا كأبيه. والله أعلم.

ثم إن أبا يحيى التيمي - إسماعيل بن إبراهيم - ضعيف أيضًا؛ كما في «التقريب».

وهذا الحديث؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١١٣) من حديث سلمان نفسه نحوه بلفظ:

«فإن وصيي، وموضع سري، وخير من أترك بعدي...» والباقي مثله وقال:

«رواه الطبراني، وفي إسناده ناصح بن عبد الله، وهو متروك».

أورد الشيعي حديث الطبراني هذا، وأتبعه بقوله (ص ٢٢٥):

«وهذا نص في كونه الوصي، وصريح في أنه أفضل الناس بعد النبي، وفيه من الدلالة الالتزامية - على خلافته ووجوب طاعته - ما لا يخفى على أولي الألباب»!

وأقول: أولو الألباب يقولون: أثبت العرش ثم انقش! فالحديث ضعيف جدًّا، بل هو موضوع؛ فقد ثبت من طرق عن علي رضي الله عنه:

أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر؛ كما في «البخاري» وغيره. ولكن الشيعي وأصحابه يكابرون ويجحدون!!

ثم رأيت الحديث هذا؛ قد أورده السيوطي في «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١/ ١٨٥) من طريق جعفر بن أحمد عن مطر عن أنس وقال:

«مطر متروك. وجعفر تكلموا فيه».

ثم أورده من طريق أخرى عن أنس؛ وحكم بوضعها.

وأورده من حديث سلمان أيضًا من طريق أخرى عنه؛ وأعله بقوله:

«قال عبد الغني بن سعيد: رواته مجهولون وضعفاء. وإسماعيل بن زياد متروك».

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨) من طريق قيس بن ميناء عن سلمان به مختصرًا؛ بفلظ: «**وصيي علي بن أبي طالب**».

أورده في ترجمة قيس هذا. وقال:

«كوفي لا يتابع على حديثه، وكان له مذهب سوء».

وساق له الذهبي هذا الحديث. وقال: «كذب».

وأقره الحافظ في «اللسان»، والسيوطي في «اللآلىء» (١/ ١٨٥-١٨٦).

وقد روي حديث الوصية - بأتم من هذا - من حديث بريدة، وسيأتي برقم (٤٩٦٢).

(تنبيه آخر): حديث علي المتقدم من رواية أبي يعلى - التي فيها تلك العلل التي تستوجب أنه شديد الضعف -؛ قد ذكره في «كنز العمال» (٦/ ٤٠٤/ ٦١٢٧) من رواية أبي يعلى، وقال:

«قال البوصيري: رواته ثقات»!

وهو خطأ ظاهر؛ إما من البوصيري أو عليه!

وقد استغله الشيعي (ص ٢٣١)؛ فاعتمده!

٨٣ - «ادعوا لي أخي». يعني: عليًّا. قاله في مرض موته ﷺ.

[موضوع]

أخرجه ابن سعد (٢/ ٢٦٣ - بيروت): أخبرنا محمد بن عمر: حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ في مرضه... فذكره. قال:

فدعي له علي، فقال: «ادن مني». فدنوت منه، فاستند إلي، فلم يزل مستندًا إلي، وإنه ليكلمني حتى إن بعض ريق النبي ﷺ ليصيبني. ثم نزل برسول الله ﷺ، وثقل في حجري، فصحت: يا عباس! أدركني فإني هالك! فجاء العباس، فكان جهدهما جميعًا أن أضجعاه.

قلت: وهذا إسناد موضوع؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - كذاب؛ كما تقدم مرارًا.

وعبد الله بن محمد بن عمر العلوي مقبول؛ كما في «التقريب».

وأما أبوه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب؛ فثقة.

لكن روايته عن جده مرسلة؛ كما قال الحافظ. وقال في «الفتح» (٨/ ١٠٧):

«فيه انقطاع؛ مع الواقدي، وهو متروك، وعبد الله فيه لين».

واكتفى الشيعي في هذا الحديث - كعادته - بعزوه لابن سعد؛ وكفى!!

وروي من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ - وهو في بيتها لما حضره الموت -:

«ادعوا لي حبيبي». فدعوت له أبا بكر. فنظر إليه، ثم وضع رأسه. ثم قال:

«ادعوا لي حبيبي». فدعوا له عمر. فلما نظر إليه، وضع رأسه.

ثم قال: «ادعوا لي حبيبي». فقلت: ويلكم ادعوا له علي بن أبي طالب، فوالله ما يريد غيره. فلما رآه أفرد الثوب الذي كان عليه، ثم أدخله فيه، فلم يزل يحتضنه حتى قبض ويده عليه.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٦٣/ ٢) من طريق الدارقطني بسنده عن إسماعيل

ابن أبان: أخبرنا عبد الله بن مسلم الملائي عن أبيه عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة... وقال:

«قال الدارقطني: تفرد به مسلم؛ وهو غريب من حديث ابنه. تفرد به إسماعيل».

قلت: وهو ابن أبان الوراق؛ وهو ثقة، وليس هو الغنوي المتهم بالكذب.

لكن عبد الله بن مسلم الملائي؛ لم أجد له ترجمة، وقد ذكره الحافظ المزي في الرواة عن أبيه، وهو غير عبد الله بن مسلم المكي الضعيف.

وأما أبوه مسلم الملائي - وهو ابن كيسان الأعور -؛ فهو متروك؛ كما قال النسائي وغيره.

قلت: وهذا من أكاذيبه - أو على الأقل: من أوهامه الفاحشة -؛ فقد خالفه عبد الله بن عون الثقة الثبت؛ رواه عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال:

ذكروا عند عائشة أن عليًّا كان وصيًّا! فقالت: متى أوصى إليه؟! فقد كنت مسندته إلى صدري - أو قالت: حجري -، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري وما شعرت أنه مات، فمتى أوصى إليه؟!

أخرجه البخاري (٢/ ١٨٥)، ومسلم (٥/ ٧٥)، وأحمد (٦/ ٣٢).

قلت: فهذا يبطل حديث مسلم الملائي، وكذلك حديث الواقدي؛ إلا أن هذا ليس فيه التصريح بأنه ﷺ مات وهو مستند إلى علي رضي الله عنه.

وأما رواية الشيعي هذا الحديث بلفظ:

فقال: «ادن مني»، فدنا منه إليه، فلم يزل كذلك وهو يكلمه حتى فاضت نفسه الزكية ! فقوله:

«حتى فاضت نفسه الزكية»! من زياداته ودسائسه لتأييد مذهبه! نسأل الله السلامة!

ونحو حديث الواقدي: ما روته أم موسى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت:

والذي أحلف به! إن كان علي لأقرب الناس عهدًا برسول الله ﷺ، عدنا رسول الله ﷺ غداة وهو يقول: «جاء علي؟ جاء علي؟» (مرارًا). فقالت فاطمة: كأنك بعثته

في حاجة. قالت: فجاء بعد. قالت أم سلمة: فظننت أن له إليه حاجة، فخرجنا من البيت، فقعدنا عند الباب؛ وكنت من أدناهم إلى الباب، فأكب عليه رسول الله ﷺ، وجعل يساره ويناجيه، ثم قبض رسول الله ﷺ من يومه ذلك، فكان علي أقرب الناس عهدًا.

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ٢٨-٢٩)، والحاكم (٣/ ١٣٨-١٣٩)، وأحمد، وابنه (٦/ ٣٠٠)، وابن عساكر من طريق مغيرة عن أم موسى. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: وفيه نظر من وجهين:

الأول: أن أم موسى هذه، لم تثبت عدالتها وضبطها. وقد أوردها الذهبي نفسه في «فصل النسوة المجهولات» من «الميزان»، وقال فيها:

«تفرد عنها مغيرة بن مقسم. قال الدارقطني: يخرج حديثها اعتبارًا».

ولذلك لم يوثقها الحافظ في «التقريب» بل قال فيها:

«مقبولة». يعني: عند المتابعة.

وأما قول الهيثمي (٩/ ١١٢) - بعد أن عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني-:

«ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير أم موسى، وهي ثقة»!

أقول: فهذا من تساهله؛ لأن عمدته في مثل هذا التوثيق إنما هو ابن حبان، وهو مشهور بالتساهل في التوثيق، كما ذكرناه مرارًا.

والآخر: أن المغيرة - وهو ابن مقسم الضبي - وإن كان ثقة متقنًا؛ إلا أنه كان يدلس؛ كما قال الحافظ، وقد عنعنه.

فهذا لو صح عن أم سلمة؛ لأمكن التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح؛ بحمل قول أم سلمة: (الناس) على الرجال؛ فلا ينافي ذلك أن يخرج علي بعد مناجاة الرسول ﷺ إياه، وأن تتولى أمره عائشة رضي الله عنها، ويموت ﷺ وهي مسندته إلى صدرها؛ وهذا ظاهر جدًّا.

وفي الباب حديث آخر أنكر من هذا، سيأتي برقم (٦٦٢٧).

٨٤ - «أوحى الله عز وجل - ليلة المبيت على الفراش - إلى جبرائيل وميكائيل: إني آخيت بينكما، وجعلت عمر أحدكما أطول من عمر الآخر، فأيكما يؤثر صاحبه بالحياة؟! فاختار كلاهما الحياة. فأوحى الله إليهما: ألا كنتما مثل علي بن أبي طالب! آخيت بينه وبين محمد ﷺ، فبات على فراشه ليفديه بنفسه ويؤثره بالحياة!! اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه. فنزلا، فكان جبريل عند رأسه، وميكائيل عند رجليه، وجبرائيل ينادي: بخ بخ! من مثلك يا ابن أبي طالب؟! يباهي الله بك الملائكة! وأنزل الملائكة! وأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾». الحديث.

[موضوع]

قال الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤٨):

«أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم». وذكره الإمام فخرالدين الرازي في تفسير هذه الآية من سورة البقرة (ص ١٨٩) من الجزء الثاني من «تفسيره الكبير» مختصرًا»!!

وأقول:

أولًا: إن لوائح الوضع على هذا الحديث ظاهرة بينة؛ لا تخفى على أحد أوتي فهمًا وبصيرة، فما فائدة ذكر الفخر الرازي إياه في «تفسيره»؛ وهو محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة؟! وهو في ذلك مثل «الإحياء» للغزالي!

وثانيًا: فإن قوله: «أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم...»! تعبير يدل على جهله بهذا العلم؛ فإن أصحاب «السنن» عند أهل المعرفة به هم غير أصحاب «المسانيد»! وغالب الظن أن المقصود بهذا التعبير التعمية والتضليل؛ وإلا فمن هم هؤلاء؟!

وأصحاب «السنن الأربعة»، وكذلك أصحاب «المسانيد» - عندنا معشر أهل السنة - مع أن كتبهم لا تخلو من أحاديث ضعيفة؛ فهي أرفع من أن تسود بمثل هذا الحديث البين بطلانه! فالله المستعان.

٨٥ - **(أنا عبد الله، وأخو رسول الله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب، آمنت قبل الناس سبع سنين).**

[موضوع]

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ٣)، والحاكم (٣/ ١١١-١١٢) من طريق المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله قال: قال علي... فذكره.

قلت: وبيض له الحاكم؛ فلم يذكر فيه شيئًا!

لكن الذهبي أفاد في «تلخيصه» أنه قال:

«صحيح على شرط الشيخين»! ثم تعقبه بقوله:

«كذا قال، و[ليس] هو على شرط واحد منهما، بل ولا هو بصحيح، بل حديث باطل؛ فتدبره. وعباد؛ قال ابن المديني: ضعيف». وقال في ترجمته من «الميزان»:

«وهذا كذب على علي رضي الله عنه».

وصدق رحمه الله، وآفته عباد هذا؛ فقد قال البخاري:

«فيه نظر».

والحديث؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات».

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١/ ١٦٦) بطائل!

ثم روى الحاكم، وابن عساكر (١٢/ ٦٣/ ١) من طريق شعيب بن صفوان عن الأجلح عن سلمة بن كهيل عن حبة بن جوين عن علي قال:

عبدت الله مع رسول الله ﷺ سبع سنين؛ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة. سكت عنه الحاكم! وقال الذهبي:

«وهذا باطل؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي إليه؛ آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي؛ قبله بساعات أو بعده بساعات، وعبدوا الله مع نبيه؛ فأين السبع سنين؟! ولعل السمع أخطأ؛ فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين؛ ولم يضبط الراوي. ثم حبة شيعي جبل، قد قال ما يعلم بطلانه من أن عليًا شهد معه صفين ثمانون بدريًا! وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال: هو غير ثقة. وشعيب

والأجلح متكلم فيهما».

قلت: ومثله وأنكر منه: ما أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ٣) قال: أخبرنا علي بن المنذر (الأصل: نذر) الكوفي قال: أخبرنا ابن فضيل قال: أخبرنا الأجلح عن عبد الله بن [أبي] الهذيل عن علي رضي الله عنه قال:

ما أعرف أحدًا من هذه الأمة عبد الله - بعد نبينا - غيري، عبدت الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة تسع سنين!.

قلت: ورجال إسناده ثقات كلهم؛ لكن من دون ابن أبي الهذيل كلهم من الشيعة. والأجلح منهم متكلم فيه؛ كما تقدم عن الذهبي، فلعله هو العلة. والله أعلم.

والطرف الأول من حديث الترجمة؛ قد روي بإسناد صحيح مرسل، وهو الآتي قريبًا برقم (٤٩٥٠).

٨٦ - **(كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ: إن الله يقول: ﴿أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾؛ والله! لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله! لئن مات أو قتل؛ لأقاتلن على ما قاتل عليه حتى أموت، والله! إني لأخوه، ووليه، وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني؟!).**

[منكر]

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ١٣)، والحاكم (٣/ ١٢٦)، وابن عساكر (١٢/ ٧٩/ ٢) من طريق أسباط بن نصر عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال... فذكره.

قلت: وسكت عليه الحاكم والذهبي؛ ولعل ذلك لظهور علته، وهي تنحصر في سماك، أو في الراوي عنه: أسباط.

أما الأول؛ فلأنه وإن كان ثقة؛ فقد تكلموا في روايته عن عكرمة خاصة، فقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخرة، فكان ربما يلقن».

وأما الآخر؛ فقال الحافظ:

«صدوق، كثير الخطأ، يغرب».

(تنبيه): أورد الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٤٨) طرفًا من هذا الحديث، وعزاه للحاكم؛ وقال:

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه»؛ مسلمًا بصحته»!!

قلت: وهذا من تدليساته الكثيرة؛ فإن الذهبي سكت عليه، والحاكم نفسه لم يصرح بصحة إسناده - على خلاف عادته -، وإنما سكت عليه أيضًا، فتنبه!!

ثم رأيته أفصح بالكذب فقال (ص ٢٢٢) - بعد أن ذكر طرفه الأول والأخير منه -:

«هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي، أخرجها الحاكم في صفحة (١٢٦)، من الجزء (٣) من «المستدرك» بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم، واعترف الذهبي في «تلخيصه» بذلك»!!

٨٧ - (أنشدكم الله! هل فيكم أحد آخى رسول الله ﷺ بينه وبينه - إذ آخى بين المسلمين - غيري؟ قالوا: اللهم! لا).

[موضوع]

أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١٠٩٨) من طريق زياد بن المنذر عن سعيد بن محمد الأزدي عن أبي الطفيل قال:

لما احتضر عمر؛ جعلها شورى بين علي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن ابن عوف وسعد. فقال لهم علي... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته زياد بن المنذر؛ قال الحافظ:

«رافضي؛ كذبه يحيى بن معين».

وسعيد بن محمد الأزدي؛ لم أجد من ذكره، وإني لأخشى أن يكون هو محمد بن سعيد الأسدي - ويقال: الأزدي -؛ وهو المصلوب بالزندقة؛ فقد قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه، فيكون هذا الوجه من تلك الوجوه؛ قلبه - تعمية لأمره - هذا الرافضي الكذاب. والله أعلم.

والحديث؛ احتج به الشيعي، وعزاه لابن عبد البر؛ وكفى!!

ثم وجدت للحديث طريقين آخرين:

الأول: عن يحيى بن المغيرة الرازي: حدثنا زافر عن رجل عن الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الكناني قال:

كنت على الباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليًّا يقول:

بايع الناس أبا بكر؛ وأنا - والله! - أولى بالأمر منه وأحق منه، فسمعت وأطعت؛ مخافة أن يرجع الناس كفارًا، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف! ثم بيع الناس عمر، وأنا - والله! - أولى بالأمر منه وأحق به منه، فسمعت وأطعت؛ مخافة أن يرجع الناس كفارًا، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف! ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان! إذن أسمع وأطيع؛ إن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم؛ لا يعرف لي فضلًا عليهم في الصلاح، ولا يعرفونه لي، كلنا فيه شرع سواء، وايم الله... ثم قال: نشدتكم الله أيها النفر! جميعًا: أفيكم أحد آخى رسول الله ﷺ غيري؟ قالوا: اللهم! لا. ثم قال: نشدتكم الله... أفيكم أحد له مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله ﷺ؟ قالوا: لا... الحديث.

أخرجه العقيلي في ترجمة الحارث هذا من «الضعفاء» (ص ٧٤-٧٥)، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/ ١٧٤/ ٢-١٧٥/ ١). وقالا:

«فيه رجلان مجهولان: رجل لم يسمه زافر، والحارث بن محمد».

ثم ساقه من طريق آخر عن محمد بن حميد قال: حدثنا زافر: حدثنا الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عن علي... فذكر الحديث نحوه. قال العقيلي:

«وهذا عمل محمد بن حميد، أسقط الرجل؛ أراد أن يجود الحديث. والصواب ما قال يحيى بن المغيرة ويحيى ثقة وهذا الحديث لا أصل له عن علي».

وقال الذهبي - عقب قول العقيلي: «أراد أن يجوده» -:

«قلت: فأفسده، وهو خبر منكر». ثم ساقه بتمامه إلا قليلًا من آخره؛ فقال:

«وذكر الحديث؛ فهذا غير صحيح، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا»

قلت: وقال الحافظ في «اللسان»:

«ولعل الآفة في هذا الحديث من زافر».

قلت: وهو ابن سليمان القهستاني؛ قال الحافظ:

«صدوق كثير الأوهام».

قلت: وسواء كانت الآفة منه أو ممن فوقه؛ فلا شك في أن الحديث موضوع لا أصل له؛ كما صرح بذلك العقيلي، وأشار إلى ذلك الذهبي بتبرئته عليًا رضي الله عنه من قوله.

وكذلك جزم بوضعه الحافظ ابن عساكر، واستدل على ذلك ببعض فقراته؛ كما يأتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

والطريق الآخر: عن مثنى أبي عبد الله عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة وهبيرة. وعن العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عباد ابن عبد الله الأسدي. وعن عمرو بن واثلة قالوا:

قال علي بن أبي طالب يوم الشورى... فذكر الحديث نحوه بطوله.

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١٧٤/ ١-٢). وقال:

«وفي هذا الحديث ما يدل على أنه موضوع؛ وهو قوله: «وصلى القبلتين»؛ وكل أصحاب الشورى قد صلى القبلتين. وقوله: «أفنيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة؟» - وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة».

قلت: ولعل آفة هذه الطريق: المثنى هذا؛ فإني لم أجد له ترجمة.

٨٨ - (أنا عبد الله وأخو رسوله).

[ضعيف]

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٣): أخبرنا خلف بن الوليد الأزدي: أخبرنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة: حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن البهي قال:

لما كان يوم بدر؛ برز عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة، فخرج إليهم حمزة ابن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب وعبيدة بن الحارث فبرز شيبة لحمزة، فقال له

شيبة: من أنت؟ فقال: أنا أسد الله ورسوله. قال: كفء كريم؛ فاختلفا ضربتين، فقتله حمزة. ثم برز الوليد لعلي فقال: من أنت؟... فذكره. فقتله علي. ثم برز عتبة لعبيدة ابن الحارث، فقال عتبة: من أنت؟ قال: أنا الذي في الحلف. قال: كفء كريم، فاختلفا ضربتين أوهن كل منهما صاحبه، فأجاز حمزة وعلي على عتبة.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ وإنما علته الإرسال؛ فإن البهي هذا أورده الحافظ في فصل الألقاب من «التهذيب»؛ وقال:

«هو عبد الله بن يسار، مولى مصعب بن الزبير».

والصواب حذف قوله: «ابن يسار»، كما فعل الخزرجي؛ فإنهم لم يوردوه منسوبًا إلى أبيه، وإنما فيمن لم ينسب إلى أبيه؛ فقال الحافظ هناك:

«عبد الله البهي مولى مصعب بن الزبير أبو محمد، يقال اسم أبيه: يسار. روى عن عائشة وفاطمة بنت قيس و...».

وروى توثيقه عن ابن سعد، وابن حبان، وأخرج له مسلم. وعن أبي حاتم أنه قال فيه:

«لا يحتج بالبهي، وهو مضطرب الحديث». وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطئ».

٨٩ - (لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن تكون لي خصلة منها؛ أحب إلي من أن أعطى حمر النعم: تزوجه فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ - يحل له فيه ما يحل له -، والراية يوم خيبر).

[ضعيف جدًا]

أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٥)، وابن عساكر (١٢/ ٨٧/ ٢) من طريق علي بن عبد الله بن جعفر المديني: حدثنا أبي: أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه... فذكره. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»!

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل المديني عبد الله بن جعفر؛ ضعيف». وقال في «الميزان»:

«متفق على ضعفه. وقال ابن المديني: أبي ضعيف. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدًّا. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: واه. وقال ابن حبان: هو الذي روى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا: «**الديك الأبيض صديقي، وصديق صديقي، وعدو عدوي**».

قلت: لكن تزوجه بفاطمة وحمله الراية؛ فمتواتر في دواوين السنة.

والحديث؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٢١). وقال:

«رواه أبو يعلى في «الكبير»[1]؛ وفيه عبد الله بن جعفر بن نجيح، وهو متروك».

وأما الشيعي؛ فعزاه في حاشية (ص ١٤٩) للحاكم وأبي يعلى؛ ولم يكشف عن علته كما هي عادته! بل زاد على ذلك، فقال في صلب الكتاب بأنه:

«حديث صحيح على شرط الشيخين»!

وهذا كذب مفضوح عند كل من له علم بتراجم الرواة؛ فإن عبد الله بن جعفر هذا - مع ضعفه الشديد - لم يخرج له الشيخان.

وسهيل بن أبي صالح؛ لم يخرج له البخاري. أفلا نجعل لعنة الله على الكاذبين؟!

ومن تدليسات هذا الشيعي - إن لم نقل: من أكاذيبه -؛ قوله عطفًا على عزوه المشار إليه آنفًا:

«وأخرجه بهذا المعنى - مع قرب الألفاظ -: أحمد بن حنبل من حديث عبد الله ابن عمر (ص ٢٦) من الجزء الثاني من (مسنده)»!!

وكشفًا عن تدليسه؛ أقول:

أولًا: إن لفظ حديث ابن عمر بعيد جدًّا عن لفظ حديث الترجمة في الخصلة الثانية؛ فإن أحمد أخرجه في المكان الذي أشار إليه من طريق هشام بن سعد عن عمر ابن أسيد عن ابن عمر قال:

كنا نقول في زمن النبي ﷺ: رسول الله خير الناس، ثم أبو بكر، ثم عمر، ولقد أوتي

---

(١) وهو في «المقصد العلي» (١٣٢٩)، ورمز له بـ: (ك)؛ يعني: في «الكبير».

ابن أبي طالب ثلاث خصال؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم...».

قلت: فذكرها؛ إلا أنه قال في الخصلة الثانية:

«وسد الأبواب إلا بابه في المسجد».

فتأمل كم الفرق بين هذا اللفظ ولفظ الترجمة:

وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ؛ يحل له فيه ما يحل له؟!

هذا الفرق في اللفظ؛ فما بالك في المعنى، وهو مقصود الألفاظ؟!

ثانيًا: في حديث ابن عمر هذا ما لا يؤمن به الشيعة؛ وهو أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر، ويجادلون في ذلك مجادلة كبيرة بالباطل، ويرتكبون في سبيل ذلك كل سهل ووعر، ويعرضون عن الأحاديث الصحيحة - كحديث ابن عمر هذا - إلى الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة - كحديث عمر هذا، وما قبله من الأحاديث وما يأتي -.

فما أشبه هذا الشيعي وأمثاله الذين يأخذون من النص ما يوافق أهواءهم، ويدعون منه ما يخالفهم، فما أشبههم بمن خاطبهم الله تعالى بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾!

ومن تدليساته أيضًا؛ قوله عطفًا على ما سبق:

«ورواه عن كل من عمر وابنه عبد الله؛ غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة»!

فأقول: ليس له عن عمر إلا تلك الطريق الواهية، ولا عن ابن عمر إلا تلك الطريق المذكورة؛ وهي جيدة. وقال الهيثمي فيه:

«رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال (الصحيح)»!

وأقول: هشام بن سعد؛ وإن أخرج له مسلم؛ ففي حفظه ضعف يسير، وهو حسن الحديث. ولذلك حسن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه هذا في «الفتح» (٧/ ١٣).

لكن له شواهد كثيرة تؤيد صحة هذه الخصلة في حديث ابن عمر.

وقد جمع الحافظ بينها وبين قوله ﷺ: «لا يبقين في المسجد باب إلا سد؛ إلا باب أبي بكر» أخرجه البخاري، فراجعه في «فتح الباري».

٩٠ - (ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه).

[ضعيف جدًا]

أخرجه الحاكم (٣/ ١١٦-١١٧) من طريق مسلم الملائي عن خيثمة بن عبد الرحمن قال:

سمعت سعد بن مالك وقال له رجل: إن عليًّا يقع فيك؛ أنك تخلفت عنه، فقال سعد: والله! إنه لرأي رأيته؛ وأخطأ رأيي، إن عليًّا أعطي ثلاثًا؛ لأن أكون أعطيت إحداهن أحب إلي من الدنيا وما فيها...

قلت: فذكر قصة غدير (خم) مختصرًا؛ وفيه قوله ﷺ:

«**اللهم! من كنت مولاه فعلي مولاه، وال من والاه، وعاد من عاداه**»، وقصة دعائه له من الرمد، وفتح علي خيبر، ثم قال في الثالثة:

وأخرج رسول الله ﷺ عمه العباس وغيره من المسجد. فقال له العباس: تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك، وتسكن عليًّا؟! فقال... فذكره.

قلت: سكت عنه الحاكم؛ وكأنه لظهور علته. وقال الذهبي في «تلخيصه»:

«سكت الحاكم عن تصحيحه، ومسلم متروك».

وأما الشيعي؛ فقال بكل وقاحة (ص ١٥٠): «حديث صحيح»!

وزاد على ذلك، فقال في الحاشية - بعد أن عزاه للحاكم -:

«وهذا الحديث في صحاح السنن، وقد أخرجه غير واحد من أثبات السنة وثقاتها»!!

والحديث؛ قد روي من طريق أخرى نحوه، وقد مضى برقم (٤٤٩٥).

٩١ - «أما بعد؛ فإني أمرت بسد هذه الأبواب؛ إلا باب علي وقال فيه قائلكم. وإني - والله! - ما سددت شيئًا ولا فتحته؛ ولكني أمرت بشيء فاتبعته».

[ضعيف]

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص ٩)، وأحمد (٤/ ٣٦٩)، ومن طريقه الحاكم (٣/ ١٢٥)، وكذا ابن عساكر (١٢/ ٩٢/ ٢) من طريق محمد بن جعفر: حدثنا عوف عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم قال:

كان لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ أبواب شارعة في المسجد. قال: فقال يومًا: «**سدوا هذه الأبواب إلا باب علي**». قال: فتكلم في ذلك الناس. قال: فقام رسول الله ﷺ، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال... فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»!

وأما الذهبي؛ فلم يوافقه ولا خالفه، كما هي عادته؛ وإنما قال:

«رواه عوف عن ميمون أبي عبد الله»!

قلت: ولعله لم يكن مستحضرًا لحال ميمون هذا، أو لم يعرفه؛ لأن في طبقته جماعة؛ كل منهم يسمى ميمونًا، فأشار الذهبي إلى أن راوي هذا الحديث إنما هو ميمون الذي روى عنه عوف.

والواقع: أن ميمونًا هذا: هو أبو عبد الله البصري الكندي - ويقال: القرشي - مولى ابن سمرة، فهو الذي روى عنه عوف الأعرابي؛ كما روى عنه غيره.

وقد اتفقوا على تضعيفه؛ غير أن ابن حبان أورده في كتابه «الثقات». وقال:

«كان يحيى القطان سيئ الرأي فيه».

قلت: وكذلك كل من تكلم فيه، كان سيئ الرأي فيه؛ ومنهم الإمام أحمد، فقد قال فيه:

«أحاديثه مناكير». ولذلك قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

قلت: فيتعجب من توثيقه إياه في قوله في «الفتح» (٧/ ١٣):

«أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورجاله ثقات»[١] !!

---

(١) ونحوه قول السيوطي في «اللآلئ» (١/ ١٨٠): «وثقه غير واحد، وتكلم بعضهم في حفظه»! فإنه لم يوثقه إلا ابن حبان، كما تقدم.

ولقد كان شيخه الهيثمي أقرب إلى الصواب منه؛ حين قال في «المجمع» (٩/ ١١٤):

«رواه أحمد، وفيه ميمون أبو عبد الله؛ وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة»

وأخرجه العقيلي في ترجمته من «الضعفاء» (٤١٤)؛ لكن من طريق المعتمر عن عوف به، وقال:

«وقد روي من طريق أصلح من هذا، وفيها لين أيضًا».

قلت: لعله يشير إلى حديث إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه؛ الذي سبق تخريجه والكلام عليه تحت الحديث (٤٤٩٥).

وقد اختلف على ميمون في إسناده: فرواه محمد بن جعفر والمعتمر عن عوف عنه هكذا.

وخالفهما أبو الأشهب فقال: أخبرنا عوف عن ميمون عن البراء به.

أخرجه ابن عساكر عقب حديثه عن زيد بن أرقم.

وخالف كثير النواء؛ فقال: عن ميمون أبي عبد الله عن ابن عباس به نحوه.

لكن كثيرًا هذا ضعيف، وكذا بعض من دونه؛ كما تقدم بيانه عند الرقم المشار إليه آنفًا.

ومع ذلك؛ فإني لا أستبعد أن يكون هذا الاضطراب في إسناده ليس هو ممن دون ميمون هذا، لا سيما من الوجهين الأولين، وإنما هو من ميمون نفسه؛ الأمر الذي يدل على ضعفه وقلة ضبطه. والله أعلم.

والحديث؛ رواه معلى بن عبد الرحمن: حدثنا شعبة عن أبي بلج عن مصعب بن سعد عن أبيه أن النبي ﷺ قال:

«سدوا عني كل خوخة في المسجد؛ إلا خوخة علي».

أخرجه البزار (٣/ ١٩٥/ ٢٥٥١)، وقال:

«لا يروى عن سعد إلا من هذا الطريق، وأخطأ معلى فيه؛ لأن شعبة وأبا عوانة يرويانه عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس، وهو الصواب».

قلت: تقدم تخريجه تحت الحديث (٢٩٢٩)، وأنه جيد. وقوله في حديث سعد: «لا يروى إلا من هذا الطريق»! إنما هو بالنسبة لما وقع له؛ وإلا فقد أخرجه النسائي (٢/ ٤٠ و٤١)، وأحمد (١/ ١٧٥) من طريق أخرى عنه. وقال الحافظ في «الفتح» (٧/ ١٤):

«وإسناده قوي».

٩٢ - «إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده لهارون وذريته، وإني سألت الله أن يطهر مسجدي لك ولذريتك من بعدك».

[موضوع]

أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٩ - لآلئ) بسنده، عن الحسن ابن عبيد الله الأبزاري: حدثنا إبراهيم بن سعيد عن المأمون عن الرشيد عن المهدي عن المنصور عن أبيه عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: .. فذكره. وقال:

«باطل. من عمل الأبزاري».

قلت: ويقال فيه: (الحسين) مصغرًا، وله ترجمة في «الميزان» و«اللسان»، وذكرا له حديثًا آخر من أكاذيبه.

٩٣ - «إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون، وإني سألت ربي أن يطهر مسجدي بك وبذريتك».

[ضعيف جدًا]

أخرجه البزار (ص ٢٦٨ - زوائد) من طريق عبيد الله بن موسى: حدثنا أبو ميمونة عن عيسى الملائي عن علي بن حسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال:

أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال... فذكره. ثم أرسل إلى أبي بكر؛ أن: «**سد بابك**». فاسترجع، ثم قال: سمعًا وطاعة، فسد بابه. ثم أرسل إلى عمر، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثم قال رسول الله ﷺ:

«**ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب علي؛ ولكن الله فتح باب علي وسد أبوابكم**».

وقال البزار:

«أبو ميمونة مجهول. وعيسى الملائي لا نعلم روى إلا هذا».

قلت: عيسى الملائي؛ قال أبو الفتح الأزدي:

«تركوه»؛ كما في «الميزان» و«اللسان».

وأما أبو ميمونة؛ فقد أغفلوه، وهو غير أبي ميمونة الفارسي المدني؛ فإنه دون هذا في الطبقة؛ لأن الفارسي تابعي يروي عن أبي هريرة وغيره.

وكأن الهيثمي أشار إليه بقوله في «المجمع» (٩/ ١١٥):

«رواه البزار، وفي إسناده من لم أعرفه».

٩٤- «ما بال أقوام يتنقصون عليًّا؟! من تنقص عليًّا فقد تنقصني، ومن فارق عليًّا فقد فارقني، إن عليًّا مني وأنا منه، خلق من طينتي، وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم ﴿ذُرِّيَّةًۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾».

[ضعيف جدًّا]

أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٢٨) من حديث بريدة. قال: بعث رسول الله ﷺ عليًّا أميرًا على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال:

«**إن اجتمعتما فعلي على الناس**». فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال: اغتنمها؛ فأخبر النبي ﷺ ما صنع. فقدمت المدينة ودخلت المسجد؛ ورسول الله ﷺ في منزله، وناس من أصحابه على بابه، فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خيرًا! فتح الله على المسلمين. فقالوا: ما أقدمك؟ قلت: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي ﷺ. فقالوا: فأخبر النبي ﷺ؛ فإنه يسقط من عين النبي ﷺ، ورسول الله ﷺ يسمع الكلام، فخرج مغضبًا فقال... فذكره.

«**يا بريدة! أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ، وأنه وليكم بعدي؟!**». فقلت: يا رسول الله! بالصحبة، إلا بسطت يدك فبايعتني على الإسلام جديدًا. قال: فما فارقته حتى بايعته على الإسلام. وقال الهيثمي:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه جماعة لم أعرفهم، وحسين الأشقر؛ ضعفه

الجمهور، ووثقه ابن حبان».

قلت: قال في «الميزان»:

«قال خ: فيه نظر. وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال الجوزجاني: غال شتام للخيرة... وأما ابن حبان؛ فذكره في (الثقات)».

وأقول: إن قصة بريدة هذه مع علي؛ وردت عنه من طرق: عند النسائي في «الخصائص» (ص ١٥-١٦)، وأحمد (٥/ ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٠-٣٥١، ٣٥٦، ٣٥٩)، وابن عساكر (١٢/ ١٠٥/ ٢-١٠٨/ ١) من طرق عنه بعضها صحيح، وليس في شيء منها حديث الترجمة.

نعم؛ في بعضها قصة الجارية، وقوله ﷺ في آخرها:

«**فإن له في الخمس أكثر من ذلك**».

(تنبيه): قال الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٥٥-١٥٦) - بعد أن ساق الحديث من طريق الطبراني هذه -:

«وهذا الحديث مما لا ريب في صدوره، وطرقه إلى بريدة كثيرة، وهي معتبرة بأسرها»!

فأقول: وهذا كذب مكشوف، فمن أين لهذه الطريق الاعتبار؛ وفيها ما عرفت من جهالة جماعة من رواته، وضعف حسين الأشقر مع تشيعه؟!

وهب أن هذا مرضي عنه عند الشيعي؛ فهل الجماعة من الشيعة أيضًا على جهالتهم؟!

ثم إنه إن كان يعني أنه لا ريب في صدوره من رسول الله ﷺ؛ فهو التقول على رسول الله ﷺ، وحسبه قوله ﷺ:

«**من حدث عني بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين**».

وكيف لا يرى أن هذا الحديث كذب؛ مع تفرد أولئك المجهولين وذاك الشيعي الضعيف به، دون سائر الرواة الثقات وغيرهم كما سبق بيانه؟! فصدق رسول الله ﷺ إذ يقول:

«إذا لم تستح؛ فاصنع ما شئت».

٩٥ - «سألت الله فيك خمسًا، فأعطاني أربعًا ومنعني واحدة: سألته فأعطاني فيك أنك أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة. وأنت معي؛ معك لواء الحمد، وأنت تحمله. وأعطاني أنك ولي المؤمنين من بعدي».

[موضوع]

أخرجه الخطيب في ترجمة أحمد بن غالب بن الأجلح أبي العباس من «تاريخه» (٤/ ٣٣٨-٣٣٩) بروايته عن محمد بن يحيى بن الضريس: حدثنا عيسى بن عبد الله ابن عمر بن علي بن أبي طالب: حدثني أبي عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب مرفوعًا.

قلت: ولم يذكر في ترجمته جرحًا ولا تعديلًا.

لكن الآفة من عيسى هذا؛ قال الدارقطني:

«متروك الحديث». وقال ابن حبان:

«يروي عن آبائه أشياء موضوعة». وقال أبو نعيم:

«روى عن آبائه أحاديث مناكير، لا يكتب حديثه، لا شيء».

قلت: وساق له ابن عدي (ق ٢٩٥/ ١) جملة من مثل هذا الحديث، وقال:

«وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه».

قلت: وأورده ابن عراق في (الوضاعين والكذابين) الذين ساق أسماءهم في فصل خاص في أول كتابه (١/ ١٧-١٣٣).

وإن مما يؤكد ذلك؛ قوله في هذا الحديث:

«أنك أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة»!

فإن هذا من خصوصيات النبي ﷺ وحده؛ كما جاء في «الصحيحين» وغيرهما؛ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وسواهما.

فجاء هذا الكذاب، فجعله من خصوصيات علي رضي الله عنه. فقبح الله الوضاعين، وقبح معهم من يذيع أكاذيبهم، ويسود الكتب بها!

(تنبيه): أورد الشيعي هذا الحديث محتجًا به في «مراجعاته» دون أي تخريج؛ اللهم إلا أنه ذكر أنه من أحاديث «الكنز» (ص ٣٩٦ جزء ٦)!

واقتصاره على هذا فقط: من تدليساته التي لا تتناهى، ولا يمكن للقارئ - بل لأكثر القراء - أن يكتشفوا سرها؛ فإن من عادته أن يخرج الحديث بعزوه إلى بعض أئمة الحديث غالبًا؛ كأن يقول: رواه أحمد والطبراني و....، ثم يذكر المصدر الذي نقل ذلك منه كـ «الكنز» مثلًا؛ وهو الغالب عليه، فلماذا لم ينقل عنه مخرج هذا الحديث؟!

ذلك؛ لأنه لو فعل لانفضح أمره، ذلك؛ أن «الكنز» قال في الموضع الذي أشار إليه الشيعي نفسه:

«رواه ابن الجوزي في (الواهيات)».

قلت: وكل من شم رائحة الحديث، وعلم الكتب المصنفة فيه؛ يعلم أن «الواهيات» كتاب لابن الجوزي خصه بالأحاديث الواهية والمنكرة، التي لم تبلغ عنده دركة الوضع، وهذا غالبي، فكثيرًا ما يورد فيه بعض الموضوعات أيضًا، كما نبه على ذلك الحفاظ.

وعليه؛ فعزو الحديث إلى «الواهيات» تضعيف له؛ من أجل ذلك لم ينقل الشيعي عن «الكنز» رواية ابن الجوزي له في «الواهيات»!!

وقد يقول قائل: لعل الشيعي لا يعلم موضوع كتاب «الواهيات»؛ فلا يلزم أن نسيء الظن به، ونجزم أنه تعمد ترك عزو الحديث إليه لما ذكرت!

فأقول: إني أستبعد ذلك عنه، ولئن سلمنا به؛ فقد خلصناه من إساءة الظن به وألصقنا به الجهل؛ بما يترفع عنه المبتدئون في هذا العلم، فسواء كان هذا أو ذاك؛ فأحلاهما مر!

ولقد ذكرني هذا الجهل المنسوب للشيعي بقصة طريفة تروى؛ خلاصتها: أن خطيبًا في بعض القرى ذكر حديثًا في خطبته؛ قال عقبه:

«رواه ابن الجوزي في (الموضوعات)»!!

٩٦ - «اللهم! إن أخي موسى سألك»: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ﴿٢٨﴾ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ﴿٣١﴾ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴿٣٢﴾ كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ﴿٣٣﴾ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا ﴾. فأوحيت إليه: ﴿قَالَ قَدۡ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾. اللهم! وإني عبدك ونبيك، اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيرًا من أهلي، عليًّا اشدد به ظهري».

[موضوع]

أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٦١) من رواية الثعلبي في «تفسيره» بالإسناد إلى أبي ذر قال: سمعت رسول الله ﷺ بهاتين - وإلا صمتا - ورأيته بهاتين - وإلا عميتا - يقول:

«علي قائد البررة، وقاتل الكفرة، منصور من نصره، مخذول من خذله».

أما إني صليت مع رسول الله ﷺ ذات يوم، فسأل سائل في المسجد؛ فلم يعطه أحد شيئًا، وكان علي راكعًا، فأومأ بخنصره إليه - وكان يتختم بها -، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، فتضرع النبي ﷺ إلى الله عز وجل يدعوه، فقال... فذكره. قال أبو ذر: فوالله! ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة؛ حتى هبط عليه الأمين جبريل بهذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾.

قلت: وسكت الشيعي عن إسناده كعادته، بل أخذ يوهم القراء بأنه صحيح، وذلك بأن نقل ترجمة الثعلبي عن ابن خلكان؛ الذي نقل عن بعضهم أنه قال فيه:

«صحيح النقل، موثوق به»!.

فيتوهم من لا علم عنده؛ أن هذا معناه أن كل ما ينقله من الأحاديث صحيح في ذاته! وليس الأمر كذلك، كما يعلمه عامة المشتغلين بهذا العلم الشريف، وإنما المراد أنه لا ينقل إلا ما سمعه، وأنه ثقة في روايته ما سمع، كغيره من الحفاظ.

وأما كون ما روى صحيحًا في نفسه أو لا؛ فهذا أمر يعود إلى النظر في إسناده الذي

روى الحديث به؛ فإن صح فبها؛ وإلا فإن مجرد روايته إياه لا تكون تصحيحًا له؛ كما لا يخفى، شأنه في ذلك شأن كل أئمة الحديث الذين لم يتقيدوا برواية الصحيح فقط.

وكم من حديث رواه الثعلبي هذا، وهو مطعون فيه عند العلماء، ومنه حديث الترجمة هذا؛ فقد قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ضعف الحديث من طريق أخرى في نزول الآية المذكورة في علي، كما تقدم برقم (٤٩٢١) -؛ قال الحافظ (ص ٥٦-٥٧ ج ٤):

«ورواه الثعلبي من حديث أبي ذر مطولًا، وإسناده ساقط».

ومضى كلام شيخ الإسلام مفصلًا في إبطاله تحت الحديث (٤٩٢١).

وقد حكم ابن عدي بوضع الطرف الأول منه من رواية أخرى.

وكذلك الذهبي، بل حلف بالله على وضعه! وقد سبق تخريجها برقم (٣٥٧).

٩٧ - «أيها الناس! إني قد كرهت تخلفكم وتنحيكم عني؛ حتى خيل إلي أنه ليس شجرة أبغض إلي من شجرة تليني؛ لكن علي بن أبي طالب أنزله الله مني بمنزلتي منه؛ رضي الله عنه كما أنا عنه راض؛ فإنه لا يختار على قربي ومحبتي شيئًا».

[منكر]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ١١٦/ ١-٢) من طريق عبد الله بن صالح: أخبرنا ابن لهيعة عن بكر بن سوادة وابن هبيرة عن قبيصة بن ذؤيب وأبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال:

خرج رسول الله ﷺ؛ حتى نزل (خم)؛ فتنحى الناس عنه، ونزل معه علي بن أبي طالب، فشق على النبي ﷺ تأخر الناس عنه، فأمر عليًّا فجمعهم. فلما اجتمعوا قام فيهم، وهو متوسد على علي بن أبي طالب، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال... فذكره. ثم قال:

«**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم! وال من والاه، وعاد من عاداه**». وابتدر الناس إلى رسول الله ﷺ، يبكون ويتضرعون إليه، ويقولون: يا رسول الله! إنما تنحينا؛ كراهية أن نثقل عليك، فنعوذ بالله من سخط الله وسخط رسوله! فرضي عنهم رسول الله ﷺ

عند ذلك. فقال أبو بكر: يا رسول الله! استغفر لنا جميعًا. فقال لهم:

«أبشروا؛ فوالذي نفسي بيده! ليدخلن الجنة من أصحابي سبعون ألفًا بغير حساب، ومع كل ألف سبعون ألفًا، ومن بعدهم مثلهم أضعافًا». قال أبو بكر: يا رسول الله! زدنا - وكان رسول الله ﷺ في موضع رمل -. فحفن بيديه من ذلك الرمل ملء كفيه، ثم قال:

«هكذا». قال أبو بكر: زدنا يا رسول الله! ففعل مثل ذلك ثلاث مرات. فقال أبو بكر: زدنا يا رسول الله! فقال عمر: ومن يدخل النار بعد الذي سمعنا من رسول الله ﷺ، وبعد ثلاث حنفات من الرمل من الله؟! فضحك رسول الله ﷺ! فقال: «والذي نفسي بيده! ما يفي بهذا أمتي حتى يوفى عدتهم من الأعراب».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لسوء حفظ ابن لهيعة.

ونحوه عبد الله بن صالح.

والمتن منكر.

وحديث غدير (خم) صحيح؛ قد جاء من طرق صحاح ليس فيها هذا المتن، ولا التنحي، ولا الشفاعة.

وقد ذكر الشيعي في «مراجعاته» (ص ١٧٢) نقلًا عن «صواعق ابن حجر»: أن ابن السماك أخرج عن أبي بكر مرفوعًا:

«علي مني بمنزلتي من ربي». وسكت عنه كعادته! وما وقفت على إسناده، وما إخاله يصح، والمعروف - ولا يصح - بلفظ:

«.. بمنزلة رأسي من بدني».

وقد مضى (٣٩١٤)، ولعله محرف منه!

٩٨ - «والذي نفسي بيده! فليقيموا الصلاة، وليؤتوا الزكاة، أو لأبعثن إليهم رجلًا مني - أو كنفسي -؛ فليضربن أعناق مقاتليهم، وليسبين ذراريهم - فأخذ بيد علي فقال - هذا هو».

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٤٤): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: أخبرنا عبيد الله بن موسى عن طلحة عن المطلب بن عبد الله عن مصعب بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عوف قال:

لما افتتح رسول الله ﷺ مكة؛ انصرف إلى الطائف فحاصرها تسع عشرة أو ثمان عشرة لم يفتحها، ثم أوغل روحة أو غدوة، [نزل]، ثم هجر؛ فقال:

«**أيها الناس! إني فرط لكم، وأوصيكم بعترتي خيرًا، وإن موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده...**». قال:

فرأى الناس أنه أبو بكر أو عمر؛ فأخذ...

ومن طريق عبيد الله بن موسى: أخرجه البزار (٣/ ٢٢٣-٢٢٤).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ طلحة هذا: هو ابن جبر؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٤٨٠)، وروى عن ابن معين أنه قال فيه:

«لا شيء». وزاد في «الميزان»:

«وقال مرة: ثقة. وهاه الجوزجاني فقال: غير ثقة». زاد في «اللسان»:

«وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الطبري: لا تثبت بنقله حجة».

قلت: والمطلب بن عبد الله صدوق، لكنه كثير التدليس والإرسال، كما قال الحافظ، وقد أرسله في رواية كما يأتي.

وشيخه مصعب بن عبد الرحمن - وهو ابن عوف - غير معروف، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/ ٣٠٣/ ١) برواية المطلب هذا عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأما قول الهيثمي (٩/ ١٣٤):

«رواه أبو يعلى، وفيه طلحة بن جبر؛ وثقه ابن معين في رواية، وضعفه الجوزجاني؛ وبقية رجاله ثقات»!

وأورده في موضع آخر (٩/ ١٦٣)، فقال:

«رواه البزار، وفيه طلحة بن جبر، وهو ضعيف»!

فأقول: الظاهر أن مصعبًا هذا أورده ابن حبان في «الثقات»؛ فاعتمده الهيثمي،

وهذا ليس بجيد؛ لما عرف من تساهل ابن حبان في التوثيق! على أن كتاب «الثقات» لا تطوله يدي الآن للتحقق من ورود مصعب فيه.

ثم رأيته فيه (٥/ ٤١١)، وقال:

«روى عنه أهل المدينة. قتل يوم الحرة سنة (٦٣)، وكان على قضاء مكة».

وقد خولف ابن جبر في إسناده ومتنه، فقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١١٠٩-١١١٠):

«وروى معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: قال رسول الله ﷺ لوفد ثقيف حين جاءه:

«لتسلمن أو لأبعثن رجلًا مني - أو قال: مثل نفسي -؛ فليضربن أعناقكم، وليسبين ذراريكم، وليأخذن أموالكم». قال عمر: فوالله! ما تمنيت الإمارة إلا يومئذ، وجعلت أنصب صدري له؛ رجاء أن يقول: هو هذا. قال: فالتفت إلى علي رضي الله عنه؛ فأخذ بيده ثم قال:

«هو هذا».

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ ولكنه مرسل.

وإني لأستنكر منه قوله: «قال عمر: فوالله.... رجاء أن يقول: هو هذا».

فإن هذا إنما قاله عمر يوم خيبر؛ حين قال ﷺ:

«لأعطين الراية...»؛ قال عمر: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن أدعى لها. قال: فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب... الحديث.

رواه مسلم (٧/ ١٢١) من حديث أبي هريرة.

ثم وجدت للحديث طريقًا أخرى؛ من رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيغ عن أبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«لينتهين بنو ربيعة؛ أو لأبعثن عليهم رجلًا كنفسي، ينفذ فيهم أمري؛ فيقتل المقاتلة ويسبي الذرية».

فما راعني إلا وكف عمر في حجزي من خلفي: من يعني؟ قلت: إياك يعني

وصاحبك؟! قال: فمن يعني؟ قلت: خاصف النعل قال: وعلي يخصف النعل.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ لكن أبا إسحاق - وهو السبيعي - مدلس، وكان اختلط، وابنه يونس روى عنه بعد اختلاطه.

(تنبيه): حديث الترجمة؛ عزاه في «الكنز» (٦/ ٤٠٥) لابن أبي شيبة، وقد رأيت أن أبا يعلى قد أخرجه من طريقه، فعرفنا بواسطته إسناده الذي تمكنا به معرفة ضعف الحديث وعلته. فالحمد لله على توفيقه.

ثم رأيته في «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٨٥/ ١٢١٨٦).

ورواه (١٢/ ٦٨/ ١٢١٤٢) مختصرًا عن شريك عن عياش العامري عن عبد الله بن شداد قال: قدم على رسول الله ﷺ وفد أبي سرح من اليمن، فقال لهم رسول الله ﷺ... فذكر نحوه.

[وهذا مرسل ضعيف]

٩٩ - «يا أيها الناس! إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله، وإني لأظن أني موشك أن أدعى فأجيب، وإني مسؤول، وإنكم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجهدت ونصحت، فجزاك الله خيرًا. فقال: أليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله،وأن جنته حق، وناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث حق بعد الموت، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟ قالوا: بلى نشهد بذلك. قال: اللهم! اشهد. ثم قال:أيها الناس! إن الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فهذا مولاه - يعني: عليًا رضي الله عنه -. اللهم! وال من والاه. وعاد من عاداه. ثم قال:يا أيها الناس! إني فرطكم، وإنكم واردون علي الحوض: حوض ما بين بصرى إلى صنعاء، فيه عدد النجوم قدحان من فضة. وإني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما، الثقل الأكبر: كتاب الله عز وجل، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به؛ لا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي؛ فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضا حتى يردا علي الحوض».

[ضعيف]

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/ ١٤٩/ ٢)، وابن عساكر (١٢/ ١١٤/ ١-٢) عن زيد بن الحسن الأنماطي: أخبرنا معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن حذيفة ابن أسيد الغفاري قال:

لما صدر رسول الله ﷺ من حجة الوداع؛ نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن، ثم بعث إليهن، فقم ما تحتهن من الشوك، وعمد إليهن فصلى تحتهن، ثم قام فقال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل الأنماطي هذا؛ قال أبو حاتم:

«منكر الحديث».

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات»!

ولم يعبأ به الحافظ؛ فقال في «التقريب»:

«ضعيف».

والحديث؛ أورده الهيثمي (٩/ ١٦٤-١٦٥) من رواية الطبراني بهذا التمام من حديث حذيفة بن أسيد، وأعله بالأنماطي هذا؛ إلا أنه حكى قول أبي حاتم وابن حبان فيه.

١٠٠- «لكل نبي وصي ووارث، وإن عليًّا وصيي ووارثي».

[موضوع]

أخرجه ابن عدي - في ترجمة شريك بن عبد الله من «الكامل» (ق ١٩٣/ ١) - من طريق علي بن سهل: حدثنا محمد بن حميد: حدثنا سلمة: حدثني محمد بن إسحاق عن شريك بن عبد الله عن أبي ربيعة الإيادي عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعًا.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» بإسناده عن البغوي: حدثنا محمد بن حميد الرازي: حدثنا علي بن مجاهد: حدثنا محمد بن إسحاق به. وقال:

«الرازي؛ كذبه أبو زرعة وغيره».

أورده السيوطي في «اللآلئ» (١/ ١٨٦)؛ وزاد:

«قلت: قال الجورقاني: هذا حديث باطل. وفي إسناده ظلمات: علي بن مجاهد؛

كان يضع الحديث. ومحمد بن حميد؛ كذبه صالح وغيره».

قلت: وقد اختلف شيخ الرازي - في رواية ابن عدي عنه - عن شيخه في رواية البغوي كما ترى -؛ فهو سلمة - وهو ابن الفضل - في رواية الأول، وهو علي بن مجاهد في رواية الآخر.

ولعل ذلك من تخاليط الرازي أو أكاذيبه.

وقد تابعه في روايته عن سلمة: أحمد بن عبد الله الفرياناني فقال: حدثنا سلمة بن الفضل به.

رواه ابن الجوزي في «الموضوعات». وقال:

«الفرياناني يضع».

وأقره السيوطي في «اللآلئ»، ثم ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٥٦-٣٥٧).

قلت: ولعله سرقه من الرازي أو العكس؛ وهذا أقرب؛ فقد جاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث، كما قال الذهبي.

وعلى كل حال؛ فهما آفة الحديث.

وإن كان سلمة بن الفضل فيه ضعف من قبل حفظه.

وابن إسحاق من جهة عنعنته؛ فإنه مدلس.

وشريك؛ لسوء حفظه.

لكن الذهبي رفع العهدة عنه، فقال عقب الحديث - وقد ساقه من طريق الرازي عن سلمة به -:

«قلت: هذا كذب، ولا يحتمله شريك».

قلت: وأشار إلى الآفة هو الرازي؛ حيث قال عقب اسمه في سند الحديث:

«وليس بثقة».

١٠١ - **(ألا قلت: فكيف تكونان خيرًا مني؛ وزوجي محمد، وأبي هارون، وعمي موسى؟!).**

[ضعيف]

أخرجه الترمذي (٢/ ٣٢٣)، والحاكم (٤/ ٢٩) عن هاشم بن سعيد الكوفي: حدثنا كنانة قال: حدثتنا صفية بنت حيي قالت:

دخل علي رسول الله ﷺ؛ وقد بلغني عن حفصة وعائشة كلام، فذكرت ذلك له فقال... فذكره.

وكان الذي بلغها أنهم قالوا: نحن أكرم على رسول الله ﷺ منها، وقالوا: نحن أزواج النبي ﷺ وبنات عمه.

هذا لفظ الترمذي. وقال:

«حديث غريب، لا نعرفه من حديث صفية إلا من حديث هاشم الكوفي، وليس إسناده بذلك القوي».

قلت: وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

قلت: وكنانة مولى صفية؛ لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جمع. وقال الحافظ:

«مقبول»[1]!

وقد ذكر الحافظ في ترجمته من «التهذيب» أن الحديث رواه ابن عدي من طريق يزيد بن مغلس الباهلي: حدثنا كنانة بن نبيه مولى صفية... فذكر الحديث.

قلت: وهذا ظاهره أن يزيد بن المغلس تابع هاشم بن سعيد. وحينئذ يتقوى الحديث بمتابعته.

ولكني أرى أن في إسناد ابن عدي انقطاعًا أو سقطًا؛ فإن ابن المغلس إنما يروي عن مالك وطبقته من أتباع التابعين، فمثله لم يدرك أحدًا من التابعين قطعًا، وكنانة منهم.

ويؤيده أنهم ذكروا في شيوخ يزيد هذا هاشم بن سعيد الراوي للحديث عن كنانة،

---

(١) وقد تراجع الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أخيرًا، أن (كنانة) هذا (صدوق)؛ فانظر ما سبق من هذه «السلسلة» (١/ ١٩٠ - ١٩١).

فالظاهر أنه هو الساقط بين يزيد وكنانة. والله أعلم.

والحديث؛ بيض له الحاكم والذهبي، ولعل ذلك لظهور ضعفه.

وأشار إلى ذلك ابن عبد البر في ترجمة صفية من «الاستيعاب» (٤/ ١٨٧٢) بقوله:

«ويروى أن رسول الله ﷺ دخل على صفية...» فذكره.

وتجاهل الشيعي في «مراجعاته» (ص ٢٣٩) ضعف الحديث، فاستدل به على أن عائشة رضي الله عنها ليست أفضل من صفية وسائر زوجاته ﷺ.

ومن غرائب جهله أو تجاهله: أنه عزاه للترمذي، ولم ينقل عنه تضعيفه إياه بقوله:

«حديث غريب...» إلخ.

كما جهل أو تجاهل أيضًا إشارة ابن عبد البر إلى تضعيفه.

ولكن هذا غريبًا منه وهو يكذب على العلماء الكذب الصريح؛ كما تقدم بيانه مرارًا وتكرارًا!

١٠٢- (علمني ألف باب، يفتح كل باب ألف باب).

[منكر]

أخرجه ابن عدي (ق ١١١/ ٢)، وعنه ابن عساكر (١٢/ ١٦١/ ١) من طريق ابن لهيعة: حدثني حيي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو:

أن رسول الله ﷺ قال في مرضه:

«**ادعوا لي أخي**». فدعوا له أبا بكر، فأعرض عنه. ثم قال:

«**ادعوا لي أخي**». فدعوا له عمر، فأعرض عنه. ثم قال:

«**ادعوا لي أخي**». فدعي له عثمان، فأعرض عنه. ثم قال:

«**ادعوا لي أخي**». فدعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوب، وانكب عليه. فلما خرج من عنده قيل له: ما قال؟ قال... فذكره. وقال ابن عدي:

«هذا حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف».

وأقره الحافظ ابن عساكر، ثم الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة، أورده في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث.

والحديث؛ مما احتج به الشيعي في «المراجعات» (ص ٢٥٣)؛ وقال:

«وأخرجه أبو نعيم في «حليته»، وأبو أحمد الفرضي في «نسخته» كما في ص (٣٩٢) من الجزء السادس من [الكنز]»!

وكذلك قال (ص ٢٥١).

وأنا أظن أن عزوه إلى «الحلية» خطأ من صاحب «الكنز» أو طابعه، اغتر به الشيعي؛ فإن نصه في الموضع المشار إليه من الشيعي:

«عن علي قال: علمني رسول الله ﷺ ألف باب.. (أبو أحمد الفرضي في «جزئه»، وفيه الأجلح أبو جحفة (!) قال في «المغني»: صدوق شيعي جلد. حل)»!

قلت: والمعروف من صاحب «الكنز» - تبعًا لأصله «الجامع الكبير» - أنه يسوق رموز مخرجي الحديث أولًا، ثم يتكلم عليه - على قلة كلامه -!

وهنا نجد رمز (حل) قد جاء بعد كلامه على الأجلح، مما يشعر أنه مقحم!

وقد تأكدت من ذلك بعد رجوعي إلى نسخة مصورة عندي من «الجامع الكبير»؛ فلم يقع فيها الرمز المذكور. وتأيد ذلك بأني رجعت إلى «فهرس الحلية» للشيخ الغماري؛ فلم أر الحديث فيه.

(تنبيه): حديث علي هذا مع ضعفه؛ فإن الشيعي قد دس فيه زيادة من عنده؛ دون أن ينبه القراء إلى ذلك؛ فإنه ساقه عقب الحديث المتقدم (٤٩٤٥) الذي فيه: أن النبي ﷺ توفي وهو مستند إلى علي، فزاد - بعد قوله:... علمني رسول الله ﷺ -:

- يعني: حينئذ -. يعني: حين وفاته ﷺ!

فإن قيل: إن معنى هذه الزيادة في حديث ابن عمرو؛ فإنه صريح أن التعليم المذكور كان في مرضه.

فأقول: كلا؛ ليس في معناه، وذلك من وجهين:

الأول: أنه ليس فيه أن المرض هو مرض موته.

والآخر: هب أنه مرض موته؛ فليس فيه أنه علمه ومات مستندًا إلى علي؛ بل هو صريح بأن عليًّا خرج وتركه مريضًا.

فهذا كله من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يستحلون الدس والكذب في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال! نسأل الله السلامة.

وفي الباب في فضل علي وأهل بيته: عن أبي أمامة الباهلي، وسوف يأتي إن شاء الله تخريجه برقم (٦٢٥٤).

٦١٠٣ - (توفي ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي).

[موضوع]

أخرجه ابن سعد (٢/ ٢٦٣): أخبرنا محمد بن عمر: حدثني سليمان بن داود بن الحصين عن أبيه عن أبي غطفان قال:

سألت ابن عباس: أرأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد؟ قال: توفي وهو لمستند إلى صدر علي. قلت: فإن عروة حدثني عن عائشة أنها قالت:

توفي رسول الله ﷺ بين سحري ونحري؟! فقال ابن عباس: أتعقل؟! والله! لتوفي رسول الله ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي؛ وهو الذي غسله وأخي الفضل بن عباس. وأبي أبى أن يحضر، وقال: إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نستتر، فكان عند الستر.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي -؛ كذاب.

وشيخه سليمان بن داود بن الحصين؛ لا يعرف؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ١١١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ثم رأيت الحافظ قال في «الفتح» (٨/ ١٠٧):

«لا يعرف حاله».

قلت: وإن مما يؤكد وضع الحديث؛ مخالفته لحديث عروة المذكور عن عائشة؛ فإن عروة وهو - ابن الزبير - من كبار التابعين وثقاتهم، وقد رواه عنه جمع من الثقات في «مسند الإمام أحمد» (٦/ ١٢١، ٢٠٠، ٢٧٠، ٢٧٤)، و«صحيح البخاري»

(٨/ ١٠٥-١١٠)، و«مسلم» (٧/ ١٣٧-١٣٨).

وتابعه عندهما جماعة من الثقات عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وكذلك في «المسند» (٦/ ٣٢،٤٨،٦٤،٧٤،٧٧،٢٣١،٢٧٤)، و«ابن سعد» (٢/ ٢٦١،٢٦٢). فهو حديث مشهور عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ إن لم يكن متواترًا.

ولذلك جزم به إبراهيم النخعي فقال: قبض رسول الله ﷺ ولم يوص، وقبض وهو مستند إلى صدر عائشة.

رواه ابن سعد بإسناد رجاله ثقات؛ غير عبد الرحمن بن جريس؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٢٢١)؛ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

فمثل هذا الحديث المشهور عن عائشة يبعد جدًّا أن يخفى على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ! فنفيه عن عائشة وإثباته لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إنما هو من صنع الكذابين من الشيعة أو من يساندهم.

ونحوه ما رواه الواقدي أيضًا: أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن حرام بن عثمان عن أبي حازم عن جابر بن عبد الله الأنصاري:

أن كعب الأحبار قام زمن عمر فقال - ونحن جلوس عند عمر أمير المؤمنين -:

ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ؟ **فقال عمر:** سل عليًّا. قال: أين هو؟ قال: هو هنا. فسأله، فقال علي: أسندته إلى صدري، فوضع رأسه على منكبي، فقال: «**الصلاة الصلاة**». فقال كعب: كذلك آخر عهد الأنبياء وبه أمروا، وعليه يبعثون. قال: فمن غسله يا أمير المؤمنين؟! قال: سل عليًّا. قال: فسأله؟ فقال: كنت أنا أغسله، وكان عباس جالسًا، وكان أسامة وشقران يختلفان إلي بالماء.

أخرجه ابن سعد.

قلت: وهذا موضوع أيضًا؛ والآفة الواقدي، أو الشيخ شيخه حرام بن عثمان؛ فقد قال الإمام الشافعي وغيره:

«الرواية عن حرام حرام»! وقال الحافظ:

«وفي سنده الواقدي، وحرام بن عثمان؛ وهما متروكان».

ومما يؤكد وضعه، أن في رواية لعائشة في حديثها المتقدم:

فجعل يقول:

«في الرفيق الأعلى»؛ حتى قبض.

أخرجه البخاري.

نعم؛ قد روي بإسناد آخر خير من هذا عن علي قال:

كان آخر كلام رسول الله ﷺ:

«الصلاة الصلاة! اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم».

وله شواهد خرجتها في «الصحيحة» (٨٦٨) من حديث أم سلمة وغيرها.

فإن صح هذا القدر عن علي؛ فهو محمول على ما سمعه هو نفسه من النبي ﷺ في مرضه، فلا ينافي حينئذ قول عائشة المذكور؛ لأنه محدد لا يقبل التخصيص كما هو ظاهر لكل ذي عينين.

ومن ذلك أيضًا: ما رواه الواقدي: حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن علي بن حسين قال:

قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي.

أخرجه ابن سعد. قال الحافظ:

«فيه انقطاع، مع الواقدي. وعبد الله فيه لين».

ثم أخرج عن الواقدي: حدثني أبو الجويرية عن أبيه عن الشعبي مثله. قال الحافظ:

«فيه الواقدي، والانقطاع، وأبو الحويرث (قلت: وهو أبو الجويرية)؛ اسمه عبد الرحمن بن معاوية بن الحارث المدني؛ قال مالك: ليس بثقة. وأبوه لا يعرف حاله».

قلت: وهذه الأحاديث الموضوعة؛ لم يتورع عبد الحسين الشيعي - كعادته - عن الاحتجاج بها في معارضة حديث السيدة عائشة المعارض لها؛ تحت عنوان:

«الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين» (ص ٢٤٧-٢٥٢)! ولم يعزها لغير ابن سعد. ومدارها كلها - كما رأيت - على الواقدي الكذاب، مع عدم سلامتها ممن

فوقه.

ولم يكتف الشيعي بهذا؛ بل أخذ يحتج بما جاء في «نهج البلاغة» و«شرحها» لابن أبي الحديد المعتزلي!!

وضم إلى ذلك احتجاجه بحديث أم سلمة المتقدم تحت الحديث (٤٩٤٥)؛ وتقديمه لحديثها - وهو ضعيف كما سبق - على حديث عائشة المروي من طرق كثيرة صحيحة عنها! ثم رجحه على حديثها بالطعن عليها والغمز منها بأمور بعضها ثابت عنها، منها أمور لازمة لغير الأنبياء المعصومين، كحضورها وقعة الجمل، وقد تابت منه. ومنها ما لا عيب عليها فيها؛ كصلاة النبي ﷺ إليها وهي مادة رجليها! ومنها ما لا يصح نسبته إليها، وإنما اعتماده في ذلك على كتب التاريخ التي تروي ما هب ودب، وبخاصة «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد المعتزلي! إلى غير ذلك من الأمور التي يطول الكلام بنقدها، ولم تتجه الهمة إلى بسط الكلام عليها.

لكن لا بد من الكلام على أمر منها؛ قد يشكل على من لا علم عنده بطرق الحديث وألفاظه، ومكر هذا الشيعي وخبثه وضلاله، وطعنه في أهل السنة عامة، وأم المؤمنين الصديقة بنت الصديق خاصة؛ ألا وهو حديث البخاري عن عبد الله بن عمر قال:

قام النبي ﷺ خطيبًا، فأشار نحو مسكن عائشة فقال:

«**ههنا الفتنة (ثلاثًا) من حيث يطلع قرن الشيطان**». ولفظه عند مسلم:

خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال:

«**رأس الكفر من ها هنا؛ حيث يطلع قرن الشيطان**».

فأوهم الشيعي قراءة أن الفتنة في الحديث إنما هي عائشة - رضي الله عنها -، وبرأها الله من ذلك كما برأها من المنافقين من قبل -!

وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث - فضلًا عن مجموعها -؛ يعلم يقينًا أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «ههنا»؛ إنما هي جهة المشرق، وهي على التحديد العراق، والواقع يشهد أنها منبع الفتن قديمًا وحديثًا.

وقد جمعت طرق الحديث وألفاظه وخرجتها في «الصحيحة» برقم (٢٤٩٤)، وقد قدمت إليك خلاصتها بما فيه كفاية للكشف عن تدجيل الشيعي وبهته، فلا داعي للإعادة.

١٠٤ - «إنه لا يحل المسجد لجنب ولا حائض؛ إلا لمحمد ﷺ وأزواجه، وعلي وفاطمة بنت محمد ﷺ. ألا! هل بينت لكم الأسماء أن تضلوا».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/ ٣/ ٢) من طريق عبد الملك بن أبي غنية عن أبي الخطاب عمر الهجري عن محدوج عن جسرة بنت دجاجة قالت: أخبرتني أم سلمة قالت:

خرج النبي ﷺ من بيته، حتى انتهى إلى صرح المسجد؛ فنادى بأعلى صوته... فذكره.

قلت: وهذا إسناد مظلم؛ أبو الخطاب مجهول، وقد مضى.

ومثله محدوج؛ وهو الباهلي.

وجسرة مختلف فيها، وقد قال البخاري:

«عندها عجائب».

ولم يوثقها من يوثق بتوثيقه.

وقد روي الحديث من طريق أخرى عنها عن عائشة، وهو أقوى من هذا، وقد أوردته في «ضعيف أبي داود» (٣٢)؛ من أجل جسرة هذه.

والحديث؛ رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٩٩/ ٢٦٩) من هذا الوجه دون قوله: «**ألا هل بينت...**».

وكذلك رواه ابن ماجه (٦٤٥)؛ إلا أنه لم يذكر الاستثناء مطلقًا، وكأنه تعمد حذفها؛ لما فيها من النكارة.

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

«فهذا الاستثناء باطل موضوع؛ من زيادة بعض غلاة الشيعة، ولم يخرجه ابن

ماجه في الحديث».

راجع كتابي المشار إليه آنفًا.

وخالف ابن أبي غنية في إسناده منصور بن [أبي] الأسود؛ فقال: عن عمر بن عمير الهجري عن عروة بن فيروز عن جسرة به.

أخرجه ابن عساكر أيضًا.

ومنصور هذا؛ شيعي ثقة.

أما عروة بن فيروز؛ فلم أجد أحدًا ذكره!

ولعل رواية الهجري عنه مما يدل على عدم ضبطه واضطرابه في إسناده - أي: الهجري -: فتارة يرويه عن محدوج، وتارة عن ابن فيروز. والله أعلم.

ونحو هذا الحديث: ما روى الحسن بن زيد عن خارجة بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ لعلي:

«لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك».

أخرجه البزار (ص ٢٦٨ - زوائد). وقال:

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهو ضعيف ومنقطع؛ لأن خارجة بن سعد: هو خارجة بن عبد الله بن سعد بن أبي وقاص، فيما ظهر لي؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٣٧٥)، وقال:

«روى عن أبيه. روى عنه يونس بن حمران».

قلت: ولم يزد على ذلك؛ فهو مجهول الحال.

ثم ترجم لأبيه عبد الله بن سعد بن أبي وقاص (٢/ ٢/ ٦٣-٦٤)؛ وأفاد أنه أخو مصعب، وعمر، ويحيى، وإبراهيم، وعمرو؛ بني سعد. وقال:

«روى عن أبي أيوب. روى [عنه ابنه] خارجة بن عبد الله». ولم يزد!

قلت: وعلى ذلك؛ فالحديث - على جهالة خارجة وأبيه عبد الله -؛ فهو مرسل.

ثم إن الحسن بن زيد - وهو العلوي أبو محمد المدني والد الست نفيسة - فيه

ضعف من قبل حفظه؛ قال الحافظ:

«صدوق يهم، وكان فاضلًا».

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١١٥):

«رواه البزار، وخارجة لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات»!

فأقول: فيه ما لا يخفى من التقصير والتساهل؛ إذا تذكرت ما تقدم من التحقيق.

والحديث؛ أخرجه الترمذي (٣٧٢٩) من حديث عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا نحوه مختصرًا.

وعطية: هو ابن سعد العوفي، وهو ضعيف مدلس، كما سبق مرارًا.

١٠٥ - (لما نزلت: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾؛ قالوا: يا رسول الله! ومن قرابتك هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم؟ قال: «علي، وفاطمة، وابناهما»).

[باطل]

أخرجه الطبراني (١/ ١٢٤/ ٢)، والقطيعي في زياداته على «الفضائل» (٢/ ٦٦٩) عن حرب بن حسن الطحان: أخبرنا حسين الأشقر عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال... فذكره.

قلت: وهذا إسناد مظلم، مسلسل بالعلل:

الأولى: قيس بن الربيع ضعيف؛ لسوء حفظه.

الثانية: حسين الأشقر؛ قال الحافظ:

«صدوق يهم؛ ويلغو في التشيع».

الثالثة: حرب بن حسن الطحان؛ قال في «الميزان»:

«ليس حديثه بذاك. قاله الأزدي».

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات»؛ كما في «اللسان»!

قلت: فأحد هؤلاء الثلاثة هو العلة؛ فإن الحديث منكر ظاهر النكارة؛ بل هو باطل، وذلك من وجهين:

الأول: أن الثابت عن ابن عباس في تفسير الآية خلاف هذا، بل صح عنه إنكاره

على سعيد بن جبير ذلك؛ فقد روى شعبة: أنبأني عبد الملك قال: سمعت طاوسًا يقول:

سأل رجل ابن عباس - المعنى - عن قوله عز وجل: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقال سعيد بن جبير: قرابة محمد ﷺ. قال ابن عباس: عجلت؛ إن رسول الله ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا لرسول الله ﷺ فيهم قرابة، فنزلت: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾:

«إلا أن تصلوا قرابة ما بيني وبينكم».

أخرجه البخاري (٦/ ٣٨٦ و٨/ ٤٣٣)، وأحمد (١/ ٢٢٩،٢٨٦)، والطبري في «تفسيره» (٢٥/ ١٥).

وأخرجه الحاكم (٢/ ٤٤٤) من طريقين آخرين عن ابن عباس نحوه، وأحدهما عند الطبري. وقال الحاكم في أحدهما:

«صحيح على شرط البخاري». وفي الآخر:

«صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي.

والآخر: أن الآية مكية؛ كما جزم بذلك غير واحد من الحفاظ، كابن كثير وابن حجر وغيرهما.

فكيف يأمر الله بمودة أبناء علي وفاطمة وهما لم يتزوجا بعد؟! ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٤٣٣) - بعد أن ساق حديث الترجمة -:

«وإسناده واه، فيه ضعيف ورافضي. وهو ساقط لمخالفته هذا الحديث الصحيح، وذكر الزمخشري هنا أحاديث ظاهر وضعها. ورده الزجاج بما صح عن ابن عباس من رواية طاوس في حديث الباب، وبما نقله الشعبي عنه؛ وهو المعتمد... ويؤيد ذلك أن السورة مكية».

والحديث؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦٨). وقال:

«رواه الطبراني، وفيه جماعة ضعفاء، وقد وثقوا».

قلت: وذكره ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٣٦٥) من رواية ابن أبي حاتم: حدثنا

علي بن الحسين: حدثنا رجل - سماه -: حدثنا حسين الأشقر... فذكره نحو ما تقدم من رواية الطبراني. ثم قال ابن كثير:

«وهذا إسناد ضعيف؛ فيه مبهم لا يعرف (قلت: قد عرف من رواية الطبراني كما تقدم) عن شيخ شيعي محترق، وهو حسين الأشقر، ولا يقبل خبره في هذا المحل، وذكر نزول الآية بعيد؛ فإنها مكية، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية؛ فإنها لم تتزوج بعلي رضي الله عنه إلا بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة.

والحق: تفسير هذه الآية بما فسرها به حبر الأمة، وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما؛ كما رواه عنه البخاري؛ ولا ننكر الوصاة بأهل البيت، والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم؛ فإنهم من ذرية طاهرة، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخرًا وحسبًا ونسبًا؛ ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية، كما كان عليه سلفهم؛ كالعباس وبنيه، وعلي وأهل بيته وذريته، رضي الله عنهم أجمعين».

(تنبيهان):

الأول: عزا حديث الترجمة ابن حجر الهيتمي في «الصواعق» (ص ١٠١) لأحمد أيضًا والحاكم!

وهذا وهم فاحش؛ فإنما أخرج أحمد والحاكم عن ابن عباس ما يبطله؛ كما سبق بيانه.

والآخر: أن عبد الحسين الشيعي - في كتابه «المراجعات» (ص ٣٣) - فسر الآية المذكورة بما دل عليه هذا الحديث الباطل؛ غير ملتفت إلى أن الآية مكية، وأن ابن عباس فسرها على نقيضه!

١٠٦ - «يا أيها الناس! إن الله أمر موسى وهارون أن يتبوأ لقومهما بيوتًا، وأمرهما أن لا يبيت في مسجدهما جنب، ولا يقربوا فيه النساء؛ إلا هارون وذريته. ولا يحل لأحد أن يعرن النساء في مسجدي هذا؛ ولا يبيت فيه جنب؛ إلا علي وذريته».

[موضوع]

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٩٣/ ٢) عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه وعمه عن أبيهما أبي رافع:

أن النبي ﷺ خطب الناس فقال... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته محمد بن عبيد الله، وقد مضى له عدة أحاديث فانظر مثلًا: (١٥٤٦، ١٧٥٤، ٤٨٨٢، ٤٨٨٧).

١٠٧ - «يا علي! إنك ستقدم على الله أنت وشيعتك راضين مرضيين، ويقدم عليه عدوك غضابا مقمحين»

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١ / ٢٣٣ / ٢ / ٤٠٩١) من طريق عبد الكريم أبي يعفور عن جابر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن نجي:

أن عليا أتى البصرة بذهب أو فضة، فنكت وقال: ابيضي واصفري، وغري غيري. غري أهل الشام غدا لو ظهروا عليك. فشق قوله على الناس، فذكر ذلك له، فأذن في الناس، فدخلوا عليه، فقال إن خليلي ﷺ قال:..... فذكره.

وزاد:

«ثم جمع علي يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح». وقال الطبراني:

«لم يروه عن أبي الطفيل إلا جابر، تفرد به عبد الكريم أبو يعفور».

قلت: وهو عبد الكريم بن يعفور أبو يعفور الجعفي، كما في «تاريخ البخاري» برواية قتيبة بن سعيد عنه، وسكت عليه، وروى عنه أيضا أبو موسى الأنصاري، كما في «جرح ابن أبي حاتم» (٣/ ١/ ٦١ / ٣٢٠) وقال:

«سألت أبي عنه؟ فقال: هو من عتق الشيعة. قلت ما حاله؟ قال: هو شيخ ليس بالمعروف»

وذكر أنه روى عن جابر بن زيد. كذا وقع فيه: (زيد) وأظنه خطأ مطبعيًّا، والصواب: (يزيد)، فإنه جابر بن يزيد، وهو الجعفي. وفي «الميزان»:

«عبد الكريم الخزاز، عن جابر الجعفي، قال الأزدي: واهي الحديث جدًّا.

عبد الكريم، شيخ الوليد بن صالح، أراه (الخزاز)، قال أبو حاتم: كان يكذب.
عبد الكريم بن يعفور الخزاز، هو المذكور، قال أبو حاتم: من عتق الشيعة».
قلت: هذا هو الأول الراوي عن الجعفي يقينا، لكن ليس عند ابن أبي حاتم (الخزاز).

وأما عبد الكريم الذي قبله، فهو آخر، فرق بينه وبين ابن يعفور ابن أبي حاتم نفسه، وقال عن أبيه: «كان يكذب»

وكلام الحافظ في «اللسان» مشوش لا يتحصل منه شيء واضح، ولعله من النساخ.

وجملة القول، أن ابن يعفور هذا مجهول الحال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وشيخه جابر، هو الجعفي، كما تقدم، قال الحافظ:

«ضعيف رافضي». وقال الذهبي في «الكاشف»:

«من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة، فشذ، وتركه الحفاظ».

وبه أعله الهيثمي، فقال في «المجمع» (٩ / ١٣١):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه جابر الجعفي، وهو ضعيف».

١٠٨ - **«يا علي! أنت وأصحابك في الجنة، أنت وشيعتك في الجنة، إلا أنه ممن يزعم أنه يحبك أقوام يضفزون الإسلام ثم يلفظونه، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، لهم نبز، يقال لهم: الرافضة، فإن أدركتهم فجاهدهم، فإنهم مشركون»** فقلت: يا رسول الله! ما العلامة فيهم؟ قال: **«لا يشهدون جمعة ولا جماعة، ويطعنون على السلف الأول»**

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١١٢ / ٢ / ٦٧٤٩)، والخطيب في «التاريخ» (١٢ / ٣٥٨) من طريق الفضل بن غانم: حدثنا سوار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن أم سلمة قالت:

كانت ليلتي، وكان النبي ﷺ عندي، فأتته فاطمة، فسبقها علي، فقال له النبي ﷺ:.... فذكره، وقال الطبراني:

«لم يروه عن عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب»

قلت: وهو متهم، قال البخاري:

«منكر الحديث». وقال النسائي وغيره:

«متروك». وقال ابن حبان (١ / ٣٥٦):

«كان ممن يأتي بالمناكير عن المشتهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها». بل قال الحاكم:

«روى عن الأعمش وابن خالد المناكير، وعن عطية الموضوعات»

قلت: وهذا من روايته عن عطية كما ترى، فهو من موضوعاته، على ضعف عطية.

والفضل بن غانم، قريب منه، قال الذهبي:

«قال يحيى: ليس بشيء. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقال الخطيب: ضعيف» وبه أعله الهيثمي (١٠ / ٢٢)، والأولى إعلاله بشيخه، لأنه متهم كما تقدم، على أنه قد تابعه جميع بن عمير البصري، لكن خالفه في إسناده، فقال: حدثنا سوار عن محمد بن جحادة عن الشعبي عن علي مرفوعا به. رواه عنه عصام بن الحكم العكبري.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٢٩)، والخطيب في «التاريخ» (١٢ / ٢٨٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٩٧) وقال:

«حديث لا يصح، وسوار ليس بثقة، قال ابن نمير: جميع من أكذب الناس. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث»

قلت: هذا خطأ فاحش! تبعه عليه السيوطي في «اللآلئ» (١ / ٣٧٩)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٣٦٦)، وصاحبي المعلق على «فضائل الصحابة»: وصي الله ابن محمد عباس (٢ / ٦٥٥) وغيرهم، فإن الذي قال فيه ابن نمير وابن حبان ما ذكر، إنما هو جميع بن عمير التيمي الكوفي، وهو تابعي، روى عن ابن عمر وعائشة! وأما جميع الراوي لهذا الحديث، فهو متأخر عن هذا جدًّا، من طبقة شيوخ الأئمة الستة!

ثم هو بصري والأول كوفي! ووقع في رواية أبي نعيم:

«جميع بن عبد الله»، فسمى أباه (عبد الله) فلعله خطأ من الناسخ أو الطابع.

ثم إن الحافظ قد أورده في «التهذيب» تمييزا، برواية آخر عنه، وقال:

«قلت: له في «الموضوعات» لابن الجوزي حديث باطل في شيعة علي»

ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وأما في «التقريب»، فجزم بأنه ضعيف.

وهذا مما لا وجه له عندي، فإنه لم يرو تضعيفه عن أحد، وفي ظني أنه توهم أنه هو آفة هذا الحديث الباطل، كما يشعر به كلامه في «التهذيب»، وفاته أن الآفة من شيخه سوار بن مصعب، وهو متهم كما تقدم، فالصواب أن يقال فيه: «مجهول الحال».

كما هي قاعدة أهل الحديث، وانظر الكلام الآتي على هانئ بن هانئ في الحديث (٥٥٩٤).

ومثله العكبري الراوي عنه، ففي ترجمته أورد الخطيب حديثه هذا، وذكر أنه روى عنه ثلاثة، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وإن مما يؤكد أن آفة الحديث إنما هو سوار هذا، وأنه هو الذي اضطرب وتلون في روايته بأسانيد مختلفة: أن أبا بكر القطيعي أخرجه في زوائده في «فضائل الصحابة» بسند صحيح عنه، فقال (٢ / ٦٥٤ / ١١١٥):

حدثنا إبراهيم بن شريك قال: ثنا عقبة بن مكرم الضبي قال: ثنا يونس بن بكير عن السوار بن مصعب عن أبي الجحاف. قال أبو مكرم عقبه - وكان من الشيعة -: عن محمد بن عمرو عن فاطمة الكبرى عن أم سلمة قالت:...... الحديث

قلت: وأبو جحاف اسمه داود بن أبي عوف سويد التميمي، وهو صدوق شيعي. فالآفة سوار كما تقدم، وقال السيوطي: «سوار متروك».

١٠٩ - «أما ترضى أن تكون رابع أربعة؟ أول من يدخل الجنة أنا، وأنت والحسن، والحسين، وأزواجنا عن أيماننا وعن شمائلنا، وذرارينا خلف أزواجنا، وشيعتنا من ورائنا».

[موضوع]

أخرجه أبو بكر القطيعي في زوائد «الفضائل» (٢ / ٦٢٤ / ١٠٦٨): حدثنا محمد بن يونس قال: ثنا عبيد الله بن عائشة قال: أنا إسماعيل بن عمرو عن عمرو بن موسى عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال:

شكوت إلى رسول الله ﷺ إياي، فقال:... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته عمرو بن موسى - وهو الوجيهي - وهو كما قال ابن عدي:

«ممن يضع الحديث متنا وإسنادا». وقال أبو حاتم:

«ذاهب الحديث، كان يضع الحديث».

وإسماعيل بن عمرو - وهو الأصبهاني -؛ ضعيف، وبه أعله السيوطي في «الجامع الكبير». وعزاه لابن عساكر. وإعلاله بشيخه الوجيهي أولى كما لا يخفى، وما أظنه عند ابن عساكر إلا من طريقه.

وللحديث طريق آخر مضى برقم (٤٩٣١)، يرويه حرب بن الحسن الطحان: ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال لعلي:... فذكره مختصرا بلفظ:

«إن أول أربعة يدخلون الجنة...» الحديث.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ٣١٩ / ٩٥٠).

قلت:

وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ مسلسل بالضعفاء:

الأول محمد بن عبيد الله؛ قال البخاري:

«منكر الحديث». وقال ابن أبي حاتم:

«ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًّا، ذاهب». وقال الدارقطني:

«متروك وله معضلات».

قلت: وهذا من معضلاته!

الثاني: يحيى بن يعلى - وهو الأسلمي القطواني -؛ متفق على تضعيفه، وهو من

شيعة الكوفة.

الثالث: حرب بن حسان الطحان؛ قال الأزدي:

«ليس حديثه بذلك».

وأما ابن حبان: فذكره في «الثقات».

وأعله الهيثمي به وبالذي قبله؛ فقال في «المجمع» (٩ / ١٣١):

«.... وكلاهما ضعيف».

قلت: وإعلاله بالأول أولى؛ لأنه أشدهم ضعفا. فتنبه.

١١٠ - «والذي نفسي بيده! لولا أن يقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في عيسى ابن مريم؛ لقلت فيك اليوم مقالا، لا تمر بأحد من المسلمين إلا أخذ التراب من أثر قدميك، يطلبون به البركة»

[موضوع]

أخرجه الطبراني (١ / ٣٢٠ / ٩٥١) بإسناد الذي قبله.

وقد عرفت أنه مسلسل بالضعفاء؛ أحدهم منكر الحديث جدًّا عند أبي حاتم، متهم عند البخاري، وآخر؛ وهو من شيعة الكوفة.

١١١ - «يا عليّ! إنك سَتَقْدمُ على الله أنت وشِيعَتُك راضينَ مرضِيِّينَ، ويَقْدمُ عليه عدوُّك غضابًا مقمحين»

[موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١ / ٢٣٣ / ٢ / ٤٠٩١) من طريق عبد الكريم أبي يعفور عن جابر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن نجي:

أن عليًّا أتى البصرة بذهب أو فضة، فنكت وقال: ابيضّي واصفرّي، وغرِّي غيري. غري أهل الشام غدًا لو ظهروا عليك. فشق قوله على الناس، فذكر ذلك له، فأذن في الناس، فدخلوا عليه، فقال إن خليلي ﷺ قال:..... فذكره.

وزاد: «ثم جمع عليٌّ يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح». وقال الطبراني:

«لم يروه عن أبي الطفيل إلا جابر، تفرد به عبد الكريم أبو يعفور».

قلت: وهو عبد الكريم بن يعفور أبو يعفور الجعفي، كما في «تاريخ البخاري» برواية قتيبة بن سعيد عنه، وسكت عليه، وروى عنه أيضًا أبو موسى الأنصاري، كما في «جرح ابن أبي حاتم» (٣/ ١/ ٦١/ ٣٢٠) وقال:

«سألت أبي عنه؟ فقال: هو من عتق الشيعة. قلت ما حاله؟ قال: هو شيخ ليس بالمعروف»

وذكر أنه روى عن جابر بن زيد. كذا وقع فيه: (زيد) وأظنه خطأً مطبعيًّا، والصواب: (يزيد)، فإنه جابر بن يزيد، وهو الجعفي. وفي «الميزان»:

«عبد الكريم الخزاز، عن جابر الجعفي، قال الأزدي: واهي الحديث جدًّا.

عبد الكريم، شيخ الوليد بن صالح، أراه (الخزاز)، قال أبو حاتم: كان يكذب.

عبد الكريم بن يعفور الخزاز، هو المذكور، قال أبو حاتم: من عتق الشيعة».

قلت: هذا هو الأول الراوي عن الجعفي يقينًا، لكن ليس عند ابن أبي حاتم (الخزاز).

وأما عبد الكريم الذي قبله، فهو آخر، فرق بينه وبين ابنِ يعفور ابنُ أبي حاتم نفسُه، وقال عن أبيه: «كان يكذب»

وكلام الحافظ في «اللسان» مشوش لا يتحصل منه شيء واضح، ولعله من النساخ.

وجملة القول، أن ابن يعفور هذا مجهول الحال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وشيخه جابر، هو الجعفي، كما تقدم، قال الحافظ:

«ضعيف رافضي». وقال الذهبي في «الكاشف»:

«من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة، فشذ، وتركه الحفاظ».

وبه أعله الهيثمي، فقال في «المجمع» (٩/ ١٣١):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه جابر الجعفي، وهو ضعيف».

وأقول: إن هذا الحديث - مع ضعف إسناده الشديد - لوائح الوضع الشيعي ظاهرة عليه، كبعض الأحاديث الأخرى الآتية، ولذلك يستغلها بعض متعصبة

دعاتهم، الذين يتظاهرون بالتقارب والتعاطف مع أهل السنة، كالشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه «أصل الشيعة وأصولها»، فإنه زعم فيه (ص ١٠٩ - ١١١ / طبعة ١٣٧٧):

أن أول من وضع بذرة التشيع في الإسلام وتعاهدها حتى نمت وترعرعت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته، إنما هو رسول الله ﷺ!!

ثم استشهد على ذلك ببعض أحاديث نقلها عن السيوطي وغيره، موهمًا القراء صحتها وثبوتها عنده، أعني: السيوطي، ومن عزا الحديث إليهم من أهل السنة، فقال: «لا من طريق الشيعة والإمامية، بل من أحاديث علماء السنة وأعلامهم، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكةٍ فيها الكذب والوضع».

ثم ساق بعضها معزوّة لابن عساكر وغيره، ممن نص السيوطي نفسه في مقدمة «الجامع الكبير» أن مجرد العزو إليهم يعني ضعف حديثهم فيستغني بالعزو إليها عن بيان ضعفه. فهل جهل الشيعي ذلك، وهو الموصوف في طرة كتابة بـ «سماحة الإمام الأكبر» أم تجاهله لغاية في نفسه؟! ثم لم يقنع بذلك حتى أوهم القراء أنها من الطرق الوثيقة!!

وهذا مما يؤكد - مع الأسف - أن الشيعة لا يزالون - كما وصف قدماؤهم - أكذب الطوائف في الحديث النبوي، وعلى فارق في الوسيلة، فأولئك بلصق الأسانيد وتركيبها على الأحاديث التي يضعونها انتصارًا لتشيعهم، وهؤلاء بالتقاط الأحاديث المنكرة والموضوعة من كتب أهل السنة وإيهام القراء منهم ومن غيرهم أنها ثابتة عند أهل السنة!

وهؤلاء الشيعة يعلمون يقينًا أنه ليس كل حديث رواه أهل السنة في أي كتاب من كتبهم هو صحيح عندهم، ولو كان له طرق أو أسانيد، ولذلك، ألفوا كتبهم المتنوعة لتمييز صحيحها من ضعيفها كما هو معلوم، وما هذه «السلسلة» التي بيدك إلا سيرًا على نهجهم واقتفاءً لآثارهم في نصحهم للأمة. فكيف جاز لـ «سماحة الإمام الأكبر» أن يتجاهل هذا كله ويوهم الناس جميعًا خلاف الحقيقة!!

وهذا تقوله فيما عزاه لمؤلفٍ من أهل السنة يروى الأحاديث بطرقه وأسانيده عادة، كابن عدي وابن عساكر، فما يقول القراء الكرام في هذا الشيعي إذا علموا أنه عزا حديث الترجمة لابن الأثير في «النهاية» فقط، وهو لا يروي فيه الأحاديث بالأسانيد، وإنما يعلقها فقط تعليقًا ليشرح منها لفظًا غريبًا مثل «مقمحين» في هذا الحديث؟! فهو كما لو عزا الحديث لـ «القاموس» أو «لسان العرب» وغيرها من كتب اللغة! فهل يفعل ذلك عالم مخلص مهما كان مذهبه؟! فكيف وهو يوهم القراء أنه عند ابن الأثير بطريق من الطرق الوثيقة، وقد عرفت أنه عند الطبراني من طريق غير وثيقة، بل هي من رواية شيعي مجهول عن شيعي متروك متهم، فرجع الحديث إلى أنه من طريق الشيعة؟! وروايه أهل السنة إياه من الأدلة الكثيرة على تجردهم وإنصافهم، ولهذا كان علامة أهل السنة أنهم يروون ما لهم وما عليهم، ومن علامة غيرهم أنهم يروون ما لهم، ولا يروون ما عليهم!

قلت: والحديث الآتي من الأدلة الكثيرة على ذلك، وهو في الوقت نفسه من أحاديث الشيعي المتقدم ذكره، والتي زعم أنها من طرق أهل السنة الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع! فتأمله لتعلم هل هو صادق فيما قال فيه أم لا؟!

وقد وقفت لحديث الترجمة على طريق أخرى، يرويه حرب بن الحسن الطحان: ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال لعلي: .... فذكره مختصرًا بلفظ:

«أنت وشيعتك تردون عليَّ الحوض رواءً مرويين مبيضة وجوهكم، وإن عدوك يردون عليَّ ظماء مقبحين»

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣١٩/ ٩٤٨).

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا، مسلسل بالضعفاء وبعضهم أشد ضعفًا من بعض، وأحدهم شيعي، كما يأتي بيانه تحت الحديث (٥٥٩١).

١١٢ - **«علي خير البرية»**.

[موضوع]

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (١ / ١٤٠)، وابن عدي (١ / ١٧٠)، ومن طريق ابن الجوزي في الموضوعات (١ / ٣٤٨ - ٣٤٩)، وكذا ابن عساكر في «التاريخ» (١٢ / ٣١٣) من طريق أحمد بن سالم أبي سمرة:

حدثنا شريك عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

قلت: وهذا باطل ظاهر البطلان؛ آفته أحمد بن سالم هذا، وفي ترجمته أورده ابن عدي وقال:

«له مناكير». وقال ابن حبان:

«يروي عن الثقات الأوابد والطامات». وقال ابن الجوزي:

«لا يصح عن رسول الله ﷺ، وقال ابن حبان...».

قلت: وكأنه توبع، لكن من مثله، ولعله سرقه أحدهم عن الآخر، فقال الذهبي عقبه:

«ويروى عن غير أحمد عن شريك، وهذا كذب، وإنما جاء عن الأعمش عن عطية العوفي عن جابر قال: «كنا نعد عليا من خيارنا». وهذا حقٌّ».

وأقره الحافظ في «اللسان».

قلت: وروى ابن عساكر بإسناد مظلم عن أبي الزبير عن جابر نحوه، وفيه أن قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ نزل في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال:

«فكان أصحاب محمد ﷺ إذا أقبل علي قالوا: قد جاءنا خير البرية».

وقد مضى برقم (٤٩٢٥).

قلت: وهذا من الأحاديث التي سود بها السيوطي كتابه «الدر المنثور» (٦ / ٣٧٩) ساكتًا عنها، ليأتي من بعده من الفرق الضالة ليستغلوها، ويوهموا المسلمين صِحَّتها؛ ليضلوا عن سبيل الله، كما فعل الشيعي عبد الحسين في مراجعاته، وقد خرجت منها نحو مائة حديث ما بين ضعيف وموضوع فيما تقدم (٤٨٨٢ - ٤٩٧٥)، منها حديث أبي الزبير هذا المشار إلى آنفًا.

وكذلك أورده الشيعي الآخر محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه «أصل

الشيعة» (ص ١١٠) نقلًا عن كتاب السيوطي «الدر المنثور» في أحاديث أخرى تقدم آنفًا بعضها زاعما أنها: «من أحاديث علماء السنة وأعلامهم، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع»!

فاللهم لعنتك على الكذابين والوضاعين، مهما تعددت مذاهبهم، وتنوَّعت أساليبهم، وبخاصة منهم الرافضة! قال العلامة ابن قيم الجوزية في «المنار»:

«وأما ما وضعت الرافضة في فضائل علي؛ فأكثر من أن يعد»، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب «الإرشاد»:

«وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاث مائة ألف حديث».

ولا يستبعد هذا؛ فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك؛ لوجدت الأمر كما قال».

والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

١١٣ - «ائذنوا له، مرحبا بالطيب المطيب».

ضعيف. أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤ / ٢ / ٢٢٩)، والترمذي (٣٧٩٩)، وابن ماجه (١ / ٦٥)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (مسند علي ١٥٥ / ١٤)، وأحمد (١ / ٩٩، ١٢٥، ١٩٩)، وأبو يعلى (١ / ١١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٤٠)، والحاكم (٣ / ٣٨٨)، والخطيب في «التاريخ» (١ / ١٥١) من طرق عن سفيان عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن علي قال:

جاء عمار بن ياسر إلى النبي ﷺ يستأذن على النبي ﷺ فقال: ... فذكره.

لكنه شك في رفعه في رواية ابن يمان عن سفيان؛ فقال: «أراه عن علي».

لكن ابن يمان - واسمه يحيى - فيه ضعف، لا سيما وقد خالف الثقات عن سفيان؛ فلم يشكوا.

وقد تابعه شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت هانئ بن هانئ يقول: ... فذكره؛ دون قوله **«ائذنوا له»**. ولم يذكر عليا.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١١٧) حدثنا شعبة به مرسلًا.

لكن رواه محمد بن جعفر: حدثنا شعبة به مسندا عن علي.

أخرجه أحمد (١ / ١٣٨)، وابن جرير (١٥٦ / ١٦).

وتابعه يحيى -وهو ابن سعيد- عن شعبة به.

أخرجه أحمد (١ / ١٢٣).

وتابع سفيان وشعبة شريك -وهو القاضي-؛ فقال: عن أبي إسحاق عن هانئ عن علي به.

أخرجه ابن جرير (١٥٦ / ١٧).

وتابعهم الصُّبَيّ بن الأشعث عن أبي إسحاق به.

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦ / ١٥٥).

وتابعهم الأعمش؛ لكنه خالفهم في متنه فأوقفه على علي؛ فقال عن أبي إسحاق عن هانئ قال:

كنا عند علي، فدخل عليه عمار بن ياسر، فقال: مرحبا بالطيب المطيب، سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إن عمارا ملئ إيمانًا إلى مشاشه».

رواه ابن جير (١٥٧ / ١٥٨)، وأبو يعلى (١ / ١١٧) وغيرهما، وهو مخرج -كشاهد- في «الصحيحة» (٢ / ٤٦٦ - ٤٦٧) من طريق عثام بن علي عن الأعمش.

وخالفه نوح بن دراج عن الأعمش به مرفوعًا؛ دون زيادة الإيمان.

أخرجه الخطيب (١٣ / ٣١٥).

لكن نوح هذا؛ قال الحافظ:

«متروك وقد كذبه بن معين».

فلا قيمة لما تفرد به، فكيف مع المخالفة لعَثّام بن علي وهو ثقة من رجال البخاري؟! فروايته هي المحفوظة عن الأعمش، لكن اتفاق سفيان -وهو الثوري- وشعبة وشريك على رفع الحديث تجعل رواية الأعمش شاذة فتكون روايتهم عن أبي إسحاق هي المحفوظة. والله أعلم.

فإن: فإذا كانت رواية الجماعة هي الصواب فهل يثبت الحديث بذلك؟

فأقول: كلا، وإن كان قد صححه الترمذي والطبري والحاكم والذهبي وحسَّنه العسقلاني في «الإصابة»، وكنت تبعته عليه في تعليقي على «المشكاة»، والليِّن بدا لي أن ذلك لا يتماشى مع القواعد الحديثية التي تشرط في كل رجال الإسناد العدالة والضبط، وهذا ما لم أجده متوفرًا في هانئ بن هانئ؛ فإنه مجهول عند المحدثين، ولم يوثقه إلا بعض المتساهلين، وهذا ترجمته في «تهذيب التهذيب»:

«روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده. قال النسائي ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة قال: وكان يتشيع. وقال ابن المديني: مجهول، وقال حرملة عن الشافعي: لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله».

قلت: ومن الثابت في «علم المصطلح» أن الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية، فهو إذا مجهول العين؛ لتفرد أبي إسحاق عنه كما عرفت من «تهذيب الحافظ»؛ ولذلك؛ فقوله في هانئ هذا في «التقريب»:

«مستور»!

غير مقبول منه؛ لأن هذا إنما يقال في مجهول الحال؛ كما نص عليه في مقدمة «التقريب»؛ فإنه قال في صدد بيان مراتب الرواة:

«االسابعة من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: (مستور)، أو (مجهول الحال»). ثم قال:

«التاسعة: من لم يروي عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ (مجهول»).

وقد يقول قائل: قوله في كل من المرتبتين: «ولم يوثق»؛ يدل بمفهومه أنه لا يورد فيهما من كان موثقا.

فأقول: نعم ولكنه ذلك غير مضطرد عنده، فهناك من وثق، ومع ذلك أورده في إحديهما، فهذا مثلًا:

أحمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي؛ قال فيه «مستور»، مع أنه روى عنه

اثنان ابن ماجه والمحاملي، وذكره ابن حبان في «الثقات»!

والحارث بن مخلد الزرقي الأنصاري؛ قال فيه:

«مجهول الحال»؛ تبعا لابن القطان مع أنه ذكر في «التهذيب» أن ابن حبان وثقه!

ومِمَّن قال فيه «مجهول»:

إبراهيم بن طريف الشامي. مع أنه أحمد بن صالح وابن شاهين وابن حبان! فهذا كحال هانئ بن هانئ.

إسحاق بن يزيد الهذلي المدني. وثقه ابن حبان أيضًا.

إسماعيل بن أبي بكر الرملي. وثقه ابن حبان أيضًا.

والأمثلة غيرها كثيرة يجدها من يتتبعها. وفيما ذكرنا كفاية.

وبالجملة؛ فهانئ هذا مجهول؛ كما قال ابن المديني، ولم نجد ما يصلح حجة لتوثيقه، وبالتالي لتحسين حديثه.

بل وجدنا ابن سعد قد قال في «الطبقات» (٦ / ٢٢٣) بعد قوله المتقدم نقله عن «التهذيب» قال:

«وكان منكر الحديث».

وهذه فائدة هامة تلحق بكلام ابن سعد؛ فإنها سقطت من «التهذيب» والله أعلم.

ثم إن مما يلفت النظر: أن الطبري مع تصريحه بصحة سند هذا الحديث عنده قد أعله بخمس علل لم يُجِبْ عن شيء منها، أقواها قوله:

«والخامسة: أن هانئ بن هانئ مجهول، ولا تثبت الحجة في الدين إلا بنقل العدول المعروفين بالعدالة»

فمع تسليمه بجهالة هانئ، فلا أدري كيف يلتقي ذلك مع تصحيحه لإسناده!

وقد أشار إلى هذا محققه الفاضل محمود محمد شاكر؛ فإنه قال بعد أن أشار إلى إعلال ابن جرير بما أشرنا إليه:

«ولكنه لم يأتي بحجة في تصحيح إسناده».

قلت: وذلك ما يكثر منه حتى ألقي في النفس أنه من المتساهلين.

١١٤ - «أنا سيّد ولد آدم ولا فخر، وأبوك - يعني: أبا بكر - سيّد كهول العرب، وعلي سيد شباب العرب».

[ضعيف جدًّا]

أخرجه القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة لأحمد» (١ / ٣٩٤/ ٥٩٩) قال: حدثنا محمد بن سليمان قال: ثنا عبد الملك بن عبد ربه أبو إسحاق الطائي قال: خلف بن خليفة قال: سمعت ابن أبي خالد يقول: نظرت عائشة إلى النبي ﷺ فقالت: يا سيد العرب! فقال لها رسول الله ﷺ:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف بمرة؛ مسلسل بالعلل من أوله إلى آخره:

الأولى: الإرسال؛ لأن ابن أبي خالد - واسمه إسماعيل - تابعي لم يدرك القصة.

الثانية: خلف بن خليفة؛ وإن كان من رجال مسلم؛ فإنما أخرج له في الشواهد، ثم إنه كان اختلط.

الثالثة: عبد الملك هذا؛ قال الذهبي في «المغني»: «منكر الحديث، له خبر واه في «خصائص النسائي»، وآخر عن الوليد بن مسلم موضوع».

وأقره الحافظ في «اللسان».

الرابعة: محمد بن سليمان - وهو ابن بالويه أبو بكر العلاف -؛ له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٥ / ٣٠٠)، مات سنة (٣٠٧)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

والحديث؛ أورده السيوطي في «الجامع الكبير» بزيادة:

«والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة يحيى وعيسى»

وقال: «رواه ابن عساكر عن عائشة».

١١٥ - «أولكم ورودًا عليَّ الحوض أولكم إسلامًا: علي بن أبي طالب».

[باطل]

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٩١)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٤٦ -٣٤٧) من طريق أبي معاوية الزعفراني عبد الرحمن بن

قيس: ثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كُهيل عن أبي صادق عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ:... فذكره. وقال ابن الجوزي:

«لا يصح.. قال أحمد: أبو معاوية الزعفراني: لم يكن حديثه بشيء متروك. وكذلك قال النسائي: متروك. وقال البخاري ومسلم: ذهب حديثه. وقال أبو زرعة: كذاب. وقال أبو علي بن محمد: كان يضع الحديث. ورواه سيف بن محمد عن الثوري، وسيف شر من أبي معاوية».

قلت ومن طريق ابن عدي أخرجه ابن عساكر أيضًا في «التاريخ» (١٢/ ١٢٩)، وقال عقب قول ابن الجوزي هذا ولم يعزه إليه:

«قلت: وقد رواه يحيى بن يمان عن الثوري، وزاد في إسناده عليهما».

ثم ساقه من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: نا أبي: نا ابن يمان عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن عليم عن سلمان قال:

«إن أول هذه الأمة ورودًا على نبيّها الحوض يوم القيامة أولهم إسلامًا: علي بن أبي طالب».

ثم أخرجه من طريق إسماعيل بن عامر: حدثني كامل أبو العلاء عن عامر (ابن) عن سلمة بن كهيل... به موقوفًا.

قلت إسماعيل بن عامر: لم أجد له ترجمة.

و(عامر بن): كذا في الأصل مع القوس المشير إلى أن على الهامش شيئًا من التصحيح أو البيان، ولم يظهر في النسخة المصورة شيء، وحاولت أن أكشف عن هويته بمراجعة ترجمة شيخه سلمة والراوي عنه كامل أبي العلاء، فلم أجد فيها شيئًا.

ويحيى بن اليمان: من رجال مسلم، لكنهم تكلموا في حفظه، وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق عابد، يخطئ كثيرًا، وقد تغير».

وقد خولف في إسناده، فقد ذكره ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٢٠٧/ ٣٣٣) من

رواية ابن مردويه عن محمد بن أحمد الواسطي قال: نا إسحاق بن الضيف قال: نا محمد بن يحيى المازني قال: نا سفيان الثوري عن قيس بن مسلم الجدلي عن عليم الكندي عن سلمان عن النبي ﷺ... به، مثل الموقوف. وقال ابن الجوزي:

«محمد بن يحيى: منكر الحديث، وأحاديثه مظلمة منكرة».

قلت: اتهمه ابن حبان (٢/ ٣٠٨) بوضع حديث الأمر بأكل البيض والبصل.

وقال الحاكم:

«حدث بأحاديث موضوعة». وقال أبو نعيم:

«حدث بمناكير». كذا في «الميزان» و«اللسان».

وأما ما ذكره الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله في تعليقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (٣٤٧) أن الدارقطني وثقه، فممَّا لم أقف عليه.

وإسحاق بن الضيف: قال الحافظ:

«صدوق يخطئ».

ومحمد بن أحمد الواسطي: قال الشيخ المعلمي رحمه الله:

«أراه المذكور في «لسان الميزان» (٥/ ٥٣ رقم ١٧٩)، وهو تالف».

قلت: والأقرب عندي أنه محمد بن أحمد بن حمدان بن عيسى الوراق الرسْعَني، فقد ذكره المزي في الرواة عن إسحاق بن الضيف، فإن يكن هو، فهو كذاب - كما قال الذهبي -. والله أعلم.

وبالجملة، فكل هذه الطرق إلى سفيان واهية، لا يمكن الاعتماد عليها ولا الاستشهاد بها، لكن السيوطي قد قواه بطريق أخرى فقال في «اللآلئ» (١/ ٣٢٦):

«وقال أبو بكر بن أبي عاصم: حدثنا أبو مسعود: حدثنا عبد الرزاق عن سفيان... بسنده عن عليم الكندي عن سلمان... موقوفًا». وقال:

«وهذه متابعة قوية جدًّا، ولا يضر إيراده بصيغة الوقف، لأن له حكم الرفع».

ويأتي بيان الرد عليه في تقويته.

وتبعه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٧٧)، وزاد فقال:

«... ابن أبي عاصم في (السنة)».

وهذا وهم منه، فإن كتابه هذا «السنة» كنت حققته وعلقت عليه، وخرجت أحاديثه، وطبعته في المكتب الإسلامي، ثم وضعت له فهرسًا لأحاديثه المرفوعة، وآثاره الموقوفة، وليس الحديث فيه، وإنما هو في كتابه «الأوائل» (ص ٧٨/ ٦٧) بالإسناد المذكور، ورواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٦/ ٣٢٥/ ٦١٧٤) من طريقين أخريين عن عبد الرزاق... به موقوفًا.

ثم ذكر السيوطي متابعًا لسفيان من طريق محمد بن جرير: حدثنا محمد بن عماد الرازي: حدثناأبو الهيثم السندي: حدثنا عمرو بن أبي قيس عن شعيب بن خالد عن سلمة بن كهيل... به موقوفًا.

وسكت السيوطي عنه، وشعيب بن خالد هذا - هو: الرازي القاضي - ليس به بأس - كما قال الحافظ -.

وعمرو بن أبي قيس: صدوق له أوهام.

وأبو الهيثم السندي - هو: سهل بن عبد الرحمن الذهلي -: وثقه ابن حبان وغيره، وهو حسن الحديث - كما تقدم تقريره تحت الحديث (٦٢٨٨) -.

وأما محمد بن عماد: فكذا وقع في اللآلئ»... وهو تصحيف، والصواب: (عمار)، وهو من شيوخ ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (رقم ٣٢٦ و٩٠١)، وهو صدوق ثقة - كما قال ابن أبي حاتم (٤/ ٤٣).

أقول: فهذا الإسناد جيد إلى عليم إن سلم من الراوي علي بن عبد الله بن الفضل - الراوي عن ابن جرير -، وشيخ الحافظ عبد الغني بن سعيد الذي أخرج الحديث في «إيضاح الإشكال»، الذي عزاه السيوطي ساكتًا عليه.

وجملة القول في هذه الطرق: أنها - وإن كانت مفرداتها لاتخلو من ضعف - فإنها - بمجموعها تلقي الطمأنينة في النفس بصحة تحديث سفيان عن سلمة عن أبي صادق عن عُليم عن سلمان... موقوفًا.

على أن سفيان قد تابعه قيس بن الربيع عن سلمة بن كهيل... به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٧٦/ ١٢١٦١) قال: حدثنا معاوية بن هشام قال: ثنا قيس... به.

وعن ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في الكتاب السابق الذكر: «الأوائل» (٧٦/ ٦٩) و«الآحاد والمثاني» (١/ ١٤٩/ ١٨١).

ومتابعة قيس هذه مما فاتت السيوطي وغيره ممن خرج الحديث من بعده، وهو ممن ضعِّف من قبل حفظه، فقال الذهبي في «الكاشف»:

«كان شعبة يثنى عليه، وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، ومحله الصدق. وقال ابن عدى: عامة روايته مستقيمة».

قلت: فهو ممن يصلح للاستشهاد به، فتزداد النفس طمأنينة بصحة تحديث عليم به.

لكن يبقى النظر في حال عليم هذا، وقد سبق في كلام السيوطي أنه قوى إسناد عبد الرزاق المتقدم موقوفًا، وكأنه تبع في ذلك الهيثمي، فإنه قال في رواية الطبراني عن عبد الرزاق (٩/ ١٠٢):

«ورجاله ثقات:

كذا قال! وإنما عمدته في ذلك إيراد ابن حبان لعليم هذا في «الثقات» (٥/ ٢٨٦)، فقال:

«يروي عن سلمان الفارسي، روى عنه زاذان».

وكذا قال البخاري في «التاريخ» (٤/ ١/ ٨٨)، إلا أنه قرن مع سلمان عبسًا الغفاري. ورواية زاذان عنه لا تصح، لأن راويه عن زاذان أبو اليقظان عثمان بن عمير، وهو ضعيف مختلط مدلس، وقد رواه عنه بالعنعنة، ورواه عنه شريك بن عبد الله القاضي، وهو سيئ الحفظ، وروايته هذه مخرجة في «الصحيحة» (رقم٩٧٩)، لأنه رواه غير أبي اليقظان... لم يذكر في إسناده عليمًا، فراجعه إن شئت.

فأقول: إذًا عرفت ضعف رواية زاذان هذه عن عليم.

لم يذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه زاذان، بل قال:

«روى عنه مسلم بن يزيد أبو صادق الأزدي».

يشير إلى حديث الترجمة. وعليه فعليم هذا مجهول العين، فهو علة الحديث، فذكر ابن حبان إياه في «الثقات» من تساهله الذي عرف به. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(تنبيه): وقع للسيوطي وهمان في تخريج الحديث، أوهم خلاف الواقع، فقد عقب رواية ابن عدي المذكورة في مطلع تخريجي هذا وتخريجه هو بأن عزاه للخطيب والحاكم، وساق إسناد كل منهما إلى سيف بن محمد عن سفيان...به. ولم يسق تمام إسنادهما! فأشعر القراء أنه عندهما كما هو عند ابن عدي من رواية أبي صادق عن سلمان! والذي عند الحاكم (٣/ ١٣٦) أنه أدخل بينهما واسطة أخرى غير عُليم، فقال:

«عن أبي صادق عن الأغر عن سلمان»! وكذلك هو عند الخطيب في «التاريخ» (٢/ ٨١)، إلا أنه وقع فيه: «عن سلمة بن كهيل عن الأغر عن سلمان»...

لم يقع فيه: «عن أبي صادق»، فلعله سقط من الناسخ أو الطابع.

هذا! وقد سكت الحاكم عن إسناده، وكذا الذهبي، لكن ذكر ابن عراق عنه أنه تعقبه بأن سيفًا كذاب. والظاهر أنه سقط من «التلخيص».

هذا أحد وهمي السيوطي.

وأما الوهم الآخر: فهو يشبه الأول، فقد قال عقب رواية الحاكم والخطيب:

«وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»: حدثنا يحيى بن هاشم: حدثنا الثوري... به. ويحيى - هو: السمسار - كذاب».

فأقول: نعم، هو كذاب، ولكنه مع ذلك خالف الجماعة في إسناده، فإنه قال:

حدثنا يحيى بن هاشم: حدثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن حنش بن المعتمر عن عليم الكندي عن سلمان الفارسي... مرفوعًا. فزاد في السند حنشًا هذا وهو صدوق له أوهام.

هذا. وقد عرفت مما تقدم أنه رواه جماعة عن عبد الرزاق عن سفيان عن سلمة

عن أبي صادق عن عليم عن سلمان... موقوفًا. فرأيت في «معجم أبي سعيد بن الأعرابي» (ق ١٢٥/ ١ - ٢) قال: نا جعفر (يعني: ابن عامر): نا عبد السلام بن صالح: نا عبد الرزاق... به، إلا أنه قال:

«... عن أبي صادق عن غنيم بن قيس الكندي عن سلمان... مرفوعًا».

قلت: فقد خالف الجماعة في موضعين:

أحدهما: أنه جعل (غنيمًا)... مكان: (عليم)، وكان يمكن أن يقال: إنه تصحيف عليم، لولا أنه نسبه إلى أبيه قيس، وعليم لم ينسب.

والآخر: أنه رفعه إلى النبي ﷺ، ورفعه باطل، وإنما موقوف، مع جهالة عليم.

وأظن أن الرفع من عبد السلام بن صالح - وهو: أبو الصلت الهروي -: قال الذهبي في «الكاشف»:

«واهٍ، شيعي، متهم مع صلاحه».

وهو المتهم بوضع حديث: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها...**»، وقد سبق الكلام عليه مفصلا برقم (٢٩٥٥).

هذا وقد غفل الشيخ اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن طرق هذا الحديث الدائرة على أبي صادق عن عليم، فقال في عليم:

«وهو مجهول، لم يرو عنه إلا زاذان»!

١١٦ - («**اللهم! ائتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطير**». فجاء أبو بكر فرده، وجاء عمر فرده، وجاء علي فأذن له).

[منكر]

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ١٠٧/ ٨٣٩٨ - الخصائص)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٦/ ٣٦٢) من طريق مسهر بن عبد الملك عن عيسى بن عمر عن السدي عن أنس بن مالك:

أن النبي ﷺ كان عنده طائر، فقال:... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، غير (مسهر بن عبد الله)، وهو مختلف

فيه، أورده الذهبي في «المغني» وقال:

«ليس بالقوي. قال البخاري: فيه بعض النظر». وقال الحافظ في «التقريب»:

«لين الحديث».

وبقول البخاري المذكور أعله ابن الجوزي. لكن له متابع، فقال الترمذي(٣٨٢٣): حدثنا سفيان بن وكيع: أخبرنا عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر به، دون ذكر أبي بكر وعمر، وقال:

«حديث حسن[1] غريب، لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه».

قلت: سفيان بن وكيع: قال الذهبي في «المغني»:

«ضعف. وقال أبو زرعة: كان يتهم بالكذب».

قلت: لكنه قد توبع، فقد رواه ابن الجوزي (٣٦٣) بإسناده من طريق الدارقطني: نا محمد بن مخلد: نا حاتم بن الليث قال: نا عبيد الله بن موسى به.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، إلا ما في (السدي) من الخلاف - وهو (السدي الكبير)، واسمه: إسماعيل بن عبد الرحمن -، وبه أعله ابن الجوزي فقال:

«وهذا لا يصح، لأن إسماعيل السدي قد ضعفه عبد الرحمن بن مهدي ويحيى ابن معين».

وأقول - وبالله أستعين -:

لعل إعلاله بـ (عبيد الله بن موسى) - وهو: ابن أبي المختار العبسي - أولى، وذلك لسببين اثنين:

أحدهما: أن (عبيد الله) - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين، - ففيه كلام كثير - كما تراه في «التهذيب» وغيره -، وكان له تخاليط، ومنكرات، مع غلو في التشيع، قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٤٠٠):

«كان ثقة صدوقا إن شاء الله، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، فضعف بذلك عند كثير من الناس». وفي «التهذيب»:

---

(١) كذا في طبعة الدعاس، ولم يثبت التحسين في طبعات أخرى.

«قال أبو الحسن الميموني: وذكر عنده - يعني: أحمد بن حنبل - (عبيد الله بن موسى)، فرأيته كالمنكر له. قال:

«كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدث بها».

قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله، كان أستر منه، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية».

قلت: ولعل هذا منها - فيما يشير الإمام -، وذكر له في «العلل» (١/ ٥٥٦/ ١٣٢٧ -تحقيق وصي الله) حديثا، وعقب عليه بقوله:

«أراه دخل لـ (عبيد الله بن موسى) إسناد حديث في إسناده حديث».

قلت: وحديث الترجمة من هذا القبيل في نقدي، لما سأذكره قريبا.

والآخر - من السببين -: أن (عبيد الله) اضطرب في إسناد الحديث، فمرة رواه عن عيسى بن عمر عن إسماعيل السدي - كما تقدم -ومرة قال: ثنا إسماعيل بن سلمان الأزرق عن أنس به مطولا.

أخرجه البزار (٣/ ١٩٣ -١٩٤ - كشف الأستار): حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم: ثنا عبيد الله بن موسى به. وعلقه البخاري (١/ ١/ ٣٥٨). وقال البزار:

«قد روي عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي، وإسماعيل كوفي حدث عن أنس بحديثين».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٢٦):

«رواه البزار، وفيه إسماعيل بن سلمان وهو متروك».

قلت: فأنا أخشى أن يكون قول (عبيد الله بن موسى) في الإسناد المتقدم:

«إسماعيل السدي» من تخاليطه التي أشار إليها الإمام أحمد... جعله مكان: (إسماعيل بن سلمان) المتروك، فإن إسناد البزار إليه بذلك صحيح، فالحديث إنما هو حديث ابن سلمان هذا المتروك، وليس حديث (إسماعيل السدي) الثقة، ولعل في قول البزار المتقدم:

«وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي» - إشارة إلى ذلك -. ومثله قول أبي يعلى

الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٢٠):

«حديث الطير، وضعه كذاب على مالك يقال له: (صخر الحاجبي) من أهل مرو... وما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء، مثل: (إسماعيل بن سلمان الأزرق) وأشباهه، ويرده جميع أهل الحديث».

قلت: وعلى رأسهم الإمام البخاري، فقد أورده في «التاريخ» (١/ ٢/ ٢ -٣) من طريق عثمان الطويل عن أنس به، مثل رواية الترمذي، وقال:

«ولا يعرف لعثمان سماع من أنس».

قلت: وفي الطريق إليه (أحمد بن يزيد بن إبراهيم أبو الحسن الحراني)، روى له البخاري متابعة، وضعفه أبو حاتم.

ثم رواه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن أنس بهذا. وقال: «مرسل». يعني: منقطع بين عبد الملك وأنس.

قلت: ولعل هذا هو أصل الحديث: الانقطاع، لا يدري الرواي له عن أنس، ثم سرقه بعض الوضاعين - من الشيعة والضعفاء والمجهولين منهم، أو المتعاطفين معهم -، فركبوا عليه أسانيد كثيرة، يدلك على ذلك قول الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٣١):

«وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسا».

ثم لم يستطع أن يسوق منها إلا طريقين فقط، غير سالمين من الطعن، صحح أحدهما على شرط الشيخين! وسكت عن الآخر، فتعقبه الذهبي في هذا بقوله:

«قلت: إبراهيم بن ثابت ساقط»[1]. وقال في الأول:

«قلت: ابن عياض لا أعرفه، ولقد كنت زمانا طويلا أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في «مستدركه»، فلما علقت هذا الكتاب، رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء»!

(١) وقال العقيلي (١/ ٤٦) في حديث إبراهيم هذا: «وليس له من حديث ثابت أصل، وتابعه معلى بن عبد الرحمن، وهو يكذب، ولم يأت به ثقة. وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف، لا نعلم فيه شيء ثابت (!)، وهكذا قال البخاري».

وتجد مصداق ما ذكرته آنفا من تركيب الأسانيد عليه ممن أشرنا إليهم - من الوضاعين وغيرهم - في الطرق التي خرجها ابن الجوزي، وقد بلغت في عده ستة عشر طريقا، وهي في الواقع خمسة عشر، لأن الطريق الرابع عشر والخامس عشر مدارهما على مسلم أبي عبد الله في الأول منهما، وهو: مسلم الملائي في الآخر.

وللفائدة أقول:

وقد بيض للطريق العاشر، وفيه (أحمد بن سعيد بن فرقد الجدي): نا أبو حمة محمد بن يوسف اليمامي: نا أبو قرة موسى بن طارق بسنده عن أنس.

والظاهر أنه لم يعرف (أحمد بن سعيد) هذا، وحق له ذلك، فإن الذهبي لما أورده في «الميزان»، لم يزد على قوله:

«وعنه الطبراني. فذكر حديث الطير بإسناد الصحيح، فهو المتهم به».

قلت: لم أقف على إسناده، ولعله في بعض كتبه التي لم نطلع عليها، مثل: «كتاب فضائل علي رضي الله عنه»، أو: «كتاب دلائل النبوة».

وعزاه الحافظ في «اللسان» للحاكم عنه بإسناده المذكور أعلاه - ولم أره في «المستدرك» - وقال:

«وأحمد بن سعيد معروف من شيوخ الطبراني، وأظنه دخل عليه إسناد في إسناد».

قلت: لكن أحمد هذا ليس من مشهوري شيوخ الطبراني، فإنه لم يرو له في «المعجم الأوسط» (١/ ٩٤/١/ ١٧٢٧، ١٧٢٨ - بترقيمي) إلا حديثين بإسناد واحد، وهو المذكور آنفا، لكن عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، وأحدهما في «المعجم الصغير» برقم (٥٢٤ - الروض).

ثم قال ابن الجوزي (١/ ٢٣٣):

«وقد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقا، كلها مظلم، وفيها مطاعن، فلم أر الإطالة بذلك».

قلت: ولم يكن الحاكم مبالغا في قوله المتقدم أنه رواه عن أنس من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسا، فقد رأيت الأخ الفاضل أحمد البلوشي قد أبلغها هذا العدد في

تعليقه على «خصائص علي» (ص٢٩ -٣٣)، وقارب ذلك الأخ الفاضل سعد بن عبد الله آل حميد في تعليقه على «مختصر استدراك الحافظ الذهبي» (٣/ ١٤٤٧ - ١٤٥٤)، فأوصلها إلى خمس وعشرين طريقا، وقد أطالا النفس في تخريجهما والكشف عن عللها. وجزاهما الله خيرا.

إلا أنني أخذت عليهما بعض الأشياء، أهمهما: أن الأول منهما لم يتكلم على الطريق الأولى التي مدارها على عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر عن السدي، فأوهم بسكوته أنها سالمة من العلة، وهي في الحقيقة أقرب طرقه الثلاثين إلى السلامة، فكان الأولى به أن يعنى بها عناية خاصة.

وأما الفاضل الآخر: فأعله (٣/ ١٤٥٦) بالسدي، تبعا لابن الجوزي، ولكنه زاد عليه إعلاله لرواية الترمذي - التي لم يسقها ابن الجوزي - بسفيان بن وكيع.

ولكنه قال:

«وأما متابعة حاتم بن الليث لسفيان بن وكيع فيتوقف فيها إلى أن يتضح من هو حاتم بن الليث هذا، فإني لم أجد له ذكرا في غير هذا الموضع من «علل ابن الجوزي»، ولم يذكره المزي في الرواة عن عبيد الله بن موسى، ولا الخطيب البغدادي في شيوخ محمد بن مخلد بن حفص شيخ الدارقطني».

قلت: حاتم هذا ثقة - كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا التخريج -، والآن لا بد من ذكر مستندي في ذلك، فأقول:

لقد ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٤٥ -٢٤٦)، وذكر في الرواة عنه ابن مخلد هذا، ثم قال:

«وكان ثقة ثبتا متقنا حافظا». وقال الحافظ الذهبي في «السير» (١٢/ ٥١٩):

«....الحافظ المكثر الثقة».

قلت: فهذه متابعة قوية جدًّا لسفيان بن وكيع، فلم يبق كبير فائدة لإعلال الحديث بإسماعيل السدي عند الفاضل وغيره، ولا سيما وقد ردها الحافظ العسقلاني على الشيخ القزويني في رده المطبوع في آخر «المشكاة» (٣/ ٣١٤) بقوله:

«قلت: أخرج له مسلم، ووثقه جماعة، منهم: شعبة وسفيان ويحيى القطان».

وقد خفيت عليهم جميعا علة الحديث الحقيقية في هذه الطرق، وهي وهم عبيد الله بن موسى واضطرابه في إسناده، قال: (إسماعيل السدي)... مكان: (إسماعيل بن سلمان)، كما سبق بيانه -. وهو مما لم أسبق إليه -فيما علمت. فإن أصبت، فمن الله وفضله، وإن أخطأت، فمن نفسي. والله تعالى أسأل أن يغفر لي ذنبي، وخطئي وعمدي، وكل ذلك عندي.

«ثم صحت الرواية عن علي، وأبي سعيد، وسفينة».

وسكت عنه الذهبي هنا في «التلخيص»، فلم يتعقبه بشيء، وإنما تعقبه في «جزئه» الذي جمعه في هذا الحديث فقال:

«لا والله! ما صح من ذلك شيء».

نقله عنه تلميذه ابن كثير في «تاريخه» (٧/ ٣٥٠-٣٥١).

قلت: وما حنث الذهبي رَحِمَهُ اللهُ، فقد بين ابن كثير علل الطرق عن هؤلاء الأصحاب الثلاثة - كما بين علل كثير من الطرق المشار إليها آنفا -، وختم ذلك كله بقوله:

«وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر، وإن كثرت طرقه. والله أعلم».

قلت: تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة ليست قاعدة مضطردة - كما هو مشروح في علم المصطلح -، فكم من حديث كثرت طرقه، ومع ذلك ضعفه العلماء كحديث: «**من حفظ على أمتي أربعين حديثا...**» وغيره. ولذلك قال الحافظ الزيلعي في كتابه القيم «نصب الراية لأحاديث الهداية» (١/ ٣٥٨-٣٦٠):

«وأحاديث الجهر - وإن كثرت رواتها، لكنها - كلها ضعيفة، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث الطير».

ومن هذا القبيل حديث قصة الغرانيق، ولي فيها رسالة نافعة مطبوعة.

ولهذا لم نر الحفاظ المتقدمين أعملوا هذه القاعدة هنا، بل صرحوا بضعف

الحديث -كما تقدم عن الإمام البخاري والعقيلي والبزار، وأبي يعلى الخليلي -، بل إن هذا نقل رده عن جميع أهل الحديث -كما سبق -. ولقد كان من هؤلاء الذين ضعفوه ولم يلتفتوا إلى طرقه الحاكم نفسه، فيما ذكره الذهبي في ترجمته من «السير» (١٧/ ١٦٨):

أنهم كانوا في مجلس، فسئل أبو عبد الله الحاكم عن حديث الطير؟ فقال: «لا يصح، ولو صح، لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ».

قال الذهبي عقبه:

«فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في «المستدرك»؟! فكأنه اختلف إجتهاده، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء».

قلت: وقد أشار الحاكم بجوابه المذكور إلى حقيقة علمية مقطوع بها عند أهل السنة، ولا يرتاب فيها إلا الرافضة وأمثالهم من فرق الضلالة، وهي أن أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ على الإطلاق أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما، كما جاء من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه وبعضها في «صحيح البخاري»، وهي مخرجة في آخر المجلد الثاني من «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة».

وكذلك، فحديث الطير يخالف حديث عمرو بن العاص: أنه سأل النبي ﷺ عن أحب الناس إليك؟ قال: «**عائشة**». قال: قلت: من الرجال؟ قال: «**أبوها**».

متفق عليه. (انظر مقدمة المجلد الثالث من «المشكاة»). ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الشيعي في «منهاج السنة» (٤/ ٩٩):

«إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل...»؟ في بحث له قيم، فراجعه.

قلت: ومن الغرائب أنه أصاب الذهبي في هذا الحديث من اختلاف الاجتهاد ما أصاب الحاكم، فإنه في كتابه «المنتقى من منهاج الاعتدال» نقل (ص ٤٧٢ -٤٧٣) قول ابن تيمية المذكور وخلاصة بحثه المشار إليه وأقره، وهو الحق الذي لا ريب فيه، ولكنه في مكان آخر من كتابه «السير» رأيته يقول (١٣/ ٢٣٣):

«وحديث الطير -على ضعفه- فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه»!

وذكر نحوه في «التذكرة»، إلا أنه قال في طرقه:

«ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل»!

قلت: هذا كلام مجمل لا يروي ولا يشفي، ولذلك فإني أوجه السؤال التالي إلى الحافظ الذهبي ومن وافقه من الحفاظ كالعسقلاني ومن قلده من بعض المتأخرين[1]:

ما هو هذا الأصل الذي يراد إثباته ولو بأدنى درجات الإثبات -ألا وهو الحسن لغيره-، فإن الحديث فيه اضطراب كثير جدًّا، كما بينه الأخ الفاضل الشيخ سعد بن آل حميد، فقال جزاه الله خيرا (ص ١٤٧٠):

«وبالجملة، فالحديث لا ينقصه كثرة طرق، وإنما يفتقر إلى سلامة المتن، فإنما أنكر من الأئمة هذا الحديث لما يظهر من متنه من تفضيل علي على الشيخين رضي الله عنهما، بالإضافة لما في متنه من ركة اللفظ والاضطراب.

فمما يدل على سقوط هذا الحديث اضطراب الرواة في متنه، فالمتأمل في متن الحديث من الطرق المتقدمة يجد الاختلاف ظاهرا بين الروايات، وهذه بعض الأمثلة..».

وقد غفل كلاهما عن المثال الأقوى، وهو أن في رواية لابن عساكر (١٢/ ٢٤٢) بلفظ:

«اللهم! ائتني برجل يحب الله ورسوله».

وكذا في رواية (١٢/ ٢٤٤) أخرى وزاد: **«ويحبه الله ورسوله»**.

وفي ثالث بلفظ:

«اللهم! أدخل علي من تحبه وأحبه».

---

(١) انظر (ص ١٤٧٤) من التعليق على «مختصر استدراك الذهبي».

قلت: فذكر خمسة منها، سبقه إلى ثلاثة منها الأخ البلوشي (ص ٣٤-٣٥).

رواه ابن مردويه في الطريق (الرابع عشر) عند ابن الجوزي.

قلت: فلو أن الحديث كان في أكثر طرقه بلفظ من هذه الألفاظ المتفقة المعنى -، ولم تكن باسم التفضيل «**أحب خلقك**» -، لكان من الممكن القول بثبوته، ويكون كحديث الراية الصحيح الذي في بعض رواياته:

«**لأعطين الراية رجلا يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله...**» رواه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٧/ ١٢٧). لكن الواقع أن أكثر الروايات بلفظ اسم التفضيل: «**أحب**».. ومن هنا جاء الحكم عليه بالوضع -كما تقدم -.

والمقصود: أن قول الذهبي في طرق الحديث: «ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل» إن يعن طرقه التي فيها لفظ: «**أحب**» الصريح بالتفضيل، فهو باطل، وإن كان يعني الألفاظ الأخرى المثبتة لمطلق الحب، فالخطب سهل، لكن الذي يظهر لي من سياق كلامه وقول المتقدم: «ولا أنا بالمعتقد بطلانه» أنه يعني الأول، لأنه - بعد أن ساقه (١٣/ ٢٣٢) - حاول تأويله بكلام غير مفهوم عندي، وقد سألت بعض من أثق بعلمهم ومعرفتهم، فما أفادوني شيئا، وهو على كل حال مردود عندي برواية حديث الترجمة وما في معناها. والله سبحانه وتعالى أعلم.

١١٧ - «**ادعوا لي أخي**»، فدعي له عمر، فأعرض عنه، ثم قال: «**ادعوا لي أخي**»، فدعي له أبو بكر، فأعرض عنه، ثم قال: «**ادعوا لي أخي**». فدعي له عثمان فأعرض، عنه، ثم دعي على بن أبى طالب، فستره بثوبه، وأكب عليه، فلما خرج من عنده. قيل له: ما قال؟ قال: علمني ألف باب كل باب [يفتح] ألف باب).

[موضوع]

أخرجه ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٥٠)؛ كلاهما من طريق أبي يعلى: ثنا كامل بن طلحة: ثنا ابن لهيعة: ثنا حيي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال في مرضه:... فذكره. وقال ابن عدي:

«هذا حديث منكر، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع، وقد تكلم فيه الأئمة، ونسبوه إلى الضعف».

وتعقبه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٢٥) بقوله:

«كذا قال ابن عدي، وما رأيت أحدا قبله رماه بالتشيع. وكامل الجحدري وإن كان قد قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أحمد: ما علمت أحدا يدفعه بحجة. فقد قال فيه أبو داود: رميت بكتبه. وقال ابن معين: ليس بشيء. فلعل البلاء من كامل. والله أعلم».

قلت: الذي يبدو لي - والله أعلم - أن الرجل كما قال الإمام أحمد وغيره من الموثقين، وقول أبي داود جرح غير مفسر؛ فلا يقبل في هذه الحال، وإلى هذا مال الحافظ؛ فتبنى في «التقريب» قول أبي حاتم المذكور، فهو صدوق وسط إن شاء الله تعالى، وقد صحح له ابن حبان عدة أحاديث، تجد أرقامها في فهرس المؤسسة (ص ٢١٥)، وعليه؛ فتعصيب البلاء بابن لهيعة - كما فعل ابن عدي - أولى؛ ولكن ذلك لا يستلزم نسبته إلى التشيع؛ بله الإفراط فيه لا من قريب ولا من بعيد؛ لأنه مجرد راو، كما هو ظاهر لايخفى إن شاء الله تعالى.

وقد روي الحديث -طرفه الأول منه - من حديث علي نفسه، من رواية الواقدي، وقد مضى تخريجه والكلام عليه (٤٩٤٥).

١١٨ - **«أيها الناس! من أبغضنا أهل البيت، حشره الله يوم القيامة يهوديًا»**. فقلت: يا رسول الله! وإن صام وصلى؟ قال: **«وإن صام وصلى، وزعم أنه مسلم، أيها الناس، احتجر بذلك من سفك دمه، وأن يؤدي الجزية عن يد وهم صاغرون. مثل لي أمتي في الطين، فمر بي أصحاب الرايات، فاستغفرت لعلي وشيعته»**.

[منكر جدًا. بل موضوع]

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ١٣ - ١٤/ ٤٠١٤): حدثنا علي بن سعيد الرازي قال: حدثنا حرب بن حسن الطحان قال: حدثنا حنان بن سدير الصيرفي قال: حدثنا شريف المكي قال:

حدثنا محمد بن علي بن الحسين - وما رأيت محمديًا قط يعدله - قال: حدثنا جابر

ابن عبد الله الأنصاري قال:

خطبنا رسول الله ﷺ فسمعته وهو يقول: فذكره. وقال:

«لم يروه عن جابر إلا أبو جعفر، ولا عن أبي جعفر إلا شريف، ولا عن شريف إلا حنان بن سدير».

قلت: حنان هذا: ترجمه ابن أبي حاتم في كتابه (١/ ٢/ ٢٩٩) برواية جمع عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

وكذلك ترجمه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٤٣٠) وقال: «هو من شيوخ الشيعة».

ثم ساق له حديثا من طريق حسن بن حسن عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها مرفوعا:

«**من شرب شربة** (يعني: من مسكر)، **فلذ منها؛ لم يقبل منه صلاة أربعين ليلة، وكان حقا على الله عز وجل أن يسقيه من طينة الخبال**».

وذكره الحافظ في ترجمته من «اللسان» (٢/ ٣٦٧) من مناكيره.

ووقع في «الميزان» (١/ ٤٤٩/ ١٦٨٤):

«جبان بن يزيد - وفي «اللسان»: (ابن مدير!) الصيرفي الكوفي: قال الأزدي: ليس بالقوي عندهم»، وساق له حديثا آخر في خروج المهدي بإسناد آخر له عن عبد الله - وهو: ابن مسعود -. وهو مخرج في «الضعيفة» تحت الحديث (٨٥). وقال الحافظ عقبه في «اللسان» (٢/ ١٦٦):

«وأنا أخشى أن يكون هذا هو (حنان) - بفتح المهملة ونونين.. مخففا -، وأبوه (سدير) - بفتح السين المهملة -، بوزن (قدير).. تصحف اسمه واسم أبيه».

قلت: ويؤيده أن الدارقطني ساق حديث ابن مسعود المشار إليه في ترجمة (حنان) أيضا.

وإن مما يؤكد أنه من (شيوخ الشيعة) أنه أورده فيهم النجاشي في كتابه «الرجال»، وقال (ص ١١٢):

«له كتاب في صفة الجنة والنار...، وعمر حنان عمرا طويلا».

ولنعد إلى ترجمة بقية رجال الإسناد، فأقول:

وأما (شريف المكي): فلم أجد له ذكرا فيما لدي من المصادر، ومن المحتمل أنه الذي في «رجال» النجاشي (١٤٨):

«شريف بن سابق التفليسي أبو محمد: أصله كوفي، انتقل إلى (تفليس)، صاحب الفضل بن أبي فروة [1]، له كتاب يرويه جماعة».

و(حرب بن حسن الطحان): ترجمه ابن أبي حاتم برواية أحمد بن يحيى الصبوفي عنه، وقال:

«سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال (٨/ ٢١٣):

«روى عنه أهل العراق». وقال الأزدي - كما في «الميزان» -:

«ليس حديثه بذاك». وذكره النجاشي أيضا في «رجاله»، وقال (١١٤):

«كوفي قريب الأمر في الحديث، له كتاب، عامي الرواية».

وفسر الحافظ في «اللسان» قوله: «عامي الرواية» بقوله:

«أي: شيعي»!

وأما (علي بن سعيد الرازي): فقال الدارقطني - كما في «المغني» -:

«ليس بذاك، تفرد بأشياء».

قلت: لعل الآفة ممن فوقه من الشيعة؛ فإن علامات الوضع الشيعي عليه لائحة، ولا أدل على ذلك من قرن الشيعة مع علي رضي الله عنه في هذا الحديث، وهل كان لعلي شيعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟! وهم إنما وجدوا بعد قصة التحكيم المعروفة بين علي ومعاوية رضي الله عنهما!

***

(١) كذا، ووقع في ترجمة (الفضل) عنده (٢٣٧): «قرة». وذكر منها كتابه المذكور.

فهرس الموضوعات

* * *